

تاريخ اليونان والرومان

موضوعات مختارة

الأستاذ الدكتور

لطفى عبد الوهاب يحيى

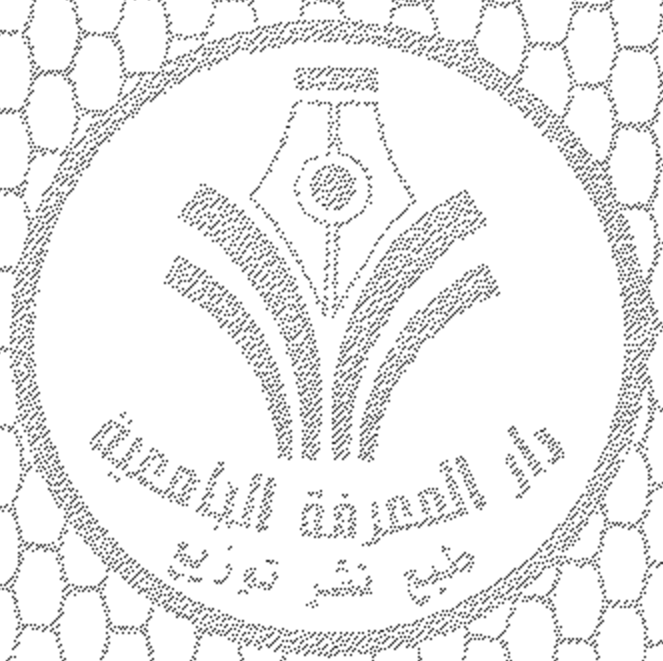
دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن

أستاذ تاريخ الحضارة في جامعة الاسكندرية

وجامعة بيروت العربية

دار المعرفة الجامعية





تاريخ اليونان والرومان

موضوعات مختارة

الأستاذ الدكتور

لطفي عبد الوهاب يحيي

دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة لندن

أستاذ تاريخ الحضارة في جامعة الاسكندرية

وجامعة بيروت العربية

٢٠١٠

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سولير - الأزاريطة - ت : ٤٨٧٠١٦٣

٣٨٧ شارع قنال السويس - الكشاشي - تليفون : ٥٩٢٣١٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

| | |
|----|--|
| ١١ | تقديم |
| ١٣ | القسم الأول تاريخ اليونان |
| ١٥ | الموضوع الأول: المجتمع اليوناني وحضارة البحر المتوسط |
| ١٧ | أ- مقومات الوحدة الحضارية للبحر المتوسط |
| ١٩ | ب- بعض المظاهر العامة لهذه الوحدة الحضارية |
| ٢٥ | الموضوع الثاني: أثر العوامل الجغرافية في تاريخ اليونان وحضارتهم |
| ٢٧ | ١- الجبال والأنهار |
| ٣٢ | ٢- التربة |
| ٣٤ | ٣- البحر |
| ٣٩ | الموضوع الثالث: عصر دولة المدينة في مرحلة الظهور |
| ٤١ | تمهيد |
| ٤٣ | ١- الظروف التاريخية وظهور نظام دولة المدينة |
| ٤٨ | ٢- نظام دولة المدينة في مرحلة التكوين |
| ٥٤ | ٣- نظم دولة المدينة في مرحلة التطور |
| ٦٤ | ٤- مؤثرات على هذا التطور |
| ٦٤ | أ- الموقع أو التوزيع الجغرافي |
| ٦٦ | ب- التكوين الطبيعي |
| ٦٧ | ج- التكوين السكاني |
| ٦٩ | الموضوع الرابع: أثينه واسبرطه في مرحلة الظهور |
| ٧١ | ١- النظام الأثيني |

| | |
|-----|---|
| ٧٢ | أ- من ظهور المجتمع الأثينيين إلى عصر سولون |
| ٧٦ | ب- تشريعات سولون |
| ٨٠ | ج- بيزستراتوس وعصر الطغاة |
| ٨٢ | د- كليستينيس والدستور الديمقراطي |
| ٨٥ | ٢- النظام الاسبرطي |
| ٨٦ | أ- ظهور المجتمع الاسبرطي |
| ٨٨ | ب- التنظيم الاجتماعي والاقتصادي |
| ٩٠ | ج- التنظيم السياسي |
| ٩٦ | د- تقييم للنظام الاسبرطي |
| ٩٩ | الموضوع الخامس: دولة المدينة بين الصعود والانحدار |
| ١٠١ | تمهيد |
| ١٠٣ | ١- الحروب مع قرطاجة والامبراطورية الفارسية |
| ١٠٤ | أ- الحروب مع قرطاجة |
| ١٠٧ | ب- الحروب مع الامبراطورية الفارسية |
| ١١٢ | ٢- صعود أثينه والحروب البلبونيكية |
| ١١٣ | أ- صعود أثينه وقيام حلف ديلوس |
| ١١٦ | ب- الامبراطورية الأثينية |
| ١٢١ | ج- الحروب البلبونيكية |
| ١٢٦ | ٣- القرن الرابع وإنحدار دول المدينة |
| ١٢٦ | أ- صراع الزعامة بين الدويلات |
| ١٣٠ | ب- التخلخل في الأحوال الداخلية للدويلات |
| ١٤٣ | ج- ظهور مقدونية وإخضاع الدويلات اليونانية |

| | |
|-----|--|
| ١٣٩ | الموضوع السادس: الفكر السياسي اليوناني |
| ١٤١ | تمهيد |
| ١٤٣ | ١- مرحلة التكوين |
| ١٤٤ | أ- هوميروس والمجتمع المنظم |
| ١٤٩ | ب- هزيودوس والمجتمع الطيب |
| ١٥٥ | ٢- مرحلة التحديد |
| ١٥٦ | أ- سولون والمجتمع المتوازن |
| ١٥٩ | ب- إيسخيلوس والحرية الجماعية |
| ١٦٢ | ج- هيرودوتوس وحرية الكلمة |
| ١٦٥ | د- الدولة بين المواطن والدستور |
| ١٦٨ | ٣- مرحلة التفضيل |
| ١٦٩ | أ- كسينوفون ومقومات الحاكم المثالي |
| ١٧١ | ب- أفلاطون بين دولة التخصص ودولة القانون |
| ١٧٤ | ج- أرسطو ومقوم الطبقة المتوسطة |
| ١٧٩ | القسم الثاني |
| | تاريخ الرومان |
| ١٨١ | الموضوع الأول: الظروف الجغرافية لآيطاليا وأثرها على |
| | تاريخ الرومان |
| ١٨٣ | ١- الجبال |
| ١٨٦ | ٢- التربة |
| ١٨٨ | ٣- البحر |

| | |
|-----|---|
| ١٩١ | الموضوع الثاني : منطقة لاتيوم وظهور رومه |
| ١٩٣ | ١- لمحة عن جغرافية منطقة لاتيوم |
| ١٩٦ | ٢- التاريخ المبكر لمنطقة لاتيوم |
| ١٩٩ | ٣- ظهور رومه |
| ١٩٩ | أ- الظروف الجغرافية |
| ٢٠١ | ب- الروايات الأسطورية |
| ٢٠٦ | ج- الشواهد الأثرية |
| ٢١١ | الموضوع الثالث: رومه وتوحيد إيطاليا |
| | العصر الملكي في رومه |
| ٢١٣ | ١- الامتداد الزمني للعصر الملكي |
| ٢١٦ | ٢- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية |
| ٢١٦ | أ- الوضع الاقتصادي |
| ٢١٨ | ب- التكوين الاجتماعي |
| ٢٢١ | ج- المعتقدات الدينية |
| ٢٢٣ | ٣- التكوين السياسي |
| ٢٢٣ | أ- الأسرة والعشائر والمجالس |
| ٢٢٦ | ب- الملك |
| ٢٢٩ | ٤- الدعاية العسكرية والتوسعات الخارجية |
| ٢٣٣ | الموضوع الرابع : قيام الجمهورية وصراع الطبقات |
| ٢٣٥ | ١- قيام النظام الجمهوري |
| ٢٣٧ | ٢- صراع الطبقات |
| ٢٣٧ | أ- بدء الصراع |

| | |
|-----|--|
| ٢٣٨ | ب- تطور الصراع |
| ٢٤١ | ٣- تقييم الدستور الروماني في هذه المرحلة |
| ٢٤٧ | الموضوع الخامس: فتح إيطاليا وتوحيدها |
| ٢٤٩ | ١- القوة العسكرية الرومانية |
| ٢٤٩ | أ- تكوينها في البداية |
| ٢٥٠ | ب- إعادة تنظيمها |
| ٢٥٢ | ٢- فتح الرومان لإيطاليا |
| ٢٥٢ | أ- فتح القسم الجنوبي من إيطاليا |
| ٢٥٤ | ب- فتح القسمين الأوسط والشمالي من إيطاليا |
| ٢٥٥ | ٣- التنظيم السياسي لإيطاليا بعد الفتح |
| ٢٦١ | الموضوع السادس: التوسع الرومان في حوض المتوسط |
| ٢٦٣ | ١- الحروب الفينيقية والسيطرة على غربي المتوسط: |
| ٢٦٣ | أ- أسباب الحروب الفينيقية. |
| ٢٦٤ | ب- مجرى الحروب الفينيقية. |
| ٢٦٦ | ج- نتائج الحروب الفينيقية. |
| ٢٦٨ | ٢- الحروب المقدونية والسيطرة على شرقي المتوسط: |
| ٣٦٨ | أ- الحروب المقدونية |
| ٢٦٩ | ب- أخضاع المدن اليونانية |
| ٢٧٠ | ج- اكمال السيطرة على شرقي المتوسط |
| ٢٧٣ | ٣- إدارة الولايات الرومانية: |
| ٢٧٣ | أ- العوامل المؤثرة في إدارة الولايات |
| ٢٧٥ | ب- الخطط الرئيسية في إدارة الولايات |

| | |
|-----|---|
| ٢٧٦ | ج- تقييم عام لإدارة الولايات. |
| ٢٧٩ | الموضوع السابع: تدهور الجمهورية وسقوطها |
| ٢٨١ | ١- القرن الثاني ق.م . وبذور تدهور الجمهورية: |
| ٢٨١ | أ- الحالة في روم بل القرن الثاني ق.م. |
| ٢٨٢ | ب- وضع طبقة العامة في القرن الثاني ق.م. |
| ٢٨٤ | ج- وضع الطبقة الارستقراطية في القرن الثاني ق.م. |
| ٢٨٧ | ٢- تدهور الجمهورية: |
| ٢٨٧ | أ- الأزمة الأولى (مشكلة نقباء العامة) . |
| ٢٨٨ | ب- الأزمة الثانية (مشكلة الحلفاء الايطاليين) . |
| ٢٨٩ | ج- الأزمة الثالثة (مشكلة الجيش ونشوب الحرب الأهلية الأولى) . |
| ٢٩٢ | ٣- سقوط الجمهورية: |
| ٢٩٢ | أ- التنظيم العسكري الجديد وصعود نجم القادة العسكريين. |
| ٢٩٣ | ب- الحرب الأهلية الثانية ومحاولة إنهاء الجمهورية. |
| ٢٩٥ | ج- الحرب الأهلية الثالثة وسقوط الجمهورية. |

تقديم:

ربما يتساءل القارئ ، سواء أكان مثقفاً عاماً، أم كان متخصصاً في دراسة التاريخ، عن القيمة التي يجنيها من وراء التعرف على تاريخ المجتمع اليوناني والمجتمع الروماني. والإجابة على هذا التساؤل تنسحب على شقين. والشق الأول منهما يتصل بقيمة التاريخ . وأهميته في حياتنا بشكل عام، بينما يتعلق الثاني بقيمة التعرف على المجتمعين اليوناني والروماني بوجه خاص. وفيما يخص الشق الأول من الإجابة فإن التاريخ يشكل التجربة التي خاضها المجتمع عبر العصور، وقيمة هذه التجربة هي أنها تبين كيفية تعامل هذا المجتمع مع الظروف التي أحاطت به في كل عصر مر به منذ قيامه وحتى اللحظة التي نعيشها في الوقت الحاضر، وإلى أي مدى نجحنا أو فشلنا في هذا التعامل. والهدف من ذلك هو الانتفاع بهذه التجربة في حياتنا الحالية عن طريق تطوير مواطن النجاح على مسار هذه التجربة وتقليص وتصحيح مواطن الفشل أو التقصير التي تعثرت فيها على إمتداد هذا المسار- وهو أمر، إذا كان يهمننا بشكل عام في الأوضاع العادية ، فإن أهميته تزداد بشكل كبير في الوقت الحالي، بعد أن دخلت العلاقة بين الحضارات في المجتمعات المختلفة في دائرة الحوار والصراع بدرجاتهما المتعددة إيجاباً وسلباً.

والشق الثاني من الإجابة، وهو الذي يخص قيمة إهتمامنا بدراسة تاريخ المجتمعين اليوناني والروماني بوجه خاص هو أن علاقات مجتمعا بالمجتمعات الأخرى والظروف التي جمعنا بتلك المجتمعات كانت على أكثفها وأطولها في حالة اليونان والرومان. وفي هذا الصدد فإن علاقة مجتمعا بالمجتمع اليوناني، تأثيراً وتأثراً وتفاعلاً يرجع إلى عصور موعلة في القدم ويشمل عدداً من الجوانب الحضارية سواء في الدين أو في العلم أو الفن أو التعامل الاقتصادي أو الهجرات اليونانية سواء إلى مصر أو إلى عدد من المجتمعات المجاورة التي تشكل الآن جزءاً من العالم العربي في الشرق الأدنى أو شمال إفريقيا. وقد كان

تأثيرنا واضحاً في المجتمع اليوناني خلال فترة طويلة من العصر الفرعوني أمتدت حتى نهاية ذلك العصر على أثر فتوح الاسكندر الأكبر التي فتحت المجال للتأثير اليوناني على حضارة المنطقة . أما فيما يخص المجتمع الروماني فيكفي أن نقول إننا كنا على تفاعل مع السياسة الرومانية لصالحنا أو لصالح الرومان طوال ما يقرب من ثلاثة قرون تمثل عصر الدولة البطلمية في مصر، إنتهت بالفتح الروماني للمنطقة ثم لمصر في الشطر الأخير من القرن الأول ق.م، و لتدخل المنطقة كلياً، ومعها المجتمع المصري ضمن الامبراطورية الرومانية بعصريها على مدى ما يقرب من سبعة قرون من الزمان بكل ما تمثله هذه الفترة من تفاعل على المستوى الإيجابي أو السلبي .

ومن هذا العرض السريع الذي أشرت فيه إلى القيمة التي تمثلها دراستنا لتاريخ المجتمعين اليوناني والروماني وحضارتيهما، يتبين لنا أن حضارتنا وحضارة المنطقة التي ننتمي إليها عايشة ذلك التاريخ وتلك الحضارتين بشكل لا نخطئ كثيراً إذا وصفناه متداخل ومتفاعل ومتكامل إلى حد كبير . ومن ثم فإن هذه الدراسة لا تصبح شيئاً ثانوياً أو جانبيّاً، بل لا أبالغ في القول إذا ذكرت أن الدراسة التي أتحدث عنها تشكل امتداداً لا يمكن الاستغناء عنه لدراسة تاريخ مجتمعنا وحضارته .

وتبقى كلمة أخيرة، وهي أن المواضيع التي أخترتها في هذا المجلد لا يمكن أن تشكل كلّ ما نودّ أو ما ينبغي أن نعرفه عن تاريخ وحضارة المجتمعين اليوناني والروماني . ولكني آمل، رغم ذلك، أن تعطي فكرة عن حياة هذين المجتمعين بشكل قد يدفع القارئ المهتم، في فترة لاحقة، إلى مزيد من القراء حول هذا الموضوع الذي لا يجوز أن نتجاهله أو أن نتوقف دون المزيد من المعرفة به .

ل.ع.ي.

الاسكندرية في ١٠ فبراير ٢٠٠٦م

القسم الأول

تاريخ اليونان

الموضوع الأول

المجتمع اليوناني وحضارة البحر المتوسط

المجتمع اليوناني وحضارة البحر المتوسط

أ- مقومات الوحدة الحضارية للبحر المتوسط:

وفي الواقع فإن الذي يتأمل النشاط الحضارى الذى قام فى حوض البحر المتوسط يلمس تداخل هذه الحضارات بشكل كبير، وامتزاجها أو التقاءها فى كثير من الأحيان، بحيث يمكن أن نقول بشكل عام إنها مركز لوحدة حضارية إن لم تكن متجانسة تماماً فى كافة مناطقها فهى على أقل تقدير متكاملة، وهى فى كل الاحوال يظهر فيها إتصال يكاد يكون دائماً فيما بين هذه المناطق. وقد كان هذا الوضع نتيجة ظرفين طبيعيين أديا إلى سهولة المواصلات بين الشواطئ المختلفة للبحر المتوسط وبالتالي إلى سهولة الاحتكاك بين سكان هذه الشواطئ. ويتصل الطرف الأول بتضاريس حوض البحر المتوسط وفى هذا المجال نجد أن هذا الحوض يحيط به نطاق متصل من الموانع الطبيعية، سواء فى ذلك السلاسل الجبلية المرتفعة التى لا يصلها بما يقع عبرها سوى بعض ممرات ضيقة معدودة، أو الصحارى الجرداء المقفرة التى لا تقل فى مناعتها عن هذه الجبال إذا نظرنا إليها فى ضوء ظروف العصر القديم الذى لم يعرف إلا طرقاً بدائية للمواصلات بالقياس إلى ما نعرفه فى العصر الحاضر. ولنأخذ الطرف الغربى من الشاطئ الأوروبى كنقطة إبتداء لتتبع هذا السياج الطبيعى فى إتصاله ومناعته. إنه يبدأ بجبال البرانس شمالى شبه جزيرة أيبيرية (اسبانية والبرتغال)، ثم فى شكل جبال الألب فى جنوبى غالة (فرنسه الحالية) وفى شمال شبه الجزيرة الايطالية ثم يستمر فى سلسلة جبال الكريات فى شمال شبه جزيرة البلقان، وبعد ذلك فى مرتفعات شبه جزيرة القرم، ثم تسير المرتفعات محاذية لساحل اسيه الصغرى على شكل جبال بنتوس فى الشمال وجبال طوروس فى الجنوب لتتصل عند الشاطئ الشرقى للبحر الابيض المتوسط بالصحراء السورية ثم تدور مع هذا الشاطئ غرباً فى إمتداد صحراوى آخر يبدأ

بصحراء تتصل بدورها في جزء الغربى من الساحل الافريقى جبال أطلس التى تنتهى هى والصحراء الكبرى عند ساحل المحيط الاطلسى . وقد فصل هذا النطاق الطبيعى المنيع بين شواطئ كل قارة من القارات الثلاثة المطلة على البحر الأبيض وبين المناطق التى تليه عبر هذا النطاق ومن ثم فقد كان التوجه الجغرافى لسكان هذه الشواطئ ليس إلى داخل القارات التى توجد بها، وإنما إلى خارجها: إلى البحر الذى تحده هذه الشواطئ.

وقد كان البحر نفسه هو الطرف الطبيعى الثانى الذى اتم حلقة الاتصال بين سكان شواطئه فى القارات الثلاثة . وقد ساعدت على ذلك عدة مميزات اتصف بها البحر المتوسط فهو من جهة بحر مقفل يكاد أن يكون بحيرة لولا المضيق الذى يفصل بين شبه جزيرة ايبيرية والساحل الافريقى فى الغرب . وقد كان ذلك سبباً فى هدوئه إلى حد كبير إذا استثنينا بعض العواصف المحلية البسيطة التى يتعرض لها فى بعض مواسم السنة وكان هذا الهدوء بدوره عاملاً كبيراً فى تشجيع هؤلاء السكان على ركوب البحر فى عصر مبكر . ومما يشجع كذلك على اللاحه فى هذا البحر تقارب سواحله فى أكثر من موضع وكثرة الجزر التى تنتشر فى أرجائه وبخاصة فى القسم الشرقى منه فنحن نجد الساحل الأيبيرى يكاد يلاصق الساحل الافريقى فى الغرب لولا مضيق جبل طارق . كما يكاد الطرف الجنوبى لشبه جزيرة ايطالية يلتقى بالشاطئ عبر جزيرة صقلية، كما تكاد تلتصق الشواطئ الأوروبية والآسيوية عند مداخل البحر الأسود فى الطرف الشمالى الشرقى للبحر المتوسط . أما عن الجزر فنحن نجد . على سبيل المثال، قدراً كبيراً منها فى القسم الشمالى الشرقى للبحر المتوسط (وهو القسم المسمى بحر ايجيه) بين الساحل الشرقى لشبه جزيرة البلقان والساحل الغربى لشبه جزيرة آسبه الصغرى . كما أن الجزر الكبرى الممتدة على طول البحر المتوسط من غربيه إلى شرقيه مثل سردينيه وقورصقه ومالطه وصقلية وكريت وقبرص تشكل دون شك نقط

ارتكاز ملاحية بين شواطئ القارات الثلاثة التي تحيط بهذا البحر .

واخيرا فان البحر المتوسط غني بانحناءاته وتعاريجه التي تمثل اماكن لحماية السفن وموانئ طبيعية من الطراز الاول وبخاصة قسمه المسمى بالبحر الادرياتي الذي تحده السواحل المتقاربة في غربيه وشماليه وشرقيه وقسمه المسمى ببحر ايجه الذي تحده اليابسة من ثلاث جهات ثم عشرات التعاريج والرؤوس والالسنه والمضايق التي تنتشر على سواحل البحرين بوجه خاص وبقية أقسام البحر المتوسط بوجه عام .

ب - بعض المظاهر العامة لهذه الوحدة الحضارية

وإذن فقد تهيأت الوسائل لسكان شواطئ البحر المتوسط لأن يتصلوا ببعضهم ، ولحضارتهم بأن تتداخل وتمتزج أو تلتقي ، وقد ظهر ذلك في عدة جوانب سأجتزئ بذكر بعض أمثلة تعطي فكرة سريعة عنها ، ففي الجانب الثقافي (الذي تراحمت فيه التيارات عابرة البحر في كل اتجاه بين مصر وسورية وكريت وبلاد اليونان وقرطاجه ورومه) أن الثقافة اليونانية لم تقتصر على بلاد اليونان في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان وإنما اتخذت مواطن لها في أكثر من مكان على الشواطئ الآسيوية والأفريقية . فشواطئ آسية الصغرى شهدت ، حسب بعض الروايات ، مولد هوميروس الذي تنسب إليه الإلياذة والأوديسيه اول ما ظهر من ادب اليونان ، بينما كانت هذه الشواطئ هي المنطقة التي دار فيها حصار طرواده الذي شكل منطلق هاتين الملحمتين الهوميريتين . وفي مدينة الاسكندرية على الشاطئ الإفريقي وفي ربوع سورية على الشاطئ الآسيوي ازدهرت في العصر المتأغرق (عصر ما بعد الاسكندر) مراكز الثقافة اليونانية على نحو ما ذكرت في مناسبة قريية .

وفي الجانب السياسي كان حوض البحر المتوسط أو جزء منه هو المجال الأول للامبراطوريات التي قامت على شواطئه وهكذا اتجه المصريون في تكوين إمبراطوريتهم في عهد فراعنة الدولة الحديثة إلى المنطقة السورية والشواطئ الجنوبية لآسيه الصغرى ، ومد تحتمس الثالث نفوذه إلى ربوع بحر إيجه وأقام أحد قواده حاكما على إحدى جزر هذا البحر ، بينما شكلت آسيه الصغرى وسورية ومصر ولايات في امبراطورية الاسكندر القادم من مقدونية على الشاطئ الأوروبي للبحر المتوسط ، والشيء ذاته يقال عن الامبراطورية التي أقامتها رومه والتي كان حوض البحر المتوسط هو إطارها الرئيسي .

وفي مجال الدين نجد عبادة آمون الإله المصري تنتشر خارج مصر وبخاصة بين اليونان . فنحن نجد لهذا الإله مكانته في أثينة التي عرفت عبادته قبل الثلث الأول من القرن الرابع ق . م . كما نجد الاسكندر المقدوني يقرنه بالإله زيوس Zeus كبير آلهة اليونان ، ويتخذ منه إلها هاديا يستوحيه في أكثر من مناسبة في أثناء حملاته التي حقق بها تكوين امبراطوريته. والشيء نفسه يتكرر ، بتفاصيل أخرى ، حين نجد سراپيس Sarapis الإله المصري الذي اتخذ شكلا يونانيا تنتقل عقيدته في عهد البطالمة (خلفاء الاسكندر في مصر) من الاسكندرية التي اتخذوها عاصمة لهم إلى أغلب أرجاء العالم المتأغرق الذي قام في القسم الشرقي لحوض البحر المتوسط على أثر تقسيم امبراطورية الاسكندر .

فاذا انتقلنا إلى جانب التجارة وما قامت به من ربط حضاري بين شواطئ هذا البحر وجدنا الفينيقيين على الساحل السوري يقومون بدور فعال في هذا الميدان فنحن نراهم من خلال أشعار الأدويسيه يبيعون المجوهرات لنساء اليونان والحيطون أو الجلباب لرجالهم . ولم تكن هذه إلا قليلا من كثير من السلع التي نقلها الفينيقيون إلى الشواطئ

اليونانية وغيرها منذ ان بدأت اساطيلهم التجارية تجوب القسم الشرقي للبحر المتوسط حوالي ١٠٠٠ ق . م على اثر انحسار النشاط البحري المصري في هذه المنطقة .

وليس هذا كل شيء فان الروابط الحضارية بين مناطق حوض البحر المتوسط تعدت حدود الاتصال العادي سواء أكان ذلك في جانب السياسة أو الدين أو التجارة إلى الفن الذي أسلفت الإشارة إلى تنقله تأثيراً وتأثيراً بين هذه المناطق ، كما ظهر في شكل هجرات بشرية يتنقل فيها سكان شاطئ إلى الشواطئ الأخرى بكل ما يتنقل مع هذه الهجرات من أفكار ونظم وعادات وتقاليد وعقائد وثقافة ولغة ونظرة للحياة بوجه عام . وفي هذا المجال الأخير نجد الفينقيين يهاجرون قبل القرن الحادي عشر ق . م . في كل اتجاه تقريباً و يقيمون جاليات صغيرة أو كبيرة لا تلبث أن تصبح مستعمرات فينيقية في الأماكن التي يستقرون بها وهكذا نجد مستعمراتهم في قبرص في شرقي البحر المتوسط وصقلية وسردينيا في وسطه ، وعلى شواطئ اسبانية وعلى الساحل الأفريقي تونس الحالية حيث اسسوا اوتيكة (المدينة العتيقة) وقرت حدث (القرية أو المدينة الحديثة) التي عرفت في التاريخ الغربي باسم قرطاجه والتي اسسوها حوالي ٨١٤ ق . م . وعددا آخر غير هذه المدن ، سواء على الشاطئ الأفريقي أو الشاطئ الأوروبي .

وقد بلغ نشاط الفينقيين في هذا المجال ذروته في غربي البحر المتوسط بين القرنين العاشر والثامن ق . م . وامتد نفوذ المهاجرون – الفينقيين في موطنهم الجديد (قرطاجه) التي علا شأنها ابتداء من اواخر القرن الثامن واولئ القرن السابع ق . م على اثر الغزو الاشوري

للمدن الفينيقية في سورية — اقول امتد نفوذهم من حدود ليبيا إلى اعمدة
هرقل (مضيق جبل طارق الحالي) ثم جزر الباليار ومالطة وسردينية
والقسم الغربي من جزيرة صقلية وبعض الاماكن على شواطئ غالة
(فرنس الحالية) والسواحل الشرقية والجنوبية لشبه جزيرة ايبيريا.

وأتحدث الآن ، في إطار هذه الوحدة الحضارية لحوض البحر
المتوسط ، عن المجتمع اليوناني وعن مجتمع آخر اتصل به وتداخل
معه حضاريا إلى حد كبير وهو المجتمع الروماني . وفي مجال الحديث عن
اليونان فقد كانوا مثل الفينقيين شعبا من المهاجرين والتجار ، فقد
بدأت منذ القرن الحادي عشر ق . م . البدايات الأولى لموجسات
الهجرات اليونانية التي استقرت (منذ القرن الثامن ق . م .) بعدد
كبير من جاليات هذا الشعب على شواطئ القارات الثلاثة المحدقة
بالبحر المتوسط . وهكذا ظهر على هذه الشواطئ عدد من المدن التي
اقامها هؤلاء المهاجرون على نسق المدن اليونانية الموجودة ببلاد اليونان
الأصلية (الأوروبية) ونقلوا إليها نظم تلك المدن وعاداتها وتقاليدها
وعقائدها وطرق المعيشة السائدة فيها . ومن هذه المدن اليونانية سواء
في الوطن الاصلي أو في المهاجر جاب اليونان بقوافلهم التجارية أرجاء
البحر المتوسط وبخاصة القسم الشرقي منه بعد أن ورثوا فن الملاحة
والتجارة عن الفينقيين لينقلوا السلع التجارية ومعها حضاراتهم من
شاطئ إلى شاطئ .

ومن بين المدن اليونانية التي اسهمت بانتشارها على الشواطئ المختلفة
للبحر المتوسط في اشاعة نوع من الوحدة الحضارية في حوض هذا البحر
أذكر على سبيل المثال ميليتوس Miletos وافسوس Ephesos على
الساحل الغربي لشبه جزيرة آسية الصغرى، ونيابوليس Neapolis أوالمدينة

الجديدة (نابولي الحالية) في ايطاليا ونيكاية Nikala (نيس الحالية)
وما سيلية Massilla (مرسيلية الحالية) ومونويكوس Monoekos
(موناكو الحالية) على ساحل غالة (فرنسة الحالية) وامبريسون
Emporeon (امبرياس الحالية) في اسبانية، ونقراطيس Naukrates
(نقراش الحالية) في مصر .

فاذا انتقلنا إلى المجتمع الروماني (في شبه جزيرة ايطاليا) وجدنا
تاريخه يقدم بدوره دليلا آخر في مضمار التداخل الحضاري بين شواطئ
البحر المتوسط . حقيقة ان الرومان لم يكونوا شعبا خلّاقا مثل المصريين
أو الفينيقيين أو اليونان ، ولكن ذلك لا يغير من الحقيقة التي نحن بصدد
الحديث عنها في هذا التقديم ما دام التأثير أو التأثير يتم في داخل حدود
حوض البحر المتوسط .

فالرومان تأثروا بالنظم والأفكار التي انتقلت إليهم من شواطئ
هذا البحر وفي هذا المجال نجد المسدّن اليونانية التي أسسها اليونان في
ايطاليا ، وبخاصة على ساحلها الغربي ، تصبح مصدر سبيل من الأفكار
والنظم التي انتقلت مع السلع التجارية اليونانية إلى مدينة رومه Roma
وهي بعد في طور نشأتها . وبعد أن شبت رومه عن الطوق وأصبحت
القوة المسيطرة في حوض المتوسط نجدها تتلمذ على بلاد اليونان في أكثر
من مجال من مجالات الأدب والفكر والثقافة بوجه عام بحيث أصبحت
الثقافة اليونانية لازمة من لوازم أي مثقف روماني يعتد بتكوينه الفكري :
يحصل عليها عند المعلمين اليونان في مهجرهم الروماني : أو يسعى إليها
في بلاد اليونان في اثينة أو غيرها من مراكز الثقافة اليونانية .

ولكن اذا كان الرومان لم يسهموا في ميدان الفكر بقسط مقبول
يصبح في انتشاره نوع من الربط والتوحيد بين شواطئ البحر المتوسط

فقد اسهمت نظم الحكم الرومانية بشكل وافر في هذا الاتجاه ظهر هذا مرة في النظام المرن الذي قامت عليه حقوق المواطنة في الامبراطورية الرومانية التي كان حوض مسرحها الاساسي ، اذ كان هذا النظام من المرونة بحيث استطاع أن ينسحب على اغلب شعوب الامبراطورية لينتفع به ابناء هذه الشعوب في حدود وعلى درجات متفاوتة وكان هذا دون شك عامل تقريب او ربط بينهم .

كذلك كان هناك نظام البلديات municipia الذي فصل في شكل متناسق ما بين الإدارة المركزية الرومانية والإدارات المحلية في الولايات الرومانية من حدود وحقوق. لقد كان هذا النظام يمثل وضعاً وسط بين النظام المركزي الذي عرفته المناطق الواقعة على سواحل القسم الشرقي للبحر المتوسط والذي كانت الحكومة تقبض فيه على زمام الأمور عن طريق الاستئثار بكل السلطات ، وبين نظام المدينة الحرة أو نظام دولة المدينة الذي شاع في بلاد اليونان والذي كانت فيه على كل مدينة تشكل كيانا قائماً بذاته من كافة الجوانب . حقيقة إن الرومان لم يقدموا على تطبيق هذا النظام على أثر نظرية سياسية تفتقت عنها أذهان مفكرينهم ، وإنما كان تطبيقهم لها نتيجة اضطرارية لوضع اقتصادي وجدوا فيه في فترة معينة ، ولكن مع ذلك فإن النظام قد وجد وانتشر في ظل الحكم الروماني سواء في داخل إيطاليا أو في بقية مناطق البحر المتوسط . وكان في انتشاره هذا نوع من التوحيد بين إدارة هذه المناطق ظل يربط بينها ردحا غير قصير من الزمن .

الموضوع الثاني

أثر العوامل الجغرافية في تاريخ اليونان وحضارتهم

أثر العوامل الجغرافية في تاريخ

اليونان وحضارتهم

وأختم الحديث عن الإطار الحضاري لتاريخ اليونان بعرض سريع لجانب رئيسي من الجوانب التي أثّرت في تساريف المجتمع اليوناني وحضارته ، وهو العوامل الجغرافية ، وهي تشكّل البيئة المكانية أو الظروف المادية التي وجد فيها هذا المجتمع . وليس معنى ذلك أن هذا هو الجانب الوحيد الذي أثر على المجتمع اليوناني ، ولكن مع ذلك فهو جانب ترك بصماته واضحة على مسار التاريخ اليوناني وعلى خصائص الحضارة اليونانية ، بحيث لا نستطيع أن نغفله إذا أردنا أن نستكمل تعرّفنا على هذا المسار وعلى هذه الخصائص .

١ - الجبال والأنهار

وأول ما يطالعنا إذا نظرنا إلى بلاد اليونان هو أن طبيعتها الجغرافية ليست امتداداً سهلياً منبسّطاً كما هو الحال في مصر أو في الجزء الأكبر من وادي الرافدي مثلاً . وإنما نجد هذه البلاد (أي بلاد اليونان) ذات طبيعة وعرة في عمومها . فالجبال تشغل الجزء الأكبر من سطحها (ما يعادل أربعة أخماس هذا السطح) على هيئة سلاسل جبلية تخرقها

في كل الاتجاهات تقريبا بشكل يجعلها تنقسم انقساماً طبيعياً إلى مناطق صغيرة تكاد تكون منعزلة عن بعضها . كما أن الأنهار الموجودة بها تفتقر سهولة المجرى وسلامته مما يجعلها عوامل فصل بدلاً من أن تكون عوامل وصل بين هذه المناطق الصغيرة التي فرقت بينها التكوينات التضاريسية الجبلية .

وهكذا ، بينما قام في كل من مصر ووادي الرافدي مجتمع كبير موحد في فترة مبكرة من تاريخهما ، نجد أن تضاريس بلاد اليونان تقسم سكانها إلى مجتمعات صغيرة في العصور القديمة التي لم يكن فيها الشعور القومي قد استطاع أن يتغلب بعد على الفواصل والحوجز التضاريسية الطبيعية . وقد تطوّر كل من هذه المجتمعات الصغيرة بحيث أصبح كياناً قائماً بذاته لا تتسع مساحته في أغلب الأحوال لأكثر من مدينة واحدة ، يحيط بها امتداد بسيط من الأرض يقوم فيه عدد قليل من القرى التي يمكن أن نعتبرها ضواحي لهذه المدينة وربما قامت فيه ميناء إذا كانت المنطقة مطلة على البحر . وهكذا قام في بلاد اليونان في العصر القديم نظام دولة المدينة التي عرفت في مجال الحديث عن النظام السياسي اليوناني القديم تحت اسم Polis أو الدولة التي تقوم عادة في مدينة واحدة والمنطقة المحيطة بها .

ولكي ندرك أثر الظروف الجغرافية الطبيعية في مجال تقسيم بلاد اليونان إلى هذه الكيانات الصغيرة التي شاعت بينها النزعة الانفصالية ، سأشير إلى بعض الأمثلة للسلاسل الجبلية الوعرة التي مزقت بلاد اليونان وأدت إلى هذا التقسيم أو التفتيت . فبين كورنثـه Korinthos واتيكة Attika (وهي المنطقة التي تتكون من اثينه Athenae والقري والأراضي المحيطة بها) تقوم جبال جرانيه Geranea وجبال كراته Kerata التي تعترض المضيق الذي يقع بين هاتين المنطقتين . والطريق

الوحيدة الموصلة عبر هذه الجبال لا تزيد عن ممر ضيق يمتد على الحافة الشرقية لجبال كراته لمسافة ستة أميال على ارتفاع يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ قدما وهو ارتفاع يجعل الذين يعبرونه عرضة للرياح التي تهب بين الحين والحين متجهة نحو البحر بقوة شديدة تعرض حياتهم للخطر. كما يصل هذا الممر في بعض الأحيان إلى درجة من الضيق تجعل المسافر يكاد يتأرجح على حافة الهوة السحيقة التي تحده من الشرق . وقد ظلت هذه الطرق الخطرة على ما هي عليه حتى شق الامبراطور هادريان (في عصر سيطرة الامبراطورية الرومانية على بلاد اليونان) طريقا أخرى أكثر أمنا تقوم على قاعدة أعرض وقد اضطر إلى شقها خصيصا لهذا الغرض^(١) .

والشيء ذاته ينطبق على الممر الذي يصل بين كورنث و بويوتيه والذي يمتد على حافة جبل كيثايرون Kithaeron . ومن أمثلة الخطورة التي يتعرض لها الذين يعبرون هذا الممر ما يحدثنا به المؤرخ كسينوفون Xenophon عما حدث في ٣٧٨ ق . م . حين اضطرت قوة إسبرطية أمام خطر الرياح الشديدة أن تلقى بدروعها جانبا حتى يستطيع الجنود أن يعبروا هذا الممر على أيديهم وأقدامهم^(٢) . وليست هذه هي السلاسل الجبلية الوحيدة التي يصعب عبورها ، بل هناك أمثلة أخرى كثيرة من بينها جبال هليكون Helikon التي تفصل بين بويوتيه Boeotia فوكيس Phokis وجبال بندوس Pindos التي تفصل بين تساليه Thessalia وإبيروس Epiros - وكلها لا تقل وعورة عن الجبال التي ذكرت شيئا عنها ، كما أن الممرات التي تخرقها تتميز بنفس

Pausanias : I, 44:6.

(١)

Xenophon : Hellenica, V, 17-8.

(٢)

الاتجاه نحو الارتفاع الذي يصل في المتوسط إلى ٣٠٠٠ قدما فوق سطح البحر . وقد يزيد كثيرا عن ذلك في الحالات الفردية - وهو ارتفاع يقف عقبة في سبيل الاتصال السهل ، كما رأينا ، إلى جانب أنه يجعل هذه الممرات مغطاة بالثلوج طيلة فصل الشتاء ويفقدتها ، بالتالي ، قيمتها كوسيلة للانتقال في هذا الفصل .

وليست الأنهار خيرا من الجبال في تذليلها لمهمة الاتصال بين أنحاء بلاد اليونان فقليل منها مثل نهر اخيلوس Achelous ونهر بينيوس Penios (الذي يجري في تساليه) هو الذي يصلح للملاحة لمسافات معقولة وإن تكن تميل إلى القصر ، في فصل واحد من فصول السنة . والمعتاد في هذه الأنهار هو أنها تجف في فصل الصيف ، ومع ذلك فحتى في فترة جفافها فإنها لا تصلح دائما كوسيلة برية للاتصال لأن القاع لا يكون مستويا في اغلب الاحوال وإنما يرتفع وينخفض في تفاوت كبير . والسبب في ذلك هو أن هذه الأنهار ، وبخاصة في الجهات الطباشيرية التكوينية ، تنحدر عند منبعها بقوة جارفة تنحت في الصخر هوة أعمق بكثير من مستوى القاع في الجزء الأساسي من النهر. كذلك كثيرا ما نجد النهر يختفي قرب المصب اختفاء نهائيا فيما يشبه النفق الذي يشقه في التلال اللينة انحدار المياه إليها في قوة تعرضها للتآكل ، أو محتجب إلى حدٍّ كبير إذا تصادف جريانه بين صدع طبيعي في بعض هذه الأماكن الصخرية .

وقد كان طبيعيا ان تشيع بين هذه الدويلات المستقلة عن بعضها روح الانفصال ، أو التزعة الانفصالية ، في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه الاتجاهات القومية قد وجدت بعد بالشكل الذي يربط بين هذه الدويلات ليجعل منها دولة كبيرة واحدة وقد ظهرت هذه التزعة الانفصالية بشكل واضح في أغلب مراحل التاريخ القديم لبلاد اليونان

سواء في المواقف التي تعرّضت فيها هذه البلاد لخطر خارجي كما حدث في اثناء تعرّض هذه البلاد لهجوم الفرس في أوائل القرن الخامس (٤٩٠ و ٤٨٠ ق . م) ، وحين تعرّضت لخطر السيطرة المقدونية في النصف الثاني من القرن الرابع ق . م - أو في المواقف العديدة التي قامت فيها بين هذه المدن أو الدويلات وبعضها نزاعات كانت تصل في كثير من الأحيان إلى حروب سافرة تمتد عدة عشرات من السنين كما حدث بين أثينه وأيجينه Aegina في النصف الاول من القرن الخامس ق . م وكما حدث بين أثينه واسبرطة Sparta في الثلث الاخير من القرن ذاته .

ولكن ظاهرة انقسام بلاد اليونان ، نتيجة للعوامل الجغرافية ، إلى مناطق تكاد كل منها أن تكون منعزلة عن الأخرى لم تكن كلها شراً . فإلى جانب التزعة الانفصالية التي ترتبت على هذا الانقسام كان هناك أثر آخر . فالدويلات اليونانية التي قامت في هذه المناطق كانت كلّ منها ، بالضرورة ، صغيرة في حجمها ، وفي عدد السكان الموجودين بها . وهو عدد كان لا يزيد كثيراً في خير الأحوال عن ٣٠ ألف مواطن . وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي توفر الفرصة للاحتكاك الدائم أو حتى اليومي ، بين هؤلاء المواطنين ، وكان هذا الاحتكاك بالضرورة مجالا خصبا لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالمجتمع في جوانب نشاط المختلفة تتناول فيه الفئات والطبقات المختلفة هذه الجوانب بالرأي والرأي الآخر . والنتيجة الطبيعية لكلّ هذا هي تبلور الرأي العام في كل من هذه المجتمعات الصغيرة بسرعة لا تتوفر في مجتمعات الدول الكبيرة (وهذه مجتمعاتها متناثرة بين عديد من المدن والقرى المتباعدة فوق امتدادات مترامية من الأراضي) كما كان الحال في الممالك والامبراطوريات الشرقية على سبيل المثال . وقد كان تبلور

هذا الرأي العام هو العامل الذي أدى إلى التطور السريع في نظم الحكم أو النظم السياسية في بلاد اليونان بحيث عرفت هذه البلاد سلسلة مسن هذه النظم المتطورة دائماً ، انتقلت بها في حدود زمنية بسيطة من النظام الفردي إلى النظام الشعبي أو الديمقراطي .

٢ - التربة

هذا عن المناطق الجبلية التي رأيناها تشكل الجزء الأكبر من سطح البلاد. ولكن الجزء السهلي الصغير الباقي من السطح لم يكن خيراً كله: فهو لم يكن يشكل امتداداً متصلاً بين الأرض السهلة الحصبة وإنما كان من جهة يشكل مناطق متفرقة من السهول الصغيرة التي كان بعضها تصل مساحته إلى عدد قليل من الكيلومترات المربعة ، ومن جهة أخرى فقد كانت تربة هذه السهول من النوع الرقيق الفقير الذي ليس له من العمق أو من الخصوبة ما نعرفه ، على سبيل المثال ، في مصر أو في سهول وادي الرافدين . ومن ثم فإن سهول اليونان البسيطة لم تكن تصلح لإنتاج كل أنواع المحاصيل التي عرفتھا المناطق السهلية الحصبة الممتدة في مصر ووادي الرافدين ، وإنما شاعت في بلاد اليونان (في المناطق السهلية) محاصيل الزيتون ، والكروم وهي محاصيل لا تحتاج إلى خصوبة كبيرة في المناطق التي تزرع بها .

وقد كانت نتيجة ذلك كله فقراً ظاهراً في المحاصيل الزراعية وبخاصة محصول الحبوب، وقد ظهرت آثار هذا الفقر في إنتاج الحبوب (وهي تشكل العنصر الغذائي الأول عند اليونان) واضحة في تصرف عديد من الدويلات اليونانية . ففي بعض هذه الدويلات نجد أن المجتمع حاول أن يحل مشكلته الاقتصادية عن طريق العمل كجنود مرتزقة عند الغير كما حدث في كورنث و غيرها . أي ان افراد هذه المجتمعات .

تاجروا في الخدمة العسكرية التي تعتبر واجبا وشرفا قوميا عند المجتمعات الأخرى فباعوها لقاء اجر معلوم ، وهكذا اندرج افراد هذه المجتمعات في الخدمة العسكرية تحت رايات غير رايات بلادهم ، سواء أكانت هذه الرايات الغربية لدويلات يونانية أخرى او حتى لسدول وامبراطوريات غير يونانية بالمرّة مثل الامبراطورية المصرية (في عهد الدولة الحديثة ايام حكم الفرعون المصرى بسماطيك الثاني) ومثل الامبراطورية الفارسية .

كذلك نجد هذا الفقر الذي اتصفت به تربة بلاد اليونان وأدى إلى ضعف محصولها من الحبوب خاصة إلى ان اصبحت قلة هذه الحبوب تؤثر على سياسة الدويلات اليونانية تأثيرا واضحا سواء فيما بينها او في موقف الدول الاخرى ازاءها . وسأشير في هذا المجال بشكل سريع إلى عدد من النقاط من بينها ما حدث في الحروب البلوبونيسية التي نشبت بين اثينه واسبرطة في الشطر الاخير من القرن الخامس ق . م حيث بلغت اسبرطة إلى تخريب المحاصيل الاثينية كسلاح اقتصادي فتاك ، إلى جانب القتال العسكرى التقليدي ومنها أن نتيجة هذه الحرب حسمت لصالح اسبرطة بعد ان تمكنت من تدمير القوة البحرية الاثينية عند مداخل البحر الاسود حيث الممر الحيوى للقوافل البحرية التجارية الاثينية التي كانت تحصل على ما تريده من القمح من المناطق المطلّة على شواطئ البحر الأسود.ومنها أن فيليب المقدوني لجأ فيما لجأ إليه إلى تعريض الخطوط البحرية لهذه القوافل التجارية الاثينية للخطر لسكي يجيع المجتمع الاثيني تمهيدا لكسر القوات الاثينية في معركة عسكرية. ومنها كذلك أن أثينه كانت تجاهد دائما لاحتواء المناطق التي تحيط بمداخل البحر الأسود أو تسيطر على الخطوط البحرية بين هذه المداخل وبين أثينه إما باستعمار هذه المناطق أو بعقد اتفاقات ودية معها وهكذا.

٣ - البحر

ولكن اذا كانت ارض اليونانيين ، سواء بسبب كثرة جبالها وقلة سهولها ، أو بسبب فقر تربة هذه السهول قد قترت على أبنائها بما يغطي احتياجاتهم اليومية فإن عاملا آخر عوض المجتمعات اليونانية عما ضنت به الارض عليهم - وكان هذا العامل هو البحر .

وفي هذا المجال نجد أن الصفات المواتية التي وجدناها في البحر المتوسط بوجه عام تتخذ شكلا خاصا فيما يخص بلاد اليونان، فتصبح أكثر مواتاة وتشجيعا للملاح اليوناني في تلك العصور القديمة. التي لم يكن الإنسان فيها قد استطاع ، بعد ، أن يتغلب على صعوبات البحر بالعلم والممارسة ، وهكذا اذا كانت شواطئ البحر المتوسط بشكل عام شواطئ متعرجة فان هذا التعرج يصل إلى ذروته على شواطئ بلاد اليونان. والناظر إلى خريطة هذه البلاد يستطيع أن يصف القسم غير الجزري من بلاد اليونان بأنه مجموعة من الألسنة (أو الرؤوس) والحلجان والمضايق - وهذه التعاريج الكثيرة هي بالضرورة موانئ طبيعية تحتمي فيها المدن من عاديّات البحر مما يسهل مهمة الملاح القديم. كذلك نجد أن الهدوء الذي يمتاز به البحر المتوسط عموما يتصف به بحر إيجه بوجه خاص (وبحر إيجه هو الجزء الشمالي من القسم الشرقي للبحر المتوسط الذي يقع بين شبه جزيرة البلقان في الغرب وآسية الصغرى في الشرق) وهو بحر نستطيع أن نصفه في العصر القديم بأنه كان بحرا يونانيا صرفا ، اذ كانت المناطق التي يسكنها اليونان تطلّ عليه من جميع شواطئه في الغرب حيث بلاد اليونان الأصلية ، وفي الشمال حيث كانت تستمر المناطق المأهولة بالسكان اليونان وفي الشرق حيث الشاطئ الغربي لشبه جزيرة آسية الصغرى حيث هاجر اليونان

واستقروا واقاموا عددا كبيرا من المدن أوالدويلات اليونانية في العصور القديمة ، وفي الوسط حيث كانت ولا تزال توجد اعداد كبيرة من الجزر اليونانية . هذا البحر اليوناني الصرف الذي كان يشكلّ عنصرا أساسيا في حياة اليونان في تجارتهم وملاحتهم وهجرتهم وسياستهم وحتى في أدبهم واغانيهم ، كان بحرا هادئا أشد الهدوء ، بل إنه في حقيقة الامر لا يعدو أن يكون خليجا ولكنه متسع بعض الشيء،فاليابسة تحده من الغرب والشمال والشرق مثل أي خليج آخر ومن هنا الهدوء الذي يسود مياهه في أغلب مواسم السنة ، وهو هدوء ساعد على تشجيع اليونان على ركوب البحر في فترة مبكرة من تاريخهم ساعين لتعويض ماكانوا يجدون في بلادهم الأصلية من ضيق في موارد الحياة .

واذا كان في البحر المتوسط من الجزر ما يشجع الملاح في العصر القديم على الملاحة ، فيتخذ هذه الجزر محطات يرسو على شواطئها ويأمن إليها ويتمون منها ، فان بحر إيجه الذي كانت تحده أرض العالم اليوناني من شواطئه الثلاث كان اغزر مناطق البحر المتوسط بالجزر عددا . ان هذه الجزر التي تزيد على عدة مئات بالفعل تنتشر انتشاراً مستمرا في ارجاء هذا البحر بحيث لا يكاد المبحر فيه أن يفقد منظر الأرض في هيئة جزيرة أو حتى جزيرتين أو أكثر في الوقت ذاته في بعض الأحيان .

وهكذا تهيأ لسكان المناطق اليونانية منذ فترة مبكرة من تاريخهم أن يلجأوا إلى البحر يستعينون به على التغلب على عسر الحياة في المناطق الفقيرة التي يعيشون فيها . وقد استخدموا البحر بأكثر من صورة : استخدموه كمهاجرين بشكل فردي أو على هيئة جماعات أو موجات بشرية ، فها جروا إلى أغلب شواطئ البحر المتوسط ، فعرفوا طريقهم إلى جنوبي شبه الجزيرة الإيطالية حيث استقروا هناك

في عدد من الحالات مالبث أن تزايد عددها واستقرت أنظمتها في هيئة دويلات على نمط الدويلات اليونانية التي هاجروا منها ، كما عرفوا طريقهم إلى شواطئ شبه جزيرة إيبيريا (اسبانية والبرتغال الحاليتان) وإلى الشواطئ الإفريقية والجزر المتناثرة في البحر المتوسط مثل صقلية وقبرص وغيرهما ، وإن كانت هجراتهم اتجهت في أكثف موجاتها إلى الساحل الغربي لشبه جزيرة آسية الصغرى كما مربنا في إشارة سابقة. وقد كان حصار طروادة وإسقاطها الذي أصبح محورا للحملة الإلياذة المنسوبة إلى هوميروس واحدة من الغارات التي مهدت السبيل لهذه الهجرات التي استقرت على اثرها أفواج من المهاجرين اليونان على هذا الساحل وعلى الجزر التي تحفه من شماليه إلى جنوبيه .

كذلك عرف اليونان البحر تجارا منذ فترة مبكرة من تاريخهم ونحن نرى ذلك واضحا ابتداء من الفترة التي تتحدث عنها الإلياذة والوديسيه - أي الفترة ما بين اوائل القرن الثاني عشر واواسط القرن التاسع ق. م. وقد تزايد هذا النشاط التجاري باطراد حتى أصبح يشكل المورد الاقتصادي الأول في المجتمع اليوناني حتى قبل بدايات القرن السادس ق. م . وكان هذا النشاط التجاري يقود التجار اليونان إلى أغلب شواطئ البحر المتوسط وإن كان أغلبه تركز في القسم الشرقي للبحر المتوسط على شواطئ تراقية وآسية الصغرى وقبرص وسورية ومصر .

أما الصفة الثالثة التي عرف اليونان البحر بها إلى جانب الهجرة والتجارة فهي القرصنة (لصووية البحر) . لقد عرف بحر إيجه القرصنة اليونان منذ فترة مبكرة من تاريخ هذا المجتمع . ونحن نجد إشارة واضحة لها في الوديسية حيث يرسم لنا الشاعر منظرا يسدل على ان القرصنة كانت شيئا شائعا وواردا مثله مثل التجارة بالضبط .

وهو يرسم لنا منظرا نستنسخ منه هذه الحقيقة والمنظر يصور لنا اوديسيوس ملك إثاكة وبطل ملحمة الأوديسيه حين يرسو بسفينته مع بحارته على شاطئ جزيرة من الجزر فيكون أول سؤال يوجهه إليه رئيس القبيلة التي تسكن الجزيرة عما إذا كانوا تجارا أم قرأصنه يجوبون الآفاق^(٣).

وقد انتشرت القرصنة واستشرت بشكل كبير في القسم الشرقي للبحر المتوسط وبخاصة في بحر إيجه بمرور الوقت في العصر القديم، بحيث نجد دولة قوية مثل رومه ، بعد ان أصبحت سيدة البحر المتوسط دون منازع في القرن الأخير ق . م. تعين واحدا من أقدر قوادها، وهو بومبيوس Pompeius للقضاء على خطر القرصنة في هذه المنطقة، وتعطيه مدة ثلاث سنوات ليقضي على هذا الخطر. وحقيقة إن بومبيوس استطاع أن يقضي على خطر القرصنة في هذه المنطقة في عدة شهور فحسب ، ولكن براعة هذا القائد الذي استطاع أن ينجز هذه المهمة في أقل من الوقت المخصص لها بكثير لا تنفي الحقيقة الأساسية وهي ان اعنتى قوة في البحر المتوسط آنذاك ، وهي الدولة الرومانية ، كانت قد رأت أن خطر القرصنة وانتشاره في القسم الشرقي للبحر المتوسط يتطلب منها أن تخصص للقضاء عليه واحدا من اعنتى قوادها ولمسدة ثلاث سنوات .

Homeros : Od., IX, 252-5.

(٣)

الموضوع الثالث

عصر دولة المدينة: مرحلة الظهور

عصر دولة المدينة

مرحلة الظهور

تمهيد

اندثرت الحضارة الميكينية ، إذن ، حوالي ١٠٠٠ ق . م . نتيجة لغزو القبائل الدورية الذي بدأ قبل ذلك بقرن تقريبا . وكانت نتيجة هذا الاندثار . كما رأينا ، فترة من التخلخل والتخلف سادت أرحاء المجتمع اليوناني لمدة قرنين من الزمان حتى ٨٠٠ ق . م . ولكن رغم كل مساوئ هذه الحقبة المظلمة . فإنها أتاحت للمجتمع اليوناني الفترة الزمنية اللازمة لاستيعاب العناصر الجديدة التي جاءت من الشمال وما كان لابد أن يتلو ذلك من امتزاج بين العناصر السكانية القديمة وهذه العناصر الجديدة ، بما يعنيه ذلك من صراع وتداخل وتفاعل أدت في النهاية إلى قيام مجتمع جديد .

وقد اتخذ هذا المجتمع الجديد التكوين الذي عرف بنظام « دولة المدينة » الذي لا تصبح فيه كل بلاد اليونان كيانا سياسيا واحدا ، وإنما تصبح فيه كل منطقة منه كيانا مستقلا قائما بذاته له كل أبعاد الدولة ، ويكون محوره ، عادة ، مدينة واحدة يحيط بها امتداد من

الأراضي تختلف مساحته من حالة لأخرى وتتناثر فيه مجموعة من الضواحي أو القرى وقد توجد فيه ميناء صغيرة أو أكثر إذا كانت المنطقة تطلّ على البحر . وقد رأينا في حديث سابق أن الظروف الجغرافية التي جرأت بلاد اليونان إلى مناطق منعزلة أو شبه منعزلة هي التي أدت إلى ظهور هذا التكوين . كما رأينا كذلك أن هذه الظروف نفسها هي التي وضعت أمام نظام دولة المدينة إمكانية التطور من نظام الحكم الفردي إلى نظام الحكم الشعبي الذي عرفته بلاد اليونان في عدد كبير من أقسامها ، وهو نظام وصل إلى مرحلة من النضج يصبح معه المجتمع بأكمله هو صاحب السلطة الفعلية في تصريف أموره (١) . بل أكثر من ذلك فإن النظام الشعبي لم يكن مجرد نظام نيابي يحكم فيه الشعب بشكل غير مباشر من خلال أشخاص يمثلونه وينوبون عنه . وإنما كان نظاما شعبيا مباشرا يشترك فيه كل من يريد من المواطنين ممارسة كافة السلطات بشكل مباشر .

وهنا يقفز إلى السطح تساؤل يطرح نفسه بشكل محدد : لماذا توصل نظام دولة المدينة في بلاد اليونان إلى مرحلة الحكم الشعبي دون أن يتوصل إلى ذلك غيرهم ممن عاصروهم أو سبقوهم . لقد عرفت بعض حضارات الشرق الأدنى القديم نظام دولة المدينة . عرفته ، على سبيل المثال المدن السومرية في المنطقة الجنوبية من وادي الرافدين ، كما عرفته المدن الفينيقية على الساحل السوري ، ولكن كلا من المدن السومرية والمدن الفينيقية لم تصل في تطورها على طريق الحكم الجماعي إلى أكثر من حكم طبقي تسيطر عليه الأقلية الثرية ، سواء أكان مصدر هذه الثروة هو الموارد الزراعية أو النشاط التجاري . والإجابة على هذا

(١) راجع الباب الثاني من هذه الدراسة .

التساؤل تكمن في ، تصوّري ، في الظرف التاريخي الذي أحاط بالمجتمع اليوناني خلال المرحلة التكوينية أو مرحلة النمو التي مر بها هذا المجتمع حتى تبلورت ملامحه ككيان سياسي متكامل ، وهو العصر الذي ينتهي بنهاية القرن السادس ق . م .

١ - الظرف التاريخي وظهور نظام دولة المدينة

وقد كان الظرف التاريخي الذي أحاط بالمجتمع اليوناني خلال الفترة التي شهدت ظهور نظام دولة المدينة وتطوّر هذا النظام حتى وصل إلى نهايته المنطقية في صورة الحكم الجماعي الشعبي -- كان هذا الظرف مواتيا فعلا ، على عكس ما حدث في حالة المدن السومرية والمدن الفينيقية . ففي حالة المدن السومرية لم يلبث التوسع الذي قامت به مدينة بابل (الواقعة على حدود منطقة سومر) أن أطاحت بنظام دولة المدينة في هذه المنطقة لتدخلها ضمن تكوين سياسي كبير (على عهد الملك البابلي سرجون الأول ٢٣٧١ - ٢٣١٦ ق . م .) يقوم على أساس الحكم المركزي إلى حد كبير ، الأمر الذي يتف بالضرورة عائقا في طريق التطوّر نحو الحكم الشعبي . والشيء ذاته نجده بتفاصيل أخرى في حالة المدن الفينيقية التي لم تتح لها فرصة التطوّر الكامل نحو الصيغة الشعبية للحكم بسبب التعرّض لظروف الغزو أو الاجتياح - الخارجي من جانب القوات الكبيرة التي أحاطت بالمنطقة السورية . سواء في ذلك المصريين أو الآشوريون أو الفرس .

أما في حالة المجتمع اليوناني فقد كان الظرف التاريخي مختلفا حقيقة أن العصر الذي واكب ظهور نظام دولة المدينة في بلاد اليونان (وهو العصر الذي انتهى مع نهاية القرن السادس ق . م .) شهد قيام عدد من الإمبراطوريات ، التي سيطرت عليها إلى شواطئ القسم الشرقي للبحر المتوسط وطوقت هذا القسم بشكل كامل أو جزئي : وهي

الامبراطوريات الحيثية والمصرية والآشورية . ولكن هذه الامبراطوريات جميعا لم تحاول أن تمتد حدود سيطرتها عبر شواطئ هذا القسم من البحر المتوسط وانما كانت جميعها ، بصفة أساسية ، إمبراطوريات برية اقتصر نشاطها التوسعي الحقيقي على الامتدادات الآسيوية والإفريقية الموجودة في هذه المنطقة وشدتها ظروفها التاريخية إلى التحرك داخلها بحكم مركز الثقل الحضاري الذي كان لا يزال فيها في تلك الآونة . وقد كانت النتيجة التي ترتبت على ذلك هي أن المجتمع اليوناني الذي كان لا يزال إذ ذاك في فترة التكوين أو النمو ، أصبح بحكم هذا الظرف التاريخي في مأمن أي خطر توسعي قد يطمس حركة نموه السياسي أو يعرقلها . وهكذا توفرت لهذا المجتمع في مجال تطور نظمه السياسية كل امكانيات الحركة اللازمة لهذا التطور .

ولكي تدرك هذا الوضع المواتي للمجتمع اليوناني يكفي أن تلقي نظرة سريعة على الخطوط العامة التي سارت فيها القوات المذكورة في مجال نشاطها التوسعي ، ولنبدأ بالحديث عن الامبراطورية الحيثية . اقرب هذه القوات إلى بلاد اليونان من الناحية المكانية . لقد قامت دولة الحيثيين في آسية الصغرى ولكنها حين اتجهت نحو التوسع لم تتجه غربا نحو بلاد اليونان وإنما كان خط توسعها نحو الشرق والجنوب . ففي عهد الامبراطورية الحيثية الأولى استولى الحيثيون على بابل في وادي الرافدين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ق . م . وبعد أن سقطت هذه الإمبراطورية وأسس الملك شوبيلوليوما الإمبراطورية الحيثية الثانية اتجه في توسعه نحو سورية (بعد أن كانت سيطرة مصر على هذه المنطقة قد ضعفت تحت حكم أخناتون) ثم أعقب ذلك بالاتجاه شرقا حيث تغلب على قوة ميتاني وآشور التي كانت تابعة لها في أواسط القرن الرابع عشر ق . م .

وقد كانت ظروف الحيثيين تدفعهم دفعا نحو الشرق والجنوب بعيدا عن البحر وعن بلاد اليونان . فقد جرّهم اتجاههم التوسعي إلى الالتحام مع المصريين بعد ١٣٠٠ ق . م بوجه خاص في عهد الملكين المصريين سيتي الأول ورمسيس الثاني . كذلك نجد هذه الظروف تتضاعف وتؤكد بعد أن عاد الآشوريين إلى الظهور في ذلك الوقت ، هذه المرة كقوة ينحش بأسها وهنا نجد الملك الحيثي حاتوسيل يوجّه نشاطه بشكل ظاهر إلى تأمين موقفه مرة في الشرق كما تدل على ذلك رسالته التي أرسلها إلى ملك بابل يحثه فيها على مهاجمة الآشوريين من الخلف ، ومرة في الجنوب حيث نجده يعقد معاهدة سلام مع الملك المصري رمسيس الثاني في ١٢٦٩ ق . م . عبر الطرفان عن ترحيبهما بها بأكثر من طريقة .^(٢)

الامبراطورية الحيثية ، اذن ، كان اتجاهها نحو الشرق والجنوب بحكم مركز الثقل الحضاري الذي كان يتركز في مصر جنوبا ووادي الرافدين شرقا ، والذي كان يشد حكام هذه الامبراطورية بالضرورة نحو تجاذب مجال النفوذ داخل المثلث الحضاري الذي تدور اضلاعه حول النيل والفرات وهضبة آسية الصغرى . وحتى النصوص الحيثية

(٢) لعل خير ما يصور ضغط الظروف التي شدت اهتمام الحيثيين بشكل اساسي الى هذين الاتجاهين ان يعتبر البيت المالك الحيثي هذه المعاهدة فرصة ابتهاج واسع وصل الى حد ائتماد ألف من آلهة الحيثيين وألف من آلهة المصريين على نص المعاهدة ، وببادل الملكتين الحيثية والمصرية التهانء بمقد المعاهدة ، ثم زيارة الملك الحيثي لمصر بعد ذلك بعدة سنوات، ومنه هدية كبيرة ، لتقديم ابنته زوجة للملك المصري كتدعيم للعلاقات السلمية بين البلدين - راجع :

Breasted, J.H. : A History of Egypt (Bantam Classic Edition, 1964), pp. 368-9; Id., : Ancient Times (2nd ed., Boston, 1944), pp. 250-1.

التي تشير إلى ما اسماء الحيثيون بمملكة الأهياوة Ahlyyawa (وهو اسم يعتقد بعض الباحثين انه يشير إلى الاخيين ، أو اليونان حسب التسمية التي اطلقت عليهم في الاشعار المنسوبة إلى هوميروس) لا تشير إلى أي صدام ذي قيمة بين الحيثيين واليونان ، بل على عكس ذلك تميل إلى أن تعكس اتجاهها لا يشجع التشاحن بقدر ما يستهدف إقرار السلام بينهما . وعلى أي الأحوال فإن مملكة الأهياوة ، حتى على افتراض أنها تشير فعلا إلى الاخيين أو اليونان حسب تسميتهم الهوميرية تقع حسب أقرب الفروض إلى الصحة ضمن المهجر اليوناني على الشواطئ الغربية لآسية الصغرى أو على إحدى جزر إيجه وليست ضمن بلاد اليونان الأصلية^(٣) .

هذا ومن الجهة الأخرى ، فإن الفترة التي كانت الملامح السياسية للمجتمع اليوناني قد وصلت فيها إلى مرحلة التبلور كانت قد بدأت تشهد في الوقت ذاته اضمحلال الامبراطورية الحيثية وبداية تصدعها. أما عن القوتين الاخرين اللتين اعقبنا سقوط الامبراطورية الحيثية وكان مجال سيطرتهما القسم الغربي من شبه جزيرة آسية الصغرى وهما فريجيه Phrygia وليديه Lydia فلم يسجل التاريخ أي صدام بينهما وبين العالم اليوناني . بل أكثر من ذلك فإن ليديه التي كانت تمتد نفوذها على أغلب المدن اليونانية الآسوية كانت سياستها تتسم بشيء كثير من الود نحو هذه المدن ومن التقدير لحضارتها .

وكما انحصر النشاط التوسعي والدفاعي للحيثيين في المثلث الحضاري الشرقي كذلك كان الحال فيما يخص المصريين . ففي عهد تحتمس الثالث (النصف الأول من القرن الخامس عشر ق . م .) نجد هذا

(٣) راجع الباب الرابع من هذه الدراسة .

الملك يركز نشاطه العسكري الخارجي على سوريه بوجه خاص على أساس أنها الخط الدفاعي الأول عن مصر . وإذا كانت النصوص تشير إلى نشاط لهذا الملك في جزر بحر إيجه فإن هذا النشاط ربما لم يزد كثيرا عن تذكير حكام هذه الجزر بالقوة المصرية أو الحصول على ضرائب منهم في الوقت ذاته) وهي جزر تشكل منطقة يمكن أن يعتبرها الملك المصري امتداداً بحرياً لتأمين حدود مصر في الشمال^(٤) .

وحين عاد المصريون إلى النشاط التوسعي الخارجي بعد أن كان قد خبا في عهد اخناتون نجد رمسيس الثاني (القرن الثالث عشر) يوجه حملاته شمالا وشرقا نحو حدود آسية الصغرى حيث القوة الحيثية وشرق نحو الفرات . وقد مرّ بنا موقف التعادل بينه وبين الملك الحيثي الذي عقد معه معاهدة سلام لقيت من الترحيب من الجانب المصري مثلما لقيته من الجانب الحيثي - وهو موقف يشير إلى حدود المنطقة التي كانت تشد اهتمام السياسة الخارجية والعسكرية المصرية .

وحين حدث وتعرضت مصر لهجوم من ناحية بحر إيجه من جانب بعض المجموعات التي اطلق عليها المصريون اسم شعوب البحر (وكان

(٤) يرد ذكر شعوب البحر ، أحد القواد العسكريين في عهد تحتمس الثالث ، مقترفاً بالحصول على قدر كبير من الضرائب من هذه الجزر ، وقد فسر برستد هذا النص بأن هذا القائد كان حاكماً لهذه الجزر ، أما دريوتون وفاندييه فيرون ان هذا القائد ربما كان رئيساً لأحد الوفود المصرية التي كانت تذهب الى هذه الجزر بهدف اظهار القوة المصرية . راجع من الرايين على التوالي :

Breasted: Ancient Times, p. 108; Drioton, E. et Vandier, J. : L'Egypte (Presses Universitaires de France, Paris, 4ème éd., 1962), p. 406.

من بين هؤلاء مجموعات يرجح أنها من اليونانيين (فإن المصريين لم يحاولوا تتبعهم بهجوم مضاد يخرج باتجاه نشاطهم السياسي والعسكري عن حدود المثلث الحضارى السالف الذكر وإنما اكتفت السياسة المصرية في المرتين اللتين تعرضت فيهما لهذا الهجوم (أواخر القرن الثالث عشر وأوائل الثاني عشر ق . م) بموقف ينتهي بصد الغارات التي قامت بها هذه الشعوب .

وقد أنهارت الامبراطورية الحيثية الثانية نحو نهاية القرن الثالث عشر ق . م . وجاء انهيار الامبراطورية المصرية بعد ذلك بنصف قرن تقريبا (اواسط القرن الثاني عشر) ، وورث الآشوريون مركز القوة في المثلث الحضارى بعد هما . ولكن هنا ايضا نجد الآشوريين لا يتجهون بنشاطهم التوسعي خارج المنطقة ففي فترة المد الامبراطورى الاشورى (اواسط القرن الثامن إلى أواخر القرن السابع ق . م) ، نجد ملوكهم يبدأون باخضاع بابل في وادى الرافدين ثم يثنون بالمنطقة السورية ثم يستولون على قسم من آسية الصغرى ويوجهون غاراتهم على بقية شبه الجزيرة . ولكنهم حتى حين تصل غاراتهم إلى المدن اليونانية على الساحل الغربى لآسية الصغرى لا يدفعون بهذه الغارات عبر البحر . وإنما يكتفون بذلك ويعاودون نشاطهم العسكرى سواء في الاتجاه الشرقى لإعادة إخضاع بابل أو في الاتجاه الجنوبى بهدف مهاجمة الأراضي المصرية

٢ - نظام دولة المدينة في مرحلة التكوين

إذا كان نظام دول المدينة كصيغة سياسية ، بكل ما يتصل به من أوضاع اقتصادية واجتماعية لم يظهر في المجتمع اليوناني بشكل محدد إلا منذ أوائل القرن الثامن ق . م . ، فإن القرنين السابقين لهذا التاريخ

وهما القرنان العاشر والتاسع ق . م . شهدا الفترة الممهدة والمؤدية إلى ظهور هذا النظام . لقد بدأ القرن العاشر ، كما أسلفت في حديث سابق ، وبلاد اليونان تمرّ بحقبة من التخلخل والتخلف الذي جاء نتيجة طبيعية لغزو القبائل الدورية الذي أصاب المجتمع اليوناني بشيء كثير من التدمير والتخلخل . ولكن هذا الوضع مالبث أن بدأ في الانحسار بعد أن أخذت الأمور تستقر بصورة أو بأخرى في هذا المجتمع . ففي بعض المناطق (مثل تساليه وأرجوليس ولاكونيه وكريت) جعل الغزاة الدوريون (الآتون من الشمال) من انفسهم طبقة حاكمة بعد أن حولوا السكان الأصليين في هذه المناطق إلى طبقة من الأرقاء أو عبيد الأرض بشكل أو بآخر . ولكن في أغلب المناطق استقر الغزاة إلى جانب السكان الأصليين من أهل البلاد وبالتدريج أخذوا يندمجون معهم ليتوصل المجتمع الحديد إلى صيغة من التعايش والتنظيم يستطيع من خلالها أن يتابع مسيرته .

وقد كانت الصيغة الأولى التي استقرت عليها مناطق المجتمع الحديد هي تجمعات سكانية *synoikismoi* قبلية في تكوينها ، وكان كل تجمع من هذه التجمعات القبلية يتكون من مجموعة من الملاك الكبار للأراضي الزراعية والرعية الذين يحيط بهم أتباعهم ، وكان صاحب أكبر مساحة من الأراضي يرأس التجمع القبلي الذي يوجد فيه ، ويتخذ لقب الملك *basileus* . كما كان يوجد ، إلى جانبه ، مجلسان أحدهما يضم الأعيان أو الأرستقراطيين من رؤساء القبائل والعشائر ومجلس آخر للعامة من سكان التجمع . وكان الملك يضمّ في يديه من الناحية الرسمية كل السلطات : فهو الذي يقود أي تعبئة عسكرية ، وهو مصدر التشريعات والقائم على الأمور التنفيذية ، وهو الكاهن الأعلى للمنطقة ، يشاركه مجلس الأعيان بصور متفاوتة من السلطة حسب قوة الملك أو قوة هؤلاء الأعيان ، أما مجلس العامة فلم يكن له في الحقيقة

أكثر من العلم بمجريات الأمور والموافقة على ما يثوصل إليه الملك ومجلس الأعيان (أو الأرستقراطيين) من قرارات .

على أن الدور الأساسي الذي قام به الملوك هو محاولة الربط بين هذه التجمعات القبلية بشتى الوسائل الأمر الذي مهد الطريق لقيام المدن التي أخذ مفهومها يتطور تدريجيا بحيث أصبح مفهوم لفظه المدينة polis لا يعني مجرد مكان أو مساحة من الأرض تسكنها مجموعات من السكان تتجاور مع بعضها ولكنها لا تتكامل أو تتكافل فيما بينها ، وإنما بدأ يقترب كثيرا من معنى النظام السياسي الذي ينظم سكان المدينة ويحدد حقوقهم وواجباتهم والروابط التي تربط بينهم في كافة المجالات .

ونحن نستطيع في الواقع أن نتصور أن الواقع المعيشي بين التجمعات السكانية القبلية المتجاورة هو الذي طرح مسألة الترابط بين هذه التجمعات . فبلاد اليونان تتكون من مجموعة من التكوينات الجبلية والسهلية والساحلية . وأية منطقة من المناطق التي ينقسم إليها سطح هذه البلاد غالبا ما تضم اثنين من هذه التكوينات، إن لم تكن تضم الأنواع الثلاث فعلا كما هو الحال في منطقة أتيكه Attika (التي أصبحت أثينه Athenae هي مركزها السياسي) . ومن الطبيعي أن كلاً من هذه التكوينات أو التقسيمات الداخلية (الجبلية والسهلية والساحلية) له ميزاته واحتياجاته. فالأماكن الجبلية لها، بحكم تكوينها التضاريسي ، ميزات دفاعية وهجومية تفتقر إليها الأماكن السهلية ، ولكنها في الوقت ذاته لا تصلح إلا للرعي الفقير ، وتفتقر إلى المراعي الغنية والأراضي الزراعية التي تتميز بها السهول . والأماكن الساحلية . إن وجدت ، إذا كانت تحتاج إلى إنتاج المناطق السهلية لتستكمل به مواردها المعيشية المحلية التي تقوم أساسا على الصيد وإلى النقاط الدفاعية التي تتميز

بها المناطق الجبلية ، فإنها (أي الأماكن الساحلية) تشكل المنفذ الطبيعي
لآية هجرات أو تعامل تجاري مع الخارج وهكذا .

وفي ضوء هذا الوضع المتكامل يصبح من السهل أن ندرك أن –
التجمعات السكانية التي وجدت في هذه التقسيمات الداخلية للمناطق
المختلفة التي كانت تشكل بلاد اليونان ، قد رفعت سكان هذه
التقسيمات إلى ما يمكن أن نسميه تعاملًا أو « حوارًا » يكون غنيًا في
بعض الأحيان ولينًا في أحيان أخرى ولكنه قائم دائمًا ، ما دامت حاجة
كل تقسيم إلى التقسيمات الأخرى قائمة ، سواء أكانت هذه الحاجة
جلبا لمنفعة أو درءًا لخطر . ومن هنا فإن فكرة الاتحاد أو التوحيد بين
هذه التقسيمات في كل منطقة تصبح فكرة واردة ، ولا يهم بعد ذلك
أن تتم محاولات هذا الاتحاد أو التوحيد بطريق العنف أو السلام . ولنا ،
في هذا الصدد ، أن نتصور أن ملوك بعض التجمعات السكانية في
المناطق المختلفة وهم يحاولون ، كل في منطقته ، أن يربطوا بين هذه
التجمعات وبعضها ، بحيث تتحول كل مجموعة من هذه التجمعات
السكانية إلى مدينة صغيرة تتسع تدريجيًا بتعدد محاولات التوحيد ،
وأن مثل هذه المحاولات قد تمرّ بفترة ، تطول أو تقصر ، من التجربة
والخطأ ، قبل أن تصل إلى تحقيق التوحيد النهائي للمنطقة .

كذلك فإن لنا أن نتصور أن الملك الذي يرأس التجمع السكاني
الذي أخذ على عاتقه مهمة توحيد أية منطقة هو الذي سيصبح ملكاً
للمدينة التي تقوم فيها ، وأن الدور الذي قام به هؤلاء الملوك في هذا
المجال كان لا بد أن يؤدي إلى ازدياد تركيز السلطة في أيديهم ، فالسلطة
المركزية هي التي تلائم هذه المهمة – وهي مهمة توحيد وتركيز
قبل كل شيء وفوق كل شيء . وهذا التصور نستنتجه في الواقع من
أن الملك يظهر لنا في عديد من النصوص وكأنه صاحب حق إلهي في

العرش فالآلهة هي التي تسانده وكبير الآلهة هو الذي يمنحه صولجان الملك .

هذا . إذن ، هو التطور الأساسي الذي تم في عصر الحكومات الملكية ، وهو تطوّر خطت فيه المدينة خطوات واسعة على طريق التحول من مجرد مفهوم مكاني يعطي معنى التجاور السكاني فحسب ، إلى مفهوم سياسي يعطي معنى الانتماء التنظيمي بكل ما يعنيه هذا من روابط وحقوق وحدود بين سكان المدينة . ونحن نستطيع أن نلمس في وضوح هذا التحول في وضع المدينة من المفهوم المكاني إلى المفهوم السياسي من بين سطور الالياذة والاولديسية، وهما الملحمتان المنسوبتان إلى هوميروس واللذان تعتبران مصدرا أساسيا لجوانب عديدة من حياة اليونان في الفترة الواقعة بين القرنين الثاني عشر والثامن ق . م . ان الصور والانطباعات التي تعطيها لنا هاتان الملحمتان تصوّر لنا التآرجح بين التكوينات الاجتماعية الصغيرة القديمة وبين التكوين السياسي الجديد الذي أصبحت فيه المدينة تحل إلى حد كبير محل هذه التكوينات . فمن جهة ، نجد ان النزعة الضيقة التي كانت فيها الجماعات التي تسكن المدينة لا تزال تدور حول نفسها تظهر من حين لآخر في كلام الشاعر ، فالسودور الذي تقوم به القبائل والعشائر المكونة للمدينة في هذه الفترة كان واضحا بشكل مبالغ فيه مما يدل على ان عملية الربط بينها كانت لا تزال في سبيلها نحو الاستكمال . ويظهر هذا جليا في أكثر من صورة ، من بينها ، على سبيل المثال أن هوميروس يستخدم كلمة مدينة polis في غير قليل من المواضع بالمفهوم المكاني المحض وليس بالمفهوم السياسي . ومن بينها كذلك ان الاسطول المشترك الذي أبحر فيه اليونانيون من بلاد اليونان إلى طروادة (في الركن الشمالي الغربي من شبه جزيرة آسية الصغرى) اشتركت فيه المدن اليونانية بشكل يبرز فيه التكوين

القبلي لها . فعند اسهام مدينة معينة بعدد من المراكب ، كانت كل قبيلة من القبائل المكونة لها تقدم عددا مساويا للذي تقدمه كل من القبائل الاخرى ، والشئ ذاته ينطبق على عدد البحارة الذين تقدمهم المدينة ، فقد كان موزعا بالتساوى بين القبائل والعشائر التي تنقسم إليها^(٥) .

على أننا ، من الجهة الأخرى ، نلمح إلى جانب هذه النزعة الضيقة نزعة أخرى تتداخل معها وتمثل اتجاه التكوين السياسي الجديد ومحوره . فكلمة « أجوره » Agora التي كان معناها الاصلي هو السوق التي يقضي فيها السكان حاجاتهم اليومية ، اصبحت تفيد ، إلى جانب هذا المعنى ، معنى آخر هو المكان الذي يناقش فيه سكان المدينة الشؤون العامة لمدينتهم . وكلمة « ديموس » Demos التي كانت تعني في الاصل مجرد المكان الواقع حول مركز المدينة ، اصبحت تعني سكان هذا المكان ، بل اصبحت تعني (الشعب) بوجه عام . كذلك تظهر في الملحمين الهومريتين تقاليد اجتماعية وسياسية تضم كل افراد المدينة ويتبعها هؤلاء الافراد في حل المشاكل والمنازعات التي تقوم بينهم ، ويتعرض من لا يلتزم بها لغضب الآلهة - الذي كان يمثل في حقيقة الامر غضب المجتمع الجديد لخرق تقاليده التي كانت قد بدأت فسي

(٥) مثال ذلك ان رودس قدمت ٩ مراكب (سفن) ، وقد كان في رودس ثلاث مدن كل منها تنقسم الى ثلاث قبائل، وهكذا ينطبق عدد السفن المقدمة على عدد القبائل بحيث يصبح نصيب كل قبيلة سفينة واحدة (الالياذة : النشيد الثاني ، سطور ٦٥٤ وما بعدها وسطر ٦٦٨) والشئ ذاته نجده في حالة مدينة بيلوس Pylos التي قدمت ٩٠ سفينة (الالياذة ، ٢ : ٥٩١-٦٠٢) ونحن نفهم سر هذا العدد اذا عرفنا ان بيلوس كانت مقسمة الى تسعة اقسام (الاوديسية ، ٢ : ٨٧) . راجع كذلك ، لطفي عبد الوهاب يحيى : هوميروس (الاسكندرية ، ١٩٦٨) صفحات ٦١-٦٢ .

التبلور حول مركز المدينة كتكوين واحد متكامل^(٦) .

٣ - نظام دولة المدينة في مرحلة التطور

واذا كان المقوم السياسي لدولة المدينة (الذي يدور حول توحيد التجمعات السكانية القبلية) هو الذي لعب الدور الاول في عصر الحكم الملكي ، وكان في الواقع هو سبب ظهور هذا الحكم واستمراره طوال الفترة التي عاصرت المرحلة التكوينية لمجتمع دولة المدينة ، فان الحكم الملكي فقد مبرر وجوده بالضرورة بعد ان تمّ هذا التكوين واتخذ خطوطه الاولى العامة . وهكذا يشهد القرن الثامن ق . م بداية تحول جديد يقفز فيه إلى مقدمة الصورة مقوم آخر من مقومات المجتمع اليوناني هو المقوم الاقتصادي . فالملوك ، بعد ان انتهى دورهم الاساسي في توحيد مجموعات القبائل في شكل مدن وبعد ان استقر وضع هذه المدن ككيانات سياسية لم يعودوا اصحاب دور يتميزون به على غيرهم من كبار رجال المدينة ، وهم زعماء القبائل والعشائر التي تكونت منها المدن اليونانية . وانما اصبح الملك في الواقع مجرد واحد من افراد الطبقة الارستقراطية التي تتكون من هؤلاء الزعماء ، يتمتع بسلطة الحكم وميزاته على اساس من ذكرى دور قديم قام به الملوك في فترة اندثرت من عمر المدن اليونانية ولكنه الان لا يزيد عن كونه واحد منهم يتميز معهم على بقية الشعب بأنه صاحب أراضي واسعة ، زراعية أو رعوية ، تشكل المقوم الاقتصادي أو مورد الانتاج الرئيسي لمجتمع المدينة، ولكنه لا يتميز عن بقية هؤلاء الارستقراطيين في شيء.

وهكذا ، بعد انتهت الفترة التكوينية لمجتمعات المدن اليونانية ، اصبح المقوم الاقتصادي هو الذي يدفع تطورها السياسي ، فاخذ افراد

(٦) راجع الباب الخامس بالفكر السياسي في القسم الاخير من هذه الدراسة .

الطبقة الارستقراطية منذ القرن الثامن تقريبا ، يزحفون على سلطانات الملك في هذه المدن ويحاولون انتزاعها الواحدة بعد الأخرى. ونحن نجد تصويرا رائعا لهذه الفترة الانتقالية في أكثر من جانب من جوانبها في اشعار الملحميين المنسوبتين إلى هوميروس . ان الشاعر يصور لنا الملوك في أكثر من مناسبة ، وقد أصبح وضعهم كأصحاب ارض ينعمون بخيراتهما وبما يدره عليهم منصب الحكم من ثروة وسلطة - بعد ان أصبح هذا الوضع هو المحور الاساسي لحياتهم واهتماماتهم ، دون ان نجد في هذه الحياة وهذه الاهتمامات شيئا عن الدور المنوط بهم في توحيد المجتمعات اليونانية داخل المدن واعطائها شخصيتها السياسية - اذ ان هذا الدور كان في الواقع قد انتهى كما اسلفت .

ولنستمع في هذا الصدد إلى أخيليوس *Achilleus* ، احد الملوك اليونانيين ، حين وقع الشقاق بينه وبين اجامنون ، زعيم اليونان وقائدهم الاعلى في حملتهم على طروادة . ان اخيليوس يهدد بانسحابه من الجيش اليوناني المشترك وعودته إلى مدينته ، ولكنه لا يذكر شيئا عن الدور السياسي الذي يقوم به في هذه المدينة التي كانت مقر ملكه وإنما يتحدث عن الارض والثروة . ففي سورة غضبه يوجه خطابه إلى اغاممنون قائلا : « انك لتعلم اني لم آت إلى هنا لمحاربة حاملي الرماح من أبناء طروادة ، فهم لم يسيثوا إلى قط ، انهم لم يسلبوا بقرى ولا خيلي ، ولم يخربوا محاصيلي في حقول افثيه *Phthia* (اسم المدينة) الحصبة » .^(٧)

والانجاء ذاته ، الذي تظهر فيه شخصية الملك كصاحب ارض لا يختلف عن بقية اصحاب الارض من افراد الطبقة الارستقراطية، وليس

كصاحب دور تاريخي يميزه عنهم ، نراه بوضوح في منظر آخر من المناظر التي يقدمها لنا الشاعر ، يصور لنا فيه ضيعة لأحد الملوك في وقت الحصاد . إن الأُجّراء يقومون على شؤون الحصاد في جد ونشاط ملحوظين ، ولكن الملك لا يكتفي بذلك وينصرف إلى شؤون دولته تاركا أمور الارض لهؤلاء الاجراء أو لرئيسهم ، وانما يقف في وسطهم بنفسه وقد امسك بصوبلحانه وبدأت عليه دلائل الارتياح وهو يتابع ما يقومون به أثناء جمعهم للمحصول . (٨) .

اما المنظر الثالث الذي يقدمه لنا الشاعر فنجد فيه تأكيدا لهذا الاتجاه يتعد فيه صاحب العرش عن دوره الاسامي ويرى في الحكم مجرد وسيلة للثروة والسطوة ، كما نلمس فيه تخلخل اركان النظام الملكي بعد ان انتهى دوره وفقد بهذا الانتهاء مبرر وجوده . ان المنظر يمثل قصر اوديسيوس اثناء غيابه وهو في طريق عودته إلى اثاكه ، مدينة ومقر حكمه ، وقد غص القصر بعدد كبير من الارستقراطيين وكل منهم يحاول ان يزيج تليماخوس ابن اوديسيوس ووريثه الطبيعي من طريق العرش . ووسط هذا المنظر تقوم مشادة بين احد الارستقراطيين الطامعين في سلطة الملك وبين تليماخوس يتحدث فيها هذا الاخير عن منصب الملك لا على انه وسيلة لتوحيد البلاد أولإعطائها شخصيتها السياسية ولكن على انه « ليس شرا فهو يزيد من سطوة من يتقلده ويوفر الثروة في بيته» . كما نحس في المنظر ذاته ان ركنا اساسيا من اركان النظام الملكي ، وهو وراثة العرش ، قد بدأ يترنح تحت ضربات الارستقراطيين حين نسمع تليماخوس ، وهو الوريث الشرعي الوحيد للعرش ، يقول « ان بين الآخيين عدد وافر من الامراء ، سواء

منهم المستنون أو صغار السن ، وان واحدا منهم لابد ان يصبح ملكا على اثاكه التي يحيط بها البحر من جميع جهاتها ، بعد ان مات اوديسيوس الطيب « . كما نجد يوريماخوس Eurymachos ، احد الموالين للبيت المالك ، وكان ينظر بعين السخط إلى تراحم الارستقراطيين على عرش اوديسيوس وعلى معاشه ، يسلم ، وقد غلبه على أمره الواقع المرير ، بان « الآلهة هي التي ستحدد من يكون ملكا على اثاكه »^(٩).

الطبقة الأرستقراطية، إذن، وهي طبقة الملوك الكبار من أصحاب الأراضي الزراعية والرعية أخذت كما رأينا ، ترحف منذ أوائل القرن الثامن ق . م . بشكل تدريجي على سلطات الملوك في المدن اليونانية سواء أكانت هذه السلطات عسكرية أو سياسية أو تنفيذية أو قضائية، حتى إذا جاء القرن السابع ق . م . كانت الحكومات الملكية قد سقطت في أغلب المدن اليونانية لتحل محلها حكومات جماعية تتكون من الطبقة الأرستقراطية التي كان أفرادها يسيطرون على المورد الاقتصادي الرئيسي ، وهو الأرض ، في وقت كانت فيه التجارة لا تزال تخطو خطواتها الأولى كمورد من الموارد الاقتصادية الرئيسية في المجتمع اليوناني .

وقد قام الحكم الطبقي الأرستقراطي على ثلاث دعائم واضحة مكنت لأفراد هذه الطبقة من السيطرة على دويلات المدن اليونانية حتى أواسط القرن السادس ق . م أو الشطر الأخير منه . والدعامة الأولى هي الدعامة الاقتصادية . فالأرستقراطيون هم أصحاب الأرض ، سواء أكانت هذه امتدادات زراعية أو رعية . وهذا المورد الاقتصادي من نتاج الأرض كان لا يزال يغطي احتياجات السكان في المجتمع اليوناني

الذي كان لا يزال صغيراً في أعداده وبسيطاً في متطلباته . وهكذا تمكن الأرستقراطيون ، بسيطرتهم على هذا المورد الإنتاجي الوحيد نسبياً ، أو الرئيسي على الأقل ، أن يسيطروا على مقدرات المجتمع اليوناني .

أما الدعامة الثانية فهي الدعامة العسكرية . وفي هذا المجال فقد كانت ظروف بلاد اليونان تؤدي آنذاك إلى أن يكون أفراد الطبقة الأرستقراطية هم أصحاب السيطرة على القوة العسكرية في البلاد . فالحروب بين المدن اليونانية في ذلك الوقت كان حجمها محدوداً يوازي الحجم المحدود للمصالح الاقتصادية التي كانت محلية تدور في أساسها حول ممتلكات الأرستقراطيين من أراضي الزراعة أو الرعي ، ومن ثم فقد كانت الحروب بين المدن في ذلك الوقت لا تزيد عن غارات متبادلة بين هذه المدن يمكننا أن نشبهها بالغارات التي كانت تقوم بين قبيلة وأخرى في شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام ، ومن ثم فإن قوة من الفرسان كانت تكفي لأن تكون قوام هذه الغارات . وفي مجتمع مثل المجتمع اليوناني لم تكن توجد فيه جيوش نظامية دائمة ، وإنما كانت القوة العسكرية فيه تقوم على أساس من التعبثات المؤقتة لمقابلة أي ظرف دفاعي أو هجومي وكان المقاتل هو الذي يتكفل بتسليح نفسه أو أتباعه ، فإن أفراد الطبقة الأرستقراطية كانوا هم الفرسان ، فهم الذين يمتلكون الخيل اللازمة لمتابعة العمل على أملاكهم الواسعة من الأراضي ، وهم وأتباعهم الذين يستطيعون — بحكم الواقع — على القيام بالغارات على جيرانهم من الملاك في المدن المجاورة ، أو بصد الغارات التي يشنها هؤلاء الجيران .

ثم نأتي إلى الدعامة الثالثة ، وهي الدعامة القانونية . لقد كان الحكم الأرستقراطي ، في حقيقة الأمر بداية لتنظيم جديد ، بحكم

الضرورة ، لدول المدينة في بلاد اليونان . ذلك أن الحكم الذي سبقه في العصر الملكي كان يقوم أساسا على الحق الإلهي ، وليس على أساس من تنظيم قانوني يكفل الحقوق ويضع الحدود ، ومن ثم فقد كان هذا الحكم الملكي يقوم على أساس من إرادة الملك ومقدار سطوته، أو على أساس من التعادل ، بدرجات متفاوتة ، بين سطوة الملك و سطوة الطبقة الأرستقراطية حسب مقدار القوة لدى كل من الطرفين أو حسب الظرف السائد الذي قد يكون في صالح هذا الظرف أو ذاك . أما بعد نجاح الطبقة الأرستقراطية في انتزاع السلطات من الملوك في دول المدينة في بلاد اليونان فقد أصبح الأمر يقوم على أساس من القانون الذي يحدد الحقوق والواجبات . فالمدينة أصبحت تحكمها الطبقة الأرستقراطية ممثلة من الناحية التنفيذية، في هيئة تنتخب سنويا من بين أفراد هذه الطبقة والمجلس التشريعي الأرستقراطي له صلاحيات محدّدة ، والرابطة التنظيمية بين أفراد المجتمع لم تعد أمراً في يد الأسر أو الجماعات وإنما بدأت الطبقة الأرستقراطية الحاكمة تنقلها إلى حكومة المدينة . وهكذا ، على سبيل المثال ، ألغت الحكومات الأرستقراطية في المدن اليونانية الصلاحيات العقابية التي كان يتمتع بها رؤساء الأسر ، كما حرّمت الحروب التي كانت تقوم بين العشائر والقبائل لفضّ النزاعات التي كانت تنشب بينها ، وفرضت رفع هذه النزاعات إلى المحاكم التي أصبحت منذ الآن هي المكلفة بالفصل في الجرائم العامة (التي تتعرض لتماسك المجتمع) وفرض العقوبات اللازمة في حال وقوعها . وحين أطلّت بدايات القرن السادس ق . م كانت القوانين التي وضعتها الطبقة الأرستقراطية الحاكمة في كل مدينة قد وصلت إلى درجة من التفصيل تستدعي أن تدرج في تنظيم قانوني واضح ، وبدأت هذه المدن الواحدة بعد الأخرى تصدر مجموعاتهم القانونية الخاصة بها . وهكذا

حلّ القانون محلّ القوة في إقرار الأمور ، وفرضت الطبقة الأرستقراطية الأمن في المدن اليونانية بشكل أدى إلى انحسار استخدام السلاح في هذا المجال تدريجيا ومن ثم إلى دعم كيان دولة المدينة .

على أن الأرض ، سواء منها أرض الزراعة أو المراعي ، وهي التي كانت تشكل الدعامة الاقتصادية لسيطرة أصحابها من الطبقة الأرستقراطية . لم تكن لتكفي حاجات المجتمع اليوناني بصفة دائمة ، فالأراضي المنتجة في بلاد اليونان قليلة وفقيرة كما عرفنا في حديث سابق ، ومجتمعات المدن اليونانية كانت تتزايد سواء في أعداد سكانها أو في متطلبات الحياة اليومية التي تشكل المستوى المعيشي لهؤلاء السكان بحيث أصبحوا ينظرون إلى ما كان كماليا بالأمس على أنه ضروري اليوم . وهكذا بدأ اليونان يولون وجههم نحو البحر بشكل متزايد في محاولة للبحث عن موارد جديدة تعوض مواردهم التي باتت قاصرة عن تغطية ضروراتهم المعيشية . وقد أدى هذا إلى هجرة جديدة من بلاد اليونان إلى الشواطئ المختلفة للبحر المتوسط استمرت حتى أواسط القرن السادس ق . م . وحين أطل القرن الخامس ق . م كانت المستوطنات اليونانية تتناثر ، بدرجات متفاوتة من الكثافة ، على شواطئ مقدونية وتراقية والبحر الأسود وقورينه (برقة الحالية على الشاطئ الإفريقي) والشواطئ الجنوبية لإيطاليا وجزيرة صقلية .

وقد كانت هذه الحركة الاستيطانية مرحلة جديدة في تاريخ المجتمع اليوناني . ففي نهايتها كان اليونان قد شاركوا الفينيقيين في نشاطهم التجاري في البحر المتوسط ، وبدأوا يتعرفون على أسواقه ، كما بدأوا يتعلمون أشياء جديدة نتيجة لاحتكاكهم باقوام الشرق الأدنى أسهمت إلى حد كبير في تنمية هذا النشاط التجاري . فعن المصريين والبابليين أخذوا مبادئ الرياضيات ، وعن الفينيقيين تعلموا طرقا

أكثر تطوراً في صناعة السفن . وهكذا بدأت التجارة تخطو خطوات واسعة نحو الازدهار ، وأخذ البحر ، حيث النشاط التجاري ، يشكل مورداً اقتصادياً أساسياً إلى جانب الأرض حيث الزراعة والرعي ، بل أكثر من هذا فإن التجارة أصبحت في الواقع تغطي القسم الأكبر من ضرورات الحياة اليومية في بلاد اليونان . وقد كان طبيعياً والحالة هذه ، أن تعكس النظم السياسية هذا التطور . فقد ظهرت المدن اليونانية طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة التجار الذين أصبحوا يسيطرون على هذا المورد الأساسي الجديد من موارد الإنتاج ، وهو التجارة ، وكان طبيعياً أن يسعى أفراد هذه الطبقة الجديدة المساعدة إلى تأمين مصالحهم المتزايدة عن طريق السعي بكافة الوسائل إلى المشاركة في الحكم بطريقة أو بأخرى . وهكذا شهدت بدايات القرن السادس ق . م . ظهور نوع جديد من الحكومات في المدن اليونانية تتحالف فيها الطبقات التجارية الجديدة مع الطبقات الأرستقراطية القديمة من ملاك الأراضي - وهو ما يعرف في بلاد اليونان باسم النظام السياسي الأوليجركي Oligarchia أو نظام حكم الأقلية .

* * *

هكذا ، إذن اكتمل المقوم الاقتصادي في بلاد اليونان ليصبح الدافع الأول وراء تطور النظم السياسية اليونانية في مرحلتي الحكم الأرستقراطي والأوليجركي . ولكن هذا الوضع كان يحمل في طياته بذور مقوم جديد أصبح يشكل العامل الجديد الذي دفع بمجتمعات المدن اليونانية نحو استكمال المراحل الأخيرة من تطور نظمها السياسية . فمن جهة نجد أن ازدهار التجارة أوجد أمام الطبقات الشعبية متنفساً ومجالاً للحركة لم يكن موجوداً أمامها من قبل . فبعد أن كان العمل في أراضي الطبقة الأرستقراطية هو الوسيلة الوحيدة الموجودة أمامهم

لكسب عيشهم ، أصبح العمل في خدمة النشاط التجاري مجالا آخر يعطيهم فرصة المساومة الاجتماعية بين طبقة الأرستقراطية القديمة وطبقة التجارة الجديدة . ومن جهة أخرى فإن النشاط التجاري كان يعتمد إلى حد كبير وبشكل متزايد على أبناء طبقة العامة ، أو الطبقة الشعبية سواء كأصحاب حرف يمدون التجار بالسلع التي تشكل أساس مبادلاتهم التجارية ، أو كبجارة وعمال نقل وعمال موانئ ، أو كجنود يخوضون المعارك العنيفة التي أدّى إليها ، وكان لابد أن يؤدي إليها ، التنافس الحاد بين المدن اليونانية في مجال التجارة التي أصبحت تشكل المورد الاقتصادي الرئيسي لها - وهي معارك لم تعد مجرد غارات محدودة متبادلة بين مدينة وجارتها ، وإنما أصبحت تقوم في عرض البحر على امتداد خطوط القوافل التجارية ، أو على الشواطئ الجديدة حيث توجد الأسواق المتنازع عليها . وتمتد سجالا عبر سنوات طويلة قد تصل في بعض الأحيان إلى عدة عقود من الزمان ، ومن ثم كانت في حاجة مستمرة إلى أعداد غفيرة من المقاتلين لم تكن تتسع لهم إلا صفوف الطبقات الشعبية .

وهكذا بدأت الكتلة الشعبية العريضة تشعر بكيانها وبوزنها في مجتمعات المدن اليونانية ، ومن ثم برز المقوم البشري كعنصر محرك لتطور النظم السياسية في هذه المجتمعات . وقد كان المظهر السذي اتخذته هذا المحرك الجديد هو الشعور المعبأ الساخط على تحكم طبقة محدودة في المجتمع بأكمله عن طريق استئثارها بالحقوق السياسية التي تكفل لها الانفراد بتصريف أموره والسيطرة على مقدراته . وهكذا قامت الثورات الشعبية في المدن اليونانية للاطاحة بالحكومات الأوليجركية . ولكن حدث في هذه اللحظة الحرجة من تطور النظم السياسية لبلاد اليونان أن تسلل إلى قيادة الثورات اشخاص كان عدد غير قليل منهم

من غير الطبقة الشعبية ، فانتفعوا بالقوة الكامنة في صفوف هذه الطبقة للاطاحة بالحكومات الاوليجركية ، وحين تمّ القضاء على هذه الحكومات حلّوا هم محلها في مواقع السلطة وانتكسوا بمجتمعات المدن اليونانية إلى الحكم الفردي ، وان كانوا قد ميعوا وطأة هذا الحكم لفترة وجيزة باكثر من وسيلة .

وقد كان المحور الاساسي الذي دار حوله عملهم بغرض هذا التميع هو ارضاء طبقة العامة واستمالتها إلى جانبهم . فمن الناحية الاقتصادية دفعوا عجلة النشاط الاستعماري ليفتحوا بذلك مجالا امام الطبقات المعتمدة للسعي وراء الرزق في المستعمرات خارج البلاد، ومن الناحية الاجتماعية شجعوا النشاط الفني والثقافي إلى ابعد الحدود بحيث اصبح عهدهم عهد ازدهار حقيقي في هذا المجال . ولكنهم مع ذلك فشلوا في الجانب السياسي ، اذ ان المظهر الشعبي الشفاف الذي تستر وراءه الجيل الاول منهم لم يلبث ان انحسر في عهد الجيل الثاني ليحلّ محله الارهاب السافر ، وهكذا اكتسب حكمهم في تاريخ النظم السياسية اليونانية اسم حكم الطغاة .

ولكن اذا كان المقوم البشري الذي أراد ان يثبت وجوده كقوة دفع لتطور النظم السياسية في بلاد اليونان قد تعرّض في طريقه نحو تحطيم الحكم الطبقي فانتكست حركته إلى هذا الحكم الفردي ، فان هذا المقوم ذاته لم يلبث ان تحرك من جديد هذه المرة في صورة سخط عام على هذا النوع من الحكم انتهى به . في اواخر القرن السادس ق.م.، إلى ثورات كان ضحيتها الأولى هؤلاء الحكام انفسهم وهكذا اختفت من تاريخ المدن اليونانية فترة حكم الطغاة لتحل محلها مرحلة جديدة من المراحل التي تطوّرت خلالها النظم السياسية اليونانية، مثلت

نهاية الشوط الذي وصل إليه هذا التطور - وهذه هي مرحلة الحكم الشعبي أو الديمقراطي .

٤ - مؤثرات على هذا التطور

كان هذا هو الاتجاه الذي سلكته النظم السياسية في بلاد اليونان. ولكن النظم السياسية هي مجرد التعبير الخارجي للظروف التي تعمل في داخل المجتمع ، والمجتمعات قد تتشابه في هذه الظروف فتتطور نظمها السياسية بشكل متشابه وقد تختلف ظروفها فينعكس هذا بالضرورة على نظمها السياسية . ولم تكن بلاد اليونان بدعا في هذا المجال ، اذ رغم ان اقسامها قد تشابهت فيما بينها في احوال كثيرة الا ان هذا التشابه لم يكن قاعدة عامة ، وإنما خضعت هذه البلاد لعدد من العوامل أو المؤثرات اوجدت نوعا من الاختلاف بين هذه الاقسام في بعض الحالات وادى هذا بدوره الى الابتعاد ، بنسب متفاوتة ، عن الخط العام لتطور النظم السياسية اليونانية في اكثر من مجتمع من المجتمعات اليونانية التي ظهرت في الأقسام المذكورة، فتوقف بعضها عند مرحلة من مراحل التطور التي مرت فيها هذه النظم وقفز بعضها مرحلة ، وتداخلت في البعض الثالث معالم اكثر من مرحلة وهكذا .

أ- الموقع أو التوزيع الجغرافي

ويمكننا ان نميز بين هذه العوامل أو المؤثرات ثلاثة انواع : اولها يتصل بالموقع أو ما يمكن ان نسميه التوزيع الجغرافي لبلاد اليونان ، والثاني يتصل بالموضع أو التكوين الطبيعي لهذه البلاد ، أما الثالث فهو يتصل بالسكان أو التكوين البشري للمجتمعات التي قامت فيها . فمن حيث العامل الاول وهو التوزيع الجغرافي نجد ان بلاد اليونان في العصر القديم لم تكن تشكل كلاً متكاملاً وإنما كانت تنقسم إلى ثلاث

مناطق رئيسية هي : القسم الجنوبي من شبه جزيرة البلقان وهو ما يمكن ان نطلق عليه اسم بلاد اليونان الاصلية، ثم مجموعة الجزر الكثيرة التي تتركز في بحر إيجه الذي يقع بين شبه جزيرة البلقان من الغرب وشبه جزيرة آسية الصغرى من الشرق ، ثم الشريط الساحلي الغربي لآسية الصغرى الذي هاجر إليه اليونان واستقروا فيه بشكل كثيف بحيث حولوه إلى منطقة يونانية صرفة في فترة مبكرة من تاريخهم .

وقد كانت لكلّ من هذه المناطق الثلاثة ظروفها التي احاطت بها وميزتها عن غيرها ، وهي ظروف اثرت بالضرورة على كافة جوانب حياتها بما في ذلك نظمها السياسية وكيفية تطورها . فبلاد اليونان الاصلية كانت بسبب ظروف التضاريس والتربة التي سادتها ، بلاداً فقيرة في عمومها باستثناء مناطق قليلة فيها ، ومن هنا فقد اتجهت اغلب المدن اليونانية منذ المراحل الأولى لظهور مجتمعاتها وتبلور ملامح هذه المجتمعات ، إلى الخارج لاستكمال الموارد الاقتصادية اللازمة لتغطية ضروريات الحياة اليومية لسكانها ، وبالتالي فقد اصبح الاتجاه نحو الخارج وبخاصة نحو الشرق (والشمال الشرقي) حيث تصل الفرص الاقتصادية إلى اوسع احتمالاتها - اقول اصبح هذا الاتجاه يشكل الخط الرئيسي في حياة هذه المدن سواء تم عن طريق التجارة أو الاستعمار أو المناورات السياسية أو المحالفات أو المؤامرات أو الصدام المسلح .

هذا عن القسم الأول من بلاد اليونان ، وهو الذي يقع في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان ، اما عن القسم الثاني وهو مجموعة الجزر التي تقع في بحر إيجه (واشباه الجزر التي تقع في شماليه) ، فقد كانت له هو الآخر ظروفه الخاصة التي اثرت على مصالحه وبالتالي على ردود فعله للاحداث فهذه الجزر تحتل موقعا متوسطا بين الشاطئين الاسيوي والاوربي لهذا البحر ، بل هي تقع بين الشواطئ الاسيوية

والافريقية والاوربية للقسم الشرقي للبحر المتوسط عموما ، ومن ثم فهي تشكل محطات تجارية يمكنها ان تنتفع من موقعها انتفاعا حيويا وهو انتفاع يتحقق بشكل كامل اما باتخاذ موقف الحياد أو بالانحياز إلى الجانب الاقوى طالما ظل محتفظا بقوته ، حتى اذا تخلخلت قوة هذا الجانب تخلخل تبعاً لذلك انحياز هذه الجزر .

ثم نأتي إلى القسم الثالث من المناطق التي استقر فيها اليونان في العصر القديم بشكل كامل ، وهو الساحل الغربي لشبه جزيرة آسيه الصغرى . وهنا نجد انه اذا كانت المدن اليونانية التي قامت في هذا القسم تشترك مع جزر بحر إيجه ومع مدن الساحل الشرقي من بلاد اليونان الاصلية في اطلالها على هذا البحر ، فان مدن هذا القسم الثالث انفردت بظروف اخرى تختلف فيها عن مدن القسمين الاخرين . فاتجاهها لم يكن نحو بحر إيجه فحسب ، وانما كان عليها ان تنظر في الوقت نفسه إلى الحلف إلى هضبة آسيه الصغرى ، حيث القسـوات الشرقية الكبيرة ، مثل الامبراطورية الفارسية ، التي كان من الممكن ان تضغط عليها بين الحين والآخر كما حدث في الفترة السابقة للثورة الايونية التي اسلفت الاشارة إليها .

ب - التكوين الطبيعي

هذا عن العامل الاول الذي اثر على بلاد اليونان ، وهو الموقع أو التوزيع الجغرافي لبلاد اليونان ، وقد رأينا فيه ان توزيع هذه البلاد على اقسام ثلاثة جعلها ، رغم اشتراكها في بعض الظروف ، تختلف عن بعضها في ظروف اخرى ، وهذه الظروف لابد ان تنعكس على مصالحها ومن ثم على تفاعلها الطبقي وعلى وضعها الاجتماعي ليظهر تأثيرها في النهاية ، وبالضرورة ، على نظمها السياسية . وقد كان

للعاملين الآخرين وهما التكوين الطبيعي والتكوين البشري لبلاد اليونان اثر لا يقل عن توزيعها الجغرافي . فمن حيث التكوين الطبيعي نجد ان بلاد اليونان ، كما مر بنا ، قد قسمتها الظروف الجغرافية إلى مناطق صغيرة ، سواء تمثلت هذه الظروف في السلاسل الجبلية ، كما في بلاد اليونان الاصلية أو في البحر ذاته كما في منطقة بحر إيجه التي اتخذت شكل عدد من الجزر المتناثرة . فاذا ادخلنا في اعتبارنا ان هذه البلاد تتكون ، بشكل غير متناسق من ثلاثة تكوينات طبيعية هي السواحل والسهول والجبال ، فان النتيجة المنطقية هي ان الاقسام التي ارجلتها الطبيعة في بلاد اليونان لا يمكن ان تكون متشابهة من حيث نسب التكوينات الطبيعية الثلاثة المذكورة . ومن هنا فقد يغلب التكوين الجبلي في منطقة ، وقد يغلب التكوين السهلي في منطقة ، وقد تطول السواحل وتغيب بالمرّة في منطقة ثالثة وهكذا . وطبيعي ان كلا من هذه التكوينات يؤثر في نوعية الممارسة الاقتصادية التي يقوم بها السكان الموجودون فيه سواء اكان رعيًا ام زراعة ام تجارة وهذا بدوره يحدد نوع المصالح التي يسعى هؤلاء السكان إلى تحقيقها وتأمينها ومن ثم يتحدد نوع الطبقات الاجتماعية الموجودة في كل قسم ونسب قوتها أو ضعفها وسيطرتها على غيرها من الطبقات أو خضوعها - الامر الذي لا بد ان تنعكس محصلته النهائية في صورة النظام السياسي الذي يظهر في كل قسم ، سواء اكان ذلك من حيث شكله النهائي أو طريقة تطوره أو الفترة الزمنية التي اقتضاها هذا التطور .

ج - التكوين السكاني

واذا كان حامل التكوين الطبيعي قد اسهم في تغير الظروف التي

احاطت المناطق المختلفة لبلاد اليونان واثرت عايتها بحيث يظهر ذلك في تكوينها الاقتصادي والاجتماعي وانعكس بالتالي على نظمها السياسية فان عامل التكوين البشرى أو السكاني قد كان له دون شك دور لا يمكن التقليل من شأنه في تحديد الشكل النهائي الذي اتخذته ظروف كل منطقة . ذلك ان بلاد اليونان ، سواء في قسمها الاصيلي في جنوبي شبه جزيرة البلقان أو في جزر بحر إيجه أو على الساحل الغربي لشبه جزيرة آسيه الصغرى قد دخل في تكوينها السكاني عدد من الهجرات والتحركات السكانية التي كانت عنصرا اساسيا في تكوين المقومات النهائية لابعادها السكانية .

وطبيعي ان لكل فوج من افواج الهجرات التي استقرت في بلاد اليونان ظروفه الخاصة به : فالهجرة قد تكون تسربا بطيئا يذوب في السكان الاصيلين اذا كان عدد المهاجرين قليلا وبالتالي تضعيع هويته ويظل سكان المنطقة محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ونظمهم أو يمتزج مع هؤلاء السكان اذا كان عدد المهاجرين كبيرا لتنشأ ملامح جديدة للعادات والنظم الموجودة في المنطقة هي في حقيقتها مزيج بين القديم والجديد ، كذلك قد تمثل الهجرة سيلا متدفقا من المهاجرين يذيب السكان الاصيلين ويقضي بنسب متفاوتة على ملامح المجتمع القديم ، وقد تكون الهجرة منظمة أو مسلحة تتعالى على السكان الاصيلين ولا تمتزج بهم ومن ثم ينشأ مجتمع جديد تلعب العنصرية فيه دورا كبيرا في التمييز بين طبقتين من السكان ، احدهما غازية لهسا كل الميزات والأخرى من السكان الاصيلين منقوصة الحقوق – الامر الذي لا بد ان يؤثر على اي نظام سياسي يقوم في هذا المجتمع بوجهه وجهته بعينها ، وهكذا .

الموضوع الرابع

أثينه وأسبرطه في مرحلة الظهور

أثينيه وأسيرطيه في

مرحلة الظهور

نظام دولة المدينة سار في عموميه ، إذن ، في اتجاه رئيسي تطور فيه من الحكم الملكي إلى الحكم الشعبي . ولكنه عرف ، كما أسأفت ، اتجاهات ابتعدت به قليلا أو كثيرا عن هذا المسار العام تحت تأثير عدد من الظروف يتصل بعضها بالموقع وبعضها بالتكوين الطبيعي ، وبعضها بالتكوين السكاني . وسيكون حديثنا الآن عن مثالين هذين المسارين في تطور نظم الحكم في العصر الذي شهد ظهور نظام دولة المدينة في بلاد اليونان .

١ - النظام الأثيني

وليكن مثالنا الأول في هذا الصدد هو المجتمع الأثيني الذي يمثل الاتجاه الرئيسي لتطور النظام السياسي في دول المدينة بمراحله المتعاقبة انتهاء بمرحلة الحكم الشعبي . وقد تمّ لأثينيه هذا التطور المستمر المتوازن بحكم الظروف المحيطة بشبه جزيرة أتيكه Attika ، وهي المنطقة التي تضمّ أثينيه والأراضي والضواحي والقرى والموانئ الصغيرة التي تحيط بها وتتخذها مركزا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لها . وتتلخص هذه الظروف في أن أثينيه لم تكن تعتمد على مورد واحد من موارد الإنتاج ، سواء تمثل هذا في الزراعة أو التجارة أو المواد الأولية اللازمة لقيام الحرف والصناعات الصغيرة ، بحيث تتمكن الطبقة المسيطرة

على هذا المورد أو ذاك من السيطرة على نظام الحكم والوقوف في سبيل تطويره ، وإنما تدرجت أثينه في الاعتماد على هذه الموارد ، الواحد تلو الآخر ، بحيث أتى الوقت الذي أصبح فيه اعتماد المجتمع الأثيني على هذه الموارد المختلفة متعادلا أو على الأقل متكاملا ، ومن ثم أصبح وضع الطبقات المسيطرة على موارد الإنتاج متعادلا هو الآخر أو متكاملا . وهكذا تهيأت الفرصة لتطور نظام الحكم حتى وصل في نهاية الشوط إلى النظام الديمقراطي أو الشعبي الذي يرعى مصالح كل الطبقات ويمثل السيطرة المتكاملة لكل الطبقات .

أ- من ظهور المجتمع الأثيني إلى عصر سولون

وقد بدأ المجتمع الأثيني في الظهور في عهد الحكم الملكي . ففي ذلك العهد تمّ توحيد المجتمعات الصغيرة الموجودة في شبه جزيرة أثينكه داخل إطار سياسي موحد هو الذي أصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم المجتمع الأثيني . وقد نسب هذا التوحيد إلى ملك اسمه ثيسوس Theseus الذي ربما كان في حقيقة الأمر الملك الذي نجحت في عهده آخر حلقة من حلقات التوحيد ، بعد محاولات على سبيل التجربة والخطأ في عهد ملوك آخرين سابقين حققت نسبا متفاوتة من التكتل بين عدد من المجتمعات الصغيرة التي كانت تتكون منها شبه الجزيرة .

وحين انتقل الحكم إلى الطبقة الأرستقراطية نجد أن الصلاحيات الإدارية التي كانت مركزة في يد الملك قبل ذلك بشكل وراثي تصبح الآن موزعة بين عدد من المناصب يشغلها أفراد من الطبقة الأرستقراطية هم : الحاكم أو الأرخون archon وهو رئيس الجهاز التنفيذي ، والمشرّف على الشؤون العسكرية* أو البوليمارخوس polemarchos

وستة قضاة thesmothetai ورئيس للشؤون الدينية archon basileus^(١) وقد كان هؤلاء يشغلون مناصبهم في البداية لمدة الحياة ثم أصبحوا يشغلونها لمدة زمنية محددة تدرج حتى أصبح سنة واحدة في النهاية. أما الصلاحيات التخطيطية والتشريعية فقد انتقلت إلى مجلس يأتي أعضاؤه من بين صفوف الطبقة الأرستقراطية ، هو مجلس الأريوباجوس Areopagos الذي كانت في يده الإدارة الحقيقة لأمر الأثينيين .

على أن التسلط الذي اتسم به حكم الطبقة الأرستقراطية في أثينا وانحرافها المتزايد في مجال القضاء إلى خدمة أهوائها ومصالح أفرادها ، أدى إلى سحق متزايد بين صفوف الطبقات الأخرى ، اضطرت معه الطبقة الحاكمة إلى العمل على تدوين القوانين. وقد عهد بهذه المهمة إلى مشرع اسمه دراكون Dracon . ورغم أن القوانين التي سنتها هذا المشرع في 621 ق.م. كانت على قدر كبير من القسوة ، كما أنها لم تعالج إلا جوانب محدده من مشاكل المجتمع الأثيني إلا أنها شكلت في الواقع تطورا هاما في حياة هذا المجتمع . فمن جهة أصبحت الجرائم

(١) يذكر أرسطو (Athenaion Politeia, III, 1-3) ان وظيفة رئيس الشؤون الدينية ظهرت أولا ثم تلتها وظيفة المشرف على الشؤون العسكرية ثم الحاكم . وقد رأى أحد الكتاب المعاصرين (Hignett : Athenian Constitution, p. 42) ان الوضع المنطقي هو ان يكون منصب الحاكم هو الذي ظهر أولا على اساس انه هو المنصب الأعم ثم تتلوه المناصب الأكثر تخصصا (المشرف العسكري والمشرف الديني) . والرأي معقول من هذه الزاوية ، ولكن من زاوية أخرى فان الاتجاه الديني كان هو الاتجاه المسيطر دائما على المجتمعات القديمة وبخاصة في المراحل الأولى من ظهورها وكانت الصلاحيات الدينية هي التي تدعم الصلاحيات السياسية وليس العكس ، ومن ثم فربما كان الأرجح هو ما ذكره أرسطو رغم أنه كان يتكلم بالضرورة عن تطور سبق الفترة التي كتب فيها (الربع الأخير من القرن الرابع ق.م.) بعدة قرون ، ومن ثم كان لا يعتمد على أكثر من الرواية الشفوية في هذه النقطة .

تعالج على أساس أنها تشكل اعتداء على المجتمع ذاته وليس مجرد إغضاب الآلهة ، وهكذا يبرز دور القانون كأداة للتعامل داخل المجتمع الأثيني لأول مرة . ومن جهة أخرى فإن إصدار هذه القوانين كانت في صالح الطبقات المحكومة من حيث أن هذه الطبقات بدأت تعرف مواقع أقدامها وان العلاقة بينها وبين الدولة ، من الآن فصاعداً ، لا بد أن تحكمها وتضبطها قوانين تبيّن الحقوق وتوضح الحدود وهكذا أصبحت الظروف تهيأة لأن يخطو المجتمع الأثيني خطواته الأولى على درب - التطور الذي أدّى إلى الحكم الشعبي في النهاية .

ولكن قوانين دراكون لم تتناول ، كما ذكرت ، إلا جانباً محدوداً من مشاكل المجتمع الأثيني . وقد ظهرت آثار ذلك بشكل واضح في الحالة التي انحدرت إليها طبقة العامة والتي وصلت إلى درجة بالغة من السوء . فقد وقع كثير من أفراد هذه الطبقة تحت طائلة الدين ، وانتزعت أملاك من كانت له أملاك منهم للوفاء بديونهم نحو دائنيهم من أفراد الطبقة الأرستقراطية وبيع بعضهم (ممن لم تكن لديهم أراضي) في أسواق الرقيق أو اضطروا إلى العمل في أراضي سادتهم الأرستقراطيين لقاء سدس المحصول (وقد أصبحوا يعرفون في الواقع باسم « أصحاب السدس » hektamoroï) بينما كانت تذهب الخمسة أسداس الباقية إلى أصحاب الأرض . هذا بينما اضطر من أراد أن ينجو بجلده إلى أن يفرّ خارج حدود أتيكه في منفى اختياري حتى لا يدخل في رتبة العبودية . كذلك فإنّ اتجاه أثينه بشكل متزايد في تلك الفترة نحو النشاط التجاري كان من نتائجه ظهور طبقة التجار السني كانت تكتسب وقعا ملموما في المجتمع الأثيني يوم بعد يوم ، وكان من الطبيعي أن يسعى أفراد هذه الطبقة الصاعدة إلى الاشتراك في الحقوق السياسية حتى يضمنوا رعاية مصالحهم وتنميتها . كما كان في مقدور

هذه الطبقة - التي أصبحت تسيطر على مورد أساسي من موارد الانتاج أن تساوم الطبقة الأرستقراطية على هذه الحقوق مساومة الذي يقف على أرض صلبة .

وفي وسط هذه الظروف التي شهدت تسلط الطبقة الأرستقراطية واستئثارها بكل جوانب السلطة من جهة، وسخط العامة وطبقة التجار وتحفزها من جهة أخرى ، تولى منصب الحاكم التنفيذي archon شخص اسمه سولون Solon يبدو أنه كان من الأرستقراطية المعتدلة ذات الثروة المتوسطة^(٢) . ولكنه رغم انتمائه الأرستقراطي ، كان قد اتجه إلى التجارة وكون ثروة عن طريقها ، كما كان لرحلاته المتعددة أثر في سعة أفقه ، كما كان لوطنيته . أو لاعتداله وحكمته . أثر في حرصه على الصالح العام للمجتمع الأثيني ، وقد قام سولون ، نتيجة للظرف المتفجر الذي كان يمرّ به المجتمع الأثيني آنذاك ، بوضع بعض التشريعات بفرض التدقيق بين المصالح المتضاربة بين طبقات هذا المجتمع .

(٢) يقول أرسطو (Ath. Pol. V, 3) ان « سولون كان من حيث مولده وسمته (رجلا) من الطراز الاول ، ولكنه ينتمي الى الطبقة المتوسطة من حيث المركز والثروة ، كما يعترف بذلك الآخرون وكما يدل هو نفسه من خلال القصائد التي يحث فيها الأثرياء على الا ينساقوا وراء الجشع » ثم يذكر أرسطو بعض سطور من إحدى القصائد التي يشير إليها ، هي :

« اكبحوا جماح هذه الأهواء العنيدة

المنغصة في فيض من الثروة

واعتدلوا في اعتدادكم ، فنحن لن نقبله

ولا حتى انتم ستجدونه خليقا بكم » .

ب - تشريعات سولون

وتنقسم هذه التشريعات إلى قسمين رئيسيين ، أولهما نستطيع أن نربطه بالطبقة التجارية الصاعدة ومحاولة التوفيق بين مصالحها ومصالح الطبقة الارستقراطية القديمة ، والقسم الثاني يستهدف معالجة وضع العامة . ففيما يخص القسم الاول نجد سولون يربط في تشريعاته بين الثروة بوجه عام وبين الحقوق السياسية ، بحيث يصبح مقدار الدخل السنوى للفرد ، بصرف النظر عن مصدر هذا الدخل سواء أكان من الأرض أو من التجارة ، هو الأساس الذي تقوم عليه درجة تمتعه بهذه الحقوق .

وقد انتفع سولون في هذا الصدد بتقسيم اجتماعي ربما كان موجودا كله أو قسم منه على الاقل في أثينه قبل عهد سولون. وبمقتضى هذا التقسيم كان المجتمع الاثيني ينقسم إلى طبقات اربعة حسب دخل كل فرد في السنة مقدرا بمعايير medimnoi من الحبوب أو الزيت أو اثنيد . واولى هذه الطبقات ينتمي إليها كل من كان دخله في السنة خمسمائة معيار، وتسمى طبقة «أصحاب الخمسمائة معيار» pentakosiomedimnoi . والطبقة الثانية وتسمى طبقة الفرسان hippeis لا يقل دخل أفرادها عن ثلاثمائة معيار ، على أساس أن هذا الدخل هو الحد الأدنى الذي كان يمكن صاحبه من الخدمة في التبعثات العسكرية في كتائب الفرسان في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه الدولة تتفق على قواتها الضاربة ، وانما كان على المواطن ان يقوم بتسليح نفسه والانفاق على معداته في ميدان القتال . ثم تلي طبقة الفرسان، نزولا في السلم الاجتماعي، الطبقة الثالثة التي كان دخل الفرد فيها لا يقل عن مائتي معيار في السنة وقد سماها الاثينيون طبقة « أصحاب النير » zeugitae ، على

أساس ان الارض التي تنتج هذا القدر من الدخل يلزم لفلاحتها على الاقل زوج من الماشية وشدهما إلى المحراث بالنير الحشبي zeugos الذي يوضع بشكل مستعرض على رقبتيهما لتوثقا فيه . ثم تأتي اخيرا في اسفل السلم طبقة الاجراء أو العمال اليدويين thetai التي يقل دخل الفرد فيها عن مائتي معيار . وسواء أكان سولون هو صاحب هذا التقسيم أو أن التقسيم كان موجودا من قبل بصفة اجتماعية محضة ، فان سولون يرجع إليه الفضل في الربط بينه وبين الحقوق السياسية بشكل تدريجي يتناسب مع دخل الفرد . وهكذا اصبح المتمون إلى الطبقة الاولى مثلا هم الذين يختار من بينهم الأعضاء التسع للجهاز التنفيذي (الحاكم العام . والقائد العام ، . . . الخ) بينما تعطى المراكز الاقل درجة إلى أفراد طبقة الفرسان وهكذا .

وبفضل هذا التشريع الذي لم يربط بين الدخل السنوي وبين الأرض ، وإنما تركه سولون مفتوحا لأي مصدر من مصادر الدخل ، أصبح في إمكان الطبقة التجارية الصاعدة أن تشترك ، كل حسب ثروته ، في المناصب التنفيذية للدولة وفي الجهاز الإداري بها ، إلى جانب أفراد الطبقة الأرستقراطية القديمة. على أن سولون لم يقتصر على الربط بين الثروة (بغض النظر عن مصدرها) وبين الحقوق السياسية في مجال المناصب التنفيذية والإدارية . وإنما نقل ذلك إلى المجال التشريعي فأقام ، إلى جانب مجلس الأريوباجوس الأرستقراطي ، مجلسا جديدا هو مجلس البولي boule (مجلس الشورى) يتكون من أربعمائة عضو ، مائة عن كل قبيلة من القبائل الأثينية الأربعة ، وكانت عضوية هذا المجلس قاصرة على أفراد الطبقات الثلاثة الأولى ، كما كانت صلاحياته تشمل تحضير مشاريع القوانين التي تطرح على مجلس الاكليزية ekklesia (مجلس العامة أو المجلس الشعبي) الذي كان يتكون من عموم المواطنين الأثينيين .

هذا عن القسم الأول من تشريعات سولون ، وهو القسم الذي ربط فيه بين الثروة والحقوق السياسية وأفادت منه الطبقة التجارية بالحديدة بشكل ظاهر . أما القسم الثاني من هذه التشريعات فقد استهدف معالجة مشاكل العامة . وأول التشريعات في هذا المجال هو ما عرف باسم « التخلّص من العبء » seithachtheia ، وبموجب هذا التشريع ألغيت كافة الديون التي كان أفراد طبقة العامة يرزحون تحتها ويثنون منها ، كما ألغيت أهم النتائج المترتبة عليها وهي فقدان المدين لحرية لحساب الدائن ، إذ تضمن هذا التشريع تحريم اتخاذ شخص المدين ضمانا للوفاء بالدين .

أما النقطة الثانية في هذا القسم من تشريعات سولون ، فهي تخصّ اشتراك الطبقة الاجتماعية الرابعة ، وهي طبقة الأجراء أو العمال اليدويين ، في مناقشات مجلس الاكليزية (الذي كان يضمّ كلّ المواطنين). وفي هذا الصدد يذكر لنا أرسطو أنّ سولون أعطى أفراد هذه الطبقة مكانا في هذا المجلس الذي تدرجت صلاحياته فيما بعد لتشمل الفصل ، عن طريق المناقشة ثم التصويت ، في عديد من مسائل المجتمع الأثيني ، من بينها سنّ القوانين وتعديلها أو إلغائها والمسائل المتعلقة بإعلان الحرب وإبرام السلام وغيرها. ولكن يبدو أنّ هذا الحقّ الذي يذكر أرسطو أنّ الطبقة الرابعة حصلت عليه نتيجة لتشريعات سولون لم يكن في الحقيقة أكثر من تأكيد أو تحديد رسمي بشكل اللامسات الأخيرة في تطوّر طويل . فالمجلس الشعبي قد عرف في أثينه قبل عهد سولون ، بل إنّ وجوده في المجتمعات اليونانية عامة يرجع إلى نهاية العصر الهومري (عصر هوميروس) الذي يرجع على أرجح تقدير إلى أواسط القرن التاسع ق . م . ولكن طريقة تكوين هذا المجلس ومدى صلاحياته أو سلطاته يشوبها الكثير من عدم التحديد ، ولا بدّ أن مرّ

بمرحلة طويلة من التطور في العصر الأرستقراطي ، وفي هذا التطور لا بد أنه واجه بعض الصعوبات أو العقبات العملية نتيجة للظروف الواقعية التي كانت تبهظ أفراد الطبقة الاجتماعية الرابعة (والتي رأينا طرفا منها في أثناء الحديث على سيطرة الطبقة الأرستقراطية) ومن ثم تؤثر على إمكانية حضورهم جلسات هذا المجلس واشتراكهم اشتراكا فعالا في المناقشات التي تدور في ساحته . ومن هنا فإن ما ذكره أرسطو من إعطاء تشريعات سولون لأعضاء الطبقة الرابعة مكانا في المجلس الشعبي ، ربما لا يزيد في حقيقته عن النص في هذه التشريعات على حق هذه الطبقة المذكورة في عضوية هذا المجلس كتأكيد رسمي لحق موجود أصلا وإن كانت تنقصه الممارسة الفعالة . وهو نص أصبح له محتوى حقيقيا بعد تشريعات سولون التي حررت المدينين وحرمت استعباد الأشخاص مقابل الوفاء بالدين ، ومن ثم أمنت أفراد هذه الطبقة على حريتهم كآدميين وهي الحرية التي يجب أن تتوفر قبل التفكير في أية حقوق على الصعيد السياسي .

ثم تأتي النقطة الثالثة التي تخص العامة في تشريعات سولون وهي تتعلق بالناحية القضائية وتنص على قيام « المحاكم الشعبية » Hellaia . وفي هذه المحاكم ، التي أصبحت ملمحا أساسيا من ملامح المجتمع الأثيني منذ عهد سولون ، أصبحت الهيئة القضائية تتكون من أعداد كبيرة من كافة المواطنين بما فيهم أفراد الطبقة الاجتماعية الرابعة . وكان المواطنون الجالسين في صورة هيئة قضائية في هذه المحاكم ينظرون فيما يقدم أمامهم من شكاوى وتظلمات واتهامات . ونحن نعرف أن هذه المحاكم أصبحت في فترة لاحقة تسيطر سيطرة تامة على تصرفات الهيئة التنفيذية بما في ذلك حق محاسبة أعضاء هذه الهيئة والنظر في الشكاوى ضد أي إجراء يتخذه أحد أعضاء هذه الهيئة ضد

أحد المواطنين . ولكن من الأرجح أن مثل هذه الحقوق الواسعة للمحاكم الشعبية جاءت نتيجة تطورات طويلة ، وربما كان من الأقرب إلى الصواب في هذا الصدد ، أن نفترض أن دور هذه المحاكم ، عندما ابتدأت في عهد سولون ، كان ينحصر في الرجوع إليها لاستئناف أية أحكام يتجاوز فيها أعضاء الهيئة التنفيذية حدود السلطة المخولة لهم - وهو دور يشكل ، على أي الأحوال ، البداية الأولى للسلطة القضائية الكبيرة التي أصبح يتمتع بها المواطنون الأثينيون عندما وصل المجتمع الأثيني إلى آخر مراحل تطوره .

ج - يزمستراتوس وعصر الطفافة

هكذا وضع سولون ، من خلال تشريعاته (في أوائل القرن السادس ق . م .) ، الأساس الدستوري لنظام الحكم الذي يقوم على الثروة ، وهو الحكم الأوليغركي ، أو حكم الأقلية التي تضم طبقة ملاك الأرض وطبقة التجار ، كما أعطى طبقة العامة قدرا من الحقوق يتناسب مع مقدار الوعي الطبقي الذي اعتقد أنهم وصلوا إليه . ولكن إذا كانت هذه التشريعات قد أرضت طبقة التجار إلى حد كبير ، فإنها لم تحلّ في الواقع كلّ المشاكل التي كان يعاني منها طبقة العامة بفئاتها المختلفة ، كما أن نسبة من الطبقة الأرستقراطية القديمة من ملاك الأرض لم ترض بالدستور الذي أنقص بالضرورة من امتيازاتها القديمة . وقد أدى هذا الوضع المتفجر إلى انقسام في المجتمع الأثيني اتخذ صورة أحزاب ثلاث سميت حسب الأماكن التي يقيم فيها سكان أتيكه وهي : حزب الجبل حيث يوجد فقراء العامة من الرعاة ، وحزب السهل حيث يوجد المتشددون من الطبقة الأرستقراطية وحزب الساحل حيث يوجد التجار، وانتهى هذا الانقسام إلى صراع بين الأحزاب الثلاث تمخض عن انتصار حزب الجبل الذي كان

يتزعمه جندي شاب اسمه بيزستراتوس *Peisistratos* (الذي ربما كان في الحقيقة من خارج طبقة العامة) استغلّ هذا النصر لينصب نفسه حاكما لأثينه حوالي عام ٥٤٥ ق . م .

وقد كان الحكم الذي سار عليه بيزستراتوس حكما فرديا في حقيقة ، ولكنه لم يحاول أن يمارس سلطته المستبدة هذه بشكل سافر وإنما اكتفى بجوهر السلطة وترك الواجهة الدستورية للحكم. على أنه، من ناحية أخرى، قام بعدد من الخطوات التي أدت ، بجانب تدعيم حكمه ، إلى ازدهار المجتمع الأثيني في أكثر من اتجاه . وفي هذا الصدد نجد أنه قام بمصادرة بعض أراضي الطبقة الأرستقراطية وتوزيعها على المعدمين من بين أفراد الطبقة العامة . كذلك قام بدفع عجلة النشاط التجاري إلى الأمام ، فأحكم السيطرة على مداخل البحر الأسود التي كانت تتحكم في طريق قوافل السفن المحلية بالقمح والآية من شواطئ هذا البحر واللازمة للمجتمع الأثيني ، وذلك بالاستيلاء على حصن سيجيون *Sigeon* على الشاطئ الآسيوي لمضيق الهللسبونتوس *Hellespontos* . (عند مداخل البحر الأسود) ثم بإقامة مستعمرة أثينية في سستوس *Sestos* على الشاطئ الأوروبي المقابل لسيجيون، إلى جانب الاستيلاء على شبه جزيرة الخرسونيوس *Chersonnesos* التي تطلّ من الشمال على طريق القوافل المذكور . ولم يقتصر بيزستراتوس على هذا ، وإنما مدّ اهتمامه إلى الاعتناء بالنواحي الفنية والأدبية في المجتمع الأثيني ، فأقيمت في عهده مجموعة كبيرة من المعابد . كما ظهر في عهد تسييس *Thespis* الذي كان ظهوره بمثابة ميلاد الفن المسرحي اليوناني .^(٣) وأخيرا ، وليس آخرا ، فينسب

(٣) راجع من تسييس الباب الخاص بالمرح في القسم الثالث من هذه الدراسة .

إلى عهد بيزستراتوس وإلى تشجيعه تدوين ملحمتي الإلياذة والأوديسية (التي اعتقد اليونان أنهما من أعمال هوميروس) لأول مرة ، بعد أن كانت أشعارهما تنتقل شفاهة من جيل إلى جيل حتى ذلك الوقت .

على أن الأمور مالبثت أن تغيرت حين مات بيزستراتوس وخلفه في الحكم ابنه هيباس Hippias ، الذي مالبث ، بعد بداية لينة في حكمه ، أن عمد إلى الإرهاب بعد حادث أدى إلى مقتل أخيه هبارخوس Hipparchos . وقد وصل هذا الإرهاب حدّ جعل الأثينيين (وفي الواقع اليونان عامة) يعطون اللقب الذي كان يتخذه الحاكم الذي يسمى على هذا النمط من الحكم الفردي وهو لقب تيرانوس Tyrannos معني الطاعية رغم أنه لم يكن يؤدي ، من الناحية اللفظية أكثر من معنى « الحاكم » أو « السيّد » .

د - كليستينيس والدستور الديمقراطي

على أي الأحوال انتهى الأمر في أثينه بثورة على هيباس انتهت بطرده من المدينة ، وعادت الأوضاع الدستورية إلى ما كانت عليه قبل عهد أسرة بيزستراتوس . وفي ذلك الوقت كان يرأس الجهاز التنفيذي في أثينة شخص اسمه كليستينيس Kleisthenes ، أقدم على معالجة الأمور بوضع دستور يصقل دستور سولون ويستكملته ويحول دون عودة الحكم الفردي مرة أخرى ويقضي على عوامل الشقاق والصراع الحزبي الذي أدى إلى ظهور هذا الحكم الفردي .

ودون دخول في تفاصيل الدستور الذي وضعه كليستينيس والذي بدأ العمل به في ٥٠٣ - ٥٠٢ ق . م سأعرض لأركانها العامة التي مثلت حلا للمشاكل المذكورة أو لبعضها وشكلت تطورا نحو العمل الديمقراطي منذ التشريعات التي وضعها سولون . وأول هذه الأركان

هو اعادة تقسيم المجتمع الاثيني إلى قبائل من نوع جديد تقوم على أساس مكاني لتصبح قاعدة للتنظيم الادارى وللحقوق السياسية بدلا من التقسيم القديم الذي كان يقوم على رابطة القرابة أو الدم . فبعد ان كانت اتيكه مقسمة إلى اربع قبائل كل منها مقسمة إلى عدد من العشائر تضم كل واحدة منها عددا من الاسر - وهو التقسيم الذي كان يعطي الارستقراطيين في الحقيقة قبضة حديدية على الجهاز الادارى والذي كان اساسا لحقوق المواطنة (أو الحقوق السياسية) يقصي عنها كل من لا ينتمى بحكم المولد إلى هذه القبائل أو إلى تقسيماتها - بدلا من هذا التقسيم أعاد كليستينيس تقسيم اتيكه إلى عشرة قبائل ، اساس كل منها هو المكان ، كما ذكرت ، وكل قبيلة *phyle* مقسمة إلى ثلاثة أقسام يدعى الواحد منها الثلث *trittys* موزعة بين أقسام اتيكه الطبيعية (الساحل والسهل والجبل) ، وكل من هذه هذه الاقسام أو الأثلاث مقسم إلى عدد من الاحياء (يدعى كل منها *demos*) تتراوح مساحته من قسم لآخر حسب المساحة الكلية للقسم . وقد جعل كليستينيس عضوية الحي أساسا للمواطنة وللحقوق السياسية المترتبة عليها ، كما جعل هذه الاحياء أساسا للتنظيم الإدارى ، وهكذا قضى على التكتل الطائفي الذي رأيناه يؤدي إلى ظهور الأحزاب المتناحرة : حزب الساحل الذي يمثل التجار ، وحزب السهل الذي يمثل أصحاب الأرض ، وحزب الجبل الذي يمثل الرعاة .

على أن أهم انعكاس للرابطة المكانية الجديدة التي حلت محل رابطة الدم القديمة ، ظهر في التنظيم الجديد الذي اتخذته ، في دستور كليستينيس ، مجلس الشورى - وهو المجلس الذي رأيناه يبرز ضمن تشريعات سولون . فبعد أن كان هذا المجلس مكونا من اربعمئة عضو ، مائة من كل من القبائل الأربعة (ومن ثم كانت عصبية القرابة أو

رابطة الدم تلعب دورا كبيرا في تكوينه (- أعيد تنظيمه الآن ليصبح عدده خمسمائة عضو : خمسين عن كل قبيلة من القبائل الجديدة يختارون بالاقتراع من بين الاحياء التي تنقسم إليها القبيلة ، كل حي يقدم العدد الذي يتناسب مع مساحته وعدد سكانه . وقد حددت مدة العضوية بسنة واحدة ، وحدد عدد المرات التي يمكن للأثيني فيها أن يصبح عضوا في هذا المجلس بمرتين في حياته . وقد كانت سلطة هذا المجلس من الناحية التشريعية هي تحضير وتنظيم الاقتراحات ومشروعات القوانين ، ثم تقديمها إلى الجمعية الشعبية لتناقشها ثم تصدر القوانين على أساسها .

والمغزى الديمقراطي لهذا التنظيم الجديد ، من الناحية التشريعية يظهر في ناحيتين رئيسيتين . الناحية الأولى هي أن المجلس ، بطريقة تكوينه الجديدة، إلى جانب زيادة عدده بمائة عضو عما كان عليه منذ صدور تشريعات سولون ، أصبح ممثلا للمجتمع الأثيني ككل وليس ممثلا للروابط الأسرية القديمة ، وبذلك أصبح يمثل قاعدة أعرض مما كان عليه من قبل .

هذا ، إلى أن مهمة مجلس الشورى لم تعد تشريعية محضة . فقد أصبحت له في التنظيم الجديد صلاحيات إدارية تلخص في أنه كان يدير الشؤون العامة للمدينة بمعاونة أعضاء السلطة التنفيذية أو الجهاز التنفيذي. وقد كان على هؤلاء أن يقدموا تقارير إلى المجلس وأن يتلقوا توجيهاته فيما يخص تدبير الشؤون العامة بعد الاستشارة بهذه التقارير . وهكذا اضمحلت السلطة التي كانت في يد الجهاز التنفيذي من قبل ، لتستقر في يد هذا المجلس .

ويبقى الحديث عن الركن الثالث الأساسي في دستور كليشثينس

وهو قانون النفي السياسي Ostrakismos . وبموجب هذا القانون ، أصبح الأثينيون يستطيعون ، خلال دورات محدّدة من دورات مجلس الشعب ، أن يصوّتوا على نفي أي زعيم سياسي يرغبون في نفيه بسبب أو لآخر . وقد كان الشرط الوحيد في هذا الصدد هو ان يدلى ستة آلاف شخص من المواطنين المجتمعين على الاقل بأصواتهم حتى يصبح النظر في مسألة النفي قانونيا ، والشخص الذي تسجل اغلبيه الاصوات بالموافقة على نفيه يسرى عليه قرار النفي ويكون هذا لمدة عشرة سنوات .

ورغم أن قانون النفي السياسي هذا كان يمثل دون شك نوعا من القسوة على الزعماء الذين يصدر في حقهم قرار النفي ، ورغم أنه استغلّ أحيانا ، بشكل حزبي ، للتخلص من أشخاص يخشى منهم على بعض الزعامات الحزبية ، إلا أنه ، استكمالا للأركان الديمقراطية الأخرى في دستور كليستينيس ، وقف حائلا دون أية انتكاسة قد تصيب نظام الحكم الأثيني لتعود به إلى الحكم الفردي .

٢ - النظام الاسبرطي

كان هذا هو الحديث عن نظام الحكم في المجتمع الأثيني . وقد رأينا هذا المجتمع . بسبب موارده المتكاملة ، يسير في تطور متوازن ومتّرد بيتديء بالنظام الفردي في العصر الملكي ويصل إلى نهائية المنطقية في صورة النظام الشعبي أو الديمقراطي . ولكن الظروف المحلية لم تكن واحدة في كلّ المناطق التي انقسمت إليها بلاد اليونان كما ذكرت في مناسبة سابقة ، وهكذا توقفت بعض هذه المناطق عند مرحلة أو أخرى من مراحل نظم الحكم كما كان الحال ، على سبيل المثال ، في منطقة تساليه Thessalia التي تقع في القسم الشمالي

الشرقي لبلاد اليونان . وقد أدى التكوين السهلي الممتد في هذه المنطقة إلى وجود قدر كاف من الأراضي الزراعية ومن المراعي الواسعة مكّن الطبقة الأرستقراطية من أصحاب هذه الأراضي من الاستمرار في السيطرة على المجتمع الموجود في هذه المنطقة طوال الفترة التي عرفت فيها بلاد اليونان نظام دولة المدينة ، دون أن يتطور الحكم الأرستقراطي إلى المراحل التالية من نظم الحكم . كذلك نشهد هذا التوقف في منطقة يونانية أخرى هي جزيرة أيجينه Aegina التي تقع عند مدخل الخليج الساروني عند أطراف القسم الشمالي الشرقي من شبه جزيرة البلوبونيسوس (شبه جزيرة الموره حاليا) . ذلك أن السطح الجبلي الرئيسي لها هو التجارة وهكذا سيطرت طبقة التجار على مجتمع هذه الجزيرة منذ فترة مبكرة من تاريخها ليصبح نظام الأقلية التجارية هو النظام الذي توقف عنده هذا المجتمع .

أ - ظهور المجتمع الاسبرطي

على أن مجتمعا ثالثا ، هو المجتمع الاسبرطي ، يستحق منا وقفة أطول بسبب نظام الحكم المتداخل الذي عرفه هذا المجتمع ، وهو نظام أدّى إلى تكوين له صفة خاصة برزت من خلاله اسبرطه Sparta لتصبح ، إلى جانب أثينه ، إحدى المدينتين الرئيسيتين اللتين عرفهما نظام دولة المدينة في بلاد اليونان . ونحن لا نعرف في الحقيقة شيئا محققا أو كثيرا عن البدايات الأولى للمجتمع الاسبرطي سوى أنه ارتبط بغزو القبائل الدورية التي اجتاحت بلاد اليونان من الشمال لتستقر في آخر المطاف في بعض أقسام شبه جزيرة البلوبونيسوس . فقد استولي هؤلاء الغزاة على منطقة لاكونيه Lakonia في جنوبي شبه الجزيرة حيث يوجد الوادي الخصيب لنهر يوروتاس Eurotas ، وهي منطقة كانت تضم بعض التجمعات السكانية ، وأطلقوا على أنفسهم

اسم « اللاكيدايمونيين » . وبالتدريج نشأت في وسط هذه المنطقة مدينة اسبرطه التي أصبحت المركز الحصين لهؤلاء الغزاة .

ويبدو أن هؤلاء الاسبرطيين ، أو هذا القسم الذي استقر في اسبرطه من الغزاة الدوريين ، كانوا يشكلون كتلة منظمة متماسكة في فترة الغزو ومن ثم كانوا أكثر بأسا من بقية القبائل الدورية الغازية ، فلم يندمجوا معهم أو مع من تبقى من السكان الأصليين الذي لم يفسروا أمام هذه القبائل ، وإنما أثر الاسبرطيون أن يظلوا محافظين على تماسكهم كطبقة حاكمة تسيطر على المقيمين في منطقة لاكونيه عن طريق التسلط الذي يحتفظون من خلاله بكافة الحقوق السياسية ، بينما أطلقوا على هؤلاء السكان تسمية البيريثويكوي Perioekoi وهي تسمية معناها « السكان المحيطون » - أي المحيطون باسبرطه . ورغم أن هؤلاء « السكان المحيطين » كانوا احرارا ، إلا أنهم لم يكونوا يتمتعون بأن حقوق سياسة . بعد ذلك دخل الاسبرطيون في حربين مدينتين وميريتين مع منطقة مسينية Messenia الواقعة إلى غربي لاكونيه ، مرة في القرن الثامن ق . م . ومرة في القرن السابع ق . م . بغرض الاستيلاء على هذه المنطقة ، وهي أخصب مناطق شبه جزيرة البلوبونيسوس ، وانتهى الأمر باستيلاء الاسبرطيين على هذه المنطقة والهبوط باغلب سكانها إلى مرتبة العبيد Helotai .

وقد كانت نتيجة هذا الظرف التاريخي الاقتصادي المحلي أن أصبح الاسبرطيون أقلية حاكمة وسط محيط من السكان المعادين لهم أو المتحفرين ضدهم أو على الأقل الساخطين عليهم ، سواء في ذلك سكان البلاد الأصليين من أهل لاكونيه ، أو سكان ميسينية الذين غلبوا على أمرهم وسحبت منهم حريتهم ليصبحوا عبيدا . وفي ضوء هذا الوضع نجد الاسبرطيين يتبعون نظاما اجتماعيا وسياسيا من شأنه

أن يمكنهم من المحافظة على تماسكهم وسيطرتهم وسط هذه الأغلبية
المعادية .

ب - التنظيم الاجتماعي والاقتصادي

والنظام ، الذي تتضمنه تشريعات نسبها الاسبرطيون إلى شخصية
يحمل صاحبها اسم ليكورجوس Lykourgos^(١) ، كان يهدف ،
في شقه الاجتماعي ، إلى تنشئة الاسبرطيين تنشئة جماعية خشنة تجعل من
المجتمع الاسبرطي مجتمعا عسكريا في المقام الأول ، بحيث يشكل
الاسبرطيون جيشا قائما مستعدا للقتال في أية لحظة (على عكس بقية
المدن اليونانية التي كانت تعتمد في قوتها العسكرية على التبعثات المؤقتة
من بين المدنيين حين تدعو إلى هذه التبعثات ظروف الدفاع أو الهجوم)
وعلى وجه التحديد ، مستعدا لقمع أي تمرد يقوم به « السكان المحيطون »
أو العبيد . وبمقتضى هذا النظام فإن الأطفال الذين يولدون في عائلات
اسبرطية سواء أكانوا ذكورا أو إناثا ، كانوا يخضعون لإشراف الدولة
من لحظة ولادتهم . فالأصحاء منهم يوضعون في رعاية أمهاتهم أو
مربيات من قبل الدولة ، أما الضعفاء أو المشوهون فقد كانت الدولة
تأمر بتركهم في العراء حتى يموتوا أو يلتقطهم أحد العبيد . فإذا بلغ
الطفل من الذكور العام السابع من عمره أخذته الدولة من أسرته لتدخله
ضمن مجموعة يرأسها أحد الشبان الاسبرطيين ، حيث يمارس تدريبات

(١) اختلفت المصادر القديمة والمراجع الحديثة على شخصية ليكورجوس ، وتطرح
الآراء حول أن الفراع كان وصيا على أحد الملوك للاسبرطيين ، أو أنه كان إلها ، وذهب
البعض إلى أن التشريعات الاسبرطية لم تكن من وضعه . راجع من التشريعات ومسئ
شخصية ليكورجوس ، فيما يخص المصادر :

Plutarchos: Lykourgos. Herodotos: I, 65; 147; VI, 51. Xenophon :
Lakedaimonion Politeia. Aristoteles: Politika II.

السير العسكري والرياضة البدنية ويتعلم الموسيقى والقراءة . في هذه المجموعات كان هؤلاء النشء يقيمون حياة خشنة قوامها طعام عسادي بسيط يقومون بطهيه بأنفسهم ومكان للنوم على بعض الأعشاب الجافة التي يجمعونها من على شاطئ نهر اليوروتاس . وحتى تعود اللولسة هؤلاء الصبيان على نوع من إمكان التصرف في أوقات الشدة فقد كانت تشجعهم على السرقة ، وبخاصة سرقة الطعام ، فإذا ضبط أحدهم كان يعاقب بالضرب لا لأنه ارتكب جريمة السرقة ولكن لأنه لم يستطع أن يتفادى القبض عليه متلبسا بهذه الجريمة .

فإذا بلغ الاسبرطي سن الرشد فإنه يبدأ في مزاولة حياة عسكرية كجندي في الجيش الوطني . حقيقة كان له بيت وأسرة ، إلا أنه كان لا يعيش في بيته أو مع أسرته ، كما لم يكن يشغل وقته في العمل سعيًا لتهيئة أسباب العيش لهذه الأسرة ولكنه كان يكرس وقته للتدريب العسكري . فكل مواطن اسبرطي كان عليه أن ينضم إلى إحدى وحدات الجيش الوطني وأن يمضي وقته كله تقريبا في نوادي خاصة (phiditia أو syssiditia) يشترك فيها مع الآخرين في عدد من الوجبات الجماعية على الأقل . ولما كان هذا يستوعب كل وقته أو أغلبه ، فإن الدولة كان عليها أن ترعى شئونه المادية هو وأسرته وذلك عن طريق إعطائه مساحة كبيرة من الأرض الصالحة للزراعة وعائلة أو أكثر من العبيد *helotai* لفلاحتها والعمل فيها . وكان على هؤلاء العبيد أن يعطوا الاسبرطي الذين يعملون في أرضه نصف العائد من هذه الأرض ، كما كان عليهم أن يقوموا على خدمته (هو وأسرته) سواء في أوقات السلم ، أو في ميدان القتال . وهذا القسم من العائد الذي يقدمه العبيد لسيدهم الاسبرطي كان جزء منه يذهب لتنظيف نفقات المعيشة بالنسبة لأسرته والجزء الآخر لتنظيف

نفقات عضوية في النادي الذي ينتمي إليه . كذلك لم يكن مسموحا للاسيرطي أن يتعامل في التجارة أو الصناعة ، لنفس الهدف الذي من أجله لم يكن مسموحا له أن يعمل في الأرض - وهذا الهدف ، كما أسلفت ، هو التفرغ للحياة العسكرية . وهكذا تركت الاعمال التجارية والصناعية لطبقة البيري أويكوي ، فكان هؤلاء يعملون في مناجم الحديد الغنية في لاكونية ، يصنعون منها الأسلحة للجيش والأدوات اللازمة للزراعة وللحياة المنزلية ، كما كانت المعاملات التجارية محصورة في أيديهم بالكامل .

ج - التنظيم السياسي

أما عن الجانب السياسي ، أو الجانب المتعلق بنظام الحكم ، في اسبرطة ، فإن الدستور الاسبرطي كما نعرفه بعد تطوره الكامل كان يقوم على دعائم أربعة تتمثل في : ملكين على رأس الجهاز الدستوري مجلس للشيوخ ، مجلس شعبي وعدد من المشرفين . وفيما يخص الملكين فقد رأينا أن النظام الملكي الذي مرت به المدن أو الدويلات اليونانية بوجه عام يزدهر في وضع تتركز فيه السلطات في يد الملك في كل مدينة ثم يندثر ويختفي مكانه لحكم الطبقة الأرستقراطية . أما في اسبرطة فقد بقيت الملكية قائمة في دستور المدينة حتى بعد أن بلغت آخر مراحل تطورها . ولكنها ، إذا كانت قد بقيت ، إلا أن سلطات الملك تقلصت إلى حد كبير بسبب عامين رئيسيين : العامل الأول هو الصفة الغريبة التي لازمت النظام الملكي في اسبرطة وجعلتها مختلفة عن غيرها من المدن اليونانية من البداية وأعني بهذه الصفة وجود ملكين على رأس الدولة بدلا من ملك واحد . ويبدو أن أصل هذه الملكية المزدوجة يرجع إلى وجود قبيلتين رئيسيتين قامت مدينة اسبرطة نتيجة لاتحادهما هما قبيلة الآجيديين Agidae وقبيلة اليوريونتيين Euryontidae ،

وأن شرط اتفاق هاتين القبيلتين على الاتحاد هو أن يكون على رأس المدينة ملك من كلّ منهما . وقد كانت النتيجة المنطقية لهذا الازدواج هي أن السلطة لم تكن مركزه في يد ملك واحد وإنما كانت موزعة بين الملكين . وفي الحقيقة فإنّه يبدو من المرجح أن بقاء النظام الملكي في اسبرطة حتى بعد أن سقط هذا النظام في بقية المدن اليونانية يرجع إلى هذه الصفة المزدوجة التي كان فيها كل ملك رقبيا بالضرورة على الملك الآخر ومن ثم مقيدا لسلطاته ، الأمر الذي حال ، إلى جانب ظروف أخرى ، دون السيطرة المستبدة التي تؤدي عادة إلى العمل على التخلص الكامل من النظام الفردي الملكي .

أما العامل الآخر الذي قلّص السلطة الملكية في أسبرطة فهو التطور الطبيعي الذي رأيناه في بلاد اليونان بشكل عام والذي شهد ازدياد قوة الطبقات الأرستقراطية التي زحفت بالتدريج على سلطات الملك أو صلاحياته . وفي هذا الصدد فإننا نشهد تقلّص سلطات الملكية الاسبرطية في الصلاحيات العسكرية والقضائية والدينية - وهذه الأخيرة كانت صلاحيات لها قيمتها في العصر القديم الذي كان الدين يلعب دورا رئيسيا في المجتمع . ومن ثم كانت الشعائر الدينية أمرا لا يستهان به ، ليس على الصعيد الفردي فحسب وإنما كذلك على صعيد الحياة العامة . وفيما يخصّ الصلاحيات العسكرية كانت للملكين في البداية صلاحيات مطلقة: فقد كان من حقهما أن يعلن الحرب على أيّ منطقة يريدان ، وتوقيع العقوبات على أي مواطن اسبرطي يحاول عرقلة هذه الإرادة . فإذا نشبت الحرب فهما القائدان للمعركة بحكم صلاحياتها العسكرية ، وفي أيديهما السلطة المطلقة في الحكم بالموت على أي مواطن يقوم بتصرف يعتبرانه مخالفا للانضباط العسكري أو مخلاّ بسير المعركة. ولكن في فترة لاحقة نجد أن قيادة الجيش في المعركة أصبح قاصرا

على واحد أو الآخر من الملكين ، وأصبح الشعب الذي يقرّر أيّا منهما هو الذي يتولى هذه القيادة . كذلك أصبح الملك الذي يقود معركة ما مسئولاً أمام الشعب عن تصرفاته في أثناء المعركة .

وفيما يخصّ الصلاحيات القضائية للملكين نجد أنها تنحصر كذلك إلى حدّ بعيد بحيث لم يعد في أيديهما إلاّ الفصل في عدد من القضايا البسيطة ، مثل حالات التبني ، وزواج الوريثة التي مات أبوها قبل أن يزوجها ، والمشاكل الناتجة عن شق الطرق . والشيء ذاته نجده فيما يخصّ الصلاحيات الدينية التي تراجعت هي الأخرى تدريجياً وإن كان هذا التراجع أقل مما حدث في الجانب القضائي. فبينما ظلت في أيديهما صلاحية الإشراف على تقديم القرابين باسم المدينة للإله أبوللو كلّ شهر ، وعلى تقديم القرابين اللازمة قبل الحملات العسكرية إلاّ أنهما لم يعودا القائمين الوحيدين على المسائل الدينية بالنسبة للشعب وإنما شاركهما في ذلك أفراد آخرون .

أما عن مجلس الشيوخ أو مجلس الجيروسية Gerousia كما كان يدعى في اسبرطة ، فقد كان يتكون من ثلاثين عضواً من بينهم الملكان بحكم منصبهما. وفيما عدا الملكين فقد كان سنّ الأعضاء الثمانية والعشرين يجب أن يكون فوق الستين عاماً . وكانت عضويتهم تمتد مدى الحياة ويقوم بانتخابهم بطريقة الصباح أو التصفيق العام ممّن يتوسّسون فيهم « الفضيلة » التي لنا أن نتصوّر أنها رزائفة التصرف والتجربة الواسعة . وكانت صلاحياتهم تشمل تحضير المسائل التي تعرض أمام مجلس الشعب كما كانت لهم صفة استشارية أعطتهم . من الناحية الواقعية نفوذاً كبيراً في المسائل السياسية . كذلك كان في أيديهم الفصل ، على هيئة محكمة ، في القضايا الجنائية . على أن المسألة الجديرة بالملاحظة فيما يخص هذا المجلس هي أن أعضاءه الذين كان ينتخبهم

المجلس الشعبي الذي يضم عامة الشعب لم يكونوا هم أنفسهم من عامة الشعب ، وإنما كان الشرط الأساسي لعضويتهم أن يكونوا من الأسر الأرستقراطية ، ومن ثمّ كانوا يشكلون عنصرا طبقيّا في الدستور الاسبرطي يشكل حكم الأقلية الأرستقراطية .

والركن الثالث من أركان الجانِب السياسي في الدستور الاسبرطي كان يشكّله المجلس الشعبي أو مجلس الأبلّة *Apella* الذي كانت عضويته تشمل كلّ اسبرطي فوق الثلاثين عاما من عمره . وكان اجتماع هذا المجلس يتم مرة كل شهر بدعوة ربما كان يوجهها الملكان فسي العصور القديمة ولكن في العصور التاريخية كان يوجهها المشرفسون *Ephores* . وكانت صلاحيات هذا المجلس تشمل انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ (الجيروسية) وهيئة المشرفين وأعضاء الجهاز التنفيذي ، كذلك كان في يد المجلس الشعبي تقرير المسائل الخاصة بالحرب والسلام والسياسة الخارجية ، وحسم المشاكل المتعلقة بوراثة عرش الملكين . وهكذا يبدو هذا المجلس ركيزة للحكم الديمقراطي فسي الدستور الاسبرطي .

على أن هناك اعتبارين ينبغي أن ندخلهما في حسابنا قبل أن نطلق هذه الصفة الديمقراطية بشكل مطلق على هذا المجلس . وأول هذين الاعتبارين هو أن أعضاء المجلس الشعبي الاسبرطي لم يكونوا ينظرون في المسائل المطروحة أمامهم بطريقة المناقشة قبل أن يصلوا فيها إلى قرار ، وإنما كانت الطريقة هي أن يبدوا موافقتهم أو عدم موافقتهم على المسألة المطروحة عن طريق الصياح الذي يعبر عن الموافقة أو الرفض بشكل عام . فإذا بدا الانطباع العام لهذا الصياح غير واضح في تحديد رأي الأعضاء المجتمعين لجأ منظمو الاجتماع إلى تقسيم هؤلاء الأعضاء إلى مجموعتين ، أحدهما تمثل الموافقين والأخرى تمثل الراضين حتى

يمكن تحديد الاتجاه الذي تشير إليه أغلبية الأصوات . ومعنى هذا أن القرار في أي مسألة كان حقيقة في يد مجلس الشعب ولكن هذا المجلس كان يفتقر إلى ركن هام من أركان الوصول إلى هذا القرار ، وهذا الركن هو تمحيص الأمر وتقاييه على وجوهه المختلفة ، ومن ثم إلقاء ضوء واضح على تفاصيله وعلى الاختيارات والبدائل المتصلة به عن طريق المناقشة . أما الاعتبار الثاني في صدد الممارسة الديمقراطية لمجلس الشعب الاسبرطي فهو الحق الذي كان يتمتع به أعضاء الهيئة التنفيذية وأعضاء مجلس الشيوخ ، وقد كانوا يحضرون جلسات مجلس الشعب . وهذا هو « حق الانسحاب » من الجلسة إذا رأوا أن القرار الذي توصل إليه أعضاء مجلس الشعب قراراً منحرفاً . وقد كان هذا الانسحاب من الجلسة يعطل إصدار القرار الذي توصل إليه المجلس ، إذ أن قرار المجلس كان لا يعتبر نافذاً إذا تم هذا الانسحاب قبل أن يعلن منظمو الجلسة انقضاؤها بشكل رسمي . وهكذا كان « حق الانسحاب » المذكور يشكل في الحقيقة ضغطاً على الممارسة الديمقراطية الكاملة لأعضاء مجلس الشعب .

أما الركن الرابع من أركان النظام السياسي في اسبرطه فيمثلـه « المشرفون » أو الإيفوريس Ephores . ونظام المشرفين في الواقع يميز النظام الاسبرطي عن غيره من النظم السياسية في الدويلات اليونانية الأخرى - فهي لم تكن تعرف هذا النظام . وكان عدد هؤلاء « المشرفين » خمسة أفراد . ويبدو من المرجح أن هذا العدد كان مرتبطاً بعدد القرى الخمس التي قامت اسبرطه نتيجة لاتحادها أو توحيدها ، كما يبدو أن بداية هذا النظام جاءت عندما شعر الملوك أن مهمة الإشراف على القضايا المدنية في هذه القرى ، التي أصبحت بعد اتحادها أو توحيدها مناطق من اسبرطه ، اتسع تدريجياً عن قدرات

الملوك فاضطروا إلى تعيين هؤلاء « المشرفين » للنهوض به . على أن صلاحيات المشرفين التي ابتدأت مقصورة على هذا المجال القضائي الضيق لم تلبث أن نمت وتطورت بحيث أصبحوا في آخر الأمر يضيفون إلى جانبها صلاحيات سياسية على جانب كبير من الأهمية . وهكذا أصبح من بين سلطاتهم الرقابة على تصرفات الملوك (وبهذه الصفة كان اثنان منهم يرافقان الملك في الحملات العسكرية) وتوجيه الاتهام إليه واستدعائه للمثول أمامهم إذا بدا في تصرفاته ما يبرر ذلك . كذلك كانوا مسئولين عن المحافظة على النظام العام والتطبيق الصارم للقانون في الدولة ، كما كانوا يشكلون الهيئة القضائية التي تنظر في قضايا البيري أويكوي أو « السكان المحيطين » إلى جانب وضعهم الذي رأيناهم فيه يشكلون الهيئة القضائية العليا في القضايا المدنية بين المواطنين الاسبرطيين . ومع هذا التطور لم يعد الملوك هم الذي يعينون المشرفين وإنما أصبحوا يشغلون مناصبهم عن طريق الاقتراع العام من بين صفوف كل الاسبرطيين دون أي تحديد .

ويبدو واضحا أن التطور الذي أدى إلى اتساع سلطاتهم السياسية بهذه الصورة اكتسبوه في أثناء الصراع الذي دار في القرن السابع ق . م . بين طبقة الأرستقراطية التي كانت تحكم اسبرطه بالاشتراك مع الملوك من جهة ، وبين طبقة العامة أو الطبقة الشعبية من جهة أخرى فكانت هذه السلطات السياسية التي حصل عليها المشرفون في حقيقة الأمر تشكل نوعا من التوازن الذي يحفظ ما حصل عليه العامة من مكاسب في أثناء هذا الصراع وبين ما استطاع الملوك والارستقراطيون أن يستبقوه في أيديهم من سلطات — هذا إلى أن الأبقاء على مثل هذا التوازن كانت له في المجتمع الاسبرطي أهمية خاصة للحفاظ على التماسك الذي كان ضرورة ملحة في هذا المجتمع الذي رأينا أنه يشكل أقلية لها كل الحقوق السياسية وسط محيط واسع من السكان الساخطين

أو المتحفزين سواء في ذلك « السكان المحيطون » الذين حرّمهم
الاسبرطيون الحقوق السياسية، أو العبيد الذين حرّموهم الحرية الشخصية.

د - تقييم للنظام الاسبرطي

وتبقى في نهاية الحديث كلمة سريعة عن الدستور الاسبرطي في
عمومه . انّ التناقض الذي نلاحظه واضحا بين الأركان الأربع للدستور
الاسبرطي في تداخلها الذي يضع الحقوق والحدود لكلّ منها على
السواء ، يبدو وكأنه عمل مشروع واحد . وفي الواقع فقد ساد اعتقاد
(ضمن آراء أخرى) في العصور القديمة يرّد صياغة هذا الدستور إلى
مشرع واحد اسمه ليكورجوس Lykourgos ظهر في بدايات القرن
التاسع ق . م . ولكن هذا الاعتقاد تحيط به تفاصيل أغلبها ذو صفة
أسطورية جعلت من هذا الاسم شخصية إلهية في بعض الأحيان . وبغض
النظر عن اسم ليكورجوس أو عن التفاصيل الأسطورية التي أحاطت
به فإنّ هذا التناقض أو التوازن الذي يظهر إلى حدّ كبير في الدستور
الاسبرطي قد يشير فعلا إلى أنّ نواة أولى لهذا الدستور قد وضعها
مشرع واحد . ولكن يبدو واضحا أنّ الحجم الحقيقي الذي كان عليه
هذا الدستور في العصر التاريخي كان نتيجة تطوّر وتفاعل مستمرّ، وهذا
يبدو واضحا من بعض ما رأيناه من تناقص في سلطة الملوك ومن ترايد
في سلطة المشرفين على سبيل المثال . كذلك فإنّ احتواء هذا الدستور
على معالم من كلّ المراحل التي مرت بها النظم السياسية في المدن
اليونانية الأخرى دون نبذ ما تقادم منها (كما حدث في هذه المدن
الأخرى) بحيث شكل الدستور الاسبرطي في ظاهر الأمر نوعا من
التوازن بين هذه المراحل بدلا من أن يشكل تطورا من مرحلة إلى التي
تليها - هذه الظاهرة ليس معناها أنّ النظام السياسي الاسبرطي لم
يتطوّر في الحقيقة وإنما مردّها إلى روح المحافظة التي اتسم بها المجتمع
الاسبرطي بحيث استبقى معالم من كلّ مرحلة، وهذه الروح المحافظة

تتسق مع فكرة التماسك التي سيطرت على هذا المجتمع نتيجة لظروفه التاريخية التي سبقت الإشارة إليها والتي جعلت الاسبرطيين في حالة تحفز دائم للدفاع عن هذا التماسك في وسط محيط من السكان المغلوبين على أمرهم المتحفزين للتمرد . وهكذا يمكن أن نصف هذا النظام بأنه يمثل في الحقيقة تطوراً محافظاً ، إذ حين جاء الوقت الذي ينبغي فيه (تمشياً مع التطور العام في المدن اليونانية الأخرى) أن يزول النظام الملكي ليحل محله الحكم الارستقراطي ، قلّص الاسبرطيون سلطات المالكين ولكن بقيت الملكية النظام الأرستقراطي ، وحين جاء الوقت الذي كان ينبغي فيه التطور إلى الحكم الشعبي (الديمقراطية) الكامل ، حصل العامة على سلطات ضخمة وأساسية ولكن احتفظت اسبرطة في الوقت ذاته بالعنصر الملكي الوراثي وبمجلس الشيوخ الذي ظل قاصراً على الطبقة الأرستقراطية ، هذا بينما كان عنصر « المشرفين » حارساً على حقوق الشعب وعنصر توازن بين هذه العناصر جميعاً .

كذلك نستطيع أن ننظر إلى هذا النظام السياسي من زاوية أخرى تمثل الاتجاه الجماعي الذي ينبثق ، هو الآخر عن العمل على الإبقاء على التماسك السياسي في المجتمع الاسبرطي الذي رأيناه يسيطر على هذا المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من حياة الاسبرطيين . فبالقدر الذي نستطيع أن نستنتجه من الدستور المنسوب إلى ليكورجوس نجد الاسبرطيين ينظرون إلى الحكم الفردي المطلق على أنه نقطة ضعف يستطيع أن ينفذ منها أيّ دخيل عن طريق التأثير على شخص الحاكم ، ويرون أن الحكم الطبقي بطبيعته يؤدي إلى الحزازات الطبقيّة ومن ثم إلى تفكك الجماعة ، وأن الحكم الشعبي المطلق الذي يترك لكل فرد ولكل طائفة أو أصحاب اتجاه بين المواطنين الحرية الكاملة في التعبير المفصل عن رأيه عن طريق المناقشة التي تؤدي إلى الاقتناع مرة وتكرس

الاختلاف مرة - يرون في ذلك هو الآخر ، نقطة ضعف يستطيع الدخيل أن ينفذ منها عن طريق استغلال الخلاف في الرأي ليتخذ منه وسيلة لاجداث صدع في الصفوف عن طريق اللعب على المصالح الفردية أو الطائفية و ابرازها وتجسيدها وتشجيعها على حساب المصلحة العامة . وفي ضوء هذه النظرة نستطيع أن نفهم أن يقيم الاسبرطيون ، أو على الأقل أن يستبقوا ، على رأس السلطة ملكين يكاد كل منهما أن يكون رقبيا على الآخر وليست لهما على أي الأحوال سلطة يمكن أن توصف بأنها مطلقة أو شاملة . وأن يكون هناك مجلس طبقي أرستقراطي هو مجلس الشيوخ يملك تحضير القضايا والمشاريع التي ستطرح أمام مجلس الشعب ويملك تعطيل أو عرقلة رأي مجلس الشعب فيها بصفة مؤقتة ولكنه لا يملك القرار الأخير في هذه القضايا أو المشاريع . ثم يأتي مجلس الشعب الذي كان يملك هذا القرار ولكن بالموافقة أو الرفض فقط دون أن يكون له حق مناقشتها .

ولكن مهما كانت الزوايا التي ننظر منها إلى الدستور الاسبرطي فقد أدى الغرض منه في فترة ظهور اسبرطة كدولة من دول المدينة ، وهو تماسك المجتمع الاسبرطي . وقد ظهرت آثار هذا التماسك واضحة في هذه الفترة . بقي مجال الصراع الذي خاضته اسبرطة مع نجيرانها في شبه جزيرة البلوبونيسوس للسيطرة على المنطقة ، خرجت اسبرطة ظافرة فانتصرت على أرجوس Argos ، كما تمكنت من اخضاع كل من إيليس Elis وسيكيون Sikyon وكورنث Korinthos لتجعل من هذه المدن أو الدويلات حلفاء عسكريا تحت سيطرتها ، وقد كان هذا هو أول خلف كبير من نوعه في تاريخ اليونان - وهو حلف جعل من اسبرطة قوة أساسية محركة في السياسة اليونانية في أكثر من مناسبة .

الموضوع الخامس

دولة المدينة بين الصعود والانحدار

دولة المدينة بين

الصعود والانحدار

تمهيد

الفترة التي شغلتها القرون الثلاث ، من أوائل القرن الثامن إلى أوائل القرن الخامس ق.م. ، شهدت إذن ، ظهور الدويلات اليونانية أو دول المدينة في بلاد اليونان . في هذه الفترة ، كما رأينا تطوّر المجتمع اليوناني من تجمّعات سكانية قبلية بسيطة إلى دويلات تبلورت ونضجت كوحدات أو كيانات سياسية خلال المراحل التي مرّت بها ، سواء توقف بعضها عند نظام سياسي واحد ، أو مرّ البعض الآخر بعدد من الأنظمة منتهيا بالنظام الشعبي أو الديمقراطي ، أو وصل البعض الثالث إلى وضع تداخلت فيه عناصر متعددة من هذه الأنظمة. في هذه الفترة كذلك أقدم اليونان على حركة الاستيطان التي دفعت بهم كتجسار ومهاجرين إلى شواطئ البحر المتوسط ، سواء في قسمه الشرقي أو قسمه الغربي ، حيث أسسوا عديدا من المدن التي سارت في تطوّرها على نمط المدن التي قامت في بلاد اليونان الأصلية في شبه جزيرة البلقان. وفي خلال ذلك كلّه عرفت هذه المدن جميعا عددا من المصادمات

فيما بينها في مجال التسابق على الأسواق الخارجية أو السيطرة على الخطوط التجارية التي تصل إلى هذه الأسواق .

ولكن الفترة التالية ، وهي الفترة التي امتدت عبر القرن الخامس والقسم الأكبر من القرن الرابع ق . م . شهدت مرحلة جديدة تخطت فيها المدن اليونانية الإطار الذي عرفت في فترة الظهور إلى إطار آخر أكثر اتساعا ظهرت فيه ملامح جديدة في حياة المجتمع اليوناني . فعلى الصعيد الخارجي طرأ عنصر جديد على علاقة المدن أو الدويلات اليونانية مع القوى الخارجية الموجودة على المسرح الدولي . فبعد أن كانت هذه العلاقة هامشية أو على أكثر تقدير تمرّ دون صخب شديد فسي أغلب الأحوال ، نجدها تتطور في القرنين الخامس والرابع ق . م . إلى مواجهات مسلحة سواء وجدت هذه القوى في غربي البحر المتوسط أو في شرقيه أو في شمالي شبه جزيرة البلقان . وقد انتصر اليونان في هذه المواجهات أحيانا ، وانهزموا أحيانا أخرى ووصلوا إلى نوع من التعادل أو ما يقترب من التعادل في أحيان ثالثة . ولكنهم أثناء ذلك كله لم يستطيعوا في أغلب الأحيان أن يتخلصوا من التزعة الانفصالية التي سيطرت عليهم بدرجات متفاوتة حتى انتهى الأمر بأن تفقد هذه المدن استقلالها وينهار مع فقدان هذا الاستقلال نظام دولة المدينة في جوهره ، حتى وإن ظلّ محتفظا بشكله الخارجي ، في الشطر الأخير من القرن الرابع ق . م .

وعلى الصعيد اليوناني ، أو فيما يخص العلاقات بين المدن اليونانية ذاتها ، ظلّ الصدام بين هذه المدن مستمرا على فترات مستمرة أو متقطعة ، كما كان من قبل ، لتكريس مصالح محدودة ، سياسية أو تجارية أو غيرها . ولكن بدأ يظهر إلى جانب هذا الصدام صدام آخر من نوع

جديد هو الصراع الذي يهدف إلى سيطرة مدينة أو أخرى على بلاد اليونان بأكملها . ولكن رغم أن هذه السيطرة التي اتخذت أشكالا تدرّجت من الليونة إلى العنف كانت تحمل بذور الاتحاد بين المدن اليونانية في صورة أو في أخرى ، إلا أنها لم تؤد في النهاية إلى ذلك ، وإنما اصطدمت ، مرة أخرى ، بالترعة الانفصالية التي وقفت عقبة لا يمكن التغلب عليها في طريق أيّ اتحاد حقيقي في بلاد اليونان ، وحين قام هذا الاتحاد في نهاية المطاف لم يكن في حقيقته أكثر من خضوع جماعي لسيطرة غير يونانية ، هي سيطرة الدولة المقدونية.

وأخيرا ، وليس آخرا ، فعلى الصعيد الداخلي الذي يمتس الحياة اليومية في المدن اليونانية ، شهدت الفترة المذكورة أنضج ما عرفه المجتمع اليوناني في مجال النشاط الاقتصادي والتطور السياسي فـكـرا وتطبيقا . ولكن كلّ ذلك كان يحمل في ثناياه جرثومة ضعفه التي انتهت به إلى التراجع في المجال الاقتصادي وإلى التخلخل والتحلل في المجال السياسي حتى إذا كان الثلث الأخير من القرن الرابع ق. م. كان نظام دولة المدينة قد فقد مبرّر وجوده كصيغة حضارية يقتنع بها المواطن اليوناني أسلوبا في الحياة .

١ - الحروب مع قرطاجة والامبراطورية الفارسية

وأنقل الحديث الآن إلى عرض سريع للعلاقات الخارجية التي أدت إلى المواجهة المسلحة في أوائل القرن الخامس ق. م. بين بلاد اليونان وبين قوتين كانتا موجودتين على المسرح الدولي آنذاك، وهما قوّة قرطاجة التي كانت تفرض سيطرتها على الثلث الغربي للبحر المتوسط، والامبراطورية الفارسية التي كانت سيطرتها تصل إلى الشواطئ الشرقية لهذا البحر . ورغم أن الصدام بين القوات الفارسية واليونانية قد سبق

الصدام بين بلاد اليونان وقرطاجة بعدة سنوات : فسأبدأ بحديثي عن هذا الصدام الأخير إذ أنه وصل إلى نقطة تعادل حدّيّة لم يكن لها تأثير مستمر على حياة المجتمع اليوناني يتخطى هذا التعادل طوال القرنين الخامس والرابع ق . م . بينما كان الصدام مع الامبراطورية الفارسية بداية لعدد من التفاعلات شملت هذه الفترة بأكملها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

أ- الحروب مع قرطاجة

والصراع بين اليونان والقرطاجيين جاء نتيجة طبيعية لعاملين رئيسيين : العامل الأول هو سيطرة قرطاجة على الثلث الغربي للبحر المتوسط (الذي ينتهي شرقا عند شواطئ جزيرة صقلية) ومحاولتها الإبقاء على هذا القسم كمجال حيوي اقتصادي بالدرجة الأولى بالنسبة لها ، وهو أمر يعتبر تطوراً منطقياً منذ أن أسس الفينيقيون المهاجرون هذه الدولة على قسم من الشاطئ الإفريقي في هذه المنطقة في القرن التاسع ق . م . لتصبح مقدّمة للمستوطنات الفينيقية سواء على الشاطئ الإفريقي أو الشاطئ الأوروبي في هذا القسم من البحر-المتوسط . ولم يقتصر هذا التطور على الزعامة السياسية القرطاجية في هذه المنطقة، وإنما تخطّاها ليكتسب صفة اقتصادية تجارية تدرجت لتصبح مع الزمن سيطرة تجارية كاملة . أمّا العامل الآخر (الذي قابل هذا التطور) فهو التوسع اليوناني الاستيطاني في غربي البحر المتوسط ، الذي ابتداء في الشطر الأخير من القرن الثامن ق.م. ، ووصل إلى أقصاه في الشطر الأول من القرن السادس ق . م . لتنتشر المدن اليونانية عبر هذه الفترة على شواطئ القسم الجنوبي من شبه جزيرة صقلية باستثناء شواطئها الغربية . وكما كان الأمر في حالة

قرطاجة ، فقد كان للاستيطان اليوناني ، إلى جانب صفته السياسية ، صفة اقتصادية ، بشكل أو بآخر ، في المقام الأول . وفي ضوء هذين العاملين تكون مقومات الاحتكاك بين اليونان والقرطاجيين قد توفرت ويصبح حدوث هذا الاحتكاك وتطوره إلى الانفجار أمرا وارداً .

وقد ظهرت البدايات الأولى لهذا الاحتكاك بين الطرفين فعلا في خلال القرن السادس ق . م . حين حاولت مدينة فوكاية Phokaea اليونانية (على الساحل الغربي لآسيه الصغرى) أن تقيم علاقات تجارية (وربما استيطانية) مع الشواطئ الجنوبية الغربية لاسبانيه ، فقد تصدى القرطاجيون لهذه المحاولات التي كانت تبشر بالنجاح وتمكنوا من قطعها ، كما تصدوا ، بالاتفاق مع الإثروريين (في إيطاليا) لمستوطنة أقامتها المدينة نفسها في جزيرة قورصقه . على أن الانفجار الحقيقي وقع في خلال العقود الأولى من القرن الخامس ق.م . ، وكان في الواقع مقدمة لعدد من الصدامات امتدت عبر القرنين الخامس والرابع ق . م . وكانت جميعها تدور حول جزيرة صقلية .

وقد وقع أول صدام في ٤٨٠ ق . م . وإن كان الظرف الذي أدّى إليه في الحقيقة صراعا بين المدن اليونانية وبعضها في جزيرة صقلية ، وقف فيه جيلون Gelon حاكم سيراكوزه (كبرى مدن الجزيرة) وبين مناوئيه من الجانب الآخر . إلا أن مناوئي جيلون لجأوا إلى قرطاجة لتساندهم في صراعهم معه . وهنا كانت فرصة قرطاجة للتدخل ، ولكن يبدو أن تدخلها كان يستهدف أكثر من مجرد المساندة لطرف يوناني ضد طرف يوناني آخر ، وهذا يبدو واضحا من حجم الجيش الذي أرسلته قرطاجة إلى المنطقة تحت قيادة هاملكار Hamilcar ، وهو حجم يبدو من ضخامته أنه يتخطى هدف المساندة إلى محاولة

الغزو الفعلي للجزيرة . على أنّ المعركة انتهت بانتصار جيلون (اليوناني) الذي فرض على قرطاجة تعويضا كبيرا ، وإن كان لم يتابع نصره الحاسم بغزو المستوطنات الفينيقية الثلاثة الصغيرة التي كانت تقع على الشاطئ الغربي للجزيرة والتي كانت تقع تحت حماية قرطاجة .

أما الصدام الثاني بين اليونان والقرطاجيين فلم يكن مباشرا ، وإنما وقع بين سيراكوزة في ٤٧٤ ق.م. على عهد حاكمها هيرون Hieron وبين الإتروريين (في إيطالية) الذين كانوا حلفاء للقرطاجيين في فترة سابقة. وفي هذا الصدام أحرز هيرون انتصار بحريا على الإتروريين في موقعة كوماي Cumae (على القسم الجنوبي من الساحل الغربي لإيطالية) . وإذا كانت الأمور قد ظلت هادئة بين اليونان والقرطاجيين حتى العقد الأخير من القرن الرابع ، فإن قرطاجة كانت تستعدّ طوال هذه الفترة لصدام آخر مع اليونان في صقلية .

وقد تم هذا الصدام فعلا في ٤٠٩ ق . م . حين تدخلت قرطاجة مرة أخرى في النزاع بين المدن اليونانية في صقلية ، وكان القائد القرطاجي هو هانيبعل (غير هانيبعل الذي حارب الرومان في العقدين الأخيرين من القرن الثالث ق.م.) حفيد هاملكار الذي هلك في الصدام الأول ، كما كان هدف الغزو من وراء التدخل أكثر وضوحا هذه المرة مما كان عليه في ذلك الصدام ، إذ مالبث القائد القرطاجي أن بدأ باخضاع المدن اليونانية على الساحل الجنوبي للجزيرة بشكل منظم . وبعد أربع سنوات اضطر ديونيسيوس ، الذي أصبح حاكما لسيراكوزة في ٤٠٥ ق . م . أن يقبل صلحا سيطر القرطاجيون بمقتضاه على القسم الأكبر من صقلية . وقد حاول ديونيسيوس أن يشنّ حربا انتقامية على القرطاجيين في ٣٩٦ ق.م. ولكنها لم تكن ناجحة إذ تعرضت سيراكوزة لحصار قرطاجي كاد يسقطها ، ولكن الأمور تغيرت بعد

ذلك إذ تمكن ديونيسيوس من دفع السيطرة القرطاجية بحيث لم يتبق تحت هذه السيطرة إلا الطرف الغربي للجزيرة .

وبهذا يكون الوضع في غربي البحر المتوسط قد عاد إلى نقطة البداية التي رأيناها في بداية الصراع بين اليونان والقرطاجيين . وقد ظل هذا الخطّ الحدّي بين الطرفين على ما هو عليه حتى بعد أن أقدم القرطاجيون على محاولة للتوسع مرة أخرى على عهد أجاثوكليس Agathokles (الذي حكم سيراكوزة بين ٣١٧ و ٢٨٩ ق.م .) وكان معنى هذا في الحقيقة ، من جانب اليونان ، أن توسعهم في غربي المتوسط قد توقف عند المرحلة التي كان قد توصل إليها قبل بداية القرن الخامس ق . م .

ب - الحروب مع الامبراطورية الفارسية

في القرن السابع ومنتصف الأول من القرن السادس ق . م كانت المدن اليونانية الممتدة على الشريط الساحلي الغربي لشبه جزيرة آسيه الصغرى تخضع لمملكة ليديه الواقعة في القسم الغربي من وسط شبه الجزيرة ، وإن بقيت هذه المدن محتفظة بحكمها الذاتي الذي مارسه في تصريف شئونها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية ، التي كانت تجارية في أغلبها ، مع المدن اليونانية في بلاد اليونان الأصلية الواقعة في شبه جزيرة البلقان . ولكن في بداية النصف الثاني من هذا القرن غزا الامبراطور الفارسي مملكة ليديه (في ٥٤٨ ق.م .) وأخضع معها المدن اليونانية الآسيوية .

ولم يكن إخضاع هذه المدن اليونانية صعبا في الحقيقة ، فقد كانت تعاني من الانقسام فيما بينها ، بينما كانت المدن اليونانية الأوروبية

(في شبه جزيرة البلقان) بعيدة عنها ، كما كانت في ذلك الوقت في شغل شاغل بتطوراتها السياسية الداخلية التي كانت تمرّ في عدد منها ، مثل أثينا ، بمرحلة دقيقة وحاسمة . وفي الواقع فإن المدن اليونانية الآسيوية لم تبال كثيرا بانتقالها من السيطرة الليدية إلى السيطرة الفارسية فقد بقيت أمورها على ما هي عليه دون تغيير ملموس . بقي لها حكمها الذاتي وعلاقاتها الخارجية كما ظالت تشكل مراكز تجارية وصناعية هامة . وكلّ ما طرأ عليها في هذا الصدد هو تعهد من جانبها بأن تدفع جزء من دخلها للفاتحين الفرس وأن تقدم عددا من السفن والجنود للامبراطورية الفارسية في حروبها المستمرة ضد بابل ومصر .

ولكن الأمور اتخذت مسارا جديدا حين بدأ الفرس يتدخلون بشكل متكرر في النزاعات التي كانت تنشب داخل كلّ مدينة حول الشكل الذي يتخذه نظام الحكم . وهو تدخل كان الفرس يساندون فيه الحكم الفردي (أو حكم الطغاة Tyrannoi كما كان يسميه اليونان) . وتحت هذا الظرف ساد السخط في هذه المدن على الحكم الفارسي فأقاموا فيما بينهم حلفا عسكريا تحت زعامة مدينة ميليتوس Miletos (في وسط الساحل الغربي لشبه جزيرة آسية الصغرى) ، وكانت هذه المدينة تشغل مركزا تجاريا هاما يؤهلها ، ربما إلى جانب موقعها الأوسط ، لزعامة هذا الحلف ^(١) . وتمكنت المدن المشتركة في هذا الحلف من الثورة على الحكم الفارسي وانوقوف في وجهه عسكريا لعدة سنوات (٤٩٩ - ٤٩٤ ق . م .) ، كما حاولوا في

(١) بلغ من تماسك هذا التحالف ان مك التحالفون عملة مشتركة . راجع سورا من

هذه العملة في :

Seltman : Greek Coins, 78 - 88.

أثناء ذلك أن يحصلوا على مساندة من المدن اليونانية الأوروية ، وإن لم يستجب لندائهم في الواقع سوى أثينه وإريتريه Eretria (تقع هذه الأخيرة في منطقة يوبويه Euboea) اللتين أرسلتا لها قوة عسكرية ضئيلة ، كان من بينها عشرون سفينة أثينية .

على أن الثورة لم تحقق شيئاً في النهاية . إذ مالبت اليونان أن يختلفوا فيما بينهم وتمكن الفرس من إعادة سيطرتهم على المدن الثائرة ودمروا ميليتوس التي تزعمت الثورة . ولكن مع ذلك فقد كانت هذه الثورة بداية لصدام كبير بين الفرس وبلاد اليونان الأصلية (الأوروية) . وكان السبب في ذلك هو القوات التي قدمتها أثينه وإريتريه لمساندة الثوار . وهو أمر لنا أن نتصور أنه نبّه الامبراطور الفارسي إلى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له حدود الإمبراطورية الفارسية إذا تكررت مثل هذه المساندة . فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه القوات اشتركت مع الثوار في اجتياح مدينة سارديس (في آسيا الصغرى) وأن النار شبت في هذه المدينة أثناء ذلك وأنت عليها ، يصبح من الأمور الواردة ، ان لم يكن من الأمور الملحة فعلاً ، أن يفكر الامبراطور الفارسي في القضاء على مصدر هذا الخطر عن طريق غزو بلاد اليونان الأصلية ، وتأديب الأثينيين بسبب القوة البحرية التي أرسلوها للثوار .

وقد بدأ الفرس تنفيذ هدفهم فعلاً في ٤٩٠ ق . م . حين أرسل الإمبراطور الفارسي حملة كبيرة هبطت في سهل ماراثون Marathon على مقربة من أثينه لتأديب هذه المدينة على المساعدة التي كانت قد قدمتها للمدن اليونانية الثائرة في آسيا الصغرى . وقد انتهت معركة ماراثون بانتصار الأثينيين الذين كانوا تحت قيادة مليادس Miltiades .

وكان هذا يرجع لعاملين أساسيين : أحدهما هو معرفة ملتياديس بطرق الحرب الفارسية إذ كان قد خدم مع الجيش الفارسي في مناسبة سابقة ، وهي معرفة مكنته من التحسب لتحركاتهم . أما السبب الثاني فهو تنظيم فرق المشاة الثقيلة *hoplites* الذي مكّن الأثينيين من التصدي لتنظيمات الرماة في الجيش الفارسي^(٢) . .

وقد انسحب الفرس بعد موقعة ماراثون ولم يتعرضوا لبلاد اليونان على مدى عشرة سنوات لأسباب تخصّ الوضع الداخلي في الامبراطورية ، من بينها بطء الجهاز الإداري وقيام ثورة مصرية على الفرس (في ٤٨٦ ق . م .) ثم وفاة الإمبراطور دارا في السنة التالية واضطرار خلفه خشيارشاه Xerxes أن يقوّي مركزه على رأس الحكومة الامبراطورية ولكنهم عادوا في ٤٨٠ ق . م . لتصفية الحساب مع اليونان الأوروبيين في جولة أخرى . وقد امتدت هذه الجولة عبر سنتين نستطيع أن نميز فيها بعض الظواهر : الظاهرة الأولى هي أن المواجهة هذه المرة لم تكن مع الأثينيين وحدهم ، وإنما امتدت لتشمل القسم الأكبر من المدن اليونانية الأوروبية . وحقيقة إن تكتل اليونان ضدّ الفرس لم يكن كاملا ، فقد وقفت طيبة (على الأقلّ بعض الوقت) موقفا مواليا للقوات الفارسية ، كما تلتكأت اسبرطة في بعض المناسبات في القيام بدورها . بينما كانت الخطط اليونانية في مواجهة الخطر الفارسي مجالا للخلافات وانقسامات شديدة في الرأي بين المدن اليونانية – ولكن مع ذلك فقد نجح اليونان في تكتيل جهودهم بوجه عام . والظاهرة

(٢) كان للنصر الأثيني في ماراثون اثر كبير على الأثينيين ، فقد أعطاهم هذا النصر ثقة كبيرة في النظام الديمقراطي الذي كان توصلهم اليه لا يزال بعد قريبا . راجع صورة لعملة أثينية تخلّد هذا النصر في :

Seltman : op. cit., 91.

الثانية هي أن المواجهة كانت شاملة ، امتدت برا وبحرا ، كما أنها خرجت عن نطاق شبه جزيرة البلقان لتشمل بحر إيجه ولتمتد في نهاية المطاف إلى مداخل البحر الأسود . أما الظاهرة الثالثة فهي ظهور قدر غير قليل من التنسيق ، حتى وإن جاء بعضه اضطرابا ، بين التحركات اليونانية في مواجهة الفرس ، وفي هذا التنسيق كانت المواقع البحرية من نصيب القوات التي تنزعمها أثينه بينما دارت المواقع البحرية تحت القيادة الاسبرطية .

وأهم مواقع هذه الجولة أربعة . كانت الأولى في مضيق ثرموبيلاي Thermopylae (على الساحل الشرقي لبلاد اليونان في مواجهة الطرف الشمالي لجزيرة يوبويه Euboea) ، وقد وقعت في ٤٨٠ ق م . وفيها نجح الفرس في محاصرة قوة اسبرطية صغيرة تحت قيادة ليونيداس Leonidas وقضوا عليها عن آخرها . أما الموقعة الثانية فهي موقعة سلاميس Salamis التي دارت في السنة نفسها قرب الشاطئ الشرقي للجزيرة التي تحمل هذا الاسم في مواجهة الطرف الجنوبي الغربي لشبه جزيرة أتيكه . وتعتبر هذه الموقعة نقطة التحول الرئيسية في هذه الجولة الفارسية اليونانية وربما كانت أهم مواقعها^(٢) . فقد استطاع الأسطول الأثيني . بمساعدة عدد من القطع البحرية التي قدمتها المدن اليونانية الأخرى ، أن يلحق هزيمة ساحقة بالأسطول الفارسي . وإلى جانب عوامل أخرى فإن الانتصار اليوناني في هذه

(٢) إلى جانب الأهمية الفعلية لهذه الموقعة ، فقد اعتقد اليونان ، خطأ أو صوابا ، أن نتيجتها تشكل بالنسبة لهم مسألة بقاء أو فناء سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة لحررتهم وقيمهم واسلوب حياتهم . وقد خلدها الشاعر الأثيني إيسخولوس في مسرحية الفرس Persai ، وعبر عن هذه المعاني في أكثر من موضع من المسرحية : راجع ، على سبيل المثال ، سطور ٢٤٣-٢٤٤ و ٤٠٣-٤٠٨ من المسرحية .

الموقعة يرجع إلى ضخامة عدد السفن الأثينية . وكانت هذه الضخامة ترجع إلى مجهودات السياسي الأثيني ثيمستوكليس Themistokles الذي انتفع في ٤٨٣ ق . م . (قبل الموقعة بثلاث سنوات) بزيادة غير متوقعة في دخل أثينه من انتاج الفضة في مناجم اللوريون Laurion فحوّل هذه الزيادة إلى رفع عدد السفن في الأسطول الأثيني .

وقد كانت نتيجة موقعة سلاميس أن انحسر التقدم الفارسي في بلاد اليونان الأوروبية وتأهب اليونان للهجوم المضاد الذي تمخض عن موقعتين في السنة التالية (٤٧٩ ق . م) إحداهما موقعة برية في بلاتايه Plataea (في جنوبي بويوتيه قرب حدود أتيكه) حيث أحرزت القوات اليونانية تحت قيادة اسبرطه نصرا على القوات الفارسية . والأخرى موقعة بحرية تمت في نفس الوقت تقريبا وانتصرت فيها القوات اليونانية البحرية (تحت زعامة أثينه) كذلك على الأسطول الفارسي في موقعة ميكالي Mykale عند شواطئ جزيرة ساموس Samor (تقع قرب النصف الجنوبي للشاطئ الغربي لآسيه الصغرى) . وقد كانت نتيجة هاتين الموقعتين الحاسمتين برا وبحرا أن ابتعد الخطر الفارسي عن بلاد اليونان الأوروبية .

٢ - صعود أثينة والحروب البلوبونيسية

ولكن إذا كان الخطر الفارسي قد ابتعد عن بلاد اليونان الأوروبية فإن المدن اليونانية الآسيوية كانت لا تزال تحت السيطرة الفارسية، ومن ثم فقد أخذت فكرة تحررهم من هذه السيطرة (وهي الفكرة التي أدت إلى ثورتهم قبل الحروب الفارسية) تراودهم من جديد بعد هزيمة الفرس أمام المدن اليونانية الأوروبية . وفي الواقع فإن مؤشرا إلى انبعاث هذه الفكرة من جديد كان قد ظهر بالفعل في أثناء موقعة ميكالي حين

فر الجنود اليونان الآسيويون الذين كانوا يحاربون ضمن القوات الفارسية ، إلى صفوف الأثينيين والقوات اليونانية الأخرى التي اشتركت معهم في المعركة . وفي هذا الجوّ المشحون بالرغبة في التحرر من سيطرة الفرس من جانب المدن اليونانية لم يكن ينقص لمواصلة التصدي للفرس إلاّ الزعامة ، وكانت المدينتان المرشحتان لهذه الزعامة هما اسبرطة وأثينا ، اللتين قاما بالدور الأول في اثناء الحروب الفارسية .

ولكن الذي حدث هو أن اسبرطة انسحبت من دورها القيادي بعد موقعة بلاتايه . فبعد الانتصار اليوناني في هذه الموقعة أثر الاسبرطيون أن يعودوا إلى مدينتهم مكثفين بالقدر الذي قدموه في اثناء المواجهة اليونانية الفارسية . وفي الواقع فإن أكثر من سبب كان يدعوهم إلى هذا التصرف . فمن جهة كان هناك وضع السكان في اسبرطة وفي منطقة مسينية المجاورة لها ، وهم السكان الذي رأينا الاسبرطيين في مناسبة سابقة يحرمون بعضهم من حقوق المواطنة ويتزلون بالبعض الآخر إلى مرتبة العبيد . وقد كان هؤلاء يشكلون بوضعهم هذا خطرا مستمرا على الاسبرطيين يستلزم من هؤلاء حذرا مستمرا ومراقبة دائمة . ومن جهة أخرى كان هناك الحلف البلوبونيزي الذي تترعمه اسبرطة ، وقد كانت زعامتها عسكرية أساسا ، ومن ثم فغياب الجيش الاسبرطي لفترة طويلة كان خليقا بأن يضعف هذه الزعامة أو يقضي عليها . ومن جهة ثالثة فقد كان اقتصاد اسبرطة اقتصادا يقوم على الزراعة بما يعيه ذلك من أرض محدودة تنتج محصولا محدودا ، ومن ثم يتسع لأية تكاليف تفرضها التزامات عسكرية تحمل الاسبرطيين إلى شواطئ آسيه الصغرى على المدى الطويل .

١ - أثينا وقيام حلف ديلوس

ولكن على عكس ذلك كانت أثينا . فقد كان وضعها الداخلي مستقرا في أركانها الأساسية بعد أن توصلت في بداية القرن الخامس إلى النظام

الديمقراطي (الشعبي) الذي أفسح المجال إلى حدّ كبير أمام الأثينيين بكلّ طبقاتهم . كذلك كان الاقتصاد الأثيني يعتمد في قسم كبير منه على النشاط التجاري الذي كان مجاله الأساسي هو بحر إيجه وشواطئ آسيه الصغرى ، وهو نشاط غير محدود بطبيعته ، تفتّح أمامه فرص الاتساع إذا توفرت ظروف ازدهاره . وفي هذا الصدد يصبح تحرير المدن اليونانية الآسيوية دون شكّ ظرفاً مواتياً لهذا الازدهار الذي كانت أثينة تسعى إليه دائماً منذ النصف الثاني من القرن السادس ق . م . على عهد الطاغية بيسراتوس *Pesistratos* الذي أسلفت الإشارة إلى أنه فتح مداخل البحر الأسود أمام تجارة الأثينيين . هذا إلى أن مواصلة الحرب ضدّ الامبراطورية الفارسية على سواحل آسيه الصغرى كان قوامه الأساسي لا بدّ أن يكون أسطولاً كبيراً ، وقد رأينا أن أثينة كانت تملك هذا الأسطول منذ ٤٨٣ ق . م حين وجه ثمستوكليس فائض الدخل الأثيني من مناجم الفضة لزيادة عدد القطع البحرية في هذا الأسطول .

وفي الواقع فإن فكرة تحرير المدن اليونانية الآسيوية وفكرة الرعامة الأثينية لم تكن بعيدة عن أذهان الأثينيين . وهكذا لم يعودوا أدراجهم بعد موقعة ميكالي . وإنما تابعوا انتصارهم في هذه الموقعة البحرية بالتقدم إلى مداخل البحر الأسود حيث تمكنوا من انتزاع مدينة سستوس *Sestos* من السيطرة الفارسية ، وبهذا كانوا في الواقع قد خطوا الخطوة الأولى لتأكيد زعامتهم في هذا الشوط الجديد . وهكذا التقت المصلحتان : مصلحة المدن اليونانية الآسيوية في التحرر من السيطرة الفارسية السني أصبح من الوارد الآن ، بعد المواجهة الفارسية اليونانية ، أن تكون أشدّ إحكاماً من ذي قبل ، تثبيتاً لحدودها الغربية في آسيا الصغرى ، ومصلحة أثينة في ترعّم هذه المدن توسيعاً وتمكيناً للنشاط التجاري الأثيني في بحر إيجه الذي تطلّ عليه أثينة من الغرب وتطلّ عليه المدن اليونانية الآسيوية من الشرق . وكانت النتيجة هي تكوين حلف من أغلب المدن اليونانية

الواقعة على شواطئ هذا البحر والموجودة في جزره . وقد تم تأسيس هذا الحلف في شتاء ٤٧٨ - ٤٧٧ ق.م ، تحت زعامة أثينة وعرف باسم حلف ديلوس Delos نسبة إلى الجزيرة التي تحمل هذا الاسم والتي تقع في نقطة وسطى في بحر إيجه ، ومن ثم وقع الاختيار عليها لتكون مقراً لمجلس الحلف الذي كان حلفاً بحرياً في طبيعته ، وقام القائد الأثيني أرسطيدس Aristides بالدور الأول في تأسيسه .

وكان الأساس الذي قام عليه هذا الحلف هو أن تسهم كل من المدن اليونانية المتحالفة في الاستعداد لأي خطر يتجدد من جانب الامبراطورية الفارسية وذلك بتقديم عدد من السفن بغرض تكوين أسطول مشترك وبتقديم عدد من الجنود ، ولكن مع ذلك فقد كان من حق هذه المدن ، إذا أرادت ، أن تقدم أموالاً بدلاً من السفن أو الجنود . وتحت هذه الظروف كان طبعاً أن تتأكد الزعامة لأثينة ، فقد كانت أغنى هذه المدن كما كانت تملك أن تقدم أكبر عدد من القوات العسكرية ، وكانت أوفرهم قدرة على التحرك بسبب إمكانياتها ، ومن ثم كان بوسعها ، أكثر من غيرها أن تحول أية أموال يسهم بها الحلفاء إلى سفن وجنود ، إذا لم تتوفر لدى هؤلاء الحلفاء المقدرة ، لسبب أو لآخر ، على الاشتراك الإيجابي في التصدي العسكري لأي تحرك من جانب الامبراطورية الفارسية . وهكذا أصبحت المسئولية الأولى في هذا الحلف من نصيب الأثينيين ، وتركزت إدارة شئونه في أيديهم بقدر نصيبهم من هذه المسئولية . وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الحلف أن استطاعت أثينة أن تقدم على سلسلة من المعارك والتحركات العسكرية أجبرت الامبراطورية الفارسية على التراجع عن سيطرتها على الشواطئ الآسيوية لبحر إيجه ، كانت أهمها موقعة نهر يوريميدون Eurymedon (في بامفيلية Pamphilia على الشاطئ الجنوبي الغربي لآسية الصغرى)

في ٤٦٨ ق . م وهي الموقعة التي تم على أثرها تحرير كلّ القسم الجنوبي من المدن اليونانية الآسيوية وانضمامها إلى حلف ديلوس أو الحلف الأثيني .

ب - الامبراطورية الأثينية

ولكن انجهاً معيناً كان قد بدأ يظهر بين بعض أعضاء الحلف آنذاك . فبمجرد أن بدأ الخطر الفارسي في التراجع ، حتى قبل موقعة نهر يوريميدون ، بدأت بعض المدن اليونانية تحسّ بأن الحلف قد انتهى مبرّر وجوده وحاولت الخروج منه . وهنا وجدت أثينة نفسها أمام أحد اختياريين : إمّا أن تسير الاتجاه الجديد وتترك لكلّ مدينة من المدن المتحالفة أن تترك الحلف وقتما تشاء ويكون هذا ، بغضّ النظر عن بعض الاعتبارات الجانبية ، أقرب الأشياء إلى المبدأ الذي قام الحلف على أساسه في البداية وهو حرية الاختيار في الانضمام إليه وفي الإسهام لتحقيق أهدافه ، وإمّا أن تجبر المدن الأعضاء في الحلف على البقاء فيه رغم إرادتها ويتحول بذلك إلى امبراطورية أثينية ، ومن ثم تتحوّل المبالغ التي كانت تسهم بها هذه المدن بمحض اختيارها نحو الهدف المشترك إلى ضرائب تدفعها صاغرة لأثينة . وقد تبنت أثينة هذا الاختيار الأخير وكان المثل الأول لتطبيقه حين خرجت جزيرة ناكسوس Naxos من عضويتها للحلف في ٤٧٩ ق . م . فحاصرها الأسطول المشترك تحت قيادة أثينة وأعادها إلى الحلف بالقوة . ويمكننا أن نعتبر هذه المناسبة هي بداية تحوّل حلف ديلوس إلى امبراطورية أثينية .

وقد كان هناك أكثر من سبب لإغراء أثينة باتخاذ هذا الاتجاه الامبراطوري . فمن جهة ؛ إذا كانت بعض المدن المتحالفة قد شعرت بانحسار الخطر الفارسي ، إلاّ أنّ هذا الخطر لم يكن قد اختفى نهائياً ، فالامبراطورية الفارسية كانت لا تزال تملك أسطولاً كبيراً يمكن أن

يعود في أي لحظة لتهديد المدن اليونانية ، وفي الواقع فإن آخر المعارك بين الأثينيين والفرس قد نشبت على شواطئ جزيرة قبرص في ٤٥٠ - ٤٤٩ ق . م . ومن جهة أخرى فإن اعتبارات داخلية كانت تدفع الأثينيين إلى الإبقاء على مدن الحلف تحت سيطرتها حتى ولو كان معنى هذا تحويله إلى امبراطورية . فأثينة كانت قد أصبحت مدينة كبيرة منذ تكوين حلف ديلوس بعد أن تركّز في يديها القسم الأكبر من تجارة بحر إيجه ، وبعد أن ازدهر فيها عدد من الصناعات اللازمة لتزويد نشاطها التجاري الواسع بالسلع اللازمة له . كذلك تزايد عدد سكانها بشكل واضح بعد أن اجتذب نشاطها التجاري والصناعي عدداً كبيراً من الأجانب metoikoi الذين استقروا فيها تحت إغراء ما يمكن أن يحققوه من وراء الاشتراك في ممارسة هذا النشاط ، كما زاد عدد العبيد الذين كانوا يعملون سواء في المشروعات الخاصة أو في المشروعات التي تشرف عليها الدولة (مثل العمل في المناجم) . وأمام هذه الظروف فإن أية فرصة لانقضاخ الحلف عن أثينة كان معناه في الحقيقة ضياع ما حققته من ازدهار تجاري وصناعي ، بل ربما أدّى هذا الضياع الاقتصادي إلى تطوّرات داخلية تقضي على ما كانت تتمتع به أثينة من استقرار اجتماعي وسياسي .

وفي الواقع فإنّ هذا الاتجاه نحو السياسة الامبراطورية قد ساد حتى بين زعماء الحزب الديمقراطي في أثينة الذي كانت زعامته في البداية ، ولفترة قصيرة ، في يد إفيالتيس Ephialtes ، ثم انتقلت بعد اغتياله (٤٦٢ ق . م) إلى بركليس Perikles الذي أصبح الزعيم الأثيني دون منازع على امتداد ثلاثين عاماً (قبل أن يموت في ٤٢٩ ق . م) سواء بصفته سياسياً أو قائداً عسكرياً Strategos أعيد انتخابه لمنصب القيادة خلال خمسة عشر عاماً متوالية خلال هذه الفترة . وقد تدعمت السيطرة الأثينية في عهده على مدن بحر إيجه ، من خلال الامبراطورية ، كما عادت

هذه السيطرة ، بكل متعلقاتها الاقتصادية ، بقدر غير عادي من الازدهار على أثينة في شتى مناحي الحياة ، بحيث سميت فترة زعامته بعصر بركليس . فقد شهدت هذه الفترة تقدماً في الحركة الثقافية بدت آثاره واضحة في ظهور عدد كبير من المفكرين الذين عرفوا بالسوفسطائيين Sophistae (حرفياً : المشتغلين بالحكمة) الذين ظهرتوا في أثينة أو وفدوا إليها من المدن اليونانية الأخرى ليمارسوا فيها نشاطهم العلمي والتعليمي ، وهو نشاط تطرق إلى جوانب متعددة من فروع المعرفة . كذلك خطا النشاط الفني خطوات واسعة ظهرت آثارها في عدد كبير من المعابد والأبنية العامة الأخرى التي قامت في أثينة في عهد بركليس ، وأظهرت عدد من الفنانين العظام كان من أبرزهم المثال الأثيني فيدياس Phidias .

على أن أبرز تطوّر عرفه المجتمع الأثيني في مجال الحياة العامة في عصر بركليس ربما كان في الجانب السياسي الداخلي . فقد شهد هذا الجانب من حياة الأثينيين خطوات أساسية نحو استكمال النظام الديمقراطي الذي أشرت في مناسبة سابقة إلى أن دستور كليستينيس كان قد أرسى قواعده مع إطلالة القرن الخامس ق.م^(٤) . وقد ساعد على هذا التطوّر ازدياد وعي طبقة العامة في أثينة بالدور الذي قاموا به سواء في منجزات الحلف الأثيني (حلف ديلوس) ثم في القاعدة العسكرية والاقتصادية التي أدت إلى ازدهار أثينة بعد أن تحوّل هذا الحلف إلى امبراطورية أثينية . وفي هذا الصدد كان العامة يشكلون بالضرورة الأغلبية الساحقة من القوات المقاتلة الأثينية سواء حين كانت أثينة تقاتل إلى جانب حلفائها في تحرير المدن اليونانية الآسيوية أو حين اتجهت أثينة إلى إخضاع حلفاء الأمس لتضعهم تحت سيطرتها الامبراطورية . وفي أثناء كل ذلك

(٤) راجع الباب السادس من هذه الدراسة .

شعر هؤلاء العامة أنهم أصحاب الدور الأول في وصول الكيان الأثيني إلى الحجم الذي وصل اليه . ومن جهة أخرى فقد عمق من شعور العامة بهذا الدور أن الازدهار التجاري والصناعي الذي عرفته أثينة في هذه الفترة كان يقوم على اكتافهم ، سواء كملاحين أو عمال موانئ أو أصحاب حرف تنتج السلع التي كانت عصب هذا الازدهار .

وقد ظهر هذا الاتجاه نحو استكمال الخط الديمقراطي في نظام الحكم في ثلاث خطوات ، وكانت الخطوة الأولى هي تسليم أظافر مجلس الأريوباجوس Areopagos ، وهو المجلس الأرستقراطي الذي كان موجوداً في أثينة في عهد الحكم الأرستقراطي ، وظل قائماً حتى بعد تشريعات سولون وكليسثينيس إلى جانب مؤسسات الحكم الجديدة ، وكل ما حدث فيه هو أن أعضاءه الذين كانوا يختارون في العصر الأرستقراطي بحكم المولد ، أصبحوا منذ عهد سولون يختارون من الأعضاء السابقين للمجلس التنفيذي الأعلى . وبما أن شغل مناصب هذا المجلس كان قاصراً على أفراد الطبقة الأولى في البداية ثم بعد ذلك اتسع قليلاً ليشمل أفراد الطبقة الثانية (وهاتان الطبقتان ، كما رأينا في مناسبة سابقة كانوا أصحاب أعلى دخل في المجتمع) فقد كانت الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأريوباجوس تمثل وضعاً طبقياً ومن ثم تخدم مصالح طبقية . وهكذا يصبح تجريد الأريوباجوس من صلاحياته السياسية خطوة واسعة نحو نظام ديمقراطي أكثر اكتمالاً .

والخطوة الثانية التي تمت في هذا الاتجاه في عهد بركليس ، فهي توسيع دائرة المواطنين الذين يختار من بينهم أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى ، فبعد أن كانوا يختارون من قبل من بين صفوف الطبقتين الأولى والثانية كما أسلفت ، زاد اتساع الدائرة لتشمل أفراد من الطبقة الثالثة Zeugitae (الذين كان دخلهم السنوي يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ معيار)

بعد أن كان لا يسمح لهم . من الناحية القانونية ، بأكثر من شغل الوظائف الثانوية التي تلي مناصب المجلس التنفيذي الأعلى^(٥) . وقد كانت هذه الخطوة ، هي الأخرى ، خطوة إلى الأمام دون شك في طريق استكمال نظام الحكم الشعبي (الديمقراطي) . وإذا أخذنا في اعتبارنا أن كتائب المشاة الثقيلة *hoplites* ، وهي عصب القوات الأثينية المحاربة ، كانت من بين صفوف هذه الطبقة الثالثة ، فإن سنّ هذا القانون أصبح يشكل في الحقيقة نوعاً من المساواة أو التعادل بين الواجب الذي كان ملقى على عاتق هذه الطبقة وبين الحق الذي حصلوا عليه .

أما الخطوة الثالثة على طريق استكمال الديمقراطية في عصر بركليس فهي إدخال نظام المكافأة أو الأجر أو التعويض *misthos* على حضور جلسات المحاكم الشعبية *Heliaea* ثم على حضور جلسات مجلس الشورى وعلى شغل الوظائف الإدارية . ونحن نستطيع أن نقدر القيمة الحقيقية لهذه الخطوة إذا عرفنا أن الأثينيين كانوا يقومون بدورهم في هذه المؤسسات كخدمة عامة بحكم كونهم مواطنين دون أن يتقاضوا عليها أجراً . وقد كان معنى هذا أن المواطنين الميسورين مادياً فحسب هم الذين كانوا يشتركون في هذه الجلسات أو الوظائف بينما كان الفقراء من المواطنين ينصرفون عن ذلك إلى حدّ كبير بحكم سعيهم اليومي وراء تحصيل ضرورات حياتهم ، ومن ثمّ كان التطبيق الديمقراطي (الشعبي)

(٥) انظر : Aristoteles : Ath. Pol., XXVI, 2 هذا ويذكر لنا أرسطو ، في الموضع ذاته ، أن أول من شغل منصب الحاكم العام (أو رئيس المجلس التنفيذي *archon* من هذه الطبقة هو منيسيثيديس *Mnesitheides* . وقد تم هذا في ٤٥٧ ق.م. وهي نفس السنة التي أصبح فيها من حق هذه الطبقة أن تشغل مناصب الهيئة التنفيذية العليا . راجع تحليلاً لذلك في : لطفى عبد الوهاب يحي ، الديمقراطية الأينية (ط ٢ ، الاسكندرية ١٩٦٩) صفحات ١٦٢ - ١٦٣ .

في حقيقته تطبيقاً طبقياً . أمّا بعد إدخال نظام المكافأة فقد تمكن عدد كبير من غير المؤسرين من تأدية دورهم بالاشتراك في هذه المؤسسات ، واقرب بذلك النظام الديمقراطي من جانب الممارسة الفعلية عل الصعيد الشعبي إلى حد كبير .

ج - الحروب البلوبونيسية

تكونت الامبراطورية الأثينية ، إذن ، وتدعم فيها النظام الديمقراطي ، وأدّى الخطآن الامبراطوري والديمقراطي إلى قدر كبير من الرخاء ، فقد اقترن كلاهما ، كما رأينا ، بقاعدة تجارية صناعية واسعة أصبحت أثينة هي مركزها وبحر إيجه والشواطئ المطلة عليه مجال الخطوط التجارية والأسواق التي تساعد على تدعيمها ، ومن ثمّ كانت الطبقات العاملة في التجارة والصناعة ، وهي المستفيدة أساساً من كلّ ذلك ، هي دعامة النظام الحديد سواء في شقّه الامبراطوري أو شقّه الديمقراطي . وفي ضوء هذا الظرف اتجهت أثينة إلى تشجيع الأحزاب الديمقراطية في كلّ المدن اليونانية ، ووجدت استجابة من هذه الأحزاب ، فالمصلحة واحدة ، والقوة الأثينية تضمن الأمان للخطوط التجارية البحرية .

ولكن قوة أخرى كانت موجودة في بلاد اليونان وكان لها نوع من الزعامة كذلك ، وهي إسبرطة التي كانت تسيطر على الحلف البلوبونيسي المكوّن من الدويلات أو المدن اليونانية الموجودة في شبه جزيرة البلوبونيسوس Peloponnesos . وقد كانت إسبرطة ، على عكس أثينة ، قوة برّية تقوم على قاعدة اقتصادية زراعية قوامها ملكية الأرض بما يعنيه ذلك من مصالح تتعارض أساساً مع مصالح الطبقات التجارية والصناعية ، وبخاصّة في المدن الخاضعة لها والمكونة للحلف البلوبونيسي الذي كانت زعامتها له تقوم على السيطرة العسكرية ، ومن ثمّ فقد كانت تخشى على

على هذه الزعامة أو السيطرة من امتداد النفوذ الأثيني ومن تشجيع أثينة للفئات ذات الاتجاه الديمقراطي ، كما كانت تعمل بدورها على مساندة وتشجيع الفئات أو الأحزاب الأرستقراطية التي تعتمد اقتصادياً على ملكية الأرض في المدن اليونانية الأخرى ، حتى تلك الداخلة في دائرة الامبراطورية الأثينية .

ومن هنا كان هناك نوعاً من التناقض الأساسي بين هاتين المدينتين الرئيسيتين في بلاد اليونان ، وكان من الوارد أن يوجد بينهما نوع من الاحتكاك في صورة أو في أخرى . ومع ذلك فربما كان من الممكن أن يقوم بين هاتين الزعامتين نوع من التعايش يحلّ فيه ما بينهما من تناقض بصورة أو بأخرى على المدى الطويل . ولكن الأوضاع والأحداث التي سبقت الثلاثينات في القرن الخامس ق . م في بلاد اليونان ، عجلت بانفجار هذا التناقض وحددت الصراع العسكري لحله . وقد كانت هذه الأوضاع والأحداث تدور أساساً في دائرة التنافس التجاري الذي وصل آنذاك إلى درجة كبيرة من الاحتداد بين أثينة من جانب وبعض المدن اليونانية (مثل كورنث و ميجاره وسيكيون ، في شمالي شبه جزيرة البلوبونيسوس) التي كانت تعتمد في نشاطها التجاري على المياه الغربية التي تقع بين غرب بلاد اليونان من جهة وبين إيطاليا وجزيرة صقلية من جهة أخرى .

وقد أدّى إلى هذا الاحتداد أو التأزم أن أثينة ، بتوسّعها التجاري والصناعي المستمر وجدت نفسها في حاجة إلى أسواق جديدة إلى جانب أسواق بحر إيجه فأنجّمت إلى المياه الغربية بنشاطها ووصل نشاطها التجاري فيه إلى درجة كادت تكتسح المصالح التجارية للمدن المذكورة وتهدّد بذلك الحيز اليومي لمجتمعات هذه المدن ، وكان هذا مثار ضيق شديد بالنسبة لها . ورغم أن اسبرطة لم تكن لها مصالح تجارية في الغرب ،

إلا أن توجسها المطرد من توسع النفوذ الأثيني جعلها مستعدة للسمع لشكاوى هذه المدن من هذا التوسع ولمساندتها من هذا الأمر ، وكانت أبرز مصدر لهذه الشكاوى آنذاك هو المسألة المتعلقة بجزيرة كوركيره Korkyra الواقعة قرب النصف الشمالي للساحل الغربي لبلاد اليونان . فهذه الجزيرة التي قطنها في الأصل مستوطنون من كورنثه كانت ، بحكم موقعها ، تسيطر على الخط التجاري الرئيسي في المياه الغربية ، ومن ثم كانت كورنثه تعتمد بشكل أساسي على بقائها في صفها . ولكن تضارباً في المصالح حدث بين الجزيرة وبين المدينة الأم ، فاتجهت الجزيرة إلى التحالف مع أثينة . وكانت هذه هي المرحلة الخطرة بالنسبة لكورنثه ، فالسيطرة الأثينية على موانئ جزيرة كوركيرا عن طريق هذا التحالف كان معناه قطع خط الحياة بالنسبة لكورنثه . وهنا ثارت المشكلة ، ولم يكن بوسع أثينة أن تراجع لسبيين هما : حاجتها المتزايدة ، كما أسلفت ، للتوسع التجاري في الغرب ، ورغبتها في ضرب مصالح كورنثه لتصفية حساب سياسي كان قائماً بين المدينتين . وهكذا وجد السبب المباشر للصدام المسلح بين أثينة من جهة ، وبين اسبرطة التي كانت تساند كورنثه ، توجساً من أثينة ، من جهة أخرى ، وهو صدام قدّر له أن يستمر ثلاثة عقود تقريباً ، وأن يتخذ مسرحاً له ثلاث جبهات وأن تستخدم فيه ثلاثة أنواع من الأسلحة : المواجهة العسكرية والدعاية السياسية والتخريب الاقتصادي ، وأن يمتدّ عبر ثلاث مراحل .

وقد ابتدأ الصدام في ٤٣١ ق . م . واستمرت المواجهة عشرة سنوات وكان مسرحها بلاد اليونان الأصلية في شبه جزيرة البلقان ، وكانت تتصف بالتواتر وغير حاسمة في مجملها . فمن جهة اسبرطة نجد أنها عمدت إلى اجتياح أراضي أتيكه (المنطقة التابعة لأثينة والمحيطة بها) عاماً بعد عام في موسم الحصاد لتخريب المحصول ، ولكن هذا لم يحقق

المهدف الأساسي منه وهو الضغط النفسي والاقتصادي على أثينة ، فقد ردت الأسطول الأثيني بهجمات تخريبية على السواحل البلوبونيسية ، كما بقيت الطرق التجارية الأثينية في بحر إيجه مفتوحة أمامها ومن بينها الخط الذي يصل إلى مداخل البحر الأسود والذي كانت أثينة تستورد عن طريقه أغلب احتياجاتها من الحبوب . ومن جهة أثينة نجد أنها حاولت جاهدة أن تضغط على اقتصاد المدن البلوبونيسية التي تترعها اسبرطة باستخدام كافة الوسائل لقطع خطوط تجارتهم في المياه الغربية ، وكان يلزمها لتحقيق ذلك أن تحتل مناطق شمالي وجنوبي مدخل خليج كورنث (الذي يطل على المياه الغربية) ، ولكنها لم تنجح إلا في الاستيلاء على موقعين (هما بيلوس Pylos وجزيرة كيثره Kythera) في الجنوب ، ومن ثم بقي الخليج مفتوحاً يزود هذه المدن بما تحتاجه من سلع الغرب اللازمة لحياتها اليومية ، وهي الحبوب والماشية والمعادن . وأمام هذا الوضع الذي لم يحقق نتيجة ملموسة عند أي من الطرفين ، بينما استترف قواهما بشكل بطيء ولكنه مستمر ، تغلبت أصوات الفئات المطالبة بالسلام في كل من المعسكرين وانتهى الأمر بعقد صلح في ٤٢١ ق . م اكتسب تسمية « سلم نيكياس » نسبة إلى الزعيم الأثيني نيكياس Nikias الذي مثل الجانب الأثيني في توقيع هذا الصلح .

ولكن السلم لم يدم . فمن جهة كان الأثينيون مقتنعين بقدرتهم على إحراز نصر حاسم على اسبرطة وحلفائها من المدن البلوبونيسية إذا خططوا لذلك تخطيطاً محكماً . ومن جهة أخرى فإن عدداً من المدن التابعة للإمبراطورية الأثينية كانت قد بدأت تحاول ، تحت إغراء الذهب الفارسي ، أن تملص من تبعيتها لأثينة . وأمام هذه الاعتبارات قدرت أثينة أن معاودة المواجهة العسكرية أصبحت أمراً ضرورياً . وأرسلت قوة بحرية إلى جزيرة صقلية في الغرب تحت اقتناع بأن إخضاع مدينة

سراكون . في جنوب شرق هذه الجزيرة في ٤٠٠ م . كانت تسيطر عليها
بحريزة وعلى المدن اليونانية على الشواطئ الأيصلية ، وإدخالها
الامبراطورية الأثينية كفيل بالتحقيق الذم للهدف الأثيني وهو الحق
الاقتصادي للمدن البلوبونيسية . ولكن خصومات حزبية في أثينا عرقلت
نجاح هذه الحملة وأدت إلى قرار قائد الكيباديس Alkibiades إلى
الخائب الأسيرطي وتغييره بعد آخر أقل كفاءة ، وانتهت لمواجهة
بتدمير القوات الأثينية براً وبحراً في ٤١٣ ق.م .

أما المرحلة الثانية من مروي ، الرئيسية فقد تمت بين ٤٠٤ و ٤٠٣ ق.م
وقد بعد فترة من الزمن أثيني في ٤٠٤ ق.م من استيعاب مدينة
بعد من أثينا كذا أسسها جالوس في كورنثوس كذا أثينا في ٤٠٤ ق.م
ومر ثم بطل في طيب من عدة في ٤٠٣ ق.م من الإمبراطورية القارصية
لم يتم إلا ما كان في عدة أخرى . وبعد أن كان أثينا في ٤٠٣ ق.م
تسيطر على عدة في ٤٠٣ ق.م من الإمبراطورية القارصية
على ما كان في ٤٠٣ ق.م من الإمبراطورية القارصية
ما لوحده من قريح . وقد انتصر في ٤٠٣ ق.م من الإمبراطورية القارصية
موقعة أرغينوساي Arginusae وعلى قدم الشمالي من الساحل الغربي
لأسية الصغرى) ولكنهم لم يمت في ما كان في ٤٠٣ ق.م من الإمبراطورية القارصية
ق.م في موقعة أيجوسپوتامي Aegospotami عند مدخل البحر الأسود .
الأسود . ودمر الأسطول الأثيني عن بكرة أبيه . وتقدم الأسطول
ثم يكن أمام أثينا إلا الاستسلام لشروط الصلح التي أملاها ليساندروس
والتي كانت أبرز نتائجها انقراض عقد الامبراطورية الأثينية . وبذلك
انتهت أول محاولة جادة كان يمكن أن توحد المدن اليونانية بصرف
النظر عن صيغة السيطرة التي اتخذتها هذه الوحدة .

٣ - القرن الرابع وانحدار دول المدينة

بعد الانتصار الاسبرطي الساحق على أثينة في ٤٠٤ ق . م بدأت سيطرة اسبرطة على كل المدن التي كانت تشكل الامبراطورية الاثينية ، إلى جانب المدن اليونانية الأخرى ، بدا وكأن بلاد اليونان مقبلة على نوع من الوحدة أو الاتحاد ، وإن كان ذلك ، هذه المرة تحت السيطرة الاسبرطية بدلا من السيطرة الاثينية ، وأن الاستقرار سيعم الآن هذه البلاد بصورة أو بأخرى ولكن شيئا من ذلك لم يتم ، بل أكثر من هذا فإن القرن الرابع ق . م . شكل بالنسبة لبلاد اليونان ولنظام دولة المدينة الذي سارت عليه ، ما يمكن أن نسميه عصر الفوضى أو عصر الانحدار ، دون أن نبتعد كثيرا عن الصواب ، وانتهى الأمر في الواقع بسقوط المدن اليونانية أمام أول تحدّ خارجي جادّ (على عكس ما حدث أثناء الحروب الفارسية في القرن السابق) ويتحول نظام دولة المدينة بعد ذلك إلى شكل كان في الواقع قد فقد محتواه . وبوسعنا أن نميز خلال هذا القرن ثلاثة عوامل رئيسية أدّت ، بجانب عوامل فرعية أخرى ، إلى هذه النتيجة .

أ - صراع الزعامة بين الدويلات اليونانية

وأول هذه العوامل الرئيسية الثلاث هو صراع المدن اليونانية في سبيل الزعامة أو السيطرة على بلاد اليونان . وقد تم في هذا الصدد عدد من المحاولات ، ولكنها بدلا من أن تؤدي إلى توحيد المدن الوطنية على مستوى وطني يشمل كل بلاد اليونان انتهت بتكريس أو تأكيد التزعة الانفصالية التي لا يتخطى في ظلها مفهوم الحرية أو مفهوم الولاء لدى المواطن اليوناني حدود المدينة التي ينتمي إليها ليصبح هذا المفهوم قيمة تشمل بلاد اليونان بأكملها . وقد ظهر هذا بشكل واضح لدى المدن

القوية التي سعت إلى تزعم بقية المدن اليونانية ، فاتخذت زعامتها صورة السيطرة التي تضخم نفوذها ومصالحها من جهة وتبالغ في الوقت ذاته في إخضاع المدن الداخلية في دائرة نفوذها ، وفشلت في إيجاد صيغة سياسية تحول هذه الزعامة إلى أداة تحقق الوحدة أو الاتحاد على الصعيد اليوناني الشامل. كما ظهر المفهوم ذاته بنفس الوضوح لدى المدن الصغيرة أو الضعيفة التي وجدت نفسها تحت سيطرة مدينة أو أخرى من المدن القوية ، فكان مهمتها الأول هو ترقب الفرصة للثورة على هذه السيطرة والعمل الدائب على الخروج منها . فإذا أضفنا إلى ذلك عددا من العوامل الأخرى التي تتصل بظروف خاصة لبعض المدن أو بمصالح معينة لدول خارجية (مثل الامبراطورية الفارسية) استطعنا أن ندرك بوضوح حقيقة الواقع التفتتي الذي انتهى إليه هذا العامل الذي برز في القرن الرابع في علاقات المدن اليونانية ببعضها .

وفي هذا الصدد ابتدأت اسبرطه منذ انتصارها في 404 ق . م . بإحكام سيطرتها على كل المدن التي كانت ضمن الامبراطورية الأثينية من قبل ، إلى جانب المدن التي تحالفت معها أثناء حروبها مع أثينة ، وكانت هذه جميعا تشكل غالبية المدن اليونانية . وقد اتصفت هذه السيطرة بقدر كبير من الصرامة التي عامل بها الحكام harmostai (حرفيا : المنسقين) الذين أرسلتهم اسبرطه إلى المدن التي خضعت لها وبخاصة في آسية الصغرى ، فاق بكثير ما كانت هذه المدن تشكو منه أثناء حكم الامبراطورية الأثينية ومن ثم أشاع السخط بين هذه المدن وأدى إلى قيام عدد من المصادمات العسكرية بين اسبرطه وبين المدن اليونانية الآسيوية بوجه خاص . ولكن السيطرة الإسبرطية التي استمرت ثلث قرن كانت تسير في الواقع في طريق التخلخل ، حتى ولو بدا بطيئا . سواء من الناحية السياسية والمعنوية أو من الناحية المادية . فمن الناحية السياسية والمعنوية كان هناك موقف بين اسبرطه والامبراطورية الفارسية تطور

بحيث أضاع السيطرة الاسبرطية على المدن اليونانية الآسيوية . ذلك أن الامبراطورية الفارسية التي كانت قد ساعدت اسبرطة في جولاتها الأخيرة في الحروب البلوبونيسية ضد أثينه كانت قد طلبت ثمناً لذلك أن تعود المدن اليونانية الآسيوية إلى السيادة الفارسية بعد هزيمة أثينه. ولكن بعد أن انهزمت أثينه تلكات اسبرطه في الوفاء بتعهداتها في هذا الصدد ، فبدأت الامبراطورية الفارسية في تأليب المدن اليونانية الآسيوية على اسبرطه ومساعدتها في التصدي العسكري لها ، وكانت النتيجة هي أن اسبرطه اضطرت في النهاية إلى عقد صلح مع الامبراطورية الفارسية في ٣٨٦ ق . م . اتخذ اسم « سِلِسَم الملك » (نسبة إلى الإمبراطور الفارسي الذي كان يشار إليه لدى اليونان باسم الملك) . وبمقتضى هذا الصلح عادت كسل المدن اليونانية الآسيوية إلى السيادة الفارسية فيما عدا ثلاث جزر (جزر ليمنوس Lemnos وإيمبروس Imbros وسكيروس Skyros) أعادها الامبراطور الفارسي لأثينه . وقد كان هذا الصلح الذي أعادت فيه اسبرطه المدن اليونانية الآسيوية للسيطرة الفارسية في سبيل إحكام سيطرتها هي على المدن اليونانية الأوروبية وصمة أدبية لاسبرطه أمام هذه المدن الأخيرة ، كما أثارت في الوقت ذاته توجسات كثيرة بينها. أما من الناحية المادية. فإن اعتماد اسبرطه على القوة العسكرية في السيطرة على المدن اليونانية ، كان معناه ابقاء أعداد كبيرة من الاسبرطيين بصفة مستمرة خارج اسبرطه موزعين على أغلب المناطق اليونانية. وقد كان هذا عامل إضعاف مستمر لمدينة اسبرطه ولقواتها العسكرية إذا جسد ما يجر اسبرطه إلى مواجهة عسكرية كبيرة، وبخاصة إذا عرفنا أن الخدمة العسكرية في اسبرطه كانت قاصرة على المواطنين الاسبرطيين وحدهم ، وقد كان عدد هؤلاء بالطبيعة ضئيلاً بالنسبة لسكان اسبرطه من غير المواطنين .

وقد جاءت النهاية الطبيعية للسيطرة الاسبرطية في ضوء هذه الظروف، على يد مدينة طيبة Thebae (في منطقة بويوتيه Boeotia). وكانت هذه المدينة قد عمدت على مدى عدة سنوات إلى توجيه قدر غير قليل من العناية لإصلاح قواتها العسكرية والنهوض بها على يد قائدها الكبير إيامينونداس Epaminondas، حتى وجدت الفرصة مواتية لمهاجمة القوات الاسبرطية وإلحاق هزيمة ساحقة بها في موقعة ليوكتره Leuktra (قرب طيبة) في ٣٧١ ق. م. وبعد ذلك بدأت طيبة سلسلة من التحركات العسكرية والسياسية لتفرض سيطرتها بدورها، على المدن اليونانية. ولكن سيطرة طيبة لم تستمر طويلا كما لم تنجح، هي الأخرى، في توحيد بلاد اليونان. وكان من بين ما أدى إلى هذه النتيجة أن طيبة كانت تفتقر إلى مقومات الماضي التاريخي والثروة والتقدم الحضاري التي اعتمدت عليها أثينه في تكوين امبراطوريتها، بينما كانت، رغم اصلاحاتها في مجال القوات العسكرية، تفتقد الجيش النظامي الدائم الذي كان يمثل عصب القوة الاسبرطية.

هذا وفي الوقت الذي تعاقبت فيه سيطرة اسبرطه وسيطرة طيبة على أغلب المدن اليونانية كانت أثينه تسعى لإقامة حلف جديد لها على نمط خلفها القديم (حلف ديلوس) الذي كونه في القرن الخامس ق. م. وقد ساعدها على ذلك المعاملة الصارمة الشرسة في بعض الأحيان، التي لقيها عدد من المدن اليونانية على يد الاسبرطيين. ولكن أثينه ما لبثت أن عادت إلى سيرتها الأولى في معاملة حلفائها وكأنهم أصبحوا مدنا خاضعة لها في امبراطورية جديدة وبخاصة حين بدأت بعض هذه المدن تحاول الخروج من الحلف بعد أن زال الخطر الاسبرطي في أعقاب هزيمة ليوكتره. وقد أدى هذا الوضع المتأزم إلى حرب فعلية بين أثينا وحلفائها انتهت بعقد صلح بين الطرفين في ٣٥٤ ق. م. اعترفت

فيه باستقلال أهم المدن التابعة للحلف ، ولم تلبث المدن الباقية أن انسلخت بدورها . لتفقد أثينه بذلك سيطرتها الثانية على مياه بحر إيجه بعد أن كرسست ، هي الأخرى ، التفتت اليوناني على حساب أية فرصة للوحدة أو الاتحاد في بلاد اليونان .

ب - التخلخل في الأحوال الداخلية للدويلات

انتهت ، إذن ، محاولات المدن الكبرى للسيطرة على بقية المدن اليونانية ، ولم يأت عام ٣٥٠ ق . م حتى كانت كل مدينة يونانية قد عادت إلى استقلالها وتشبثت به بعد تجاربها التي عانت منها مكرراً مع المدن المسيطرة . وكان المغزى الأول لهذا الوضع أن نظام دولة المدينة قد ترك أثره بصفة قاطعة لصالح النزعة الانفصالية على حساب أي اعتبار أمني قد تحتاج بلاد اليونان إلى مراعاته في مواجهة أي تهديد خارجي عام . على أن احتداد النزعة الانفصالية إلى نقطة اللاعودة لم يكن المظهر الوحيد من مظاهر التدهور الذي انحدرت إليه المدن اليونانية في القرن الرابع ق . م . ، وإنما تعرضت الحياة العامة في داخل المدن ذاتها خلال هذا القرن ، إلى عوامل تخلخل في أكثر من جانب من جوانبها . وعلى سبيل المثال ، فقد تعرضت الموارد الاقتصادية لهذه المدن إلى تناقص ظاهر ومطرّد بعد أن شهدت عهداً من الازدهار منذ أواسط القرن السادس إلى نهاية القرن الخامس ق . م . حين كانت المدن اليونانية تصدر سلعها من الزيت والنبيد والأواني الفخارية إلى مناطق مثل إيطاليا وصقلية ومصر وسواحل البحر الأسود ، وتستورد منها في مقابل ذلك المعادن والحبوب والماشية والأخشاب التي كانت تلزمها بوجه خاص في صناعة السفن . وسبب تقلص هذه الموارد في القرن الرابع يرجع إلى أن بعض البلاد التي كانت تشكل الأسواق الخارجية لبلاد اليونان بدأت تطوّر منتجاتها لدرجة تكفي احتياجاتها من السلع

التي كانت تستوردها من قبل من المدن اليونانية ، بل أخذت تنافس السلع اليونانية في بعض الأسواق الأخرى . وعلى سبيل المثال فقد توسعت إيطاليا في زراعة الزيتون والكروم وطورتها بحيث لم تعد تستورد من زيت الزيتون والنبيد من بلاد اليونان في القرن الرابع إلا ربع ما كانت تستورده قبل ذلك . كذلك أخذ الفخّار الإيطالي ينافس الفخّار الأثيني في جنوبي غاله (فرنسه الحالية) حتى اختفى الفخّار الأثيني من أسواق غاله في أواسط هذا القرن .

وقد أدّى هذا الوضع الاقتصادي المتدهور إلى وضع آخر لم يلبث أن تحوّل بدوره إلى مظهر من مظاهر التدهور العام في حياة المدن اليونانية في القرن الرابع ق . م . وأعنى بذلك انتشار العمل بـاليونانيين كجنود مرتزقة misthphoroi ، بغض النظر عن الدولة التي يقاتلون تحت لوائها ، على نطاق لم يكن معروفا قبل ذلك . ولعل أشهر مثالين على ذلك ، الحملة التي كانت تضم عشرة آلاف جندي يوناني مرتزق ، والتي اشترك في تنظيمها كسينوفون Xenophon (الذي كان مؤرخا ورجلا عسكريا في الوقت ذاته) ^(٦) لقتال في ٤٠١ - ٤٠٠ ق . م تحت لواء الأمير الفارسي قورش Cyrus في صراعه على العرش ضد أخيه الامبراطور الفارسي منيمون (Artaxerxes الثاني عند اليونان) ، وحملة أخرى تضم عشرة آلاف جندي يوناني كذلك جرّدها الامبراطور الفارسي على مصر في ٣٤٣ ق . م ولكن هؤلاء الجنود المرتزقة لم يقتصروا على القتال لحساب الدول غير اليونانية ، وإنما استشرى هذا الوضع بحيث بدأت المدن اليونانية في الاعتماد عليهم بدلا من المواطنين أنفسهم في هذه المدن . وإذا كان هذا قد تمّ على استحياء في بدايات القرن الرابع ، فقد أصبح هو

(٦) خلد كسينوفون هذه الحملة في كتابه Anabasis

الشيء المعتاد في أواسط هذا القرن . بل أن مدينة أثينه أصبحت تعتمد في بعض الأحيان على هذا النوع من الجنود فحسب ، كما يظهر من كلام ديموستينيس Demosthenes (الخطيب والسياسي الأثيني) الذي يوبّخ فيه أبناء أثينه « الذي يقعون في عقر دارهم ينتظرون أن تصلهم الأخبار بأن الجنود المرتزقة التي تحارب تحت قيادة فلان أو غيره (من القواد العسكريين المرتزقة) قد كسبوا نصراً لأثينه (٧) » وقد كان هذا الوضع من العوامل الأساسية دون شك في تدهور نظام دولة المدينة ، فقد كان في حقيقته وضعاً يتقلّص فيه معنى المواطنة ليصبح حقوقاً يتمتع بها المواطن دون أن يؤدي ما عليه من واجبات نحو الدولة ، بعبارة أخرى كان انفصاماً بين المواطن والدولة .

على أن هذا الوضع المتسبب لم يكن قاصراً على الجانب العسكري ، بل تعدّاه ليظهر كذلك في الجانب السياسي من حياة دولة المدينة في القرن الرابع ق . م . وفي هذا الصدد فإنّ العلاقة بين الطبقات الموسرة والطبقات المعوزة في داخل كل مدينة لم تعد تشكل حواراً أو كفاحاً أو حتى صراعاً يستهدف تطوير الوضع العام في مجتمعات هذه المدن توصلاً إلى نظام سياسي شامل ، كما كان الحال قبل القرن الخامس وفي أثناء القرن الخامس ، وإنما تحوّل إلى مجرد صراع عضويّ في سبيل الحصول على مكاسب مؤقتة وقصيرة المدى دون ارتباط بأيّ مبدأ سياسي محدّد، بحيث صار الأمر أقرب ما يكون إلى التخبط الفوضوي منه إلى الحوار أو التطوّر السياسي . ونحن نستطيع أن نتبع هذا التسبب السياسي في أكثر من جانب، وفي هذا الصدد يزخر القرن الرابع بأمثلة

Demosthenes: III, 35; IV, 24.

(٧)

تشير جميعها إلى هذه الحقيقة . فقد ظهر في هذا القرن عدد غير قليل من الخطباء الغوغائيين *demagogoi* الذين كانوا يؤثرون على المواطنين في اجتماعات مجلس الشعب خدمة للمصالح الخاصة لبعض الفئات دون نظر للمصلحة العامة في حد ذاتها ، كذلك كان عدد من الموسريين يخفون ثرواتهم أو ينكروا وجودها بطريقة أو بأخرى حتى لا يقعوا تحت طائلة الضرائب المترتبة على هذه الثروات ، هذا وفي الجانب الآخر كانت المحاكم الشعبية، التي يتكوّن سوادها من الفقراء ، إذا عرضت أمامها قضايا ذات عقوبات مالية تخص أحد الأثرياء تبالغ في تقدير أملاكه لتوقيع أكبر قدر من العقوبة المالية عليه - وقد كانت المحاكم الأثينية تعتمد في هذا المجال على مجموعة من المخبرين أو المبلغين *Sykophantes* ، وكانوا عادة من المواطنين المعوزين الذين يقومون ، لقاء أجر ، بنقل أخبار الأغنياء إلى السلطات والمحاكم الشعبية، وكثيرا ما كان هؤلاء المخبرون يبالغون في تقديراتهم بدوافع قد يكون من بينها الدافع الطبقي. ولعلّ مثالا أخيرا من أثينه يوضح لنا هذا التسبب السياسي الذي وصل بالمواطنين الأثينيين إلى أن يقدموا متعتهم الخاصة على صالح الدولة حتى حين كان الخطر الخارجي غير بعيد عن أثينه . وقد ظهر هذا في حرص الأثينيين على الحصول على ما سمي بإعانة المسرح التي كانت تصرف للمواطنين المحتاجين من الأموال العامة حتى يتمكنوا من حضور الاحتفالات السنوية (أو الموسمية) التي كانت تقيمها الدولة وتعرض فيها المباريات المسرحية . لقد وصل هذا الحرص في أواسط القرن الرابع ق . م . إلى درجة إصدار قرار من مجلس الشعب (بين عامي ٣٥٦ و ٣٥١ ق . م) مؤداه أن يدخل كل فائض الموازنة إلى خزانة أموال المسرح *theorikon* بدلا من خزانة الدفاع *stratitikon* ، وأن يتزل أقصى العقاب على كل من يحاول تغيير هذا

الوضع . وحين نجح السياسي الأثيني ديموستينيس في أن يقنع الأثينيين في ٣٣٩ ق . م . بأن يوجهوا فائض الموازنة للاتفاق على الدفاع ضد الخطر المقدوني كان الوقت قد فات واستطاعت مقدونيه أن تقضي على الاستقلال الأثيني في السنة التالية .

ج - ظهور مقدونية وإخضاع الدويلات اليونانية

وقد كان هذا الخطر المقدوني هو العامل الثالث الذي أدى إلى تدهور نظام دولة المدينة إلى جانب العاملين السالفين وهما : تكريس التزعة الانفصالية إلى درجة التفتت الكامل في العلاقات بين المدن اليونانية ، والتسبب السياسي الذي ساد علاقة الطبقات داخل كل مدينة . وقد كان الخطر المقدوني في الحقيقة أكثر تهديدا للمدن اليونانية من الخطر الفارسي . فالامبراطورية الفارسية بعد المجابهة العسكرية مع اليونان إبان الحروب الفارسية في العقود الأولى من القرن الخامس (٤٩٠ - ٤٨٠ ق . م .) أثرت لأكثر من سبب ، ألا تدخل مرة أخرى في مواجهة مسلحة مباشرة مع المدن اليونانية ، وأن تلجأ بدلا من ذلك إلى استخدام ذهبها في تحقيق أهدافها كلما حانت الفرصة . وحقيقة إنها استطاعت بهذه الطريقة الأخيرة أن تستعيد سيطرتها على المدن اليونانية في آسيه الصغرى في ٣٨٦ ق . م . ولكنها لم تستطع بعد ذلك أن تحصل على شيء آخر . أمّا القوة المقدونية فقد كانت تملك من المقومات ما يجعلها تشكل خطرا حقيقيا على المدن اليونانية إذا اتجهت سياستها نحو الاستيلاء على هذه المدن .

وفي هذا الصدد نجد ، من الناحية الاقتصادية ، أن مقدونيا كانت تشكل امتدادا كبيرا من الأراضي ذات الموارد الغنية والمتنوعة التي تصلح قاعدة راسخة للدولة قوية . فقد كانت هذه الأراضي تضم

عددا غير قليل من المناجم الغنية اللازمة للصناعات المعدنية : ومساحات كبيرة من الغابات الكثيفة التي يمكن أن تدعم صناعة ضخمة في بناء السفن ، كما وجدت فيها امتدادات مترامية من الحقول الحصبة المنتجة للحبوب يمكن أن يعتمد عليها في تغطية حاجة السكان من الخبز اليومي ، ومن المراعي الواسعة التي كانت تربى عليها الخيول اللازمة لقسوات الفرسان ، والماشية والاعنام التي كانت تشكل موردا غذائيا وكسائيا (أصواف الغنم) ثابتا . ومن الناحية السياسية والعسكرية فقد خطط مقدونية في أواسط القرن الرابع خطوات واسعة في ترسيخ هذين المقومين . فبعد أن كانت هذه الدولة عبارة عن مملكة تضم مجموعة من المقاطعات والاقطاعات المفككة فيما بينها ، يسيطر عليها ملاك الأراضي من الطبقة الأرستقراطية ويخضعون خضوعا غير كامل للملك ، نجدها حين يؤول عرشها إلى الملك فيليب Philippos في ٣٦٠ ق م . قد اقتربت كثيرا من الوحدة السياسية . وقد قام فيليب بمجهود واضح حتى أكمل الوحدة السياسية المقدونية كما طور قواتها العسكرية من مجرد ميليشيات متفرقة إلى جيش مركزي قائم يصلح للغزو الخارجي . وقد أدخل فيليب على هذا الجيش نظام الفيلق Phalanx المكون من المشاة الثقيلة والذي كان يجمع بين كثافة العدد والتسلح ومرونة الحركة في الوقت ذاته (وهو نظام أثبت تفوقه أثناء غزو الإسكندر للامبراطورية الفارسية فيما بعد) . كما كان يضم فرق المشاة الخفيفة إلى جانب المشاة الثقيلة ، بينما فرق الفرسان فيه أقوى وأحسن تنظيما وتسليحا من أي شيء عرف حتى ذلك الوقت .

وقد رأى الملك فيليب المقدوني أن فرصة للسيطرة على بلاد اليونان مواتيّه : فمقدونيه تمتد مباشرة على الحدود الشمالية لبلاد اليونان ومن ثمّ فالغزو لن يشكل أية مشكلة من ناحية المسافة أو عقبات المواصلات .

ومن جهة أخرى فانتشار التزعة الانفصالية بما يتبعها من انقسامات بين المدن اليونانية خلى بأن يخلق اثغرات التي يمكن أن يتفد منها هذا الملك، بينما كانت العلاقة بين الطبقات داخل المدن - وهي علاقة لم تكن تتجاوز المناورات التي تهدف إلى الكسب المؤقت وتفتقر إلى النظرة البعيدة في أغلب الأحيان - كانت كفيلة بأن تجدد أنصارا لها، إن لم يكن عن اقتناع كامل، فعلى الأقل على المدى القصير. وهكذا بدأ فيليب سياسة لغزو المدن اليونانية منتهزا الانفصامات المستمرة بين هذه المدن. وكانت هذه السياسة تقوم على محاصرة إحدى المدن ومهادنة المدن الأخرى في الوقت نفسه، حتى إذا انتهى من إسقاط مدينة كرر الشيء ذاته مع مدينة أخرى وهكذا. وحين تنبّهت أثينه وطيبة في نهاية الأمر ووحدا قواتهما العسكرية في وجه الغزو المقدوني كان الوقت قد فات واستطاع الجيش المقدوني أن يتزل بالقوات الأثينية - الطيبية المشتركة هزيمة ساحقة عند خايرونيه Chaeronea (في شمال بويوتيه) في ٣٣٨ ق . م . وضعت كل بلاد اليونان تحت سيطرة فيليب .

وقد حاول فيليب أن يجعل سيطرته على المدن اليونانية سيطرة غير مباشرة وغير مرئية إلى حد كبير . فقد جمع المدن اليونانية في هيئة حلف أسس في السنة نفسها تحت اسم الحلف الهليني (اليوناني) وجعل مركزه في كورنث حيث أصبح لهذا الحلف مجلس يضم مندوبين عن كل المدن اليونانية الأوروبية. وكانت المهمة الرئيسية لهذا المجلس هي أن يعمل على تزويد الملك المقدوني بما يحتاجه من قوات يونانية مقاتلة في أية مشروعات عسكرية قد يقدم عليها وعلى إشاعة السلام بين المدن اليونانية عن طريق إصدار تشريع يحرم الحرب بين هذه المدينة وتعيين محكمين لفض ما قد يقوم بينها من نزاعات .

ولكن رغم قيام هذا الحلف فإنّ عام ٣٣٨ ق . م . يمكن أن نعتبره عام النهاية بالنسبة لنظام دولة المدينة . لقد رأينا هذا النظام يتدهور في أكثر من جانب مرّة حين فشل في تحقيق أية صيغة من صيغ الوحدة بين المدن اليونانية أو حتى في إقامة علاقات سلمية بينها ، ومرّة أخرى حين تقلّصت قاعدته الاقتصادية بتقلّص التجارة اليونانية إلى الخارج ، وفي هذا المجال لم تكن أية مدينة يونانية ، إذا أخذت على حدة ، تملك من اتساع الموارد وتنوعها ما يعوّض آثار التجارة الخارجية المتقلّصة ، ومرّة ثالثة حين تخبّطت قاعدته السياسية ، وكانت موقعة خايرونية في العام المذكور هي مجرد المناسبة التي ظهرت فيها النتيجة المنطقية لتدهور هذا النظام . وحقيقة إنّ فيليب لم يقض على نظام دولة المدينة ، فقد أبقى المدن اليونانية كما هي بمجالسها التشريعية التي تمثل نقطة الوسط في مؤسساتها السياسية . ولكن هذه المجالس لم تعد قادرة على مناقشته كلّ شيء تريد مناقشته والوصول في ذلك إلى الرأى الذي تراه كما أن مجلس الحلف الهليني لم يكن هو الآخر تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الجماعية للمدن اليونانية ، فإنّ الزعامة الإجبارية لمقدونيه والملك المقدوني على هذا الحلف ، ومن ثم السيطرة عليه مهما كانت الصيغة الشفافة التي اتخذتها هذه السيطرة ، كلّ هذا كان أمراً مفروغاً منه .

سقط إذن نظام دولة المدينة (حتى ولو كان قد استبقى شكله الخارجي) ولكن مع ذلك فإنّ نتائج هذا النظام لم تكن كلها شراً بالنسبة للمجتمع اليوناني . فقد وصلت الحضارة اليونانية في ظل دولة المدينة إلى ذروة نضجها . وهكذا إذا كان المقدونيون قد غزوا بلاداليونان عسكرياً ، فإنّ الثقافة اليونانية قد غزت المقدونيين حضارياً . وقد ظهرت نتيجة ذلك بعد سنوات قليلة من سقوط المدن اليونانية أمام فيليب . فبعد موت هذا الملك في ٣٣٦ ق . م . خلفه على العرش ابنه

الاسكندر الذي وجه أنظاره نحو الشرق، لغزو الامبراطورية الفارسية ، واستطاع أن يحقق ذلك فعلا في تسع سنوات الانتصارات العسكرية (٣٣٤ ق . م . ٣٢٥ ق . م .) وقد كان اعتماده الأساسي في فتوحه هذه (إلى جانب الجنود المقدونية) على الجنود اليونان . وحين أراد إدارة امبراطوريته كان اعتماده كذلك على الممارسة اليونانية المتقدمة في هذا الصدد . وحين مات الاسكندر في ٣٢٣ ق . م . وانقسمت هذه الإمبراطورية إلى عدة ممالك انتقل حكمها إلى قواده ، كان اعتماد هؤلاء على اليونان سواء في المجالات الإدارية أو العسكرية أو الثقافية، وهكذا وجدت الفرصة لامتزاج الحضارة الإغريقية (اليونانية) بالحضارات الشرقية في صيغة عمت المنطقة كلها سواء في المناطق الشرقية أو في بلاد اليونان – وهي صيغة عرفت باسم الحضارة المتأخرقة (أو الهلنستية وهي الكلمة الأوروبية التي تفيد هذا المعنى) إشارة إلى المسحة الإغريقية لهذه الصيغة الحضارية الجديدة .

الموضوع السادس

الفكر السياسي اليوناني

الفكر السياسي

اليوناني

تمهيد

قبل أن أتحدث عما أنجزه اليونان في مجال الفكر السياسي أودّ أن أشير إلى نقطة أو نقطتين . وفي هذا الصدد ربما كان من الخير أن أبدأ بالتمييز بين الفكر السياسي والنظام السياسي منعاً للالتباس . فالنظام السياسي هو النظام القائم في المجتمع فعلاً بكلّ مؤسساته التي تسير أمور المجتمع بموجبها سواء أكانت هذه هيئات تنفيذية أو مجالس تشريعية أو بيتاً ملكياً حاكماً أو وضعاً رئاسياً أو غير ذلك ، بكل ما يستتبعه هذا من قوانين مكتوبة أو متعارف عليها تحدّد الحقوق والواجبات وطرق التصرف حتى يسير جهاز الحكم في طريقه المرسوم له . أما الفكر السياسي فهو الفكر الذي يتعرض للنظام السياسي القائم ، اتفاقاً أو اختلافاً معه ، أو يتحدث عن النظام السياسي الذي ينبغي أن يكون ، وهنا يكون الحديث عادة عن الأسس النظرية أو المبادئ أو الأركان التي يقوم عليها أو ينبغي أن يقوم عليها هذا النظام أو ذاك . كذلك ليس من اللازم أو من الوارد في كلّ الأحوال أن يتخذ الفكر السياسي شكل النظريات المتبلورة الكاملة التي تعرض كلّ شيء وتحلّل كلّ شيء . وإنما قد يكون هذا الفكر

اتجهاً أو موقفاً نستنتجه بشكل مباشر أو غير مباشر من مقال أو نقش أو قصيدة أو مسرحية أو أسطورة أو أغنية أو أية صورة أخرى من صور التعبير طالما كان هذا الاتجاه أو الموقف يتصل بنظام أو تكوين سياسي موجود فعلاً أو احتمالاً أو تمنياً ، وبغض النظر عن الطريقة التي تظهر بها صورة التعبير عن هذا الفكر .

وفي مجال الفكر السياسي تميّز اليونان عن غيرهم من الشعوب القديمة سواء من حيث القدر أو الكمية التي خلفها لنا المجتمع اليوناني من هذا الفكر ، أو من حيث كسر النطاق الديني الذي أحاط بهذا الفكر في المجتمعات القديمة الأخرى وما يتصل بذلك من مثاليات ثابتة ، إلى معالجة المقومات الفعلية أو الواقعية المتطورة التي يقوم عليها أو ينبغي أن يقوم عليها بناء المجتمع أو الدولة . وقد أدّى إلى هذه النتيجة عدد من الظروف بعضها يتصل بالمجتمع اليوناني وبعضها يتصل بالمجتمعات الأخرى التي سبقتة أو عاصرتة على مسرح التاريخ .

ففي حال هذه المجتمعات الأخرى . نجد أن الاستقرار الاقتصادي وتركز مورد الإنتاج الرئيسي في يد طبقة واحدة (هي الطبقة الحاكمة) أدى إلى تضخم سلطة الدولة على حساب حرية الفرد . كذلك في المجتمعات البدوية التي دفعتها ظروفها المعيشية العسيرة إلى التنقل المستمر في أغلب الأحوال سعياً وراء الرزق ، تضخمت حرية الفرد على حساب مفهوم الدولة . وهكذا لم يكن هناك ، في كلتا الحالين ، مجال لما يمكن أن نسميه « الحوار » بين الدولة ممثلة في الطبقة الحاكمة ، والفرد ممثلاً في الطبقة المحكومة . وهو مجال الفكر السياسي . أما المجتمع اليوناني ، فإن الظروف التي مرّ بها في تطوّره فتحت الباب على مصراعيه أمام هذا « الحوار » ، الأمر الذي أدى إلى ظهور الفكر السياسي وتطوّره بشكل مطّرد . فالمجتمع اليوناني ، دون أن يصل إلى حدّ الإعسار الذي عرفته المجتمعات البدوية ، لم يعرف في عمومه الاستقرار الاقتصادي الكامل الذي تسيطر فيه طبقة واحدة على

مورد الإنتاج الرئيسي بصفة مستمرة أو على الأقل لفترات طويلة، وإنما توزعت فيه موارد الإنتاج بين أكثر من طبقة وبشكل متتابع ، ومن ثم لم يكن هناك الفرصة الكاملة لتضخم سلطة الدولة ممثلة في طبقة واحدة على حساب الطبقات الأخرى ، وإنما كان المجال مفتوحا للمساومة الاجتماعية بين الطبقات الحاكمة والمحكومة ولإعادة التوازن بينها كلما عنت متغيرات جديدة ، ومن ثم للأفكار التي تحدد العلاقة بين الفرد والدولة .

كذلك أدت ظروف المدن اليونانية إلى تعاقب نظم الحكم فيها في كثير من السرعة وكثير من التلاحق كما رأينا في حديث سابق ، فقد تعاقبت على أغلب هذه المدن خمس نظم في ثلاثة قرون (الثاني إلى الخامس) . وكانت سرعة التغير في بعض الأحيان بالدرجة التي يعاصر فيها المواطن أكثر من نظام بينما يسمع من شاهد عيان من الجيل السابق له عن نظام آخر على الأقل ، كما أدى الاتصال التجاري النشط عن طريق التوسع والتجارة إلى أن يحتك اليوناني بأكثر من جهة وأن يرى ، نتيجة لذلك، أكثر من نظام لنظم الحكم التي عرفها أو سمع عنها .

وقد كان لذلك كله أثره في تفكير اليونان ، إذ كان من الطبيعي تحت هذه الظروف أن يقارن الأثيني بين هذه النظم وأن يناقشها مع غيره وبخاصة أن وضع هذه المدن الصغيرة كان يسمح بسهولة الاحتكاك المباشر المستمر بين المواطنين . وهكذا تهيأت الظروف التي أباحت للوعي اليوناني الجماعي أن ينمو وأن ينضج ، ومن ثم للفكر السياسي أن ينمو وأن ينضج ، وهو الذي يدور أساسا حول التوازن بين الفرد والدولة .

١ - مرحلة التكوين

المرحلة الأولى من مراحل الفكر السياسي عند اليونان . نستطيع أن

نطلق عليها اسم مرحلة التكوين ، على أساس أن الأفكار التي شهدتها هذه المرحلة تتصل بالمقومات أو الأركان الأساسية للنظام الذي ينبغي أن يسود المجتمع اليوناني ، وهو ما يمكن أن نسميه بالتكوين الهيكلي للدولة. وقد كان الفكر السياسي اليوناني في هذه المرحلة يدور داخل هذا التكوين العام دون أن يتجاوزه إلى تحديد الوسائل التي يمكن أن يطبق من خلالها، أو إلى أية تفاصيل تناقش الإيجابيات والسلبيات المتصلة بهذه الوسائل.

١- هوميروس والمجتمع المنظم

وأول أفكار تتعلق بهذا التكوين الهيكلي أو هذه المقومات الأساسية للدولة نجدها بين سطور ملحمتي الإلياذة والأوديسية المنسوبتين إلى هوميروس ، أول شعراء الملاحم عند اليونان . ولكي ندرك أبعاد هذه الأفكار أستعيد بشكل سريع الأحوال السائدة في المجتمع اليوناني في الفترة التي شهدت نظم هاتين الملحمتين ، وهي أواسط القرن التاسع ق . م . في تلك المرحلة كان المجتمع اليوناني يمر بمرحلة انتقال أساسية في تكوينه . ففكرة النظام الملكي كانت تراجع بعض الشيء وقوة الطبقة الأرستقراطية من أصحاب الأراضي الزراعية والرعوية كانت تتزايد بعض الشيء بحيث نستطيع أن نقول إن الطرفين كانا في طريقهما إلى نوع من التعادل في اقتسام السيطرة على مقدرات الأمور في المجتمع . ولكن مع ذلك فإن هذا التعادل لم يكن قد تمّ واتفق عليه ، وإنما كان لا يزال مثار شدة وجذب قد يصل أحيانا إلى الصراع السافر بين هذين الطرفين. هذا بينما كانت طبقة العامة لاتزال بعيدة عن الاشتراك في تصريف الأمور. كذلك فإن المجتمع اليوناني آنذاك كان مجموعة من التجمعات القبلية أو السكانية في طريقها نحو التكتل الذي اتخذ في النهاية شكل المدن اليونانية التي أصبحت لكل منها صفة الدول شكلا ومضمونا ، ولكنه لم يكن قد وصل بعد إلى نهاية هذا الشوط . وفي ضوء هذا الوضع نكون في

الحقيقة بصدد مجتمع يبحث عن كيان مستقر واضح المعالم ، ومن ثم تصبح تطلعات هذا المجتمع تطلعات تدور حول تحقيق المقومات الهيكلية أو الأساسية لنظام مستقر .

وقد جاءت الأفكار السياسية التي نستطيع أن نستنتجها من الملحميتين المنسوبتين إلى هوميروس معبرة في الواقع عن هذه التطلعات . وفي حدود هذه الأفكار تدور الإشارات التي وردت في هاتين الملحميتين حول أربعة أركان أو مقومات . وأحد هذه المقومات هو المقوم السياسي ، وفي هذا الصدد نستنتج من أشعار هوميروس ، وهي أشعار تعكس تطلعات المجتمع اليوناني آنذاك ، إن هذا المجتمع لم يكن يتطلع إلى إحداث تغيير يحقق وضعاً سياسياً جديداً . وإنما إلى الوصول إلى نوع من الاستقرار الذي يحقق السلام الاجتماعي في حدود الوضع السياسي القائم فعلاً آنذاك . وهنا نجد هوميروس يقول على لسان أوديسيوس ، ملك إثاكة Ithaka ، إن الملوك « لهم عزتهم التي يساندها الإله زيوس » ^(١) وحين ينشب الصراع المسلح بين أوديسيوس وبين الأرستقراطيين نجد الشاعر يصور الإله أثينه وهي تبتهل إلى أبيها زيوس ، كبير الآلهة ، أن يضع حداً للقتال وضراوته ومرارته حتى « ينتشر الوفاق والسلام في ربوع إثاكة » ^(٢) . والشاعر يشير في مكان آخر إلى الوسيلة المتحضرة التي تحقق الوفاق والسلام المنشودين — هذه الوسيلة هي مناقشة الأمور في الاجتماعات التي تعقد في ساحة المدينة . أما عن طبقة العامة فوضع أفرادها هو أن يحضروا هذه المناقشات دون أن يشتركو فيها بالرأي أو النقد ، وإنما هو حضور صامت لا يتعدى مراقبه سير الأمور عن كثب .

Illados : II, 196-8.

Odysseia : XXIV, 473 - 6.

(١)

(٢)

والمقوم الثاني اللازم لقيام مجتمع مستقر منظم ، حسبما نرى في شعر هوميروس ، هو الاقتصاد المنظم الذي يقوم على أساس ثابت تظهر فيه موارد من الزراعة والرعي بشكل أساسي (إلى جانب قدر ضئيل من التجارة والصناعة لتغطي حاجات المجتمع . ومن خلال عرض الشاعر للتفاصيل المتعلقة بهذين الموردين نشعر أننا بصدد أمر يقوم على شيء كثير من المعرفة والدقة والعمل المنظم ، وهو يبرز هذا الاقتصاد المنظم على أنه الأمر اللائق بالمجتمعات المتحضرة ويبدو هذا المعنى واضحا حين يتحدث الشاعر ، على لسان أوديسيوس ، حديثا فيه كثير من الزرابة عن قبيلة هجمية تخيلتها في ملحمة الأوديسية هي قبيلة الكيكلوبيس *Kyklopes* التي كان أفرادها يعتمدون في الحصول على حاجاتهم اليومية على ما يجمعونه من ثمار النباتات البرية فحسب ^(٣) .

هذا عن المقوم الاقتصادي للمجتمع المنظم ، أما عن المقوم الثالث ، فهو يخص الجانب الدفاعي والشاعر يشير إلى هذا المقوم ضمنا أثناء وصفه للمدن التي عرض لها في ملحمتيه . حقيقة إن استعمال الشاعر للفظ مدينة *Polis* لا يعطى معنى الدولة ، وهو المعنى الذي اكتسبته هذه الكلمة في الفترة التالية للعصر الهوميروى (عصر هوميروس) والذي أصبح فيما بعد علما على نظام الدولة في بلاد اليونان ، وحقيقة إن هذا الاستعمال الذي يبرزه الشاعر لا يتعد بوصف المدينة كثيرا عن المعنى المكاني الصرف للمدينة ، وهو المعنى الذي تصبح فيه المدينة مكانا للسكنى مثل أية مدينة بالمفهوم الشائع — ولكننا مع ذلك نلمح بين الصفات التي يربطها هوميروس بالمدينة التي يتعرض لذكرها صفة تظهر بشكل مستمر كأنها لازمة لا يمكن الاستغناء عنها . أن هذه المدن تذكر بمعنى أماكن للإقامة فحسب ،

إلا أنها ليست أماكن عادية كذلك التي تقوم عليها التجمعات القبلية والسكانية قبل أن تتحد في هيئة مدن ، والتي كثيرا ما كانت تتعرض للإغارة أو الهجوم من جيرانها دون أن يكون لها من وسائل الدفاع غير سواعد أبناء هذه التجمعات . وإنما تقع المدن الهوميرية دائما في مكان محصن يقوم عادة على مرتفع من الأرض ، ويحيط بها سور تتخذه وسيلة للدفاع ضد أي مغير .^(٤)

كذلك فإن المدينة ، كما تظهر في أشعار هوميروس . ليست مكانا مفتوحا ، وإنما بها حصن فوق أعلى مكان فيها وتزيد من تحصينها جدران عريضة تحميها من أي هجوم ، ذات أبواب لا يستطيع أن يفتحها إلا أهلها من الداخل . ولعل خير ما يمثل لنا مناعة هذه الجدران هو أن الآخيين (الاسم الذي أطلقه هوميروس على اليونان) لم يستطيعوا أن يخترقوا جدران طرواده بسلاحهم وحده . وإنما اضطروا إلى الخدعة التي نجسدت في صورة حصان طرواده الأسطوري . وهكذا يسترعى المقوم الدفاعي انتباه الشاعر في وقت بدأ اليونان فيه يحسون بلزوم هذا المقوم لقيام المجتمع الجديد ، وإن لم يظهر بشكل تحليلي وبصورة ناضجة كأحد العناصر التي تقوم عليها فكرة الدولة .

ثم يأتي المقوم الرابع للمجتمع المنظم كما نستخلصه من ملحمتي الإلياذة والأوديسية ، وهو الروابط الاجتماعية المنظمة التي يفترض وجودها بين أفراد المجتمع المتحضر سواء اتخذت هذه الروابط شكل قوانين موضوعة ، أو تنظيم عائلي أو تقاليد ترعاها الآلهة وتفرض احترامها على الجميع . وهنا يتحدث الشاعر عن أوديسيوس وقد جلس مع ملك

IL. : VI, 291 - 4.

(٤) من المكان المرتفع :

من الحصن الموجود في قمة المرتفع والسور الذي يحيط بالديانة

IL. : XXII, 168 - 69, 172.

إحدى الجزر التي قذفت به الأمواج على شاطئها ، فيصور لنا الملك وهو يسأل أوديسيوس عن مغامراته في ألفاظ ثم عن فكر الشاعر فيما يخص هذا المقوم وضرورته للمجتمع المتحضر ، حيث يسأل الملك ضيفه « هل التقيت ، فيمن التقيت بهم ، بقبائل همجية لا تعرف النظام أو القانون ، أم كان من حظك أن تلقى أقواماً طيبين يعطفون على الغريب ويخشون الله ؟ » (٥)

هذه هي العناصر التي تظهر في ثنايا شعر هوميروس : وجميعها تشير إلى مقومات المجتمع المنظم كما يراها ويحس بها الشاعر ، وفي الواقع كما كان يراها ويحس بها اليونان الذين كانوا يستمعون إلى أشعار هوميروس ويتغنون ويطربون لها - وهي في الوقت نفسه مقومات أساسية لا بد من توفرها في أية دولة ، ومن ثم فأعتقد أنني لا أجاوز الصواب كثيراً إذا رأيت فيما ورد في هذه الأشعار من إشارات بداية لتبلور مفهوم الدولة عند اليونان . ولعله لا يكون من الإطالة الخارجة في هذا الصدد أن أنقل منظراً من مناظر الأوديسية يتعلق بقبيلة الكيكلوبيس التي أسلفت الإشارة إليها ، وفي هذا المنظر يحاول الشاعر أن يلفت الأنظار إلى ابتعاد هذه القبيلة عن الحضارة ، مبرزاً بذلك ، عن طريق المقارنة بعض مقومات المجتمع المنظم ، والكلام هنا على لسان أوديسيوس :

« ثم وصلنا إلى أرض الكيكلوبيس . وهم قوم قساة جفاة لم تشرق عليهم شمس الحضارة ، فهم لا يجهدون أنفسهم في حرث الأرض أو إنبات الزرع ، وإنما يعتمدون في ذلك على ما ترمي به المقادير في طريقهم . وكل ما يحتاجونه من محاصيل هو من النوع البرّي الذي ينمو وحده ، دون أن يبنّوا له حباً أو يفلحوا له أرضاً . والكيكلوبيس ليست لديهم ساحات يجتمعون فيها للمناقشة والتشاور في الأمور . كذلك ليست لديهم

قوانين موضوعة أو تقاليد ثابتة . وإنما يعيشون في كهوف جوفاء في ذرا
الجبال حيث يتصرف كل منهم كما يروق له في أولاده وزوجاته وحيث
لا يرعون حرمة الحوار «^(٦) .

ب - هزيودوس والمجتمع الطيب

المجتمع المنظم ، إذن ، كان هو المحور الأساسي الذي يدور حوله
مفهوم الدولة في الفكر السياسي اليوناني في أواسط القرن التاسع ق. م.
كما نستنتج ذلك من المشاهد التي تضمّنها ملحمتا الإلياذة والأوديسية
المنسوبتان إلى هوميروس مجرد مجتمع منظم له أركان ثابتة مستقرة .
سياسياً واقتصادياً ودفاعياً واجتماعياً يصلح هيكلًا أو تكوينًا للدولة
المنشودة . ولكن المجتمع اليوناني الذي ظهر فيه هذا الفكر ما لبث أن
شهد تطورات جديدة غيّرت من أبعاده بعض الشيء ، وأدى هذا
التغيير ، بالضرورة ، إلى تطوّر في مفهوم الدولة كما ينبغي أن تكون -
وهو أمر نستنتجه من الملحمتين المنسوبتين إلى الشاعر اليوناني هزيودوس
Hesiodos وهما ملحمة « الأعمال والأيام » Erga kai Hemera
وملحمة « سلاله الآلهة » Theogonia .

ويمكننا أن نضع الفترة التي ظهرت فيها هاتان الملحمتان بعد عصر
هوميروس بقرن أو أقل ، أي خلال النصف الأول من القرن الثامن
ق. م. في هذه الفترة كان الصراع بين النظام الملكي والطبقة الأرستقراطية
قد انتهى لصالح هذه الطبقة ، وهكذا حلت الحكومات الأرستقراطية
محل الحكومات الملكية في بلاد اليونان . وقد استطاعت هذه الطبقة الجديدة
أن تسيطر سيطرة تامة على المجتمع فقد كان أفرادها هم أصحاب

(٦) راجع حاشية (٣) أعلاه

الامتدادات الواسعة من الأراضي الزراعية والرعية التي تشكل مورد الإنتاج الرئيسي في المجتمع اليوناني . كذلك كانوا ، بحكم وضعهم هذا ، هم القادرين على امتلاك الخيل في وقت كانت فيه فصائل الفرسان هي العامل الحاسم في القتال (في وقت كان فيه هذا القتال لا يزيد في أغلب الأحوال عن غارات متبادلة بين المدن) ومن ثم كانوا أصحاب السيطرة العسكرية إلى جانب السيطرة الاقتصادية كما مرّ بنا في حديث سابق .

وحقيقة إنّ المجتمع اليوناني شهد في عصر الحكم الأرستقراطي استكمال تكوين الدويلات اليونانية بحيث أصبحت كلمة مدينة Polis حين تذكر لا تشير إلى المفهوم العمراني فحسب ، وإنما تشير أولاً وفوق كل شيء إلى مفهوم الدولة . ولكن مع ذلك فإنّ استكمال التكوين السياسي للدويلات اليونانية لم يؤدّ إلى الاستقرار أو السلام الاجتماعي المنشود في المجتمع اليوناني . فالطبقة الأرستقراطية الحاكمة ، بعد أن أصبحت تملك شرعية الحكم إلى جانب السيطرة على المجتمع اليوناني اقتصادياً وعسكرياً ، بدأت تسيء استخدام هذه السيطرة فتوجهها إلى خدمة مصالحها على حساب مصالح طبقة العامة . ويعبر هزيبودوس عن هذا الوضع (في أحد جوانبه على الأقل) حين يتحدث عن الأحكام القضائية التي كان القضاة الأرستقراطيون لا يتوخّون فيها العدالة وإنّما يصدرونها لصالح من يدفع أعلى ثمن .

من جهة أخرى كان هناك تطوّر مقابل من جانب طبقة العامة بحيث أصبحت تملك صوتاً ، مهما كان ضعيفاً ، في مجال المساومة الاجتماعية مع الطبقة الأرستقراطية . هذا التطوّر هو التحسن النسبي للوضع الاقتصادي لهذه الطبقة . وفي هذا الصدد نجد أن الملكية الخاصة للأراضي زادت بين أفراد العامة عما كانت عليه في عصر هوميروس ، قبل ذلك بأقلّ من

قرن . فبينما كان الهدف الأعلى لأحد رعاة الملك أوديسيوس ، كما يذكر لنا هوميروس في ملحمة الأوديسية، هو أن يمنحه الملك قطعة من الأرض ، يذكر هزيودوس أن أباه ، وهو من طبقة العامة الذين اعتبرهم الشاعر من المسحوقين ، كان يملك قطعة من الأرض تكفي لأن يورثها للشاعر ولأخيه^(٧) . كذلك تشير سطور ملحمة « الأعمال والأيام » مكررا بما يفيد أن طبقة العامة في المجتمع اليوناني آنذاك كانت قد بدأت تتجه إلى العمل في مجال التجارة البحرية كمرد لإنتاج جديد أو إضافي أو على الأقل كمخرج من الضيق الذي تعاني منه في مجال العمل الزراعي .^(٨)

وفي ضوء هذه الظروف نجد أن المجتمع اليوناني الذي كان نظام دولة المدينة قد استقر فيه واستكمل بناءه ، لم يعد مثله الأعلى الذي يعتبر عنه من خلال الفكر السياسي هو قيام مجتمع منظم له مقومات الدولة (وقد كان هذا هو محور الفكر السياسي في عصر هوميروس) فإنه قد وصل إلى ذلك فعلاً ، وإنما أصبح هذا المثل الأعلى يتخطى هدف المجتمع المنظم إلى هدف آخر هو « المجتمع الطيب » . والدعامة الأولى لهذا المجتمع الطيب الذي يؤدي إلى السلام الاجتماعي هي « العمل » ، العمل الذي يبذل فيه جهد حقيقي ، فإن هذا العمل هو الذي يؤدي إلى الازدهار سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع . وفي هذا الصدد نجد هزيودوس ينصح أخاه برسيس Perses في سطور ملحمة

Od. : XIV, 56 - 66.

(٧) من حالة الراعي هند أوديسيوس :

من حالة والد الشاعر هزيودوس :

Hesiodos : Erga Kai Hemera, 37 - 9, 636 (وما يدها)

(٨) رغم التحفظات التي يبديها هزيودوس حول العمل في البحر وما يعبط بذلك من

أخطار ، إلا أنه يتحدث عن تفاصيل العمل في التجارة البحرية حديث الممارف بأدق تفاصيلها ، وهو بذلك يعكس بالضرورة معلومات كانت موجودة في المجتمع الذي يعيش فيه .

Hesiodos : Op. Cit., 648, 667 - 8.

من التحفظات راجع :

Ibid. : 618 - 94.

من المعلومات :

الأعمال والأيام « إذا كنت تصبو إلى الثروة فطريقك إلى تحقيق ذلك هو أن تنكبّ على العمل ثم العمل »^(٩) ، وفي مكان آخر من الملحمة ذاتها يحضّنه أن « يشمر لبذر ، ويشمر ليفلح الأرض ، ويشمر ليحصده » إذا أراد أن يحصل على كل ثمار الآلهة ديمتر Demeter (آلهة الأرض) في موسمها المناسب ، ثم يستمرّ بعد ذلك ليصف الجهد المبذول هو الذي « يؤدي بالعمل إلى نتيجته المرجوة ، بينما تجد الذي يؤجّل عمله في صراع دائم مع الخراب »^(١٠). أمّا عن قيمة العمل بالنسبة للمجتمع ككلّ فإنّ الشاعر يذكر عنه أنّه الطريق التي وضعتها الآلهة بيننا وبين الخير ، وأنّ هذه الطريق « طويّة وتتجه صعوداً (يقصد شاقة) » و « يغطيها عرق الجبين » وهي « وعرة في البداية ولكنها سهلة سويّة حين يصل المرء إلى القمة »^(١١) .

ولكن العمل ، بكلّ ما يبذل فيه من جهد ، لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجته المرجوة إذا كانت العلاقة بين الطبقات لا تتركز على مقوم سليم - وهذا المقوم السليم هو العدالة . وهنا يجدر بنا أن نتوقف لحظة عند هذه القيمة أو هذا الركن الثاني من أركان « المجتمع الطيب » الذي كان يشكل المثل الأعلى لمفهوم الدولة في المجتمع اليوناني في عصر هزيبودوس . إنّ هذه العدالة ليست عدالة يكفلها الدستور في موادّه كتشريعات واضحة مازمة . فإنّ مثل هذه العدالة المقننة التي يلزم بها الدستور لم تكن تجول بخلد طبقة العامّة آنذاك . فهذه الطبقة لم تكن تسيطر بعد على وسائل الانتاج في المجتمع اليوناني بالقدر الذي يمكنها من المساومة الاجتماعية بشكل قويّ إزاء الطبقة الأرستقراطية

Ibid. : 381 - 2.

Ibid. : 407 - 14.

Ibid. : 289 - 92.

(٩)

(١٠)

(١١)

الحاكمة . ومن هنا كانت العدالة التي ينادون بها ، والتي تنعكس في أشعار هزiodوس ، هي من نوع المفهوم العام غير المفصل الذي يقوم على الأساس الوحيد الممكن الذي يمكن أن تصبو إليه طبقة العامة في رضعهم آنذاك ، وهو الأساس الأخلاقي . وفي الواقع فإننا في ضوء هذا الاعتبار وحده ، نستطيع أن نقدر بشكل كامل كل ما يظهر في أشعار هزiodوس من حرص على العدالة التي شكلت عنده هدفا دعا إليه بأكثر من وسيلة .

وإحدى هذه الطرق التي عمد إليها هي أن يذكر البؤس الذي كان يعانيه الرجل العادي (من طبقة العامة) الذي يعمل تحت ظروف مرهقة مضمّنة ، فالحأ لحقله أو راعيا لغنمه عند سفح الجبل ، ويصف في هذا المجال أحد هؤلاء العامة ، وهو والده وهو يعيش في ضيعة بائسة ، « جوثا قارس في الشتاء ، قانظ في الصيف وسيء في كل الأحوال »^(١٢) . وإلى جانب هذه الطريقة يعمد إلى طريقة ثانية في جذب الانتباه إلى مقوم العدالة الذي يجب أن يسود المجتمع ، فنجد أنه يشجب الجبل الذي يعاصره كجيل بائس كانت نتيجة تصرفاته أن أصبحت « القوة هي الحق » ، وهو جيل سوف يتركه الإله آيدوس Aidos (الذي يمثل شعور الحجل الذي يمنع المرء من الإقدام على العمل الخاطئ) كما ستركه الإلهة نيميسيس Nemesis (التي تمثل استنكار وصول الأشرار إلى ازدهار لا يستحقونه) لكي يعيش في دوامة البؤس والضياع .

أما الطريقة الثالثة التي يصور بها ما يريد أن يوصله إلى سامعيه من ضرورة العدالة كركن للمجتمع الطيب ، فهي طريقة غير مباشرة

يقدم من خلالها مثل الصقر والكروان الذي يذكر أنه يحكيه « للأمرء (يقصد أفراد الطبقة الأرستقراطية) الذين يفهمون » . لقد أنشب الصقر مخالبه في جسم الكروان وطاربه ، فلما احتج الكروان على ذلك وسط معاناته التي لا تملك حولا ولا طولا قال له الصقر « إنّه لمعتوه ذلك الذي يحاول أن يقف وفي وجه القوي . . . فهو إلى جانب ما يتحمله من عار سيعاني كذلك من الألم » (١٣) . ثم يستمر هزودوس ، في محاولة للوصول إلى هدفه ليبين لنا أن من يعتقد أن التجبر يسود دائما لا بدّ أن يكون معتوها كذلك . فان «العدالة» Dike سوف تنتصر على التجبر Hybris في نهاية الشوط ، وإن روح العدالة إذا دُفِعَ بها في طرق معوجة ، سوف تطارد المدينة وسكانها وتجلب العاقبة الوخيمة « لأولئك الذين لم يتبعوا الطريق السوية في تعاملهم معها » (١٤) .

وأخيراً ، فان هزودوس يردّد في أشعاره الأفكار التي كانت سائدة في المجتمع اليوناني في عصره حول فكرة العدالة التي يجب أن تشكل الأساس الأخلاقي للتعامل بين الطبقات . حين يضع القضية في إطار آلهي مقدّس « إن العدالة العذراء » هكذا يقول هزودوس «هي ابنة زيوس (كبير الآلهة) الذي تمجده وتجرمه الآلهة جميعا . وهي أخت لإلهة السلام التي تنشر الازدهار حيث لا يريد الناس ظهورهم لما هو عادل . . . وإن زيوس الذي يرى كل شيء ويفهم كل شيء ، سيرى كيف سيتعامل أهل المدينة مع العدالة . وهو لن يشنّ الحرب القاسية على من يسير في طريق العدالة ، ولكن من يمارسون التجبر لن يفلتوا من عقابه . . . إن هؤلاء سيصيبهم الجوع والوباء ، ويهلك

Ibid. : 202 - 12.

Ibid. : 213 - 24.

(١٣)

(١٤)

رجالهم وتعقم نساؤهم وتنقلص أعداد يوتهم ، وسيحطم (الإلهة زيوس) جيشهم الكبير وجدران مدينتهم ، وسفنهم في البحر^(١٥).

وهكذا يتبع هزيرودوس كل الطرق ليرز قيمة العدالة كركن آخر ، إلى جانب قيمة العمل ، في قيام « المجتمع الطيب » كمثل أعلى يدور حوله الفكر السياسي عند اليونان في الوقت الذي نظمت فيه ملحمتي « الأعمال والأيام » و « سلالة الآلهة » في النصف الأول من القرن الثامن ق . م . وبهذا تكون الأفكار التي تضمنتها الملحمتان المنسوبتان إلى هزيرودوس فيما يخص مفهوم الدولة هي استمرار من حيث انتهت تلك، تضمنتها ملحمتا الألياذة والأوديسية المنسوبتين إلى هوميروس حول مقومات « المجتمع المنظم » ، وتكون بذلك هاتان المجموعتان من شعر الملاحم هما سجل الفكر السياسي اليوناني في مرحلة التكوين .

٢ - مرحلة التحديد

رأينا أن المرحلة الأولى التي شهدت ظهور الفكر السياسي عند اليونان كانت مرحلة تدور فيها الأفكار والتطلعات حول التكوين الهيكلي ، أو المقومات العامة للدولة ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى تحديد الاتجاه أو الصورة التي تتخذها هذه المقومات. وكان السبب في ذلك هو أن المجتمع اليوناني كان لا يزال في الشوط الذي شهد البدايات الأولى لظهور دولة المدينة ككيان سياسي. ولكن الفترة التي تلت عصر هزيرودوس شهدت تحولا كبيرا في المجتمع اليوناني ترك أثره على الفكر السياسي، فبدأ المفكرون يتجهون نحو قدر متزايد من التحديد

لنوعية القيم التي يطرحونها كمقومات للدولة أو للمجتمع في ظل التغيرات الجديدة .

١ - سولون والمجتمع المتوازن

وقد كانت نقطة الانطلاق في التطور الجديد هي حركة التوسع التي اندفع إليها المجتمع اليوناني منذ القرن الثامن ق . م . وهي حركة واكبها ازدهار تجاري متزايد على نحو ما ذكرت في حديث سابق ، وكانت نتيجة ذلك ظهور طبقة صاعدة من التجار تسيطر على هذا المورد من موارد الإنتاج (بينما كانت الطبقة الأرستقراطية لاتزال تسيطر على الأراضي الزراعية والرعية) . ولكن هذا التطور الجديد كان يحمل بذور تطور آخر . فازدهار التجارة كان يعني إلى جانب ظهور طبقة التجار : ظهور وعي طبقة العامة بدورها في المجتمع اليوناني : فهم أصحاب الحرف الذين يصنعون السلع اللازمة للتبادل التجاري ، وهم عمال الموانئ والبحارة ، وهم الجنود الذي يحاربون المعارك العديدة المديدة الشرسة التي تمخضت عنها المنافسات التجارية الحادة بين المدن اليونانية على الاستئثار بالأسواق التجارية وعلى خطوط التجارة البحرية .

وقد كان الوضع المترتب على ذلك وضعاً أقلّ ما يوصف به أنه متداخل : فالطبقة الأرستقراطية القديمة تسيطر على الأرض التي لم تعد مورد الإنتاج الرئيسي ولكنها تملك شرعية الحكم ومن ثم تسير أمور المجتمع في صالحها . وطبقة التجار تسيطر على التجارة التي أصبحت مورد الإنتاج الرئيسي ولكنها بعيدة عن الاشتراك في الحكم ومن ثم لاتستطيع الدفاع عن مصالحها المتزايدة . وطبقة العامة تملك دوراً كبيراً وفرصاً للمساومة الاجتماعية أمام الطبقتين الغنيتين ولكن وعيها لم

يصل بعد إلى ذروته حتى تستطيع أن تترجم هذه الفرص إلى حقوق تناسب مع حجم الدور الذي تقوم به : ثلاثة أطراف كل منها يملك مقوما أساسيا ولكنه يفتقر إلى مقوم آخر أساسي كذلك .

وفي ضوء هذا الاعتبار لم يكن غريبا أن يتجه أحد المفكرين الذين يعينهم شئون المجتمع في الوقت ذاته إلى النظر إلى التوازن بين هذه الطبقات كمقوم أساسي يحل مشكلة الدولة التي بات هذا الوضع المتداخل يشكل بالنسبة لها طريقا مسدودا . وقد كان هذا المفكر هو سولون الذي رأيناه في حديث سابق يضع دستورا لأثينة في أوائل القرن السادس ق . م . ولكن سولون لم يكن رجل دولة فحسب ، وإنما كان كما ذكرت مفكرا تعنيه فلسفة الحكم بقدر ما تعنيه الناحية التنفيذية لهذا الحكم ، ومن ثم فقد ترك لنا التقييم الفكري أو النظري للتشريع أو الدستور الذي وضعه لأثينة . وهو تقييم فكري ينطبق في الواقع على ما مرّ به المجتمع الأثيني وغيره من مجتمعات المدن اليونانية الأخرى في تلك الفترة. والمحور الذي يدور حوله الفكر السياسي لسولون في حل مشكلة الدولة المطروحة آنذاك هو التوازن الطبقي كما أسلفنا ، ولكنه في الوقت ذاته ليس توازنا حسابيا أو توازنا مطلقا ، وإنما هو توازن نسبي يراعي ظروف كل طبقة ، بما في ذلك حاجاتها الملحة . ومقدار ما تسيطر عليه موارد الانتاج ، ومقدار وعيها بالدور تحتله في المجتمع ، هذا إلى جانب الهدف الأكبر وهو استقرار المجتمع مع عدم التفريط في كرامة طبقة لحساب طبقة أخرى .

وقد عرفنا في حديث سابق ملامح التشريع الذي قدمه سولون والذي ظهر فيه فعلا هذا التوازن النسبي بين الطبقات ، ولعل خير ما يعبر عن القاعدة الفكرية أو النظرية التي قام عليها هذا التشريع هو أبيات من بعض القصائد التي كتبها سولون نفسه ، فقد كان، إلى جانب

صفات كثيرة ، شاعرا كذلك. فقيما يخص التوازن الذي حرص عليه
بين حقوق الطبقات نجده يقول : (١٦)

« لقد وقفت بين الحق والقوة حتى تكاملا
وبهذا حققت ما وعدتُ به »

وهو يرى أن هذا التوازن هو الشكل الذي يجب أن تتخذه العدالة
حين يقول : (١٧)

« لقد أعطيت العامة ما فيه كفايتهم
أديت لهم حقهم دون زيادة أو نقصان
أما أولو السطوة والثروة
فلم أجعلهم يقاسون دون موجب
لقد وقفت أحمي الطرفين بدرع قويّة
فما أردت أن يكون نصر أحدهما على حساب العدالة »
أما عن نسبية هذا التوازن فنجدها في حديثه عن العامة
حيث يقول : (١٨)

« هكذا يسير الشعب مع رؤسائه في طريق الخير
بلا قهر . وبلا حرية زائدة
فإنّ ما يزيد عن الكفاية يؤدّي إلى البطر
في أيدي من لم تنهيا أذهانهم لذلك »

Aristoteles : Athenaiion Politeia, XII, 4.

(١٦)

Ibid. : XII, 1.

(١٧)

Ibid. : XII, 2.

(١٨)

ب - إيسخيلوس والحرية الجماعية

ولكن إذا كانت الظروف التي أحاطت بالمجتمع اليوناني في أوائل القرن السادس ق . م . قد أنتجت فكراً سياسياً يرى أنّ المثل الأعلى للدولة يكمن في التوازن بين الطبقات ، كما عبرّ عن ذلك سولون بشكل واضح ، فإنّ هذه الظروف كانت قد تطوّرت خلال هذا القرن حتى إذا وصلنا إلى أوائل القرن الذي يليه وهو القرن الخامس ق . م . كانت أوضاع المجتمع اليوناني قد تغيرت كثيراً .

في ذلك الوقت كانت طبقة العامة قد بدأت تدرك دورها ووزنها في المجتمع اليوناني بشكل فيه كثير من الوعي ، وحين ثارت على الحكم الأوليجركي الطبقي تعرّضت للانتكاسة التي تمثلت في العودة إلى الحكم الفردي الذي عرف عند اليونان باسم حكم الطغاة . ولكن المجتمع اليوناني استطاع في أغلب الأحوال أن يقضي على هذا الحكم الفردي وأن يصل إلى مرحلة الديمقراطية أو مرحلة الحكم الشعبي الذي تتكامل فيه كافة طبقات المجتمع في الحقوق والواجبات والذي ينتقل فيه الفصل في الأمور إلى المجالس الشعبية التي كانت تضمّ كلّ المواطنين. هذا وإذا كان المجتمع اليوناني قد استطاع أن يستخلص حريته السياسية بالقضاء على حكم الطغاة في أواخر القرن الخامس ق . م . (تمكن الأثينيون من القضاء على حكم الطاغية هيباس في ٥٠٩ ق.م) ، وبعد ذلك بثلاثة عقود كان قد استطاع أن ينتصر في دفاعه عن هذه الحرية في وجه القوات الفارسية التي أقدمت على غزو بلاد اليونان (٤٩٠ و ٤٨٠ ق.م .) .

وفي ضوء هذه الظروف يصبح من الطبيعي أن يتجه الفكر السيامي اليوناني إلى اعتبار قيمة الحرية هي حجر الأساس في النظام الذي ينبغي

أن يسود المجتمع ، وإلى تحديد المعنى المقصود بهذه القيمة . ونحن نجد في الواقع أول إشارة محدّدة إلى الحرية كمقوم سياسي في كتابات الشاعر المسرحي ايسخيلوس Aeschylus (٥٢٥ - ٤٥٦ ق. م) . ففي مسرحية « الفُرس » Persae التي عرضت في ٤٧٢ ق. م . نجده يشير إلى الحرية كمقوم أساسي للمجتمع اليوناني . ففي الشوط الأول من هذه المسرحية نجد الملكة أتوسا Atossa (أم الملك الفارسي) التي كانت ترافق الحملة الفارسية على بلاد اليونان مع ابنها الملك ، تسأل الجوقة التي تمثل الشيوخ الفرس عن هوية اليونانيين وأحوالهم فتقول : أيّ سيد يرعى هؤلاء القوم ؟ فتأتيها إجابة الجوقة مباشرة « إنهم ليسوا رعايا أو عبيدا لأحد . » (١٩)

ولكن ما هو كنه الحرية المقصودة هنا . هل هي الحرية الفردية التي لا قيود عليها أم ذلك النوع من الحرية الجماعية الذي يمكن أن نطابق عليه الحرية السياسية التي يتمتع بها الشعب في مجموعه ؟ إننا إذا تساءلنا عن نوع الحرية التي يقصدها الشاعر فعلياً أن نبحت عن الإجابة في خلفية المجتمع اليوناني الذي كان قد أسقط الحكم الفردي الاستبدادي وأقام مكانه الحكم الديمقراطي الذي يشترك فيه الشعب بكافة طبقاته كما مرّ بنا منذ قليل . وإذن فالحرية المقصودة هي الحرية السياسية الجماعية التي تجعل شخصية المواطن تتطابق تطابقاً كلياً مع شخصية المجتمع ، مكاناً وزماناً وبشراً . وفي الواقع فلإن ايسخيلوس لا يلبث أن يعطينا هذا الانطباع أو هذا التفسير لمعنى الحرية التي يقصدها في مشهد يروي فيه رسول فارسي ما حدث في معركة

سلاميس للملكة أتوميه فيقول ، والحديث هنا عما حدث في صفوف
اليونان : (٢٠)

« وعلى فجأة سمعنا صرخة عاتية :
يا أبناء اليونان ، إلى الأمام . حرّروا بلدكم
حرّروا كذلك زوجاتكم وأولادكم ، والمعابد . .
التي بنيت لآلهة آبائكم ، والقبور المقدسة
التي يرقد فيها الآن أسلافكم . فإن الحرب في هذه اللحظة
هي من أجلنا جميعا ، ومن أجل كل شيء لنا . »

والشاعر يعود إلى الحديث عن الحرية، كقيمة، أو مقوم أساسي في
المجتمع ، في مسرحية « الضارعات » أو « المستجيرات » Hikedites
التي عرضت في فترة سابقة لمسرحية « الفرّس » فيبرز هذه القيمة بمعناها
السياسي الذي يتمثل في الحكم الشعبي الجماعي . ويظهر لنا هذا
المعنى بوضوح في المشهد الذي تتقدّم فيه بنات داناؤس Danaos لاجئات
من مصر إلى مدينة أرجوس ومستجيرات بملكها لكي يحميهن من أبناء
عمهن إيجبتوس Aegyptos (الملك المصري) الذين يُريدون
الزواج منهن قسرا . وهنا يجد الملك نفسه في وضع حرج إذا أقدم
على إجارتهم . إذ قد يتسبب ذلك في حرب مع مصر يترتب عليه
أذى لشعب أرجوس فيذكر في صراحة « إني لن أقدم على أي وعد
قبل أن أتناقش مع جميع المواطنين » . (٢١) وحين تجيبه جوقة بنات
داناؤس قائلات : إنك أنت المدينة ، وأنت الشعب . وإنّ إيماءة
واحدة منك بالموافقة كافية بأن تنهي هذا الأمر ، يدخل معهنّ في
حوار طويل ولكنه يؤكد موقفه في النهاية فيقول : (٢٢)

Ibid. : 403 - 8.

Aeschylos : Hikedites, 362 - 3.

Ibid. : 391 - 5.

(٢٠)

(٢١)

(٢٢)

إنّ الحكم (في هذه المسألة) أمر عسير ، فلا تتخذوني حكماً
ولكن : كما قلت من قبل : فاني لن أفعل شيئاً
إلاّ بموافقة الشعب ، رغم ما لديّ من سلطات .
حتى لا يقول الشعب إذا حدث ما لا تحمد عقباه
« لقد كرمتم الغرباء ، ولكنك أنزلت الحراب بالمدينة »

ج - هيرودوتوس وحرية الكلمة

الحرية السياسية أو الحرية الجماعية ، إذن ، اعتبرها ايسخيلوس
حجر الأساس في بناء الدولة أو المجتمع المنظم ، وكان يردد دون شك
أفكار الديمقراطية أو الحكم الشعبي الذي عرفته أثينه وعدد من المدن
اليونانية مع إطلالة القرن الخامس ق. م . وقد تعمق هذا الحكم الشعبي
خلال العقود التالية من هذا القرن عن طريق الممارسة المستمرة التي
تسمح بالرأي وبالرأي الآخر في المدن التي انتشر فيها هذا النوع من
الحكم . كذلك واكب هذه الفترة ، وبخاصة في أواسط القرن ، انتشار
محسوس للثقافة التي عرفت حرية الكلمة في ظلّ هذا الحكم الشعبي -
ومن ثم شاعت آنذاك المقارنة بين أنظمة الحكم المختلفة . وكان في هذه
المقارنات مجال واسع للفكر السياسي الذي يظهر بشكل مباشر أو غير
مباشر في كتابات المثقفين في تعليق على هذا النوع من الحكم أو ذاك
يكون بمثابة تعبير عن الاتجاه العام فيما يخص مقومات الدولة في المجتمع
اليوناني في تلك الفترة .

ومن بين المثقفين الذين عرفتهم تلك الفترة هيرودوتوس
Herodotos (حوالي ٤٨٥ - ٤٢٥ ق. م.) ، الذي كان مواطناً من
هاليكارناسوس (إحدى المدن اليونانية الآسيوية) ولكنه اضطر أن
يفار مدينته أمام تعسف الطاغية الذي كان يحكمها . وفي أثناء تجواله

تردد عدة مرّات على أثينة التي كانت المركز الأول للحركة الثقافية في العالم اليوناني في ذلك الوقت. وفي أواسط القرن كتب هيرودوتوس دراسته « التواريخ » *Historiae* (٢٣) مضمنا إياها كل ما حصل عليه من معلومات عن تاريخ وأحوال الشعوب التي امتدت معرفته إليها في أثناء رحلاته العديدة في العالم المتحضر المعروف آنذاك. ورغم أن دراسته كانت تدور أساسا في مجال التاريخ إلا أنها تضمنت ، بشكل غير مباشر ، أفكاره عن الدولة ومقوماتها .

وعلى سبيل المثال فنحن نجد يضع على لسان ثلاث شخصيات فارسية حديثا مقارنا عن الميزات والعيوب التي تنطوي عليها طرق الحكم الثلاثة : الحكم الفردي وحكم الأقلية والحكم الشعبي . (٢٤) وأول هؤلاء المتحدثين يرى أن نظام الحكم الفردي نظام سيء، ويردّ ذلك إلى سببين : أحدهما أن الحاكم المطلق بإمكانه أن يفعل ما يحلو له ولكنه غير مسئول أمام أحد عما يفعل ، والسبب الثاني هو أن هذا الحاكم المطلق مهما كانت اتجاهاته الطيبة ، فهو لا بد أن يكتسب طريقة في النظر إلى الأشياء تختلف عن طريقة الرجل العادي . فهو من جهة يصيبه الغرور بسبب ما في يده من سلطة وثروة ، ومن جهة أخرى يصيبه الشك في تصرف المحيطين به ، فهم إذا عارضوا ما يقدم عليه بسبب غروره أثار ذلك غضبه . وإذا وافقوه عليه شك في ولائهم ،

(٢٣) كلمة *Historiae* اليونانية جمع كلمة *Historia* . والمعنى الحرفي لهذه الكلمة الأخيرة هو : التحقيق بهدف التوصل الى المعلومات الصحيحة . وقد اقترح عليّ الصديق الأستاذ الدكتور مصطفى البغدادي ، أستاذ الدراسات الأوروبية القديمة بجامعة الاسكندرية ، أن أسميها « البحث » بمعنى البحث العلمي ، وهي تسمية فيها الاختصار الذي يجمع بين الواقع والمصرية . ثم أصبحت الكلمة بعد ذلك ، بالممارسة ، تعني : التاريخ .

Herodotos : *Historiae*, 80 - 2.

(٢٤)

وهذا الوضع يؤدي به في النهاية إلى تصرفات غير مترنة وغير مأمونة ويصبح أصحاب الشخصيات الحادة النظيفة محل كراهيته وتخوفه . ويستمر المتحدث فيذكر أن خير نظام هو ذلك الذي يكون فيه تصريف الأمور في يد الشعب to plethos . أي المواطنين جميعا . فأعضاء الجهاز الحاكم يختارون بالاقتراع من بين هؤلاء المواطنين وحسين يتركون مناصبهم لا بد أن يقدموا حسابا للشعب عن أعمالهم ، كما تصبح القرارات التي تتخذ في تصريف الأمور خاضعة لإرادة الشعب.

والمتحدث الثاني يوافق المتحدث الأول على رأيه في مساواة الحكم الفردي، ولكنه يرى أن التجبر الذي تتصف به تصرفات الحاكم المطلق قد تتصف به كذلك تصرفات الحكومات الشعبية ، فإن الجماهير العريضة تفتقر ، عادة ، إلى المعرفة والثقافة . ولما كانت هاتان الصفتان لا تتوفران إلا لدى قلة من الشعب ، فيصبح خير حكم هو حكم هذه القلة التي تمثل نخبة الشعب ، إذ سيكون أفراد هذه النخبة هم أصحاب الرأي السديد . أمّا المتحدث الثالث فإنه يرى أن كل نوع من أنواع الحكم الثلاث قد يغلب فيه الجانب الخير أو الجانب السيء، ولكن مع ذلك فإن الحكم الفردي ، إذا كان خيرا ، يصبح خيرا هذه الأنواع . فالأقليات الحاكمة ، في رأيه ، يتفشى بين أفرادها عادة الصراع على السلطة : أمّا نظام الحكم الشعبي فإنه ينتهي عادة بأن تصبح الأمور في يد مجموعات لا تمثل خيرة الشعب ، بينما يستطيع الحاكم المطلق أن يتفادى ، بسلطته ، كل ما ينجم عن هاتين الحالتين.

وبصرف النظر عن نصيب هذا الحوار من الصحة التاريخية ، إلا أن هيرودوتوس يعرض من خلاله ، دون شك ، الأفكار السياسية التي كانت سائدة في عصره ، والتي كانت في حد ذاتها نتيجة لتفتيح الأذهان الذي واکب ازدهار الحركة الثقافية . ورغم أن المؤرخ الكبير

لا يقحم رأيه مباشرة في الأفكار التي ينسبها إلى هؤلاء المتحدثين
 اثلاث . إلا أن الاتجاه الذي يسير فيه فكره السياسي يبدو واضحاً
 طوال الوقت . فهو حين يروى موقف المتحدث الأول من الحكم
 الشعبي الذي يضع تصريح الأمور في يد المواطنين جميعاً يقول - على
 لسان المتحدث - إن هذا الوضع يصدق عليه وصف « المساواة ، هذه
 اللفظة الجميلة »^(٢٥) . وهذا الوصف يتفق في الواقع مع اتجاهاته التي
 نستطيع أن نستنتجها من حياته أو من طريقة كتابته ، فهو يمتن نظام
 الحكم الفردي من واقع تجربته الشخصية (وقد سبق أن رأينا
 كيف اضطر إلى الفرار من مدينته نتيجة للحكم الفردي المستبد الذي
 كان يسودها) . كذلك فنحن نجدده يسهب ويفيض في كل مناسبة
 يدور فيها الحديث عن سقوط الحكام الفرديين ويبين المصير السيء
 الذي آلوا إليه . وهو لا يترك كلمة « المساواة » تمضي بمعناها العام
 دون تحديد يبين ما تقصده منها وهنا نجدده يبرز في حديثه بوضوح
 تام أن المساواة التي يقصدها هي المساواة في فرصة التعبير أو حرية
 الكلمة isegoria ، بل أن يصل في طريقة استخدامه لهذه الكلمة إلى
 الحد الذي يجعلها فيه تعني « نقيض الاستبداد » ، وهكذا يكون المقوم
 الأساسي للدولة عند هيرودوتوس هو المساواة ، هذا بينما تعني
 المساواة في المقام الأول : حرية الكلمة .

د - الدولة بين المواطن والدستور

هكذا كان مفهوم الحرية مجالا للمناقشة بصفته مقوماً أساسياً من
 مقومات الدولة . فالحرية عند ايسخيلوس هي الحرية السياسية أو
 الجماعية ، بينما يتجسد مضمونها الرئيسي عند هوميروس في حرية

kalliston ounoma isonomie (Ibid. : 80).

(٢٥)

الكلمة . على أن النصف الثاني من القرن الخامس شهد نقاش قيمتين آخرين في مجال الفكر السياسي ، هما المواطن من جهة ، ودستور المدينة أو الدولة من جهة أخرى. وقد كان الحديث عن القيمة الأولى « وهي المواطن » نتيجة مباشرة لفكرة دعا إليها جماعة من المفكرين الذين احترفوا التعليم في تلك الفترة هم السوفسطائيون Sophistai (المعنى الحرفي للكلمة اليونانية هو : المتخصصون) . كان أشهرهم بروتاجوراس Protagoras . والفكرة التي دعا إليها هؤلاء هي أن الإنسان هو مقياس كل شيء في الوجود . ومن ناحية الفكر السياسي يصبح معنى هذا أن المواطن هو مركز الدولة ، ومن ثم فليس هناك نظام سياسي طيب بالطبيعة أو سيء بالطبيعة ، فالمواطن هو الذي يضع النظام والمواطن هو مقياس الحكم عليه .

وفي ضوء هذه الفكرة يرى بروتاجوراس أن النظام الطيب يتوقف بالضرورة على المواطن الطيب الذي يصبح في هذه الحال هو المقوم الأساسي للدولة . ورغم أن الاستعداد موجود بالطبيعة لدى كل المواطنين لكي يكونوا مواطنين طيبين ، إلا أن هذا الاستعداد وحده لا يكفي وإنما لا بد من تنميته عن طريق تعليم المواطن بغرض الحصول على الخبرة السياسية politike techne وعلى الكفاءة اللازمة للمواطن politike arete ، حتى يصبح مواطناً متميزاً وتصبح هناك ، نتيجة لذلك ، نخبة من المواطنين تستطيع أن تخدم الدولة وتقدم لها المشورة اللازمة في المجالات التي تحتاج إليها .^(٢٦)

(٢٦) Platon : Protagoras, 323 a . من تفصيل آراء بروتاجوراس في هذا

الصدر راجع :

Platon : Theaetetos, 152, 167 c - 168 b, 171 - 2; Protagoras, 309 - 329 b.

ولكن هذا الاتجاه الذي جعل كل قيمة في الدولة نسبياً : يتوقف على المواطن : الذي جعله السوفسطائيون مركزاً لكل شيء ومن ثم المقوم الأساسي للدولة قابله ، من الجانب الآخر ، نوع من الفكر السياسي نادى بأن المقوم الأساسي الثابت في الدولة هو الدستور ، وإن هذا الدستور أو النظام يجب احترامه والالتزام به مهما كان نوعه طالما ارتضاه المواطن لنفسه في البداية ، وكان صاحب هذا الاتجاه في الفكر السياسي هو سقراط Sokrates . ورغم أن الفيلسوف الكبير لم يترك لنا شيئاً مكتوباً في هذا الصدد . إلا أننا نعرف عن موقفه هذا من بعض المحاورات التي تركها لنا تلميذه أفلاطون Platon ، ومن كتابات تلميذ آخر له هو كسينوفون Xenophon (٢٧)

وفي إحدى هذه المحاورات نعرف أنه عندما حكم مجلس الشعب الأثيني على سقراط بالاعدام (عن طريق شرب السم) لأنه « أفسد عقول الشباب » اقترح عليه كريتون Kriton ، أحد تلاميذه ، أن يفر من المدينة تفادياً لتنفيذ الحكم . وهنا يجيب سقراط على هذا الاقتراح بأن يسأل نفسه : أليست أثينه هي التي أنبتته وفيها شبّ وثقف ؟ ألم يكن أمامه سبعون عاماً كان في مقدوره دائماً في خلالها ، إذا لم ترقه قوانينها ، أن يتركها ليعيش في ظل قوانين دولة أخرى كإسبرطة أو كريت مثلاً ؟ لقد وجه سقراط إلى نفسه هذه الأسئلة في صراحة ، ووجد الجواب عليها واضحاً . لقد اختار لنفسه النظام الديمقراطي الأثيني . أو على الأقل رضي بهذا النظام عن إدراكه واضح ليس فيه غموض أو سوء فهم ، وعليه الآن أن يخضع لقوانين هذا

(٢٧) على وجه الخصوص ما كتبه أفلاطون في محاورة « كريتون » Kriton ومحاورة « الدفاع » Apologia ، وما مرّضه كسينوفون في مقالته « دفاع سقراط » Apologia Sokratous .

النظام حتى لو طالبت هذه القوانين : كما تطالبه الآن ، أن يدفع حياته ثمنا لذلك. ثم يستطرد سقراط في ردّه على تلميذه ليذكره ما يعتقد أنه سيحدث لو فرّ من أثينه ، وكيف ستستقبله مدينة ميجاره Megara أو مدينة طيبه Thebae بالعدوان إذا لجأ إلى إحداهما ، لأنه خارق للقوانين وهادم للدساتير . وإذا أراد أن يتفادى هاتين المدينتين فهل سيرك كلّ الدول « التي تسودها الحكومات المنظمة » وهي الصورة العليا للمجتمع الإنساني (٢٨) »

٣ - مرحلة التفصيل

ثم تأتي ، أخيرا ، بعد مرحلتَي التكوين والتحديد التي مرّ بهما الفكر السياسي عند اليونان ، إلى المرحلة الثالثة من تطوّره ، وهي المرحلة التي لم يعد فيها المفكرون يكتفون بتلمس الهيكل أو التكوين العام للدولة أو بتحديد مقوّمات هذا التكوين العام ، وإنما أخذوا يقدمون التفاصيل العملية التي ترتبط بتطبيق مفهوم الدولة كما يتصوره كلّ منهم . وقد واكبت هذه المرحلة القرن الرابع ق . م . الذي سبق أن رأيناه يشكل فترة من التخلخل بالنسبة لنظام دولة المدينة انتهت بانتهيار هذا النظام في مضمونه ، حتى وإن بقي شكله قائما ، في الثلث الأخير من هذا القرن . وفي ضوء هذا الاعتبار كان من الطبيعي أن يقدم عدد من المفكرين اليونان على قلب الرأْي فيما يخصّ المفهوم المثالي لنظام الدولة وطريقة تنفيذ أو تطبيق هذا المفهوم على واقع المجتمع اليوناني ، بعد أن أصبح الفكر السياسي الآن يشكل ضرورة عملية في محاولة (أثبت الزمن أنها محاولة يائسة) لتفادي تخلخل هذا المجتمع وإعادة الاستقرار إليه بشكل من الأشكال .

١ - كسينوفون ومقومات الحاكم المثالي

ومن بين المفكرين الذين أقدموا على هذه المحاولة كسينوفون Xenophon (حوالي ٤٣٠ - حوالي ٣٥٤ ق . م .) الذي رأيناه في مناسبة سابقة يشترك في ٤٠١ - ٤٠٠ ق . م في قيادة وتنظيم فرقة من الجنود المرتزقة اليونانيين قوامها عشرة آلاف جندي أثناء مسيرة طويلة من وادي الرافدين إلى البحر الأسود ثم بعد ذلك إلى بلاد اليونان في أوروبا . وقد كان كسينوفون ، إلى جانب ذلك على قدر من الثقافة دفعه إلى الاهتمام بالكتابة في عدد من الموضوعات كان من بينها كتابات في التاريخ وفي بعض المسائل السياسية أو المتعلقة بالاقتصاد السياسي ، وإن كان لم ياتزم بالتعمق اللازم في بعض هذه الكتابات . وإذا كان اهتمامه بالكتابة التاريخية والسياسية قد جعله يبدى آراءه بشكل مباشر أو غير مباشر في المسائل المتعلقة بشكل الدولة ومقومات الحكم ، إلا أن الذي أثر في هذه الآراء بشكل ظاهر هو صفته العسكرية في المقام الأول . فالحملة التي اشترك في تنظيم غودتها من وادي الرافدين كانت رحلتها شاقة (ويأثس في بعض مراحلها) ، وفي أثناء الدور القيادي الذي قام به استخدم قدراته في السيطرة على الجنود عن طريق الاقتناع في أثناء المواقف الصعبة التي مروا بها وعرف عن كسب القيمة العملية لهذه القدرات . ومن هنا فليس من المستغرب أن نجده ينظر إلى مشكلة الحكم على أنها مسألة تتعلق بالقدرة على اشاعة النظام في الدولة والمحافظة عليه ، أو أن نجده ينظر إلى المواطن الصالح نظرتة إلى الجندي أو الرجل العسكري المنضبط . وهويعبّر عن هذه الآراء بشكل واضح في دراستين : الأولى تحت عنوان « تنشئة قورش » Kyropaedia وقد تحدث فيها عن شخصية الملك الفارسي قورش الأول مؤسس الامبراطورية الفارسية ، الذي اتخذ الكاتب مثلاً أعلى

للحاكم . والدراسة الثانية تحت عنوان « نظام اللاكيدايمونيين »
Lakedaemonion Politeia وفيها تحدث عن النظام السياسي لاسبرطه
والتنظيم الاجتماعي والتربوي لتنشئة المواطنين الذين وجد الكاتب
فيهم مثالا للمواطنين الصالحين أيام كانوا لا يزالون متمسكين بتعاليم
نظامهم الذي وضعه المشرع ليكورجوس Lykourgos .

والنظام المثالي للدولة في رأى كسينوفون يقوم على قاعدة من
المواطنين الذين يتبعون ، على مستوى المجتمع بأكمله ، نظاما أخلاقيا
صارما ينمّي فيهم صفات الرجولة أو المروءة kalokagathia التي
وصلت لاسبرطه في أيامها الأولى إلى ما يمكن أن تصل إليه الدولة القوية
المنظمة^(٢٩) . ومن الطبيعي أن القلة فقط هم الذين سيصلون إلى تحقيق
هذه الصفات ، ولكن مع ذلك فالمواطنون جميعا يجب أن يتخذوا منها
هدفا لهم .

على أن الجانب الأساسي الذي نشعر أنه يستأثر باهتمام الكاتب
هو قيادة هؤلاء المواطنين . وفي هذا الصدد فإنه يرى أن يكون نظام
الحكم فرديا تتركز فيه السلطات في يد حاكم واحد يكون له على
المواطنين حق الطاعة . ولكن التوصل إلى هذا الحق لا يكون عن
طريق استخدام القوة أو إشاعة الخوف ، فالرجال ليسوا مثل قطعان
الغنم التي لم يعرف عنها أنها تمردت أو ثارت يوما على راعيها أو حتى
اعتصمت بالإضراب وامتنعت عن الرعي ، وإنما يقاد الرجال ولايساقون .
ولما كان من طبيعة هؤلاء ألاّ يستمروا على اللولاء والطاعة إلى غير

نهاية ، فإنّ قيادتهم والحصول على طاعتهم يتوقف على ما للحاكم من هبة وشخصية قوية وقدرة على الإقناع .

وهناك في الواقع عدد من مقومات الشخصية القوية التي يجب أن يتمتع بها الحاكم ، كما أنّ هناك بعض العوامل المساعدة للحاكم حتى مع شخصيته القوية . ومن هذه المقومات العمل الجاد الدائب وتحقيق الانجازات بشكل مستمر وبخاصّة في بعض الجوانب مثل الجوانب العسكرية . ومن بينها كذلك أن يكون الحاكم وطنيا وكراما وأن يأخذ نفسه بالحزم والنظام الصارم وأن يقدر مواقف الآخرين ومصالحهم ، فإن هذه الصفات من شأنها أن تجعل منه قدوة للجميع ، وبذلك يستطيع أن يستقطب ولاء المواطنين ، ومن ثم يحصل على طاعتهم . أمّا عن العوامل المساعدة التي من شأنها أن تساند الحاكم فهناك مظهريات الحكم التي تحيط بالحاكم بهالة من الرهبة ومن ثم تسهم في تسيير الأمور بالنسبة لقيادته ولكنّ هذه المظهريات يجب ألاّ تحتل حيزا أكبر من حجمها الطبيعي الذي يجب أن يكون ثانويا بالمقارنة مع الشخصية الحقيقية للحاكم . ثمّ هناك مساعدو الحاكم ، وهم أهل الثقة بالنسبة له وهؤلاء تكون صفاتهم أقرب ما تكون إلى صفاته ومن ثمّ يصبحون « أعين الحاكم وآذانه » (٣٠)

ب - أفلاطون بين دولة التخصّص ودولة القانون

وقد كان أفلاطون Platon ، الفيلسوف الأثيني الكبير (حوالي ٤٢٩ - ٣٤٧ ق . م .) ، أحد الذين قدّموا تصوّراتهم فيما يتعلق بمشكلة الحكم في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها . ولعله كان أغزرهم إسهاما في هذا الجانب من جوانب الفكر السياسي . والاتجاه

(٣٠) Kyropaedia : I, 1, 2, 6, 7 - 24; VII, 5, 58 - 6; VIII, 1.2.3 , 1 - 14.

الذي يظهر في الحلول أو التصورات التي قدّمها اتجاه معاكس في مجمله للنظام الديمقراطي أو الشعبي الذي لا يجب تبنيه إلاّ عند الضرورة الملحة ، ذلك أن الطبقة الشعبية ، في رأيه ، تشكل أكثر الطبقات عددا وأقوى هذه الطبقات عندما تجتمع في مجلسها الشعبي ، وهي على استعداد لأن تتبع زعماءها طالما قدّموا إليها قسما مما يستطيعون أن يسلبوه من أملاك الأغنياء . ومن الوارد أن يكون أحد الأسباب التي دفعت بأفلاطون إلى هذا الاتجاه خلفيته الأسرية الأرستقراطية التي نشأ فيها أفلاطون ، ولكن مرحلة الضياع التي كان يمرّ بها المجتمع الأثيني بعد هزيمة أثينه أمام اسبرطة في نهاية الحروب البلوبونيسية كانت دون شكّ هي السبب الرئيسي الذي دعا المفكر الكبير (كما دعا غيره في الواقع من المثقفين) إلى طرح مشكلة الدولة برمتها ، ولما كان النظام الديمقراطي هو الذي كان سائدا قبل الهزيمة وبعدها (فيما عدا شهور قليلة من الحكم الأوليجركي بعد الهزيمة لا تدخل في الحساب على المستوى الجدّي) فقد كان أيّ حل مثالي لمشكلة الدولة يجب أن يتخطى العيين أو المأخذين الرئيسيين على نظام الحكم الشعبي كما كان يطبق في أثينه آنذاك . وأحد هذين المأخذين : هو أن هذا الحكم لم يكن يستلزم من المسؤولين أية معرفة مسبقة بالمهام التي توكل إليهم ، وإنما كان المسوّغ أو المؤهل الوحيد المطلوب هو حقّ المواطنة ، سواء في ذلك شغل وظائف الدولة أو عضوية مجلس الشورى أو مجلس الشعب . أما المأخذ الثاني فكان تغيير القوانين بشكل دائم في ظلّ المناورات التي كان يقوم بها في مجلس الشعب عدد من الزعماء الغوغائيين الذين انتشروا في أثينه في ذلك الوقت .

ومن هذا المنطلق نستطيع في الحقيقة أن نقيم الحلول التي قدّمها أفلاطون في مجال الحديث عن النظام المثالي للحكم ، وهي حلول نجدها في الواقع في كثير من دراساته التي اتخذت شكل محاورات ، ولكنه

ضمنها بشكل خاص ثلاثا من بين هذه المحاورات هي : الدولة المثالية Politeia أو « الجمهورية » حسب تسميتها الشائعة ، ورجل الدولة Politikos ، والقوانين Nomoi ، والمقوم الأساسي للدولة ، كما يقدمه أفلاطون في محاوره « الدولة المثالية » التي كتبها بين عامي ٣٨٠ و ٣٧٠ ق . م . هو التخصص عن طريق التثقيف ، وهنا يحدثنا عن نظام مثالي يمرّ فيه أبناء المجتمع بعدّة مراحل من التثقيف المتدرج تصاعديا ، تبدأ منذ نعومة أظفارهم ، فالذين يتوقفون عند نهاية المرحلة الأولى يصبحون من طبقة العمال وأصحاب الحرف الذين يقومون بتوفير الضرورات المادية للمجتمع ، والذين يتخطون هذه المرحلة يمرون بمرحلة تثقيفية أخرى من يتوقف عند نهايتها يصبح ضمن المحاربين الذين يدافعون عن المجتمع ، بينما يواصل من يتخطى هذه المرحلة ، المرحلة الثانية ، دراسته لكي يصبح من مجموعة الفلاسفة أو المثقفين المتخصصين الذين تقع على عاتقهم شئون الحكم في الدولة ، وهم نخبة ممن يحبون المعرفة يتم إعدادهم عن طريق دراسات مفصلة ومطوّلة تسمح بانتقاء أكثر المواطنين قدرة على المعرفة والعمل الجماعي^(٣١). وحين يعود أفلاطون لطرح المشكلة مرة أخرى في محاوره « رجل الدولة » التي كتبها بعد محاوره « الدولة المثالية » بفترة تراوح بسنين ١٠ و ١٥ عاما ، نجد قدرا من التغيير في نظره إلى المشكلة . فبعد أن كان الحكم المثالي في محاوره « الدولة المثالية » هو حكم الأقلية المتخصصة ، نجد أفلاطون يتأرجح في محاوره « رجل الدولة » بين حكم الفرد وحكم الجماعة ، وبين مبدأ التخصص ومبدأ الخضوع للقانون . فهو يميل الآن إلى حكم الفرد المتخصص الذي يمارس تصريف أمور الدولة على هدي من تخصصه فحسب ، دون أن يتقيد بمسئولية أمام

Platon : Politeia, 375 - 465.

(٣١)

الشعب أو بقوانين لا يمكن خرقها أو تخطيها . فإذا لم يتوفر التخصص
تحلّ محله سيادة القانون ويصبح ترتيب نظم الحكم ، تنازليا ، في هذه
الحال هو الحكم الفردي ثم حكم الأقلية ثم الحكم الشعبي (٣٢) .

أما في محاورة « القوانين » وهي آخر ما كتبه أفلاطون فإننا نجد
تغيرا جذريا في نظره إلى مشكلة الدولة يظهر في جانبين : فمن جهة
نجدته يتخلّى عن النظرة التي يفضل فيها نظاما على آخر ويميل الآن إلى
تبني نظاما مختلطا تظهر فيه عناصر من النظم الثلاث (الحكم الفردي
وحكم الأقلية والحكم الشعبي) ، ومن جهة أخرى نجدته يعطى المكان
الأول في الدولة للقانون . وفي الواقع فإنّ مقوم « القانون » الآن
يظهر في كلّ جانب من جوانب الدولة . فهناك مجلس شعبي ومجلس
لشورى لغرض إصدار القوانين ، وهناك هيئة من ٣٧ عضوا لحماية
القوانين ، وهناك هيئة أخرى ومجلس آخر لمراجعة هذه القوانين . كذلك
تظهر العناية في هذه المحاورة بالقوانين كمقوم أساسي للدولة فسي
المجموعة الهائلة من اللوائح والبنود التفصيلية تعطى كلّ جانب من
جوانب الحياة العامة والخاصة وفي اضافة مقدمة للقوانين تفيد بأن تنفيذ
القوانين ينبغي أن ينطلق من مبدأ الإقناع وليس من مبدأ الأمر وحده (٣٣) .

ج - أرسطو ومقوم الطبقة المتوسطة

وأختم الحديث في هذه المرحلة التفصيلية من الفكر السياسي عند
اليونان بإشارة سريعة إلى آراء أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق. م.) فيما يتعلق
بالمقوم الأمثل للدولة ، فقد كان أرسطو هو آخر المفكرين العظام الذين
تناولوا هذا الموضوع قبل أن ينحصر عصر دولة المدينة الذي يمثل

Platon : Polittikos, 268 c - 276; 291 c - 303 d; 303 d - 305 e. (٣٢)

Platon : Nomoi, 663, 714 - 15, 716 - 18, 828 - 31, 853 - 7, (٣٣)
693, 701, 718 - 723, 822 - 3.

الحضارة اليونانية في جوهرها . لقد كان أرسطو تلميذا لأفلاطون ،
تتلمذ عليه وعاصره في معهد اللوقيون Lykeon في أثينا لمدة عشرين
عاما ، ولكنه مع ذلك كان يختلف عنه في طريقة تفكيره لأنه كان
يختلف عنه في ظروفه. فبينما كان أفلاطون من أسرة أرستقراطية يأنف
من رجل الشارع ويميل إلى المسائل النظرية وحياة الفكر المجردة، كان
أرسطو ينتمي إلى أسرة متوسطة وإن كان هو وأبوه من قبله قد عملا
في خدمة البيت المالك المقدوني . وكان نتيجة لانتمائه هذا يحتك بكافة
الطبقات ، فقد عمل هو (كما عمل أبوه من قبله) في خدمة البيت
المالك المقدوني على سبيل المثال ، ولكنه كان إلى جانب ذلك يختلط
برجل الشارع ويحترم الرأي العام . أما في تدريبه الفكري أو حياته
الفكرية ، فقد عكف بشكل كبير على المسائل العلمية العملية . وهكذا،
بينما كانت نزعة أفلاطون تتجه نحو التفكير المثالي ، كان أرسطو
عمليا في تفكيره حتى حين يتناول بالبحث مسائل نظرية بطبيعتها،
وهكذا إذا كان تجاهل الموجود والتفكير في نظم مثالية هو قسم أساسي
من فلسفة السياسة ، فإن القسم الآخر المعادل في رأي أرسطو هو
حسن الممكن ، أو الإحساس بما هو واقع وموجود فعلا وتحسينه
والمحافظة عليه .

وعلى هدي من هذا الاتجاه العملي عند أرسطو نستمع إلى رأيه
في مشكلة الدولة والمقوم الأمثل الذي يصلح أساسا لها . وهنا يبدأ بتقسيم
النظم عموما إلى ثلاثة أنواع : الحكم الفردي وحكم الأقلية والحكم
الشعبي^(٢٤) . وليس هناك واحد من هذه النظم الثلاث أحسن أو أصلح
من غيره ، وإنما يكون كل منها صالحا إذا تمت ممارسته بشكل معني

وسيتا إذا تمت ممارسته بشكل آخر، وهكذا تكون هناك ثلاثة أنواع صالحة من النظم تقابلها ثلاثة أنواع سيئة . على أن هذا التقسيم نظري بحت ، فالنظام الصالح أو النظام الأحسن لا يمكن أن يكون مطلقا وإنما هو ما يناسب ، من الناحية العملية ، المجتمع الذي يوضع من أجله ، سواء من حيث الظروف المادية لهذا المجتمع أو من حيث ظروفه التاريخية التي يمرّ بها . وفي ضوء هذا الاعتبار فإنّ اختيار النظام الأصلح أو الأمثل لا يكون بين واحد من النظم الثلاث المطروحة وإنما بين عديد من النظم يشكل كلاً منها تداخلا بنسب متفاوتة بين عناصر من هذه النظم الثلاث جميعا . فقد يكون هناك نظام يجمع بين الطريقة الديمقراطية (الشعبية) في إدارة القضاء، وبين طريقة حكم الأقلية في شغل مناصبه التنفيذية وبين طريقة الحكم الفردي في جانب ثالث من جوانبه وهكذا حسبما يناسب المجتمع الذي يوجد فيه هذا النظام كما أسلفت (٣٥) . وحيث أنه لا يمكن أن نتبع كلّ هذه الحالات من جهة أو تحديد حالة منها على أنها أصلحها أو أحسنها بشكل قاطع من جهة أخرى ، فإن الشيء الممكن والعملي المتبقي أمامنا هو أن نحدد النظام الأحسن في عمومته (في المتوسط العام) بمعنى النظام الذي يتنظر أن يعمل ، نسبيا ، على أحسن وجه ممكن من الناحية العملية التطبيقية .

وضمن هذه الحدود النسبية العامة ، فإن النظام الذي يشكل توازنا بين العناصر الموجودة في النظم الثلاث التقليدية (الفردي والأقلية والشعبي) يكون هو خير النظم جميعا، فهو يشكل حلا وسطا بين نقيضين متطرفين ، والوسط يمثل الخير دائما على أساس أن الفضيلة (وهي خير) تمثل وسطا بين نقيضين متطرفين كلاهما رذيلة (والرذيلة شر). (٣٦)

Ibid. : III, 1281 - 88, 1290 - 1294 b, 1317 a - 1321 a.

(٣٥)

Aristoteles : Ethikon Eudemion, II, 10 : 28, III, 1:1.

(٣٦)

والاحتمال الأكبر ، في هذه الحال ، هو أن "النظام الطيب أو الصالح يوجد في الدويلات التي تضم طبقة متوسطة كبيرة العدد ، بمعنى أن يكون عدد أفرادها أكبر من عدد الطبقتين الأخرين (الأغنياء والفقراء) مجتمعين ، أو على الأقل أكبر من كل من هاتين الطبقتين على حده . والسبب الذي يقدمه أرسطو لهذا الاحتمال هو أن الأغنياء يشيع بينهم الصلف أو التجبر وعدم الانصياع للقانون ، كما أن الفقراء يشيع بينهم الشعور بالمرارة (إزاء الطبقة الغنية) ومن ثم يميلون إلى الجريمة ، أما أفراد الطبقة المتوسطة فإنهم راضون عن حياتهم عادة ، إذ أنهم لا يطمعون في ثروة الأغنياء ولا يثيرون حسد الفقراء ، ومن ثم فإن هذه الطبقة تمثل عنصر الاستقرار في الدولة وتدعو إليه وتعمل على وضع حد للتصرفات المتطرفة التي قد تقدم عليها الطبقتان المتناقضتان بالطبيعة ، وهما طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء . (٣٧)

وفي الواقع فإن هذا التصور الذي يدعو إليه أرسطو لم يكن غريبا عن أذهان اليونان بشكل كامل ، وإن لم يكن موضع تطبيق دائما . وفي هذا الصدد يذكر لنا المفكر الكبير أن ظهور طبقة متوسطة قوية في مجتمعات دول المدينة كان أمرا نادر الحدوث ، وإنما كان المعتاد أن تظهر في هذه المجتمعات إما حكومات أقلية أو حكومات شعبية ، أما المثل الوحيد الذي ظهر فيه نظام يقوم على الطبقة المتوسط الكبيرة فكان في إحدى المدن اليونانية الكبيرة حين تقدم الشعب إلى أحد المشرعين مقنعين إياه أن يضع دستورا في هذا الاتجاه (٣٨) . كذلك

Politika : IV, 1295 a - 1296 a.

(٣٧)

(٣٨) رغم أن أرسطو لا يحدد الدولة ولا اسم المشرع إلا أن المثل الوحيد الذي ينطبق عليه هذا الحديث لا بد أن يكون أئمة والمشرع سولون (Aristoteles : Ath. Pol. V) راجع النظام الاثيني في الباب الخاص بأئمة واسبرطة في هذه الدراسة .

نحن نجد هذا التصور موجودا في بعض الكتابات الأدبية اليونانية كما هو الحال ، على سبيل المثال ، في مسرحية الصافحات Eumenides التي كتبها إيسخيلوس (في ٤٥٨ ق. م.) ، أو في مسرحية الضارعات Hikedites التي كتبها يورينيدس Eurypides (حوالي ٤٢٠ ق. م.)^(٣٩).

على أن أرسطو لا يحدّد لنا إذا ما كان وجود الطبقة المتوسطة الكبيرة ، بتأثيرها القوي ، هو الذي يؤدي إلى قيام نظام أو دستور متوازن ، أو أنّ تشريع مثل هذا النظام أو الدستور هو الذي يؤدي إلى وجود هذه الطبقة بجمعها الكبير المطلوب ، وإنما يتحدث أرسطو على أساس أنّ الأمرين متلازمين فحسب ويرى في هذا شيئا طبيعيا لا يدعو إلى التساؤل . على أيّ الأحوال فإن صفة الالتزام بالقانون التي يراها أرسطو من الخصائص التقليدية للطبقة المتوسطة تجعله على يقين من أن النظام الذي يقوم على أساس من وجود هذه الطبقة ستكون له صفة الاستقرار ، وهي الصفة التي يهدف إليها أيّ نظام . ولا يبدي أرسطو أيّ تخوف من أن تسعى الطبقة المتوسطة ، إذا أصبحت هي الطبقة الكبرى في المجتمع ، سيكون همها الوحيد هو السعي لما فيه مصلحتها فحسب كما يحدث عادة في حال الطبقتين الآخرين بل على العكس من ذلك يزعم أن الدولة التي يسودها الدستور المعتدل أو المتوازن هي وحدها التي لا يحدث فيها انقسام ، إذ حيثما تسوء الطبقة الوسطى ، يكون احتمال التناحر الطبقي والتمزق الدستوري احتمالا ضئيلا ،^(٤٠).

(وما بعدها) Aeschylus : Eumenides, 526

(٣٩)

Euripides: Hikedites, 238 - 45

Politika : 1296 a.

(٤٠)

القسم الثاني

تاريخ الرومان

الموضوع الأول
الظروف الجغرافية لايطالية وأثرها علي
تاريخ الرومان

الظروف الجغرافية لاطالاية

وأثرها على تاريخ الرومان

١- الجبال:

أول ما يطالعنا اذا تأملنا الوضع الجغرافى لشبه الجزيرة الايطالية هو وجود سلسلتين جبليتين هائلتين: إحداهما سلسلة جبال الألب Alps التى تتخذ شكل قوس يحد شبه الجزيرة فى الشمال ليبرز صورتها واضحة متميزة عما يقع وراءها فى قلب القارة الأوربية، ثم سلسلة جبال الأبنين Apennines التى تمتد على هيئة عمود فقرى من شمالى ايطالية إلى جنوبها.

أما عن جبال الألب فهى اضخم سلسلة جبلية فى القارة الأوربية ويصل ارتفاع بعض قممها إلى ١٥٠٠ قدماً، ومن ثم فهى تشكل حاجزاً طبيعياً كافياً لحماية ايطالية من المغيرين الذين يأتون من الشمال. حقيقة أن هذه السلسلة يقطعها فى عدد من الأماكن عدد من الممرات، وأن هذه الممرات إذا كان بعضهما يتراوح ارتفاعه بين ٦ و ٨ آلاف قدم، فإن عدداً منها ينخفض ارتفاعه إلى ٤ آلاف أو حتى إلى ٢٥٠٠ قدم. وحقيقة أن هذه الممرات كانت مكاناً ملائماً لعبور الجيوش المغيرة - ولكن يبقى وصف هذه الجبال بأنها حاجز طبيعى وصفا صادقا إلى حد كبير فى العصر القديم وهو العصر الذى نحن بصدد دراسته. أما الوصف الذى أطلق على ايطالية وهو أن «تاريخ ايطالية هو تاريخ غزاتها» إشارة إلى أن عددا كبيرا من هؤلاء الغزاة قد أتوا من الشمال عبر ممرات جبال الألب، فإن هذا القول لا يصدق فى الا فى فترة متأخرة هى الفترة التى تبتدى بالعصر المسيحى بعد أن كان المهندسون

الرومان قد شقوا وعبدوا الطرق والممرات عبر هذه الجبال وكانت الدولة الرومانية على اى حال تمر بفترة تمزق وتفكك أدى إلى انهيارها فى نهاية الامر أمام غارات البرابرة .

أما فى الفترة الأولى من تاريخ شبه الجزيرة فقد كان الأمر غير ذلك . والسبب هو أن جبال الألب، إلى جانب ارتفاع قممها، تمتاز بعرضها الكبير الذى يمتد فى بعض الاماكن إلى مسافات تتراوح بين ٢٤٠ و ٢٧٠ كيلو مترا، كما أن بعض الممرات الموجودة بها كانت على جانب كبير من الخطورة فى العصر المبكر قبل أن يعمل فيها مهندسو الطرق فنهم سواء فى العصور القديمة أو الحديثة لجعلوا منها ممرات صالحة للعبور وهنا يصف لنا سترابون Strabo المؤرخ والجغرافى القديم، قسما من الممر الذى عرف فيما بعد باسم ممر سانت برنارد بقوله :... أن قسما من الطريق يبلغ من ضيقه أنه يؤدى إلى الدوار سواء للذين يسلكونه سيرا على الاقدام أو حتى لدواب الحمل التى لم تتعود عليه ... وليس هناك علاج لهذه الظاهرة، ولا لكثل الثلج البالغة فى الضخامة التى تنزلق من أعلى المرتفعات والتى تقطع الطريق على القوافل أو تجرفها معها فى طريقها نحو الهاوية التى تريض فى اسفل الممر .

وقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك هى تهيئة الفرصة لسكان ايطالية فى الفترة المبكرة من تاريخها للالتقاء والتعامل الذى يهيئ الطريق للتجانس والاندماج، واذا كانت بعض العناصر قد رحلت من الخارج إلى شبه الجزيرة فى تلك الفترة البعيدة، فقد كان ذلك تسريا بطيئاً من المهاجرين (بقدر ما تسمح به صعوبة هذه الممرات) يساعد على تشرب المجتمع الايطالى لهؤلاء المهاجرين .

أما في الفترة التي أعقبت ظهور رومة وتبلورها في العصر الملكي، فتظهر هذه القيمة الدفاعية لجبال الالب في أجلى صورها اذا عرضنا ان الغارات الرئيسية التي تعرضت لها طوال الخمسة قرون التي امتد عبرها العصر الجمهوري من تاريخ الرومان لم تتعد اربع قارات: هي غزو الغاليين حوالي ٣٩٠ ق.م. وغزوا القرطاجيين (تحت قيادة هانبل) في ٢١٨ ق.م. ثم تحت قيادة هازدروبل في ٢٠٧ ق.م. وأخيرا غزو قبائل الكمبريين والتوتون لاطالية، وهو الغزو الذي استطاع القائد الروماني ماريوس -Mar- ius أن يوقفه بعد أن هزم القوات المشتركة لهذه القبائل في ١٠١ ق.م. ولا شك أن هذا الوضع الذي أمن فيه الرومان شر الخطر الخارجي إلى حد كبير ساعد على استقرار المجتمع الروماني بحيث استطاع الرومان في النهاية أن يخرجوا من شبه جزيرتهم، حين وافتهم الظروف، كقوة متماسكة استطاعت أن تفرض شروطها على المناطق المحيطة بها.

أما عن جبال الأبتين، فحقيقة أن امتدادها المتصل من شمالي شبه الجزيرة إلى جنوبها دون أن تخترقها مرات ذات قيمة كان عائقا طبيعيا بين المناطق الشرقية والغربية التي تتوسطها هذه السلسلة، ولكن مع ذلك فهي تمتد في خط واحد متواتر بحيث لا يمزق شبه الجزيرة كما هو الحال مثلاً في بلاد اليونان التي تمتد فيها سلاسل الجبال في كل اتجاه تقريبا، ومن ثم تمزقها - أو بلاد اليونان - إلى مناطق تكاد كل منها تكون منعزلة عن الاخرى. وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع الذي وجدت عليه جبال الابنين انها فقدت بسهولة خطرهما كحاجز طبيعي حين استطاع الرومان أن يتغلبوا على ارتفاعها عن طريق مد الطرق الحربية التي نحتوها على مدرجاتها، بحيث حين وصل الرومان إلى مرحلة نضجهم الاجتماعي لم تصبح هذه السلسلة عائقا أمام الوحدة السياسية الايطالية - هذا بطبيعة الحال إلى جانب عامل آخر هو أن وضع ايطالية كشبه جزيرة سهل إلى حد ما،

وإن كان قليلاً نسبياً مسأله الاتصال بين سواحلها عن طريق البحر، كما أن قسماً كبيراً في كل من شمالي ايطالية وجنوبها لا تصل إليه هذه الجبال إطلاقاً ومن ثم تصبح طرق المواصلات ميسورة بين كل من هذين القسمين وبين المناطق الواقعة إلى شرقي أو غربي جبال الأبنين.

٢- التربة،

وإذا كانت تضاريس ايطالية قد ساعدت على حمايتها في الفترة المبكرة من تاريخها وساعدت على توحيدها، أو على الأقل لم تقف عائقاً لا يمكن التغلب عليه في سبيل هذه الوحدة، ومن ثم كانت عنصراً فعالاً اعطاها القاعدة الدفاعية والاجتماعية اللازمة للقيام بدورها على المسرح التاريخي للبحر المتوسط - فإن خصوبة أرضها قد هيأت لها القاعدة الاقتصادية اللازمة لهذا الدور.

ففي هذا المجال نجد ايطالية تضم امتدادات سهلية خصبة أكثر من أغلب المناطق المطلة على البحر المتوسط، فالسهول الشمالية تصل إليها الامدادات المائية الكافية لربها من الروافد النهرية الآتية من قمم جبال الالب. ثم تصل إليها من نفس المنطقة، ومع هذه الامتدادات المائية كميات من الطمي الذي تنحته هذه الروافد أثناء فيضانها في الشتاء. وتتكرر الخصوبة مرة أخرى في السهول الغربية للممتدة من جنوبي منطقة تسكانية إلى خليج نابولي، وأن كان مصدر هذه الخصوبة يختلف عن مصدره في الشمال. فهنا نجد خطاً متقطعاً من البراكين التي غطت هذه المنطقة على مر العصور بطبقة من اللافا. وطبيعي أن هذه البراكين وطبقات اللافا التي تطلقها لم تكن خلوا من الآثار السيئة، فقد أوجدت نوعاً من الاضطراب العمراني في بعض الفترات - وعلى سبيل المثال فنحن نجد رومة تتعرض لهزات أرضية وإن كانت طفيفة في مناسبات كثيرة في تاريخها المبكره كما نجد أن بركان فيزوفوس Vesuvius يتحرك في ٦٣ ميلادية بعد سبات طويل ليسبب تخريباً كبيراً في

مدينة بومبى Pompeii ثم يثور فى ٧٩ ميلادية ليُدفن المدينة هى ومدينتين أخريين بجوارها، هذا إلى جانب البراكين الواقعة فى شمالى شبه الجزيرة والتي كانت ثوراتها فى عصر ما قبل التاريخ عاملاً أدى إلى انعدام العمران فيها فى بعض الأوقات.

ولكن، رغم ذلك، فقد كان لهذه البراكين، بجوار جانبها السيئ، جانب حسن هو إخصاب الأراضى عن طريق التربة الناتجة عن الحمم التى تقذف بها من جوفها كما أسلفت، ولا يغير من هذه الحقيقة أن ايطالية أقل خصوبة من مناطق أوربية أخرى كفرنسا مثلاً، فإنها إذا قورنت بالمناطق الأخرى التى تقع فى حوض البحر المتوسط تعتبر على جانب كبير من الخصوبة. كذلك لا يغير منها ما تعرفه من أن ايطالية كانت تعاني من عدم وجود القمح لسكانها فى فترة توسعها وتكوينها لامبراطوريتها، وهو أمر ثابت فى التاريخ، إذ أن ذلك يرجع لعوامل سياسية وليست جغرافية، ففي تلك الفترة كانت الجيوش الرومانية تجتذب إلى صفوفها أعداد كبيرة من الفلاحين، أى من الأيدي العاملة فى الزراعة، مما كان له أثره السيئ دون شك على هذا الجانب من اقتصاديات رومة (وأن كانت رومة لم تهتم كثيراً لهذا الأمر لأنها كانت تعوض النقص فى هذه الناحية من محصولات ولاياتها)، ومن هنا وليس بسبب أى إجداب فى التربة كان هذا الفقر الظاهر فى محصول القمح.

وقد كانت هذه الخصوبة سبباً فى كثافة السكان فى ايطالية فهى، بعد وادى النيل، تعتبر أكثر مناطق البحر المتوسط فى الكثافة السكانية بالنسبة لمساحتها، وفى هذا المجال نجد أن سكان ايطالية بلغوا فى عام ١٤١ ميلادية، أربعة عشر مليون نسمة، ولم تكن هذه النسبة العالية نتيجة لفتوحات رومة بل على عكس ذلك كانت الأعداد الكبيرة من سكان ايطالية هى التى مكنت رومة من القيام بفتوحاتها فى عصر لم يكن يعرف الأسلحة الحديثة التى

تغنى عن الاعداد. ولعلنا، أخيراً، نستطيع أن نلمس مدى قوة الدعامات العسكرية التى هياتها لرومة هذه الكثافة اذا عرفنا أنها استطاعت حسب رواية المؤرخ بوليبيوس Polybius أن تجند فى ٢٢٥ ق.م. جيشاً قوامه ٧٧٠ ألفاً بين مشاة وفرسان من سكان شبه الجزيرة.

٣- البحر:

واذا كانت الجبال والتربة قد ساعدنا على تهيئة بعض الدعامات اللازمة لقيام شبه جزيرة ايطالية، تحت سيطرة رومة، بدورها التاريخى فى العالم القديم، فان البحر قد قدم هو الآخر الدعامات الباقية لهذا الدور. وهنا يجب أن استدرك: فان الطريقة التى قدم بها البحر هذه الدعامات لم تكن مثل تلك التى تمت فى حالة بلاد اليونان، لقد هيا البحر لليونان سواحل مليئة بالتعاريج ومن ثم بالموانئ، فجابوه تجاراً وقراصنة ومهاجرين منذ القرن العاشر ق.م. بل قبل ذلك.

أما فى حالة ايطالية فقد كانت الصورة على غير هذا النحو. أن سواحلها لا تضم، رغم طولها الظاهر، سوى عدد قليل بالغ فى قلة من التعاريج، وقد وصف سترابون هذه السواحل بأنها خالية من الأماكن التى تصلح لحماية السفن، فيما عدا عدد قليل من الموانئ الكبيرة، وهو وصف صادق إلى حد كبير اذا عرفنا أن الأمر لا يقتصر على قلة التعاريج، بل يزيد على ذلك عامل آخر هو تعرض ايطالية لرياح غير مواتية للملاحة على طول الساحل الشرقى المطل على البحر الادرياتي وفى الجزء الاوسط من الساحل الغربى.

وقد كان لهذين العاملين - قلة التعاريج وقلة الرياح المواتية - اثرهما الظاهر الذى أخر دخول ايطالية فى ميدان النشاط البحرى الى فترة متأخرة كثيراً عن تلك التى برزت فيها بلاد اليونان فى هذا الميدان. ولكن مع ذلك

فقد انتفعت ايطالية من البحر، حين دفعتها الظروف الى الخروج اليه، بعامل آخر يختلف عن ذلك الذى ظهر فى بلاد اليونان، هذا العامل هو الموقع الاوسط الذى تتمتع به شبه الجزيرة الايطالية فى حوض البحر المتوسط، ووجود الموانئ الطبيعية القليلة بها فى الأماكن المناسبة لاتصالاتها الخارجية، فالطرف الجنوبى لشبه الجزيرة وجزيرة صقلية الملاصقة له يقتربان إلى حد كبير من الشواطئ الافريقية، كما ساعد على سهولة الاتصال بهذه القارة وجود ميناء بتيولى Puteoli (وهو اسم المكان الذى احتلته فيما بعد ميناء نيابوليس وهى نابولي الحديث) وسيراكيوز Syrause (وفى جزيرة صقلية) كنقط الإنطلاق نحو هذه القارة، هذا بينما كانت ميناء تارنتوم Tarentum وبرنديزيوم Brundisium (برنديزي الحالية) هي البداية الطبيعية للطرق البحرية نحو بلاد اليونان وسواحل القسم الشرقى للبحر المتوسط. وهكذا كان هذا الموقع الأوسط هو الذى هيا لرومة التى أصبحت سيدة ايطالية، الفرصة لأن تصير فى يوم من الأيام مقرا لأمبراطورية قدر لها أن تشمل كل حوض البحر المتوسط.

الموضوع الثاني

منطقة لاتيوم وظهور رومه

منطقة لاتيوم وظهور رومه

١- لمحة عن جغرافية منطقة لاتيوم:

قبل الحديث عن مدينة رومة Roma التي قامت بالخطوة النهائية والدور الرئيسي في تحديد المسار التاريخي والحضاري لإيطالية، سواء من حيث توحيد شبه الجزيرة أو من حيث انطلاقها إلى الخارج لتؤسس أكبر امبراطورية ظهرت في العالم القديم، يجدر بنا أن نتعرف بشكل سريع على الملامح الجغرافية الأساسية لمنطقة لاتيوم Latium، وهي المنطقة التي ظهرت فيها رومه، وعلى التطور التاريخي لهذه المنطقة حتى ظهور رومه على أساس أن هذه الملامح الجغرافية تشكل الإطار المكاني، بينما يشكل هذا التطور التاريخي الإطار الزمني، وهما الإطاران اللذان نتج عن التقائهما ظهور هذه المدينة.

وفيما يتعلق بالملامح الجغرافية فإن منطقة لاتيوم تقع في وسط القسم الغربي لشبه جزيرة ايطالية، وكانت تحدها شرقا سلسلة جبال الابنين ويحدها غربا الساحل الغربي لشبه الجزيرة من مصب نهر التيبر Tiber شمالا إلى رأس كيركيي Circei جنوبا بينما يحدها شمالا نهر التيبر، أما الحدود الجنوبية فكان يشكلها الخط الذي يمتد بين مجموعة التلال المتاخمة لجبال الابنين شرقا والساحل غربا فاذا نظرنا عن قرب الى المنطقة نجد أنها تنقسم بشكل عام إلى ثلاثة أقسام: احدها يشكله نطاق الوديان المتسعة في الشمال والغرب، والثاني تشغله مجموعة من التلال البركانية ويقع في وسط المنطقة، أما الثالث، الذي يقع إلى الجنوب فتشغله إلى حد كبير المستنقعات من ناحية

الساحل ثم جبل ليبينوس Mons Lepinus الذى يمثل نتوءاً جانبياً من جبال
الابنين فى اتجاه البحر.

ومن ناحية التربة فان منطقة لاتيوم تمثل قدراً واضحاً من الخصوبة،
وان اختلفت نسبة هذه الخصوبة من قسم إلى آخر، وهى خصوبة أدت إلى
كثافة السكان فى المنطقة، وهو أمر ستظهر قيمته فى الفترة التاريخية كمورد
بشرى فى تكوين القوة العسكرية اللازمة فى السيطرة على المناطق الأخرى،
اتجاهها نحو توحيد إيطاليا وفى هذا المجال فنحن نجد أن المناطق السهلية
(النطاق العريض من الوديان فى الشمال والغرب) يتكون من طبقة طينية -
سميكة من الطمي المتماسك تعلوها طبقة أو قشرة من التربة الهشة التكوين
الغنية بالمواد اللازمة لنمو النباتات، وكذلك فالمنطقة تكثر فيها العيون المائية
التي تزيد من امكاناتها الزراعية اذا ادخلناها فى حسابنا الى جانب مياه نهر
التيبير وروافده نهر الأنو Ano - الأمر الذى اعطى هذا القسم من لاتيوم
شهرة مستحقة فى مجال الحديث عن الخصوبة. واذا كانت الطبقة السفلى
التي أثرت اليها والمكونة من الطمي المتماسك لا تسمح بامتصاص مياه
الفيضان من نهر التيبير وروافده ومن ثم تتسرب هذه المياه الزائدة إلى
المناطق المنخفضة من هذا القسم الشمالى والغربى من لاتيوم، فان سكان
هذه المنطقة عمدوا إلى صرف هذه المياه الزائدة بشكل منتظم فى فجر
تاريخ المنطقة ومن ثم حافظوا على صلاحيتها للزراعة المكثفة.

أما عن منطقة التلال التي تقع فى وسط لاتيوم فهى منطقة غنية
بأشجار الزان التي تقدم نوعاً من اجود انواع الخشب، بكل ما يتبع هذا من
الاعمال والصناعات التي يدخل فيها الخشب بشكل جزئى أو كلى ومن هنا
فقد كانت تكثر فيها القرى بشكل مكثف حول هذه الغابات فى المرحلة
المبكرة من تاريخ لاتيوم.. ومن ثم فان هذا القسم لم يكن اقل فى كثافة

سكانه من القسم الاول، بكل ما يترتب على كثافة السكان من الاعتبارات التى اسلفت الاشارة اليها. وهكذا يتبقى القسم الثالث الواقع فى جنوبى لاتيوم الذى لم يكن يتمتع بكثافة مماثلة فى السكان، ولكنه يظل فى كل الاحوال قسما ضئيلا من حيث المساحة بالنسبة للقسمين السابقين:

فاذا انتقلنا الى الحديث عن موقع منطقة لاتيوم، فنحن نجد أن هذا الموقع كانت له ميزات تسمح لهذه المنطقة، اذا توفرت لها ظروف القوة والتنظيم المناسب أن تكون منطلقا للتطور نحو الوحدة الداخلية بين مدنها وقراها، ثم نحو توحيد ايطاليه بعد ذلك. والسبب هو أن حدود لاتيوم جمعت بين صفتين رئيسيتين: الصفة الأولى هى أنها حدود مانعة إلى حد كبير - الأمر الذى يسمح لسكان لاتيوم بالاحتكاك داخل هذه الحدود، فى المراحل الأولى من تطورها، أكثر من احتكاكهم مع المناطق الواقعة خارج الحدود، ومن ثم يؤدي هذا إلى تماسك كيانهم كمجموعة بشرية. وفى هذا المجال، فنحن نجد فى الشمال نهر التيبر الذى كان يفصل بين لاتيوم واتيورية. وهذا النهر، رغم أنه ليس اطول الانهار الايطالية، الا أنه من بين أكثرها غزارة فى المياه، وحتى فى الاوقات التى تصل فيها مياه هذا النهر إلى اقل منسوب لها فى اثناء فصل الصيف، فان عبور هذا النهر يظل أمراً صعباً الا فى اماكن قليلة تسهل حراستها، ومن هنا أصبح حداً طبيعياً واضحاً فى شمال لاتيوم. فإذا تركنا هذا الحد الشمالى نجد أن جبال الابنين فى شرقى لاتيوم تشكل، لنا أيضاً، حداً طبيعياً يكاد يكون مانعاً من شمالى هذا الحد الشرقى الى جنوبيه. هذا وصفة المناعة تجدها كذلك فى الجنوب حيث توجد المرتفعات الجبلية والمستنقعات التى سبقت الاشارة إليها. واخيراً ففى غربى لاتيوم يوجد البحر.

أما الصفة الثانية لهذه الحدود، فهى انها رغم مناعتها، فان هذه المناعة

لم تصل إلى اغلاق لاتيوم نهائيا عن جيرانها. وسيظهر أثر هذا الوضع بشكل واضح عندما تظهر رومه وتوجد لاتيوم. اذ أن رومة في ذلك الوقت ستستطيع الانطلاق إلى بقية مناطق ايطالية لتسيطر عليها وتوحيدها، ومن ثم تتحول ايطالية الى قوة تتمكن، حين تتوفر الظروف، من مد السيطرة الرومانية لينتهي الامر بتكوين امبراطورية كبيرة تضم ضمن حدودها حوض البحر المتوسط بأكمله. وفي هذا المجال فاننا نجد نهر التيبر في الشمال، رغم غزارة مياهه وعمقها، توجد فيه بعض المناطق القليلة التي لا تحول دون امكان عبوره (كما أشرت منذ قليل) ومن ثم تشكل نقطة اتصال بين لاتيوم وجيرانها في الشمال. وأهم هذه النقط نقطة تقع قريبا من مدينة رومه، وهي نقطة توجد فيها في وسط النهر جزيرة تسهل عبوره بشكل واضح. فاذا انتقلنا الى جبال الابنين نجد أنها، رغم مناعتها، كانت تسمح باتصال لاتيوم بالمناطق الواقعة عبر هذه الجبال في القسم الشرقي من ايطاليه عن طريق وادي نهر الانيو وبحيرة فوكينوس Lacus Fucinus. وأخيرا ففي الجنوب نجد أن المنطقة الجبلية يخترقها ممران من الأرض المنخفضة هما وادي نهر تريروس Trerus ووادي نهر ليريس Liris، وهما واديان مكنان الاتصال السهل بين منطقة لاتيوم والمناطق الواقعة الى جنوبها.

٢- التاريخ المبكر لمنطقة لاتيوم:

البحوث الاثرية والتاريخية تدلنا على أن سكان منطقة لاتيوم هم من احدث المجموعات البشرية التي استوطنت ايطالية. والسبب في ذلك هو أن هذه المنطقة تعرضت لثورات بركانية لم تهدأ الا في بداية الالف الاولى ق.م. وعند هذا التاريخ عبرت الى المنطقة جماعات انت من الشمال عن طريق وادي نهر التيبر. وقد استطاع الباحثون عن طريق دراسة قوائم الجماعات اللاتينية (نسبة الى لاتيوم) التي تركها لنا المؤرخين القدماء، أن

يستنتجوا أن هؤلاء السكان تجمّعوا في عدد من القرى Vici يبلغ عددها خمسين قرية على الأقل، كانت كل مجموعة منها تشكل تجمعاً دينياً حول عقيدة أو عبادة معينة، سواء كانت هذه عبادة الإله جوبيتر Jupiter أو الإلهة ديانا Diana أو الآلهة فينوس Venus أو غيرها. وكان أهم هذه التجمعات الدينية، التجمع الذي قام حول عبادة الإله جوبيتر، وهي العبادة التي كان مركزها قرية ألبا لونجا Alba Longa التي تقع قرب بحيرة ألبانوس Lacus Albanus وسبب هذه الأهمية هو أن الإله جوبيتر (الذي سيصبح فيما بعد كبير الآلهة الرومان) كان أهم هذه الآلهة وكانت عبادته بالتالي هي أهم العبادات ومن ثم ألبا لونجا هي أهم القرى اللاتينية آنذاك، ولكن هذه الأهمية ظلت أهمية دينية فحسب ولم تتحول إلى أهمية أساسية، ومن هنا فإن العاصمة السياسية المستقبلية لمنطقة لاتيوم ظهرت في قسم آخر من أقسام لاتيوم، عند الحدود الشمالية على شواطئ نهر التيبر. هذه التجمعات الدينية بين قرى منطقة لاتيوم لم تكن تمثل تجمعات سياسية في هذه الفترة المبكرة من تاريخ المنطقة، ولكنها شكلت دون شك الإطار التحضيري للتجمعات السياسية التي ظهرت في المراحل التاريخية التالية.

وحين يبدأ القرن السابع نجد أن تاريخ منطقة لاتيوم هو تاريخ منطقة مكتفية اكتفاء ذاتياً من الناحية الاقتصادية، يعمل سكانها بالزراعة أو الرعي ويمارسون طقوساً دينية تتناسب أساساً مع الحياة الزراعية (قد يدل هذا على أن الزراعة كانت أكثر انتشاراً من الرعي، أو على أنها كانت تمثل مورداً اقتصادياً أهم أو أكثر استقراراً من مورد الرعي) ولكن إلى جانب هذا فإن ما عثر عليه في المنطقة بشكل متناثر من الأدوات البرونزية والمصنوعات الفخارية اليونانية يدل على أن قدراً من الاتصال التجاري بين لاتيوم والخارج قد تم في القرن السابع، ولكن مع ذلك فإن حجم التجارة الخارجية

اللاتينية كان متناهيا في ضآلته اذا قيس بالتجارة الخارجية للاتروريين (سكان اترورية التي كانت تقع الى شمال لاتيوم) .

بعد ذلك بنصف قرن تقريبا (أى حوالى ٦٥٠ ق.م) تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ لاتيوم يسيطر خلالها الاثريون على المنطقة . ويحدثنا المؤرخون اليونان والرومان عن هذه السيطرة، كما تؤيدها المخلفات الاثرية للاتروريين التي تم اكتشافها في عدد من المواقع اللاتينية . وأهم هذه المخلفات عثر عليه في مدينة براينستى Praeneste وهى مدينة تسيطر على الطريق الى حوض نهر ليريس، حيث كشفت التنقيبات الاثرية على عدد من المقابر التي تحتوى على أثاث من البرونز والذهب مثل الاثاث الذى كانت تزود به مقابر الامراء الاثريين، وهو أمر يدل على وجود طبقة حاكمة اترورية فى هذه المنطقة فى اواسط القرن السابع ق.م . وتشير الشواهد الى أن الغزاة الاثريين دخلوا لاتيوم لأول مرة عن طريق فرعية كانت تعبر نهر التير عند قرية قريبة من رومة (اذ يبدو أن عبور النهر عند مدينة رومه لم يكن مستطاعا بالنسبة للاتروريين) تم ساروا فى هذه الطريق الفرعية الى براينستى التي اتخذوها محطة فى طريقهم الى جنوبى اترورية ثم عبر حدودها الجنوبية الى منطقة كمبانية Campania . كذلك يدل على سيادة اترورية على لاتيوم عدد من المجرى المخصصة لصرف المياه والمنحوتة فى الصخر فى وادى نهر التير وفى السفوح الجنوبية لتلال البانوس (فى شمالى لاتيوم) ، وهذه المجرى تشبه بشكل واضح مجرى مماثلة لها اقامها الاثريون فى جنوبى ترورية .

أما عن الأوضاع التي سادت لاتيوم فى عصر السيادة الاثريية فأهمها من الناحية الاقتصادية ظهور صناعة مزدهرة فى مجال البرونز والمعادن الثمينة فى براينستى (التي رأينا الاثريين يتخذونها قاعدة أو محطة وسطى لهم فى طريقهم الى كامبانية) وكذلك تستطيع أن نرد الى فترة هذه

السيادة حدثا ثقافيا هو انتشار الابدجية الاثروية بين اللاتينيين (وسكان منطقة لاتيوم)، أما من الناحية الاجتماعية ففي هذه الفترة لذلك تظهر بداية انتقال اللاتينيين من حياة القرية الصغيرة الى تجمعات المدن الكبيرة، فحين تصل الى بداية القرن الخامس ق.م. (٥٠٠ ق.م.) نجد أن القرى اللاتينية التي كانت تبلغ خمسين قرية كما أشرت في مناسبة سابقة تتجمع في عدد من المدن يتراوح عددها بين العشرة والاثنتى عشرة من بينها بواينستى وتيبور Tibur وتوسكولوم Tusculum ورومه.

ولكن السيادة الاثروية لم تستمر طويلا في منطقة لاتيوم كما أن تأثير الاثرويين على الحضارة اللاتينية لم يكن الا تأثير عابراً. وهكذا لم يرتبط تاريخ لاتيوم بتاريخ اثروية، ولكنه ارتبط بظهور احدى مدن لاتيوم نفسها. هذه المدينة التي وصلت الى مركز الصدارة في المنطقة هي مدينة روما.

٣- ظهور رومه

أ- الظروف الجغرافية:

تقع رومه على نهر التيبر على بعد ١٥ ميلا من مصبه، في المنطقة الحدية التي كانت تفصل بين منطقة لاتيوم وجارتها الشمالية، ومنطقة اثروية. في هذه المنطقة كانت البراكين الموجودة قد ألقت في فترة ثوراتها قدرا كبيرا من الحمم تحول، حين هدأت هذه البراكين، الى مجموعة من التلال يصل ارتفاعها الى ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ قدما فوق سطح البحر، والى ما يقرب من مائة قدم فوق سطح السهل المحيط بهذه التلال. هذه التلال هي التي ظهرت فوقها مدينة رومه.

وهذا الوضع الذى وجدت فيه رومه اعطاها عددا من الميزات مكنتها بالتدريج من أن تصبح المدينة الاساسية في لاتيوم. فموقعها في وسط المنطقة السهلية ذات التربة البركانية الخصبة اتاح لها عددا من السكان أكبر

من المعتاد بالمقارنة مع المدن اللاتينية الأخرى ذات المساحة المماثلة لها. كذلك فإن موقعها فوق منطقة التلال جنبها الأضرار الناتجة عن فيضان نهر التيبر كما أعطاه موقعاً دفاعياً وحصيناً وموقعاً هجوماً متميزاً على المناطق المجاورة. فإذا نظرنا إلى موقعها بالنسبة لنهر التيبر وجدنا أن النهر يعطيها ميزة الاتصال السهل بالساحل الغربي لإيطاليا ومن ثم يسهل إمكانات اتصالها التجاري بالعالم الخارجى. ولم يقتصر الأمر على هذا، فإن رومه كانت بحكم موقعها على نهر التيبر، تسيطر على المعبر الرئيسى السهل لهذا النهر، ومن ثم كانت أمامها فرصة الاتصال بالمناطق الواقعة عبر هذا النهر شمالاً وجنوباً فى القسم الغربى من إيطاليا كما كانت رومه تشغل نقطة وسطاً فى إيطاليا من طرفها الشمالى الى طرفها الجنوبى. وأخيراً وليس آخراً، فإن موقع رومه عند المعبر الرئيسى السهل بين لاتيوم وجارتها الشمالية القرية، اتروورية، جعل هذه المدينة مؤهلة بالضرورة الدفاعية، حين ظهر الكيان السياسى لمنطقة لاتيوم، أن تكون أهم مدينة فى المنطقة، ومن ثم عاصمتها السياسية.

هذه المدينة التى اهلتها ظروفها الجغرافى لان تصبح العاصمة السياسية لمنطقة لاتيوم وأن تؤخذ كل شبه الجزيرة الإيطالية وأن تصبح عاصمة لها، ثم قدر لها بعد ذلك أن تصبح عاصمة اكبر امبراطورية ظهرت فى العالم القديم، ما هى أصولها وكيف ظهرت على مسرح التاريخ؟ والاجابة على هذا السؤال تستقطب نوعين من الشواهد، النوع الاول هو الاساطير التى ظهرت حول هذه المسألة، والنوع الثانى هو الآثار التى كشف عنها المنقبون الاثريون، وكلا النوعين له دلالة ومغزاه، فاذا كانت الشواهد الاثرية تشير الى النمو الفعلى لهذه المدينة منذ أن كانت مجموعة من القرى المتجاورة حتى أصبحت مدينة لها نظمها السياسية والاجتماعية ولها كيانها الاقتصادى، فإن الاساطير التى احاطت بظهورها تعكس لنا نوعية الاهتمام

الذى احاط بهذه المدينة من جانب الفئات أو المجموعات البشرية التي اتصلت بشكل أو بآخر بظهورها وتطورها.

ب- الروايات الاسطورية:

ولنبداً بحديث سريع عن الاساطير التي نسجت حول ظهورها وهنا نجد ثلاثة مجموعات من هذه الاساطير، أولها هي المجموعة التي ظهرت بين الرومان انفسهم، وفيها يرودرن تأسيس رومه الى شخصية محلية فيذكرون أن الذى اسسها هو بطل ايطالى اسمه رومولوس Romulus، وهو اسم من الواضح أنهم اشتقوه من اسم المدينة. وتبدأ قصة هذا البطل، حسبما تردده الاساطير، حين ولد رومولوس سفاحا كطفل غير مرغوب فى استبقائه ثم ألقى به فى نهر التيبر ولكن العناية الالهية تتدخل لانقاذه فتقذفه امواج النهر الى الشاطئ حيث ترضعه وتحنو عليه ذئبه، ثم يأخذه راعى اسمه فاوستولوس Faustus فيرعاه ويتعهد بالتربية قريبا من المكان الذى ستقوم عليه مدينة رومه. ثم تستمر الاسطورة لتذكر لنا أن رومولوس يبلغ سن الرجولة ويؤسس موقعا سكنيا على تل البالاتين، وهو تل من مجموعة التلال التى قامت عليها رومه بعد ذلك. وقد حاولت الاسطورة أن تضيف على ريموس صفات آلهية وبشرية تتفق مع الاعتقادات السائدة فى ذلك الوقت، فجعلته ابنا للاله مارس الذى كان آله مدينة رومه، كما جعلت له أخا اسمه ريموس Remus ساعد بطريقة أو بأخرى فى تأسيس المدينة. وقد تبلورت القصة التى تشكل الخط الاساسى فى هذه الاساطير وظهرت فى وقت لا يتخطى القرن الرابع ق.م. وظل الاعتقاد بما جاء فيها منتشرا بين الرومان بعد هذا التاريخ، يدلنا على ذلك أنه فى أوائل القرن الثالث (٢٩٦) ق.م. اقيم فى ميدان Forum المدينة تمثال لذئبة ترضع توأمين، وهو تمثال يشير إلى هذه القصة.

وإذا كانت الاساطير التي تمخضت عنها هذه القصة تشير إلى النزعة المحلية التي تبين لنا مدى تمسك الرومان أو اعتزازهم باصلهم الايطالي، فان مجموعة أخرى من الاساطير التي احاطت بظهور رومه جاءت من مصدر آخر هو القصص التي اشاعها اليونان حول هذا الموضوع، وهي قصص تتفق من جهة مع اتجاه يوناني معروف هو اختراع قصص حول نشأة اية مدينة لا يعرف عن نشأتها شئ ثابت وهو أمر لم يقتصر فيه اليونان على المدن اليونانية وانما تعدوه الى المدن الاخرى غير اليونانية ومن جهة أخرى فان هذه القصص تبين مدى اهتمام اليونان ورومه وهو الاهتمام الذي نتج عن احتكاك اليونان بايطالية سواء عن طريق المستوطنات (التي تحولت الى مدن) والتي اقاموها في مواقع عديدة على السواحل الايطالية، أو عن طريق التعامل التجاري الذي وصل الى درجة مكثفة في احيان غير قليلة.

وفي هذا المجال نجد مجموعتين من الاساطير، احداها تتصل بالبطل اليوناني اوديسيوس Odysseus، أحد الملوك اليونانيين الذين قادوا اليونان في حربهم قد طروادة (الواقعة في القسم الشمالي من الساحل الغربي لآسيه الصغرى) وتدور هذه المجموعة من الاساطير اليونانية حول فكرة تردّ بناء مدينة رومه الى روموس Remus الذي تذكر هذه الاساطير أنه ابن لأوديسيوس انجيه من حورية البحر كيريكي التي تربط الرواية اليونانية المتداولة بينها وبين رأس كسيركيسي الواقعة على الساحل الغربي لايطالية. أما المجموعة الثانية من الاساطير اليونانية فلا تردّ انشاء رومه لبطل يوناني، ولكن على العكس من ذلك لبطل طروادي هو اينياس Aeneas، وقد ظهرت هذه المجموعة من الاساطير في القرن السابع ق.م. ثم تبلورت في القرنين الخامس والرابع ق.م. حول رواية اساسية تردّ بناء رومه الى ابنة لاينياس اسمها رومي Rome او لابن أو حفيد له اسمه روموس Romus.

لماذا تغيّر الاتجاه الاساسي للاساطير اليونانية فيما يتعلق بتأسيس رومه

من نسبة هذا التأسيس الى بطل يونانى لشبه هذه الاساطير الى بطل طروادى هو بالضرورة من اعداء أو خصوم اليونان؟ ربما كان للاتجاه الاول علاقة بالاستطيان اليونانى على الشواطئ اليونانية فى الفترة المبكرة من تاريخ ايطالية حين كان الايطاليون لا يزالوا بعدين عن المسرح التاريخى ومن ثم كان اليونان يرون انهم (أى اليونانيون انفسهم) هم أصحاب الدور الحضارى الوحيد فى العمران الذى يظهر فى شبه الجزيرة الايطالية فى تلك الفترة، ومن أدلة ذلك على سبيل المثال أن الاسطورة التى تجعل من ابن اوديسيوس مؤسساً لرومه لم تكن الاسطورة الوحيدة فى هذا المجال وانما كانت الى جانبها اساطير أخرى احداها ترد تأسيس هذه المدينة الى زعيم يونانى آخر هو ايفاندروس Evandros كان موطنه فى اركاديه Arkadia فى شبه جزيرة البلوبونيسوس Peloponnesos (شبه جزيرة الموره الحالية) وواحدة أخرى ترد تأسيس مدينة توسكولوم (فى وسط منطقة لاتيوم) الى ابن ثان من ابناء اوديسيوس انجبه، هو الآخر من الحورية الالهية كبرىكى.

أما الاتجاه الثانى للاساطير اليونانية المتعلقة بتأسيس رومه وهو الذى يربطها بالبطل الطروادى اينياس، فربما كان التحول اليها فى البداية متصلاً بظهور الاترويين كقوة لها وزنها فى شبه الجزيرة الايطالية ومن ثم كخصم حضارى وسياسى لليونان، وهكذا بدأت الاساطير أو الاقاصيص التى ينسجها اليونان ترد تأسيس المدن الايطالية فى المناطق التى وقعت تحت الغزو أو السيطرة الاتروية مثل منطقة لاتيوم ومنطقة كامبانية الواقعة الى جنوبها) إلى زعيم من خصوم اليونان فى الحرب الطروادية، وهو البطل اينياس الطروادى. وقد يشير إلى هذا الترحح أن مدينة رومه لم تكن المدينه الوحيدة التى ردت الاساطير اليونانية تأسيسها الى اشخاص يرتبطون بالزعيم

الطروادى اينياس، فقد ذكرت لنا هذه الاساطير أن الذى بنى مدينة كابوه Capua (وهى تقع فى منطقة كامبانية التى تسيطر عليها الاتروزيون) هو كابيس Capis ، جد اينياس أما عن تبلور هذه المجموعة من الاساطير فى القرنين الخامس والرابع ق.م. لترد انشاء رومه الى ابن أو ابنة اينياس، فإن هذا التبلور فى هذين القرنين يتطابق زمنياً مع الفترة ظهرت فيها رومه، بعد أن قضت على السيطرة الاتروزية فى ايطالية وبدأت ظهورها وخطواتها المنتظمة نحو توحيد شبه الجزيرة الايطالية تحت زعامتها وسيطرتها، بما فى ذلك المدن اليونانية الموجودة فى القسم الجنوبى من شبه الجزيرة، ولعله مما يؤيد هذا التفسير أن الحرب التى خاضتها رومه فى العقد الثالث من القرن الثالث ق.م. مع الملك اليونانى بيررس Pyrrhes ملك ابيروس Epiros احدى المناطق اليونانية على الساحل الغربى لشبه جزيرة البلقان) الذى اعتبر نفسه حامياً للمدن اليونانية فى جنوبى ايطالية فى وجه النفوذ الرومانى، هذه الحرب اعتبر الملك بيروس نفسه فى خلالها واحداً من سلالة اخيليوس Achileus، البطل اليونانى فى حرب طرواده، فى صراع مع سلالة اينياس البطل الطروادى فى هذه الحرب والذى أسس أبنة أو ابنته مدينة رومه حسبما تذكر الاسطورة.

واخيراً نتحدث عن الاتجاه الثالث فى الاساطير المتصلة بتأسيس رومه. وهو اتجاه بدأ يسود القناعات الرومانية منذ بداية القرن الثالث ق.م. ويمثل فى حقيقة الامر نوعاً من التوفيق بين الاسطورة اليونانية التى ترد تأسيس رومه لشخص من بيت اينياس والاسطورة الايطالية التى ترد تأسيس المدينة للبطل الايطالى رومولوس وفى هذه الاسطورة الجديدة نجد الرومان يعبرون فى ادبهم الجديد عن اقتناعهم بأن نزوحاً طروادياً إلى ايطالية قد

أسس مدينة ألبالونجا Alba Longa (التي أعتبرها الرومان المدينة الام لمدينة رومه) وأن سلسلة من الملوك تتابعت فى هذه المدينة الأم بين اينياس ورمولوس، قبل أن يؤسس هذا الاخير مدينة رومه.

وفى هذا الاتجاه الثالث ربما استطعنا أن نتبين خطين رئيسيين يمثلان الظروف التى وجدت فيها رومه منذ بداية القرن الثالث ق.م وأول هذين الطرفين هو أن رومه كانت قد بدأت فعلاً فى تركيز نفسها كقوة فتية لها كيائها ولها وزنها فى حوض البحر المتوسط، ولكنها فى الوقت ذاته كانت ولا تزال فى المجال الثقافى والفكرى أقل بكثير من اليونان وفكرهم، بل لقد كانت تستقى فى هذا المجال من ثقافة اليونان وفكرهم (وظلت كذلك فى الواقع لقرون طويلة) ومن هنا ظل الرومان على إقتناعهم بالأساطير اليونانية المتعلقة بتأسيس مدينتهم، ولكنهم لم يربطوا هذا التأسيس بشخصية يونانية مثل شخصية أوديسيوس وإنما اختاروا الاسطورة التى تبعدهم عن الشخصيات اليونانية، وتربطهم بشخصية الزعيم الطروادى اينياس، وبخاصة إذا عرفنا أن الطرواديين كمجموعة بشرية يبدو أنهم إندثروا فى طرواده بعد الحرب الطروادية فلم نعد نسمع عنهم إطلاقاً هناك، ومن ثم فلن يكون هناك ظل من تصور التبعية الرومانية لأية فئة بشرية موجودة فعلاً) هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إقامة طويلة لاينياس وذريته فى ألبالونجا (حوالى أربعة أو خمسة قرون من إنتهاء الحروب الطروادية فى الربع الأول من القرن الثانى عشر ق.م وفى أوائل القرن التاسع أو القرن الثالث ق.م وهو التاريخ الذى أعتبر الكتاب الرومان أن رومه قد أسست فيه) وهى الفترة التى أنتهت بظهور رومولوس، هذه الإقامة الطويلة لابد أنها كانت لازمة وكافية فى نظر الرومان لأن تصبغ ذرية اينياس بشكل نهائى بالصبغة الايطالية، وهو أمر يتناسب مع شعور الرومان انذاك بكيانهم واعتزازهم بذلك الكيان فى ظرف كانوا فيه - كما أسلفت - قد أصبحوا قوة ذات وزن يحسب حسابه بن الدول الواقعة على شواطئ البحر المتوسط.

ج- الشواهد الاثرية:

هذا هو التصور الاسطوري لظهور رومه، وهو تصور إذا كان خرافياً بالضرورة إلا أنه يبين لنا، كما رأينا، النزعة التي كانت تسيطر على الايطاليين أو اليونان الذين احتلوا رومه بشكل أو بآخر، وتطور هذه النزعة أو هذا الموقف حسب الظروف التي تتابعت على المنطقة وعلى علاقاتها. على أن التفسير الحقيقي لظهور رومه لا يمكن لنا أن نتبعه كحقائق تاريخية ثابتة إلا من خلال المخلفات الاثرية التي أمكن لعلماء الآثار أن يكشفوها خلال حفائرهم التي قاموا بها على ساحة مدينة رومه ذاتها.

وفي هذا المجال فإن النتائج التي يمكن استنتاجها من هذه المخلفات الأثرية تشير إلى أن رومه لم تبدأ فيها المجموعة البشرية في الاستقرار قبل الالف الأولى ق.م شأنها في ذلك شأن المناطق التي كانت متعرضة لثورات البراكين في منطقتي لاتيوم واتيور في قبل أن تهدأ هذه البراكين ولكن بعد هذا التاريخ يبدأ عدد من المجموعات السكانية في الاستقرار في المناطق التي تكونت منها رومه بعد ذلك (ونحن نتعرف على ذلك من خلال مجموعات المقابر التي عثر عليها الاثريون والتي تدل على هذا الاستقرار ثم من خلال فحص محتويات هذه المقابر للتعرف على الزمن الذي اقيمت فيه) وقد أستقرت أولى المجموعات السكانية على أحد التلال التي تكونت منها فيما بعد مدينة رومه وهو تل البالاتيوم Palatium في القرن العاشر أو القرن التاسع ق.م. وتلا ذلك استقرار ثانی هذه المجموعات السكانية على تل اسكويلينوس Esquilinus بعد المجموعة الأولى بقرن تقريباً (أي في القرن التاسع أو الثامن ق.م وبعد المجموعة الثانية بقرن آخر جاء استقرار مجموعة ثالثة على تل كويرينوس Quirinus).

وأولى الخطوات التى تمت على طريق الاتحاد بين هذه المجموعات السكانية نستنتج من أحتفال سنوى أسمه أحتفال «التلال السبع» Sep-timontium كان لا يزال يمارس بعد أن تطورت رومه ووحدت إيطالية وأصبحت لها إمبراطورية. على أن هذا الاتحاد المبدئى لا يمكن أن يكون أكثر من تجمع لاغراض دينية لاصلة لها بأتحاد سياسى حقيقى، ويبدو أن هذا التجمع الدينى كان يضم سبع جماعات تسكن على سبع مرتفعات تدخل ضمن تكوين تلين من هذه التلال الثلاث هما، تل البالاتيوم وتل الاسكوليوس.

أما الخطوة الثانية والحاسمة على طريق تكتل المجموعات السكانية بشكل جاد فيشير، إليها تنظيم أو تقليد دينى آخر أسمه البروميريوم Promerium) الذى سبقت الإشارة اليه عند الاتروريين) وهو يخص الاحتفال برسم أو حفر خط حول السور المحيط بالمدينة يحدد مساحتها ويحميها من الأرواح المعادية. والمساحة التى كان يرسم أو يحفر حولها هذا الخط كانت تضم التلال الثلاث التى اسلفت ذكرها ثم تلا رابعاً هو تل الكابيتوليوم Capitolium الذى اتخذ سكان التلال الثلاث حصناً مشتركاً لهم بعد أن كانوا قد تداخلوا وأمتزجوا فيما بينهم. هذا إلى جانب ساحة Forum من الأرض المنخفضة أصبحت سوقاً للقاء والتعامل اليومى. وبهذا الوضع أصبحت هذه المدينة المسورة التى تم الاختلاط والتعامل بين سكانها تشغل ما يقرب من ٤٥٠ فداناً وهذه مساحة كبيرة بالنسبة لمساحات المدن فى العصر القديم. أما عن الوقت الذى تمت فيه هذه الخطوة فهو النصف الثانى من القرن السابع ق.م مع إقتراب محتمل من أواخر هذا القرن. هذا وقد تطورت المدينة فيما بعد لنتضم إليها بعض الضواحي، ولكن بقيت هذه المساحة الأولى هى قلب المدينة حتى بعد هذا التطور. ولما كانت هذه المساحة تتطابق تقريباً مع

المناطق أو التقسيمات الإدارية الأربع في العصر الجمهوري (الذي بدأ على أثر أسقاط النظام الملكي في رومه عام ٥٠٩ ق.م) فقد أكتسبت هذه المساحة في العصر الجمهوري اسم «مدينة المناطق الأربعة».

أما عن أصل سكان رومه، فإن محتويات أول مجموعة من المقابر (من الناحية الزمنية) تدلنا على أن هؤلاء السمان ينحدرون من أصل لاتيني (أي من لاتييم التي كانت رومه إحدى مدنها) وكان هؤلاء يمارسون عادة إحراق جثث الموتى والاحتفاظ برمادها في أواني فخارية. ولكن عدداً من المقابر التالية زمنياً لهذه المجموعة المبكرة تبين لنا أن السكان كانوا يمارسون عادة دفن الموتى مما يدلنا على أن مجموعة جديدة من السكان نزحت إلى رومه من المنطقة الوسطى لجبال الابنين (حيث كان السكان يمارسون عادة الدفن) عن طريق وادي نهر الانيو Anio، وهو الوادي الذي كان يمثل طريقاً سهلة من هذه المنطقة إلى وادي نهر التيبر. ويؤيد هذا الافتراض وجود بعض مفردات سابينية (نسبة إلى منطقة سابيني Sabini الواقعة في المنطقة الوسطى لجبال الابنين) في اللغة التي كان يتحدثها لسكان رومه، وهذه كذلك يدلنا على هذا وجود عدد من العبادات الالهية السابينية بين آلهة الرومان. ولكن مع هذا فإن هذه الحقائق لا تدل على غزو سابيني مفاجئ، بل تشير، حسب نتائج الابحاث الاثرية، وإلى تسرب تدريجي من السابينين ليمتزج مع السكان الاصليين لرومه.

ويبقى سؤال أخير هو: هو كانت للاتروبيين، الذين رأيناهم في مناسبة سابقة يجتاحون منطقة لاتيوم، هل كانت لهم علاقة بتأسيس رومه؟ والإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى قدر من الحرص، فالأدلة التي تتعلق بهذه المسألة لا تشير جميعها إلى نفس الاتجاه بنفس القوة، فمن جهة نجد أن الوقت الذي ظهرت فيه روما بأول شكل متكامل لها (وهو الذي عرف فيما

بعد ، كما رأينا ، باسم مدينة المناطق الأربعة) أتى بعد دخول الاتروبيين لمنطقة لاتيوم وأحتلالهم لمدينة براينستييين Praeneste فى وسطها بفترة قليلة، ومن هنا فقد وجدت نظرية تقول أن الاتروبيين قد عبروا نهر التيبر بالقوة من المنطقة المقابلة للتلال التى قامت عليها رومه ، ثم حصنوا المنطقة وسوروها على هيئة مدينة لتصبح رأس جسر ينتفعون به فى إجتياح بقية منطقة لاتيوم، على أساس أن هذه المنطقة هى أول موقع هام قابلوه بعد عبورهم نهر التيبر الذى يفصل بين اترورية فى الشمال(التى انطلقوا منها) ولاتيوم فى الجنوب - وفى هذا المجال ربما كان خط البروميريوم، أو الخط الذى رسم أو حفر حول مدينة رومه ليحميها من الأرواح المعادية دليلاً يؤيد ذلك، حيث أن هذا الخط كان من سمات المدن الاترورية. كذلك يؤيد هذه النظرية وجود بعض المقابر المنحوتة فى الصخر ضمن مجموعات المقابر الرومانية، كما يؤيدها أن أسماء ملوك رومه ونبلاتها فى العصر الملكى ليست أسماء لاتينية ويرى بعض الباحثين أنها من إشتقاق اترورى، وأخيراً فقد يؤيد ذلك ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن لفظة «رومه» نفسها تشبه اللفظة الاترورية التى تعنى «النهر» إشارة إلى نهر التيبر الذى تقع رومه بالقرب منه. ولكن من الجهة الأخرى فإنه لغة الرومان ليست فيها كلمة اترورية واحدة كما أن المخلقات الاترورية فى روما قليلة بشكل يستلفت النظر، هذا على إن إشتقاق أسماء الملوك والنبلاء وأسم النهر من اصل اترورى أمر ليس مؤكداً بصفة نهائية فى رأى بعض الباحثين. كذلك فإنه إذا كان الاتروبيون قد أسسوا المدينة فعلاً فإنه يصبح من غير المعقول، أو على الأقل يصبح شيئاً غريباً ، أن تتخذ الاساطير التى أحاطت بظهور رومه -الخط الذى سارت فيه- وهو خط يفتش عن مؤسس يونانى أو لاتينى بينما لا يأتى على ذكر مؤسس اترورى على الإطلاق.

ومن هنا يصبح أمامنا استنتاجان: الأول أن الاتروريين إذا كانوا قد أسهموا في تأسيس المدينة بشكل كلى أو جزئى، فإنهم لم يشكلوا قسماً كبيراً من سكان المدينة وإنما طبقة حاكمة قليلة العدد لم تترك طابعها على السكان سواء من حيث اللغة أو الجوانب الأخرى. والاستنتاج الثانى هو أن الاتروريين إذا كانوا قد اسهموا فى هذا التأسيس فقد جاء إسهامهم بشكل غير مقصود وغير مباشر، بمعنى أن الخطر الذى كانوا يشكلونه على رومه قد دفع بسكان التلال التى تكونت منها المدينة فيما بعد إلى الاحتماء من هذا الخطر عن طريق تكتلهم فى شكل مدينة قاموا بتحصينها.

الموضوع الثالث

روما وتوحيد إيطاليا

روما وتوحيد إيطاليا

العصر الملكي في رومه

١- الامتداد الزمني للعصر الملكي:

أسست رومه، حسب أرجح الدلائل الاثرية في غضون النصف الثاني من القرن السابع ق.م وكان أول نظام سياسى عرفته هو النظام الملكى . ففي ذلك الوقت كان هذا النظام هو النظام السائد بين التجمعات الايطالية التى أتت إلى تكتيل مواقعها السكنية فى هيئة مدن كل مدينة تشكل وحدة سياسية مستقلة قائمة بذاتها هى فى حقيقة أمرها دولة صغيرة أو دولة من النوع الذى أستخدم المؤرخون على تسميته باسم دولة المدينة . وليس هذا الظرف الجماعى هو الشاهد الوحيد على وجود النظام فى رومه فى هذه المرحلة من تاريخها، فهناك شواهد أخرى من بينها الحجر الأسود lapis Niger، وهو عمود حجرى اكتشفه الاثريون أثناء الحفريات التى قاموا بها فى المنطقة التى كانت تشغلها ساحة المدينة فى العصور القديمة . وفى النقش الذى وجد على الحجر الاسود الذى يرجع تاريخه إلى القرن السادس ق.م تبدو لفظة ملك Rex بوضوح كامل . كذلك هناك شاهد ثان على قيام النظام الملكى فى هذه المرحلة الأولى من تاريخ رومه، هو استمرار بعض الالفاظ ذات المدلول السياسى الملكى للدلالة على بعض الأوضاع حتى فى الفترة التالية التى كانت رومه تسير فيها على النظام الجمهورى . ومن هذه الالفاظ كلمة Interrex التى يشير معناها الحرفى إلى شخص يشغل المنصب الملكى لفترة

انتقالية حكمى ملكين. وقد بقيت هذه الكلمة فى العصر الجمهورى لتطلق على أى فرد يرأس الدولة فى فترة انتقالية، رغم أن اشتقاقها من الناحية اللغوية هو اشتقاق من عصر ملكى صرف، ورغم كراهية الرومان الواضحة فى العصر الجمهورى للنظام الملكى كراهية عبروا عنها. أما الشاهد الثالث على مرور رومه فى أولى مراحلها التاريخية بالنظام الملكى فهو إجماع الرواية التاريخية الرومانية، على وجود العصر الملكى فى رومه.

وقد استمر هذا العصر حوالى قرن من الزمان أو أكثر من ذلك بقليل، وتشير الرواية الرومانية فى عمومها إلى وجود سلسلة من سبع ملوك أولهم رومولوسى الذى جعلته الاساطير المحلية منشأ لرومه. وواضح من أسمه أنه إختلاف وضعته الاسطورة اشتقاقاً من أسم المدينة. ومن ثم يكون هناك ستة ملوك فى العصر الملكى فى رومه وهو عدد إلى جانب اتفاق الرواية التاريخية عليه، ويصبح من المعقول أن يمثل سنوات حكم نفق مع الفترة الزمنية التى ذكرناها، وهى قرن أو نحو ذلك.

ومن أظهر النقاط التى تشير إليها فى العصر الملكى هو وجود اسمين بين أسماء الملوك السبع أعتقد الرومان أن صاحبها وفدا من مدينة تاركونى Tar-quinii فى اترورية، أحدهما هو تاركوينىوس بريسكوس Tarquinius Priscus الخامس فى سلسلة الملوك والآخر هو تاركوينىوس سوبرىوس Tarquinius Superbus سابع وآخر هؤلاء الملوك. ورغم أن الربط فى تصور الرومان بين هذين الملكين وبين قدومهما من اترورية قد يكون مجرد التشابه بين الاسمين وبين أسم المدينة الاترورية، إلا أن الشواهد الأثرية تثبت ورود أسم تاركوينىوس أكثر من مرة فى النقوش التى وجدت على المقابر فى إحدى المدن الاترورية وهى مدينة كايرى Caere. هذه الشواهد الأثرية تشير إلى غزو اترورى لرومه، بصرف النظر عن امتداده الزمنى الذى يبدو أنه كان قصيراً

وهو أمر يؤيده ما نراه من تأثير أترورى على بعض التفاصيل المرتبطة بنظام الحكم الملكى، وهى تفاصيل يبدو فيها الطابع الاترورى فى أكثر من موضع.

هذه الفترة العارضة من الحكم الاترورى لم تكن مستمرة فبعد حكم تاركوينيو بريسكوس جاء حكم سرفيوس توليوس Servius Tullius الذى يشير اسمه بوضوح إلى أصل لاتينى. وحيث أن الرواية التاريخية الرومانية تذكر عن هذا الملك أنه كان أكثر الملوك شعبية، فنستطيع أن تستنتج أنه قاد أهل رومه لقلب نظام الملك الاترورى. ولكن الحكم الاترورى عاد مرة أخرى فى شخص تاركوينيوس سويريوس (المتكبر) ولكن فى عهده كانت نهاية الحكم الاترورى ونهاية النظام الملكى فى رومه على اثر ثورة قام بها الرومان فى ٥٠٩ ق.م ورغم أن الرومان قد نسجوا حول سقوطه عدداً من القصص المبالغ فيها عن استبداده وإساءة معاملته للرومان، وهو أمر ربما كانوا متأثرين فيه بالقصص التى أوردها اليونان حول سقوط الطغاة فى المدن اليونانية، إلا أن قدراً من الاستبداد كان موجوداً فعلاً فى حكم تصرفات هذا الملك، مثل لجوئه إلى نظام السخرة فى بناء معبد الكابيتول فى روما.

وقد قامت هذه الثورة بتدبير أو مؤامرة قام بها النبلاء (الطبقة الارستقراطية) فى رومه تحت زعامة واحد منهم هو يونيوس Iunius (الذى لقب بعد ذلك بروتوس Brutus)، ولكن يبدو أن هذه المؤامرة كانت إلى جانب صفتها المحلية التى كان اساسها طغيان هذا الملك- كانت لها صفة عامة أخرى اشتركت فيها مع المدن اللاتينية الاخرى التى كانت خاضعة للسيطرة الاترورية، مثل مدن انتيوم Antium واريكيه Aricia وتوسكولوم Tusculum، وهى مدن اسقطت الحكم الاترورى فى نفس الوقت. ومن هنا فإن سقوط الملك تاركوينيوس سويريوس فى روما لا يمثل إنتهاء الحكم الاترورى فى رومه فحسب، بل يمثل انتهاء فترة السيطرة الاترورية

فى اىطالية . لتعود اتروريه بعد هذا التاريخ الى حدودها الاولى كقسم صغير من الجزيرة الاىطالية ليس له اى تأثير خارج هذه الحدود .

٢- الاوضاع الاقصادية والاجتماعية والدينية،

أ- الوضع الاقصادى،

رغم أن المساحة الاصلية لرومه فى العصر الملكى لم تتعد ٦٠ ميلا مربعا الا أن هذه المساحة شغلها عدد كبير من السكان بالنسبة لهذه المساحة . وهو أمر له مغزاه ونحن نتحدث عن النهايات الاولى لمدينة استطاعت مع الزمن أن تسيطر على شبه الجزيرة الاىطالية وأن تنطلق بعد ذلك لتسيطر على كل حوض البحر المتوسط . فالعدد الكبير، نسبيا، من السكان يؤدى الى احتكاك اجتماعى واسع وكثيف بين فئات وطبقات هؤلاء السكان، الامر الذى يؤدى بالضرورة الى تنظيم دقيق ومتطور حسب الاحتياجات المتعددة والمتطورة لهذه الفئات والطبقات، ومن ثم الى مرونة تستطيع معها هذه المدينة أن تواجه اى ظرف جديد . كذلك فان هذا العدد الكبير من السكان بالنسبة لمساحة رومه يؤدى الى امكانية عسكرية كبيرة من حيث عدد الافراد اللازمين للمدينة دفاعا أو هجوماً أمام المدن الاخرى الموجودة فى اىطالية سواء فى لاتيوم أو فى غيرها من المناطق، طالما توفرت الامكانيات الاقصادية للمدينة بحيث يمكن تسليح هؤلاء الافراد .

وقد كانت الامكانيات الاقصادية لرومه متوفرة فى هذه المرحلة التى نحن بصدد الحديث عنها وهى التى امتد عبرها العصر الملكى . فمن ناحية استثمار الارض كان جزء لا بأس به عبارة عن مراعى للاغنام والماشية التى توفرت فى اعداد كبيرة فى ذلك الوقت . أما الجزء الاكبر للأرض فقد كان صالحا للزراعة وكان أهم المحصولات هو نوع من القمح (الذى كان ولا يزال يمثل المادة الاولى الرئيسية الغذاء بين سكان حوض البحر المتوسط)

يمتاز بوفرة انتاجه بالنسبة للأنواع الأخرى الموجودة في مناطق البحر المتوسط، كما عرف الرومان في ذلك الوقت زراعة الكروم كمحصول أساسي.

أما عن الحرف والصناعات اللازمة لبناء مجتمع مستقر في هذه المرحلة الأولى فقد كانت متوفرة كذلك. فحرفة البناء كانت قد تقدمت في هذه المرحلة الأولى بشكل ملحوظ، تدلنا على ذلك أساسات معبد الإله جوبيتر الذي بنى فوق تل الكابيتوليوم (الذي ترده الرواية التاريخية إلى عهد آخر الملوك الرومان) وهي أساسات بنيت من الأحجار الكبيرة على مساحة تشغل فداناً كاملاً من الأرض. كما تدلنا على ذلك أيضاً السقف الحجري المقوس الذي غطيت به القناة الرئيسية لتصريف المياه - Cloaca Maxima وفي الساحة الرئيسية Forum في رومه. وقد كان بناء هذا السقف المقوس هو الخطوة الأولى نحو الإبداع في بناء القباب في فترة لاحقة من التاريخ الروماني.

والى جانب حرفة البناء التي شيده هذا التقدم في مرحلة النظام الملكي في رومه. فقد وجدت صناعة الخزف التي نمت بشكل ظاهر في ذلك العصر، كما وجدت صناعة البرونز التي يشهد على مدى تقدمها تمثال الذئبة الذي صنع من هذا المعدن في القرن السادس الميلادي. ولا يزال حتى هذه اللحظة قائماً فوق تل الكابيتوليوم، قرب الموقع الذي أقيم عليه للمرة الأولى عند صناعته. أما الصناعات أو الحرف الصغيرة الأخرى فلم تكن أقل ازدهاراً، ولعل خير دليل على ذلك ما تحدثنا به الرواية التاريخية من وجود عدد من التقنيات المهنية أقامها الملك نوما بومبيليوس Numa Pompilius ثاني الملوك الرومان (أو بالأحرى أول هؤلاء الملوك بعد إذا استثنينا من قائمة هؤلاء الملوك الملك الأسطوري رومولوس). وقد كانت هذه النقابات

تضم صناعة الذهب والنجارين والصباغين وعمال الجلود والدباغين والحدادين وصناعة الفخار وآخرين غيرهم.

وإذا كانت الرواية التاريخية لم تذكر شيئاً عن النشاط التجارى فى العصر الملكى بشكل مباشر، فإننا نستطيع أن نستنتج مدى هذا النشاط من أكثر من مصدر فالتنظيمات القانونية التى عرفت باسم الألواح الاثنا عشر التى صدرت فى العصر الملكى تشير إلى حرية كبيرة فى مجال التعاقدات والتنازلات وهى أمر يدل على أن الاقتصاد الرومانى فى ذلك الوقت كان قد تجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتى العائلى الى مرحلة التعامل التجارى. كذلك يشير إلى اتساع هذا التعامل التجارى القدر الكبير من الاوانى الفخارية اليونانية (المصنوعة فى اتيكة Attika وكورنثوس Korinthos) التى يرجع طرازها الى القرن السادس ق.م. والتى عثر عليها المنقبون الاثريون فى مواقع حفرياتهم فى رومه - وهى سلع تفترض أن الرومان كانوا يصدرون فى مقابلها ملحاً من الذى يتراكم عند مصب نهر التيبر واخشاباً من الوادى الاعلى لهذا النهر هو ونهر أنيو. كذلك يؤيد نمو واتساع هذا النشاط التجارى بناء موقع سكنى فى العصر الملكى على تل الافنتينيس Mons Aven tinus المطل على شاطئ نهر التيبر والمراسى التى اقيمت على النهر بشحن المراكب وتفريغها على حدود هذا الموقع، كما يؤيده الاحتفال الدينى الذى كان يقام عند معبد الاله ديانه Diana فوق هذا التل وفى اثناء هذا الاحتفال الذى يرجع الى العصر الملكى كان التجار من كل انحاء منطقة لاتيوم يلتقون بالتجار الوافدين من خارج ايطالية.

ب- التكوين الاجتماعى:

هذا والوضع الاقتصادى قام على اساس تكوين اجتماعى فى رومه اتخذ شكل قاعدة عريضة من المواطنين الاحرار وطبقة ضيقة من الاسر

الارستقراطية. ففي المدينة كانت هناك مجموعة التجار واصحاب الحرف وعدد قليل من العبيد الذين كانوا من قبل مواطنين أحرارا ثم نزلوا الى مرتبة العبودية نتيجة عدم وفائهم بديونهم لدائنيهم، ولكن مع ذلك فان عبوديتهم لم تكن وراثية، كما أنه كان من الممكن أن يخرجوا منها اذا استطاعوا أن يفوا بديونهم بشكل أو بآخر. وفي الريف (الأراضي الزراعية التي تقع على اطراف رومه وتدخل ضمن اطارها الادارى والتنظيمى) كان هناك الى جانب اصحاب الاراضى الواسعة عدد من صغار الملاك. ولكن بالتدريج بدأ هذا التكوين الاجتماعى يتطور نحو تحديد أكثر ليتخذ فى نهاية الامر شكل طبقتين واضحتين أحدهما طبقة الارستقراطيين أو النبلاء Patricii (وهذه اللفظة تعنى من الناحية الحرفية الذين يتمتعون بمركز متميز فى المجتمع يعادل مركز الاب بين افراد أسرته) والآخرى هى طبقة العامة Plebs والمعنى الحرفى للفظه هو الجمع الكبير اشارة إلى اعدادهم الكبيرة ومن ثم الى المعنى المتضمن وهو عامة الشعب). وفى هذا التحديد نجد طبقة الارستقراطيين أو النبلاء تتكون من اصحاب الاراضى الواسعة سواء كانت اقامتهم فى المدينة ذاتها فى وسط اراضيهم فى الريف، بينما كانت طبقة العامة، التى تشكل القسم الاكبر من الرومان تتكون من الفلاحين فى الريف أو الحرفيين فى المدينة.

ففى الريف زادت اعداد طبقة العامة نتيجة تفتيت الاراضى التى كان يمتلكها صغار الزراع على أثر انتقالها عن طريق الوراثة لاعداد اكبر من جيل لجيل بحيث لم تعد كافية للقيام بأود اصحابها واسرهم فباعوها للأرستقراطيين من اصحاب الاراضى الواسعة واصبحوا اتباعا Clientes لهؤلاء الارستقراطيين (والمعنى الحرفى للفظه Clientes هو المنصتون أو المستمعون اشارة الى أنهم لا يشتركون فى الكلام أو ابداء الرأى وإنما دورهم

فقط هو أن ينصتوا أو يستمعوا اليه). وقد أصبح هؤلاء الاتباع يكسبون عيشهم أما بالعمل كأجراء يفلحون اراضى النبلاء أو الارستقراطيين، أو كمستأجرين مشاركين لقاء العمل فى هذه الاراضى. هذه العلاقة الاقتصادية أصبحت تدعمها علاقة اجتماعية بين الطرفين: فصاحب الارض أصبح عليه توفير الاحتياجات المادية للفلاح (سواء أكان عاملا زراعيا أو مستأجرا مشاركا بالعمل) ومساعدته فى الحصول على حقوقه فى أى نزاع بينه وبين طرف ثالث. والفلاح كان عيه أن يقوم بالعمل فى الأرض وأن يساعد صاحبها عسكريا اذا استدعى الامر ذلك (نتيجة لغارة من اى مصدر على سبيل المثال) ورغم أن هذه الالتزامات من جانب الطرفين - صاحب الارض والفلاح - لم تكن محددة بقانون، الا أن استمرارها نتيجة للظروف التى دعت اليها، من جيل لجيل، جعل منها عرفا يشكل رابطة من روابط المجتمع الرومانى فى العصر الملكى.

أما فى المدينة فان ازدياد اعداد العامة الذى أدى الى ظهورهم كطبقة واضحة كان نتيجة إلى عاملين: أحدهما هو أن الصناعة بدأت تسير فى طريق الازدهار فى العصر الملكى على أثر النمو السياسى لمدينة رومة والاحتياجات الجديدة التى واكبت هذا النمو وبخاصة اذا عرفنا أن هذا النمو ادى إلى توسع نفوذ روما على اثر السيطرة على جيرانها سواء عن طريق الغزو المباشر أو عن طريق الاحلاف التى فرضتها عليهم. وقد أدى ازدهار الصناعة الى تنظيمها فى هيئة نقابات أو تجمعات مهنية كما أشرت فى مناسبة سابقة وهو دليل واضح على نشاط هذا المجال الاقتصادى وعلى تزايد اعداد العاملين فيه. أما العامل الثانى فهو أنه على اثر توسع روما فان اعداد كبيرة من سكان منطقة لاتيوم (التي كانت مجال التوسعات الرومانية الاولى) انتقلوا الى رومه تحت اغراء فرص العمل التجارى الذى كانت رومه

تملك زمامه مع الخارج بسبب تحكم موقعها فى مصب نهر التيبر الذى كان همزة الوصل بين منطقة لاتيوم والخارج فى المجال التجارى . وهكذا ازداد اعداد المشتغلين بالتجارة الذين اصبحوا قسما من طبقة العامة ، وذلك أن الطبقة الارستقراطية كانت بالضرورة طبقة من اصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الذين التفوا حول انفسهم فى دائرة لا تسمح لغيرهم بان ينفذوا الى داخلها ليصبحوا جزءاً منها .

ج- المعتقدات الدينية؛

على أن ظهور هاتين الطبقتين بالشكل المحدد الذى ذكرته لم يكن يعنى بأية حال انقساماً اجتماعياً فى المجتمع الرومانى لا حل له ، وانما كان الامر ، على عكس ذلك يسمح بالحوار والتقارب بين هاتين الطبقتين ، وهو أمر حدث فعلاً من مرحلة الى مرحلة فى تاريخ رومه بعد العصر الملكى ، حتى جاء الوقت الذى تساوَت فيه الطبقتان من حيث الحقوق أمام القانون ، ونحن نستطيع أن نجد بذور هذا الاتجاه نحو التقارب والحوار ممثلة فى بعض الجوانب الدينية التى سادت عقائد الرومان فى العصر الملكى . فمن جهة نجد أن الصفات التى اضيفت على عدد من الالهة كانت صفات نلمس فيها . الحرص على مدينة روما ككل وليس على مجرد الحاجات اليومية للفرد أو الاسرة فى البيت أو الحقل أو المرعى . وعلى سبيل المثال . فان الاله مارس Mars الذى كان فى الاصل الها يعطى الحياة للنباتات فى الربيع اصبح الها للحرب مهمته أن يسير الامور لصالح رومه فى المعارك التى تشترك فيها ، كذلك نجد الاله يانوس Janus يحرس أبواب المدينة ضد اى مهاجم أو مغير ، بينما نجد الاله جوبيتر Jupiter ، الذى كان فى الاصل الها يتحكم فى الشمس والمطر ، يصبح الها يرعى روما ويؤمن رخاءها . ومن الواضح أن هذه الصفات الالهية التى تدور حول مصلحة رومه فى المقام الاول كانت تشكل

رابطة ادبية أو روحية أو وجدانية بين كل الرومان بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية وبخاصة في عصر كان الصراع قد بدأ فيه بين رومه وجيرانها في منطقة لاتيوم وهو صراع استمر وامتد بعد العصر الملكي حتى سيطرت رومه على كل ايطالية ووحدتها) بحيث كان الطرف العام الذى يمثل فى الخطر المشترك يدعو إلى التقارب أكثر مما تؤدى المصالح الطبقية الى التباعد أو التناحر.

أما من الجهة الاخرى فقد كانت العقائد الدينية الرومانية التى تبلورت فى العصر الملكي تخدم فكرة الحوار والتفاوض بشكل واضح من حيث أن هذه العقائد كانت تتمثل فى طقوس يمكن أن نسميها طقوسا تعاقدية فرجال الدين الذين كانوا يؤيدون هذه الطقوس أو كانوا يقومون - خلال هذه الطقوس - بتقديم طلبات محددة الى الالهة، سواء أكانت هذه الطلبات خدمات ومصالح يرجى من الالهة أن تيسرها، أو شرورا يرجى من الالهة أن تدرأها عن المدينة وقد كان لكل طلب من هذه الطلبات ما يقابله من التقدّمات أو التضحيات التى يقوم بها رجال الدين باسم شعب المدينة. وهى تقدّمات وتضحيات تدرج قيمتها حسب حجم المصلحة التى يرجى أن تتدخل الآلهة لاتمامها. هذه الطبيعة التعاقدية للشعائر الدينية عند الرومان أوجدت عندهم علاقة الأخذ والعطاء بين الانسان والاله بدلا من علاقة المنح والرجاء أو علاقة الرضا والخوف التى كانت تسود العقائد الدينية فى أغلب المناطق فى العالم القديم وهذه العلاقة التى قامت على الأخذ والعطاء كان الرومان ممثلين فى رجال الدين عندهم، ينفذونها من جانبهم بمنتهى الدقة والجدية فى كافة التفاصيل ومن هنا فقد انعكست هذه الطبيعة التعاقدية على العلاقة بين الافراد والطبقات متمثلة فى التزامات متبادلة بين الافراد

والطبقات متمثلة في التزامات متبادلة بين الافراد والطبقات يؤدي الى تشكيلها وتطويرها الحوار المتبادل بين كل جانب والجانب الآخر.

٣- التكوين السياسي:

أ- الاسر والعشائر والمجالس:

اعنى بالتكوين السياسى هنا التنظيم الادارى الذى وضع الحقوق والحدود بهدف تسيير الامور للحصول على أكبر قدر من التناسق على مستوى المدينة، أو دولة المدنية، فقد كانت مدينة رومه آنذاك دولة لها كيانها الكامل فى كل الجوانب. وطالما أن الحديث عن التكوين السياسى بهذا المعنى هو فى حقيقته حديث عن التماسك فى المجتمع، فسأشير فى بداية الحديث بشكل سريع الى خليتين من خلايا المجتمع الرومانى كان لهما دور فى هذا التماسك الاجتماعى وان كان هذا الدور لم يصبح أساسا للتكوين السياسى أما الخلية الاولى فى الاسرة أو العائلة التى كانت تشكل تكوينا اجتماعيا متماسكا الى اقصى حدود التماسك له عرفه الخاص الذى لم يستطيع الدستور الرومانى أن يمسّه سواء فى مرحلة الحكم الملكى أو فى المراحل التى جاءت بعده وفى هذه الخلية، وهى الاسره، كان الاب أو رب الأسرة، -Pater Familias هو صاحب الحق الاول فى التصرف بمقدرات زوجته وابنائها مهما كان سنهم وبناته حتى زواجهن. وفيما عدا بعض القواعد العرفية التى كانت تحول بشكل جانبى دون اساءة استعمال هذا الحق فى بعض الحالات، فان حق الزوج ورب الاسرة على اسرته كانت أمر لا يستطيع القانون أن يتدخل فيه. فالزوج كان من حقه أن يقتل زوجته وأن يبيع أولاد فى سوق الرقيق دون أن يكون قد اقترف بذلك جرما يحاسبه عليه القانون.

أما الخلية الاخرى فهى العشيرة Gens التى كانت فى حد ذاتها تتكون من عدد من الأسر. وقد كانت العشائر Gentes تشكل خطأ أساسياً من خطوط التماسك فى المجتمع الرومانى وبخاصة بين الأسر الحاكمة فى رومه. ولكن

مع هذا فإن لا العشيرة ولا الأسرة كانت فى يوم من الأيام يعد ظهور مدينة رومه أساساً للتنظيم السياسى على المستوى الحكومى .

وإنما كان هذا التنظيم السياسى الحكومى يقوم فى العصر الملكى على أساس تقسيم مكانى على هيئة أحياء Curiae كان عددها عند تأسيس المدينة ثلاثين حياً تضمها ثلاث قبائل Pribus (هذه القبائل هى كذلك تقسيم مكانى). وربما كانت هذه الاحياء تكوينات نشأت فى عصر ما قبل التاريخ من تجمع مجموعات من العشائر لأغراض الدفاع الجماعى، ولكنها بعد أن تأسست رومه أصبحت وحدات أو تقسيمات مكانية صرفة فى التنظيم السياسى أو الإدارى للمدينة. وكانت المهنة الرئيسية لهذه الاحياء هى النظر فى أمور التبنى أو شرعية الأنباء تمهيد لقبول الاشخاص فى سجل المواطنين بالمدينة كذلك الحال فى القبائل، فلا تستطيع أن تحكم إنها كانت تكوينات تضم مجموعات الاحياء، ولكن على أى الاحوال فإنها كانت تقسيمات مكانية، كما أشرت سابقاً، فى العصر الملكى، الغرض الاساسى منها هو تجميع المواطنين للعمل العسكرى فى حالات الدفاع عن المدينة أو قيامنا بالهجوم على المناطق الاخرى ومن الطبيعى أن العدد الاساسى للقبائل ، وهو ثلاث قبائل ، زاد من مرحلة إلى مرحلة تمشياً مع اتساع أرض المدينة .

هذه الاحياء حين كان يجتمع أعضاؤها فى هيئة مجلس الاحياء Comitia Curiata كانوا يشكلون التجمع الشعبى الرومانى وكانت المهمة الرئيسية لهذا المجلس هى أن يعتمد اختيار الملك الجديد وكان هذا يتم بقانون يسمى «قانون مجلس الاحياء الخاص بالسلطة، Lew Curiata de imperii وبمقتضاه يرتبط أعضاء مجلس الاحياء بطاعة الأوامر التى يصدرها الملك بموجب هذه السلطة وكان المجلس إلى جانب هذه المهمة الرئيسية، يمكن أن يجتمع، حسبما يرى الملك لبعض الامور الأخرى مثل الحكم بالاعدام على أحد المواطنين أو

لأعضاء الثقة للملك في حالة الحرب أو في حالة الازمات السياسية التي قد تستدعى التعبير عن هذه الثقة . ولكن في كل الاحوال فإن مجلس الاحياء لم يكن بوسعه أن يعقد إجتماعات الآباء على مرسوم ملكي وكانت صلاحياته في المناقشة محدودة إن لم تكن معدومة وإنما كانت تعرض عليه الامور وعليه إبداء رأيه فحسب ، بل ربما كانت طريقته في إبداء رأيه ليس عن طريق إعطاء الاصوات وعدّها وإنما بالتصديق أو الصياح الذي يمكن أن يعرف منه مدى إستجابة أو عدم استجابة المجلس لما يعرض عليه ، بعبارة أخرى كان هذا المجلس في العصر الملكي مجرد تجمع لاسماع صوت الشعب دون أن يكون هذا الصوت بالضرورة مؤثراً .

على أنه إذا كان مجلس الاحياء لم يكن في هذه المرحلة سوى تجمع شعبي مقيد الصلاحيات ، فقد كان هناك مجلس آخر هو مجلس الشيوخ - Sen- atus ، وهو مجلس مكون من الشخصيات البارزة في رومه كان أعضاؤه يختارون أساساً وربما كلية من بين الاسر الارستقراطية Patricii ، وكان لأعضاء هذا المجلس الحق في الإجتماع بالملك وإبداء رأيهم في أمور المدينة الدولة ، وحقبة أن رأى هذا المجلس كان رأياً استشارياً فحسب ومن ثم فإنه ، من الناحية الرسمية ، ولم يكن ملزماً للملك . ولكن هذا الرأي كان له وزنه من الناحية العملية ، وكان هذا الوزن مستمداً من أهمية أعضائه كأشخاص بارزين لهم تأثيرهم في المجتمع عن طريق مركزهم الاقتصادي وبالتالي مركزهم الاجتماعي . كذلك فعند موت الملك كانت السلطة العليا في المدينة تنحصر في هذا المجلس الذي كان يعين في هذه المناسبة واحداً من أعضائه ويعطيه السلطة الملكية بصفة انتقالية (في الواقع كان أسم من يشغل هذه السلطة الملكية الانتقالية هو الملك الانتقالي أو الملك الذي يوجد ملكين أو حكمين الملكين Interrex) وهي السلطة اللازمة لاجراء الانتخابات اللازمة

لاختيار ملك جديد، وكان هذا الاختيار الانتخابي يقوم به أعضاء مجلس الشيوخ انفسهم ثم يعرضونه على مجلس الاحياء للموافقة أو الاعتماد الرسمي .

ب- الملك :

ثم نأتى أخيراً إلى قمة التنظيم السياسى الرومانى فى العصر الملكى وهو الملك Rex . وهنا أكرر ما سبق أن اشرت إليه منذ قليل وهو أن الملك كان يشغل منصبه ويتقلد سلطته نتيجة لاختيار مجلس الشيوخ وموافقة مجلس الاحياء دون النظر إلى اعتبارات أسرية- بعبارة موجزة لم يكن منصب الملك فى رومه وراثياً كذلك لم يكن الدستور الرومانى فى العصر الملكى يحتوى على أى حق الهى للملك يجيز له أن يدعى الاتصال بالالهة أو مساندة الآلهة له كما كان الحال فى الملكيات الشرقية أو فى الحكم الملكى عند اليونان . وكل ما كان يحق للملك الرومانى بحكم الدستور هو حق التكهن Auspicia بما تريده الآلهة و هو أمر كان يشكل طقساً دينياً يسبق أية إجراءات على مستوى الدولة لضمان استرضاء الآلهة وكان دور الملك فيه هو أن يصل إلى هذا التعرف بطريقة أو بأخرى من بينها اطلاق طائر والتعرف على رضاء الآلهة أو عدم رضائها من الجهة التى ينطلق اليها الطائر . ولكن حتى تفسير ذلك كان يخضع لتعقيدات استلزمت مع الزمن وجود مجموعة من المفسرين الدينيين المتخصصين Augures لاعطاء الرأى فى هذا الموضوع .

ولكن مع هذا فقد كانت سلطة الملك فردية كاملة . فهذه السلطة Im-perium (حرفياً حق القيادة) كانت تنسحب على كل الصلاحيات دون حدود وكان من حق الملك أن ينفذ فيمن يعارضها حكم الإعدام . وقد كانت المظاهر الشكلية لهذه السلطة الفردية الكاملة تشير بشكل واضح إلى حقيقتها . فالملوك الالهة ، مثل الملوك الاتروريين ، كانوا يلبسون العباءات الأرجوانية ويركبون

مركبات مصنوعة من العاج Sella Curulis وبينما يحيط بهم مجموعة من الاتباع Listores يحملون حزماً أو ضمات أو مجموعات من العصي والبلطات المشدودة إلى بعضها Fasces (إشارة إلى حق العقاب بالضرب بالعصا أو الإعدام بقطع الرأس بالبلطة) .

أما عن مضمون سلطة الملك فقد كان ينسحب على ثلاثة جوانب أساسية: وأول هذه الجوانب هو الجانب الدينى الذى كان يتمثل فيما يسمى بحفظ السلام مع الالهة Pax deorum . وقد كانت هذه السلطة الدينية (ويجب هنا أن نتذكر أن الدين فى العصر القديم كان يمثل قسماً من الحياة العامة له أهمية أساسية فى العصر القديم ومن ثم كان يشغل حيزاً أساسياً من نشاط الدولة) - وكانت هذه السلطة الدينية تشتمل على عدة جوانب كل منها له طقوس الخاصة به، من بينها القيام على طقوس الالهة الرئيسية ، التى فوض القيام بها إلى منفذون (أو منقذات) رسميون Flamines كان يختارهم من أبناء وبنات الأسر الارستقراطية . والقيام على الشعائر الرسمية للدولة التى فوضها كذلك إلى خمسة كهنة Pontifices وكان يختارهم كذلك من أبناء الطبقة نفسها . بينما كان يقوم هو بتقديم التضحيات للآلهة وتثبيت تقويم الدولة الرسمى الذى كان يسير على نظام الشهور القمرية بما يستلزمه ذلك من تعديلات تزداد السنة بمقتضاها كل عامين إلى ٣٧٧ يوماً حتى تتمشى مع فصول السنة .

والجانب الثانى من سلطات الملك هو الجانب العسكرى وقد كان هذا بالضرورة متصلاً بالسياسة الخارجية للمدينة . وهنا كان الملك هو الذى يعقد المعاهدات ويحدد مسائل السلام والحرب . وفى حالة الحرب كان هو الذى يأمر بالتعبئة العسكرية وجمع الأموال اللازمة لذلك، كما كان يتولى قيادة القوات العسكرية فى الميدان بصفته قائداً أعلى Imperator .

أما الجانب الثالث من هذه السلطات الملكية فقد كان يخص الناحية القانونية والقضائية. وفي هذا المجال ربما كان إصدار القوانين من جانب الملك قاصراً على المسائل المتعلقة بمستلزمات الديانة الرسمية للدولة، إذ كانت المعاملات المدنية تسير أساساً على العرف كما كانت النزاعات بين أفراد الأسرة الواحدة بحكمها الحق الذي كان يتمتع به رب الأسرة (Pater Familias) الذي اسلفت الإشارة إليه. ولكن من الناحية الأخرى فإن الملك، كمسئول عن الأمن العام في المدينة كانت له سلطات كبيرة فيما يتعلق بالعقوبات اللازمة لإقرار العدالة وبخاصة في حالة الجريمتين الأساسيتين اللتان تمثلان اعتداء على المجتمع وهما: الخيانة والقتل الذي ليس له ما يبرره. هاتين الجريمتين كان عقابهما النفي أو الإعدام وكان يعهد بالنظر فيهما إلى عدد من القضاة Quaestores يعينهم خصيصاً للنظر في هذا النوع من القضايا. وإذا كان يحدث في بعض الأحيان أنه يرى إعادة النظر في الحكم الصادر وذلك بعرضه على مجلس الأحياء. فإن حق إعادة النظر كان منحه من جانب تتعلق كلياً بإرادته. ولعل اسطع دليل على النتائج لممارسة الملك لسلطاته في هذا المجال بشكل حاسم ومؤثر هو عدم وجود القتل بسبب الثأر في المجتمع الروماني في العصر الملكي، كما يدل على هذا الحسم أن الحروب الخاصة التي كان يشنها فريق من المجتمع على فريق آخر، وهي حروب انتشرت في المدن اليونانية القديمة ولم تتخلص منها إلا بصعوبة كبيرة، كما انتشرت في أوروبا في العصور الوسطى هذه الحروب الخاصة ألغيت في رومه تماماً في بداية العصر الملكي.

وإذا كان لنا أن نقارن رومه بالدويلات التي كانت في مرحلة نموها في العصر القديم، وبخاصة الدويلات اليونانية، فنحن نستطيع أن نقول أن رومه كانت تتمتع في العصر الملكي بحكومة قوية. وقد كان سر هذه القوة هو السلطة

أورق القيادة Imperium التي كانت تضافى على الملك بصفته رأس الدولة. فإن هذا الحق لم يقتصر على قيادة القوات العسكرية فى ميدان القتال وإنما تخطاه ليفرض الملك إرادته بشكل لا حدود له على كل من تحدثه نفسه بالتمرد. وقد استخدم الملك هذا الحق لحفظ النظام ولصالح المجتمع فعلاً، أما المجتمع الرومانى من ناحيته فقد قدم النظام السياسى على الحرية السياسية وهو موقف ذهبى وعملى استمر حتى بعد إنتهاء لعصر الملكى وقيام النظام الجمهورى، وقد كان هذا، وبصرف النظر عن تقييمه من الناحية النظرية، فارقاً أساسياً بين الذهنية العملية للمجتمع الرومانى والذهنية النظرية للمجتمع اليونانى فى العصر القديم.

٤- الدعامة العسكرية والتوسعات الخارجية:

وتبقى فى نهاية الحديث كلمة قصيرة عن القوة العسكرية التى كانت تستند إليها هذه الدولة- المدينة، رومه، لنرى إلى أى مدى أسهمت هذه القوة فى تدعيم الدولة الناشئة فى هذه المرحلة الأولى من تاريخها بعد أن عرفنا شيئاً عن التماسك وإمكانات التطور الذى هيأتها له أوضاعنا الاقتصادية وتكوينها الاجتماعى وممارساتها الدينية. وفى هذا المجال فقد كانت القوة العسكرية لا تشكل جيشاً نظامياً دائماً بالمعنى العصرى للكلمة. وإنما كانت أقرب ما يمكن مما نعرفه الآن تحت أسم الميليشيا التى يتم تعبئتها فى شكل قوة مقاتلة فى حالة أى ظرف دفاعى أو هجومى وقد كانت التعبئة العادية تصل إلى ٣٣٠٠ مقاتل تسهم فيها كل قبيلة من القبائل الثلاثة بألف رجل من المشاه ومئة فارس وكان هؤلاء جميعاً يؤخذون من بين أفراد الارستقراطية واتباعهم وعدد من المزارعين ذوى الدخل المرتفع نسبياً بحيث يمكنهم من أن يجهزوا أنفسهم بالدرع والسلاح اللازم لكل مقاتل. والسبب فى ذلك هو أن الخدمة العسكرية فى هذه التعبئة كما كان الحال

عادة في دول المدينة الأخرى في العصر القديم ، كان المقاتلين فيها يقومون بنفقات تسليح أنفسهم ، فقد كان هذا هو مفهوم الواجب الوطني آنذاك . وعلى أى الأحوال فالشئ الذى أود أن أشير اليه فيما يخص هذه التعبئات هو أن عددها لم يكن مرهقة لرومه بالنسبة لعدد سكانها ، فقد كان عدد هؤلاء كبيرا بالنسبة لمساحة المدينة وذلك بسبب الموارد الاقتصادية المتاحة لها كما أشرت في مناسبة سابقة . وبعبارة أخرى كانت رومه تتمتع بمورد بشرى خصب يسمح لها بالتفوق العددي في القوة العسكرية على المدن الأخرى التى في مساحتها ومن باب أولى على المدن التى تقل عنها في المساحة . وعلى أى الأحوال فقد كان هذا العدد ، رغم تنظيمه وتسليحه الذين كانا يفتقران بالضرورة في هذه المرحلة الأولى من تاريخ رومه إلى كثير من التحسينات التى أدخلت عليهما في العصر الجمهورى ، كافياً لحرب الغارات غير المنتظمة على الحدود ، وهى نوعية الحرب التى كانت سائدة بين روما وجيرانها في ذلك الحصر .

وقد عمدت رومه إلى قوتها العسكرية في كثير من المناسبات في العصر الملكى رغم أن العلاقة بين روما وجيرانها كان يحكمها القانون أو بالاحرى العرف المبدئى الذى ترتبط فيه كل منطقة بألا تغير على جيرانها دون تبرير شكلى على الأقل ودون أن تعلنها بذلك في وقت مناسب . وقد ذكر لنا الرواة والمؤرخون شيئا كثيراً عما قام به الملوك الرومان من توسعات في الأراضى الايطالية على أثر انتصاراتهم العسكرية ولكن الشئ الوحيد الذى نستطيع أن نتثبت منه في هذا المجال هو بقعة ضيقة في شمالى منطة لاتيوم . يدلنا على هذا أن مدينة ألبالونجا Alba Longa التى تقع في هذه المنطقة (والتي روى لنا المؤرخون القدماء أنها سقطت في يد الرومان في العهد الملكى) . ومما يؤيد أن تدميرها تم في أثناء العصر الملكى أن المخلفات التى وجدت في

معاييرها لا يمكن ردها إلى تاريخ بعد القرن السادس الميلادي، وهو القرن الذي سقط النظام الملكي في رومه في سنواته الأخيرة. ولكن إذا كان ملوك رومه لم يستطيعوا أن يتوسعوا إلا في هذه المنطقة الصغيرة التي كانت تشمل القسم الأدنى من وادي نهر التيبير (وهي منطقة مساحتها حوالي ٣٠٠ ميلاً مربعاً ليس أكثر) إلا أن هذه المنطقة كانت، بسبب خصوبتها، تشكل كثافة سكانية كبيرة مكنت روما من أن يكون لديها مورد بشري للتعينات العسكرية لم تكن تتمتع به أية مدينة لاتينية أخرى، حين وقفت رومه، عند سقوط الملكية عام ٥٠٩ ق.م على عتبة مرحلة جديدة من مراحل تطورها.

الموضوع الرابع

قيام الجمهورية وصراع الطبقات

قيام الجمهورية وصراع الطبقات

١- قيام النظام الجمهوري:

جاء سقوط النظام الملكي ، إذن، في عهد تاركينوس المتكبر ، حين أطاحت ثورة قامت الطبقة الارستقراطية فيها بدور الزعامة أو القيادة، بهذا النظام، لتقييم مكانها النظام الجمهوري، ولكن إذا كان انهيار النظام الملكي في رومه يشابه نفس الظاهرة في بلاد اليونان في أن الارستقراطيين هم الذين أطاحوا به، فإن الرومان اختلفوا عن اليونان في معالجتهم للموقف بعد زوال هذا النظام لقد عمد اليونان في قضائهم على فكرة الاستبداد الذي اتسم به النظام الملكي إلى القضاء على النظرية التي يقوم عليها النظام الملكي كلية واحلال نظرية أخرى محلها، فبعد أن كان الملك يجمع في يده السلطات التنفيذية والقضائية والعسكرية والدينية وجدنا الارستقراطيين ينتزعون منه هذه السلطات ويقيمون لكل سلطة منها وظيفة سنوية محددة قائمة بذاتها.

أما الرومان فإنهم لم يغيروا شيئاً من القاعدة النظرية التي قام عليها نظام الحكم عندهم، وكل ما فعله الارستقراطيون هو التغيير في تفاصيل النظرية القديمة فإذا كان الملك، وهو رأس الحكومة في العهد الملكي يجمع في يده كافة السلطات، وكان هذا سبباً في سوء استعماله لهذه السلطات فقد وضعوا على رأس الحكومة في العصر الجمهوري شخصين (بدلاً من شخص واحد- هو الملك- في العصر الملكي) حتى يصبح كل منهما رقيباً على الآخر يحول بالضرورة دون استبداده كما جعلوا للوظيفة اسماً آخر لا يذكر

الرومان بعهد الملكية البغيض . وهكذا أصبح أسم كل من هذين الرئيسين القنصل - Consul (والكلمة معناها المستشار) وإذا كان تقلد الملك لسلطانه يستمر مدى الحياة مما يعطيه فرصة الاستبداد ، فقد حدد الارستقراطيون في النظام الجمهورى تقلد القناصل لسلطاتهم بعام واحد فقط ، بحيث لا تتاح لهم فرصة هذا الاستبداد . أما السلطات نفسها فقد ظلت كلها مجتمعة في يد هذين الرئيسين بدلا من أن توزع بصفة رسمية على عدة وظائف يشغلها الارستقراطيون .

حقيقة أن التنظيم السياسى الرومانى سيشهد فى العهد الجمهورى ، كما سنرى ، قيام عدد كبير من الوظائف التى يتولى أصحابها السلطات المختلفة فى الدولة ، ولكن شاغلى هذه الوظائف كانوا يتولون هذه السلطات من الناحية الرسمية بصفة تفويضية من القناصل - بل أن إحدى هذه السلطات ، هى السلطة العسكرية التى جعلت من القناصل قواداً للقوات الرومانية ، لم تخضع حتى لهذه الصفة التفويضية ، وإنما ظلت بشكل مباشر فى يد القناصل فى جميع مراحل نمو الدستور الجمهورى - وقد كان لهذه الحقيقة الأخيرة ، كما سنرى فى حديث مقبل ، شأن ظاهر فى مجرى التطور السياسى والدستورى فى الفترة الأخيرة فى العهد الجمهورى ، وهى التى أمتدت من الشطر الأخير للقرن الثانى ق.م حتى سنة ٢٧ ميلادية (راجع دور القواد العسكريين فى سقوط النظام الجمهورى فى القسم الأخير من هذه الدراسات) .

وقد كان القنصلان يشغلان منصبيهما لمدة عام واحد كما رأينا ، وكان يقوم بانتخابهما مجلس العامة (مجلس الاحياء) وإن كان القناصل - فى بداية الامر - يأتون من بين أفراد طبقة الارستقراطيين أو الأشراف ، وقد كان هذا فى حد ذاته استمراراً منطقياً لطبيعة الثورة التى أطاحت بالملكية والتى رأينا أنها كانت ثورة ارستقراطية فى تخطيطها وتنفيذها .

٢- صراع الطبقات:

أ- بدء الصراع:

وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه الصفة الطبقية الارستقراطية أن القناصل مارسوا قوانين صارمة فيما يخص مسألة التجنيد للخدمة في صفوف القوات المحاربة التي كان أفرادها يأتون من بين طبقة العامة، وفيما يخص بعض القوانين المدنية التي كان أحدها يخول للدائن (الذي كان عادة من طبقة الاشراف أى الارستقراطيين أن يستعبد شخص المدين الذي كان عادة من طبقة العامة) إذا لم يتمكن هذا الأخير من سداد ما عليه من ديون، وكانت نتيجة هذا التزمت من جانب الاشراف تجاه العامة أن قام صراع سياسى طويل بينهما عرف في التاريخ الرومانى باسم: «صراع الطبقات».

وقد أخذ صراع الطبقات في رومه طريقاً مخالفاً لما حدث في بلاد اليونان فبينما لجأ العامة في المدن اليونانية إلى الثورات لحل مشاكلهم مع طبقة الارستقراطيين وبينما وجدناهم يركنون إلى زعامات كانت تأتي من خارج صفوفهم، بل من الارستقراطيين في بعض الاحيان، مما أدى إلى ظهور حكم الطغاة Tyrannoi الذين حولوا نتائج ثورات العامة إلى صالحهم الشخصى كحكام يقبضون بيد من حديد على كافة السلطات - أقول إذا كان هذا قد حدث عند اليونان فإن صراع الطبقات في رومه اتخذ صورة أخرى مغايرة لهذا كل المغايرة.

ولقد خاض العامة الرومان صراعاتهم تحت رايتهم دون أن يستعينوا بقيادة من خارج صفوفهم، كما أن هذا الصراع لم يتخذ شكل الثورات الدموية التي عرفها اليونان، وإنما سار في طريق سلمى رتيب أعتمد فيه العامة على ما لهم من دور في المجتمع لا يستطيعون الاشراف أن يتجاهلوه بسهولة.

والسبب في ذلك هو أن العامة كانوا يمثلون الأيدي العاملة سواء في الزراعة أو في الحرف الصناعية ومن ثم كانوا يمثلون عنصراً جوهرياً لا يمكن نبذه أو الاستهانة به في تكوين القاعدة الاقتصادية التي تقوم عليها الدولة . كذلك كانوا يمثلون الكتلة البشرية الكبيرة التي تقوم أفرادها بالخدمة العسكرية في وقت كان لابد فيه لرومه من أن تكون على استعداد حربي دائم، فرضته الظروف الجغرافية التي مر بنا ذكرها والتي لم تهئ للمناطق المختلفة من إيطاليا الحواجز الطبيعية التي تحمي كلا منها من جيرانها- ومن ثم جعلت هذه المناطق معرضة لغارات دائمة فيما بينها ، مما وضع رومه في موقف يتحتم عليها فيه أن تصبح معتديه أن لم ترد أن تكون معتدى عليها . هذا ويجب أن نذكر دائماً أن اعداد العامة في رومه كانت كثيفة بالنسبة لمساحتها بسبب مواردها الاقتصادية الغنية (كما عرفنا في حديث سابق) وهذا العامل في حد ذاته يعطى العامة إدراكاً لوزنهم أو الدور الذي يقومون به في المجتمع .

ب- تطور الصراع؛

وقد اتخذ تنظيم العامة شكل المجلس القبلي Concilium Plebis الذي كان العامة يجتمعون فيه في شكل قبائل (والقبيلة هنا كانت تقوم على تقسيم مكاني وإن كان أكبر من الحي الذي كان أساس مجلس الأحياء) وفي هذا المجلس كانوا يختارون من بين صفوفهم نقيباً لهم Tribuni Plebis يمثلونهم ويتكلمون باسمهم ويدافعون عن مصالحهم، وقد أخذ عدد هؤلاء النقباء يتزايد تدريجياً بقدر اتساع وتشعب مصالح العامة بحيث أصبحوا يكونون في النهاية هيئة من عشرة نقيباً يتم انتخابهم سنوياً.

وكانت مهمة النقباء في المقام الأول هي مفاوضة القناصل (الذين رأيناهم في المرحلة الأولى من العهد الجمهوري يمثلون مصلحة الأشراف)

حول المواضيع التي يجد فيها العامة عبئاً لهم . فإذا رفض القناصل التفاهم معهم حول هذه المواضيع لجأ العامة إلى سلاح آخر هو الاضراب السياسى الذى كان يتمثل فى عصيان عام منظم يرفض فيه العامة الخدمة العسكرية . وهكذا عن طريقة استخدام هذا السلاح الفعال (الذى رأينا أن ظروف رومه لم تكن تسمح للأشراف بالوقوع تحت وطأته) أو حتى عن طريق مجرد التهديد به استطاع العامة أن يتنزعوا مطالبهم الواحد تلو الآخر من طبقة الاشراف .

وقد كان ما حصل عليه العامة فى هذا المجال هو إعلان القانون الذى كان الاشراف يطبقونه فى محاكمهم ، والذى كان قبل الآن مجهولاً لطبقة العامة - ومن ثم كان الاشراف يستأثرون بتفسيره ، ولنا أن نتصور الى أى مدى كان هذا التفسير تحت هذا الظرف ، يساير مصلحة الاشراف على حساب مصالح العامة ، وقد كان إعلان هذا القانون الذى عرف باسم «قانون اللوائح الاثنا عشر» كسباً كبيراً بالنسبة للعامة الذين اصبحوا الآن يعرفون ما لهم وما عليهم ومن ثم ينتبهون لاي غبن يقع عليهم من هذه الناحية .

وكان الكسب الثانى للعامة هو حق الاستئناف من أى حكم قضائى متعسف يقضى به القنصل أو أى موظف آخر على أحد أفراد العامة ، وإعادة المحاكمة أمام جمعية شعبية تصبح لها صلاحية إصدار الحكم النهائى ، فى سبيل تحقيق هذا الكسب وعدم تركه للاندثار أو الانزلاق من أيديهم جعل العامة من نقبائهم مراقبين (غير رسميين بطبيعة الحال) على القناصل ، بحيث أصبح فى مقدورهم أن يتدخلوا لصالح أفراد العامة فى أى عمل يقوم به القناصل .

بل أن الامر وصل بالتدريج ، وعن طريق المكاسب الجزئية والجانبية التى حصل عليها العامة ، وإلى أن أصبح للنقباء حق الاعتراض Veto على

أى إجراء عام يقوم به الجهاز الإدارى للدولة إذا وجد فيه النقص أى مساس بمصلحة العامة. وعن طريق هذا الحق فى مقدور النقباء أن يحموا أشخاص وممتلكات الطبقة التى يمثلونها من أى تعسف رسمى من جانب الدولة.

وبعد أن حصل العامة على هذه المطالب التى أدت إلى حماية حقوقهم الأولية الأساسية كأعضاء فى المجتمع الرومانى، وبدأوا المرحلة الثانية من صراعهم مع طبقة الاشراف وهى المرحلة التى شهدت حصولهم على الحقوق السياسية التى كانت حتى الآن قسراً على الاشراف. وقد كان أول ما حصلوا عليه فى هذا المضمار هو أن يكون للمجلس القبلى حق التشريع الذى تعترف به الدولة.

كذلك حصلوا على هذا الحق لمجلس آخر لهم كان قد ظهر إلى جانب المجلس القبلى خلال المرحلة الأولى من صراع الطبقات (وإن كان المؤرخون الرومان القدماء يردون بداية هذا الظهور إلى العصر الملكى رغم أننا لا نسمع بأى ذكر له قبل الشطر الأخير من القرن الرابع ق.م. أى بعد أنهيار الملكية وقيام النظام الجمهورى بم يقارب القرن من الزمان) - هذا المجلس الآخر هو مجلس المئات أو المجلس الميئى Comitia Centuriata الذى كان يتكون من وحدات تقوم على أساس وحدات) الجيش التى كانت الواحدة منها تتكون من مائة شخص(وقد رأينا العامة يكونون النواه الرئيسية للقوات العسكرية. ولم يقتصر الامر على هذا فقد استطاع العامة أن يحصلوا لهذا المجلس على حق إنتخاب القناصل وغيرهم من الموظفين الكبار. إلى جانب حق ثالث هو حق مراجعة الاحكام القضائية التى ترفع للإستئناف.

وأخيراً فقد طالب العامة بحق الترشيح لوظائف الدولة وبعضوية مجلس الشيوخ الذى كان معقلاً للطبقة الارستقراطية وقاصراً على أفرادها. وقد حصلوا على ٣٦٦ ق.م على حق الترشيح لمنصب القنصلية الذى كان طبيعياً

أن يتلوه حصولهم على حق شغل الوظائف الأخرى الأقل مرتبة منها. أما عضوية مجلس الشيوخ فقد حصلوا عليها عن طريق قانون استخلصوه من الاشراف حوالى ٣١٢ ق.م يعطى أولوية الحصول على هذه العضوية لكل من كان يشغل الوظائف العليا فى الدولة فى يوم من الايام. وبما أن العامة قد حصلوا على حق شغل هذه الوظائف منذ عام ٣٦٦ ق.م، كما رأينا ، فقد كان معنى هذا القانون فتح باب العضوية لمجلس الشيوخ أمامهم بشكل تلقائى.

٣- تقييم الدستور الرومانى فى هذه المرحلة:

وهكذا لم تأت بداية القرن الثالث ق.م حتى كان صراع الطبقات قد إنتهى بالغاء كل الامتيازات التى كانت حكراً لطبقة الاشراف فى روما. ولكن هذه التسوية جاءت كما رأينا، نتيجة لتطور بطيئ ووصل الطرفان اليها نتيجة لاصلاحات جزئية على دفعات وفى ظروف اختلفت من وقت لآخر، وقد أدى هذا بالضرورة إلى قدر كبير من عدم التناسق فى النمو الدستورى الذى مرت به الجمهورية فى هذه المرحلة من تاريخها.

فى جانب المجالس التشريعية مثلاً نجد أن مجلس الاحياء الذى سبق ظهور النظام الجمهورى بدأ يفقد أهميته تدريجياً بينما ظهر إلى جانبه كما رأينا مجلسان آخران هما مجلس المئات ومجلس العامة Concilium Plebis. بل أكثر من هذا لم يكن هناك أى تحديد فى العمل بين هذين المجلسين الآخرين وإنما كانت سلطاتهما تتطابق وتتداخل فى كثير من النواحي . كما ظهر إلى جانبيهما مجلس تشريعى آخر هو الجمعية القبلية -Comitia Tributa التى كانت تجتمع بناء على دعوة من القنصل ، وكان عضويتها ومن الناحية الرسمية على الأقل ، مفتوحة لكل من طبقتى الاشراف والعامة، وإن كانت من الناحية العملية تكاد تنطبق على المجلس القبلى سواء من ناحية العضوية أو من ناحية جوانب النشاط.

كذلك من الناحية التنفيذية نجد أن التطابق والتداخل يظهران في أكثر من جانب . فمنذ قيام النظام الجمهورى نجد أن رومه شغلت إلى حد كبير بالفتوحات سواء في شبه جزيرة إيطاليا أو خارج شبه الجزيرة، وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى إستغراق القناصل في المهام العسكرية التي كانت تكون جزاء من سلطاتهم - ومن ثم كان لابد أن تظهر وظائف يشغلها موظفون يقومون بالمهام المتعلقة بالسلطات المدنية في الدولة .

وهكذا ظهرت وظيفة القائم على الشؤون القضائية Praetor وأربع وظائف للقائمين على الشؤون المالية Quaestores وأربع وظائف للقائمين على الشؤون البلدية لمدينة رومه Aediles ووظيفتان للقائمين على شؤون الاحصاء Cen-sores وكان شاغلاً هاتين الوظيفتين الأخيرتين يعينان كل أربع سنوات للقيام بتعداد السكان وأعداد قوائم المرشحين لعضوية مجلس الشيوخ .

وقد كان هؤلاء الموظفين يتدرجون في سلم إدارى أدناه هو الوظائف المالية ووظائف البلدية وأعلاه وظائف القضاء والاحصاء والقنصلية . ولكن مع ذلك فقد كانت اختصاصات هؤلاء الموظفين تتلاقى وتتداخل كما ذكرت في بعض الجوانب، كما أن عمل أى منهم كان معرضاً في أى وقت للتدخل أو الاعتراض من جانب واحد أو أكثر من نقباء العامة العشرة كما رأينا في مناسبة سابقة .

ولهذا فإن الرومان، لكي يحلوا أية أزمة تنتج عن هذا التداخل أو التناقض وبخاصة في الأوقات الحرجة، مثل حالات الغزو الخارجى أو أية أزمة أخرى مماثلة لجأوا إلى خلق وظيفة جديدة هي وظيفة الحاكم المطلق Dictator الذى كان يعينه القنصلان ليتولى السلطة العليا في الدولة لفترة محددة وكانت أحكامه تعلو وتسرى على كافة الموظفين الذين أشرت إليهم بغرض وتنسيق العمل بينهم . وحقيقة أننا لا نقابل في تاريخ رومه ممن شغلوا

هذه الوظيفة، البالغة في أهميتها وفي عدم تقييد السلطات المنوطة بها، من حاول أن يستغلها لغير الصالح العام، ولكن اضطرار الدولة إلى اللجوء إلى هذا الحل المؤقت بصفة متزايدة كان له مغزى ظاهراً هو أن الجهاز الإدارى للجمهورية كان يضم بين دفتيه متناقضات كثيراً ما كانت تصطدم ببعضها.

ولكن مع ذلك فإن دستور الجمهورية الرومانية فى هذه المرحلة قد نجح فى مجموعة، فى أن يوجد نوعاً من التوازن الفعال بين عناصر الدولة-العنصر الرسمى ممثلاً فى الموظفين، والعنصر الاجتماعى ممثلاً فى الشعب، لقد اعطى للشعب قدراً كافياً من السيطرة على الموظفين، فقد كان هو الذى يقوم بانتخابهم عن طريق مجالسه التى سبق ذكرها، كما كان عن طريق هذه المجالس كذلك يضع القوانين ويفصل فى جميع المسائل السياسية الهامة وبخاصة المسائل الخارجية التى أحتلت فى فترة التوسع ، خلال هذه المرحلة، القسم الأكبر من طاقة الجمهورية مثل إعلان الحرب وعقد السلام.

ومما أعطى هذه السيطرة الشعبية وقعاً حقيقياً، إن غالبية الشعب فى تلك الفترة كان يتألف من المزارعين الصغار الذين يحيطون برومه ، فهم من جهة مستقلون من الناحية الاقتصادية فى كسب قوتهم اليومى ومن ثم لا يدينون بالولاء السياسى لأية قوة طبقية خارجة عن إرادتهم، وهم من جهة أخرى قريبون من رومه بحيث يصبح فى مقدورهم أن يحضروا كافة اجتماعات المجالس الشعبية، أو على الأقل تلك الاجتماعات التى يقدر أن ستنال مسائل من صالحهم أن يشتركوا فى مناقشتها وفى توجيهها والوصول إلى قرار فيها.

كذلك أوجد التطور الدستورى للجمهورية الرومانية فى عهدها الأول فرصة الانتفاع بالدماء الجديدة، ومن ثم بالمواهب الجديدة سواء فى سلك

الوظائف أو فى عضوية مجلس الشيوخ . وقد تم ذلك على أثر قانون ٣٦٦ ق.م الذى سمح للعامة بالترشيح لمنصب القنصلية والمناصب الإدارية العليا الأخرى وعن طريق القانون الآخر الذى سن حوالى ٣١٢ ق.م والذى أعطى أولوية العضوية فى مجلس الشيوخ لكل من شغل فى يوم ما إحدى هذه الوظائف .

لقد أعطى القانون الأول فرصة الانتفاع بمواهب العامة وتجاربهم إلى جانب مواهب الاشراف وتجاربهم فى السلك الإدارى . بما يترتب على هذا من نفع آخر غير مباشر هو أن أعضاء السلك الإدارى المطعم سيكون بالضرورة ممثلين لكافة مصالح الشعب بطبقته ، بينما أعطى القانون الثانى لمن يجلس فى مقاعد مجلس الشيوخ فرصة الخبرة العملية فى مختلف نواحي الأمور العامة أثناء تقلدهم الوظائف الإدارية العليا .

وأخيراً ، وليس آخراً ، فإن صراع الطبقات ، رغم أنه أدى ، كما أسلفت إلى إصلاحات تمت بصفة جزئية وفى ظروف مختلفة ومتباعدة ، ومن ثم فقدت جانباً من التناسق العام من الناحية الرسمية ، إلا أن الظروف الدولية التى أحاطت برومة دفعت الرومان من الناحية العملية إلى نوع من العمل المتناسق فى تطبيق الدستور ، فالمجلسان التشريعيان الرئيسيان وصلا بالتدرج إلى تقسيم الاختصاصات المختلفة فيما بينها وبحيث لم يعد هناك مجال للتصادم ، بينما نجد الموظفين يصلون مع نقباء العامة إلى نوع من التفاهم الذى يحفظ على الجهاز الإدارى صلاحيته العملية وهو تفاهم كانوا يلجأون إلى الحفاظ عليه ، إذا تآزمت الأمور ، عن طريق طرح أى شكل يهدده أمام مجلس الشيوخ ليقوم بالتحكم اللازم . وقد ظل هذا التناسق قائماً حتى الشطر الأخير من القرن الثانى ق.م

هذا بينما نجد أن الظروف الدولية التى أدت إلى توسيع أملاك رومه عن

طريق الفتح في داخل إيطاليا وخارجها قد ساعدت إلى حد كبير على حل المشكلة الاقتصادية ومن ثم عكس وضع حد للصراع بين الطبقات الذي كان أحد أسبابه الرئيسية هو الفارق الاقتصادي الكبير بين طبقتي الاشراف والعامّة.

الموضوع الخامس
فتح ايطاليه وتوحيدها

فتح ايطاليه وتوحيدها

١- القوة العسكرية الرومانية:

أ- تكوينها في البداية:

قبل أن أتحدث عن فتح رومه لشبه جزيرة إيطالية وتوحيدها، أرى من الخير أن أشير، بشكل سريع إلى القوة الضاربة التي اعتمدت عليها رومه في هذا الفتح، لقد كانت القوة العسكرية الرومانية في بدايتها، تماماً كما كان الحال في الفترات المبكرة من تاريخ دولة المدينة التي كان أبرز مثل لها هو الدويلات اليونانية تتكون من الارستقراطيين أو النبلاء وأتباعهم لسبب بسيط هو أن هؤلاء كانوا كمالكين للأرض، هم أصحاب المصالح الحقيقية، ومن ثم فدفاعهم عن المدينة هو في حقيقة الأمر دفاع عن هذه المصالح.

ولكن الأمور لم تبق على هذا الوضع. فالحرب التي كان يخوضها الجيش الروماني في الفترة المبكرة إذا كانت لا تكاد تزيد عن غارات متبادلة غير منتظمة، فإن هذه الغارات سیتسع نطاقها بالتدريج بالقدر الذي تنمو به مصالح رومه من جانب، ومصالح المناطق المحيطة بها من جانب آخر، وهكذا نجد القوات الرومانية تتسع هي الأخرى لتضم بين صفوفها إلى جانب النبلاء وأتباعهم، بقية المواطنين الرومان الذين كان أغلبهم من طبقة العامة- مرة أخرى كما حدث في حالة المدن اليونانية عندما اتسعت مصالحها على أثر ازدياد نشاطها التجاري الذي اتسع نطاقه في أعقاب حركة الهجرات والانتشار الاستعماري على شواطئ البحر المتوسط، وأن

أختلفت التفاصيل في حالة رومه التي لم يكن اتساع مصالحتها في هذه المرحلة ناجماً عن أية حركة بحرية أو إستعمارية بعد.

وهكذا أصبحت الخدمة العسكرية واجباً على كل مواطن روماني في هذه المرحلة وفي سبيل مقابلة هذا الوضع الجديد أنشأ الرومان، كما ذكرت، وظيفتين إداريتين يشغلها موظفان يقومان على إحصاء المواطنين بغرض استكمال قوائم الخدمة العسكرية، وكان كل من هذين الموظفين اسمه Cen-sor وهي لفظة مشتقة من طبيعة المهمة التي يقومان بها، وهي الإحصاء، وقد كان التنظيم العسكري الذي صاحب هذه المرحلة يقوم على أساس فرق المشاة الثقيلة Hoplites التي عرفت بالدويلات اليونانية في المرحلة المقابلة من تاريخها والتي كانت تعمل في ميدان القتال في تجمعات كبيرة أو فيالق.

ب- إعادة تنظيمها:

ولكن إذا كان هذا التغيير في أساس الخدمة العسكرية وفي تنظيم القوات العسكرية قد أعطى نتائج المنشودة في بلاد اليونان التي كانت طبيعتها الجبلية التي تقسمها إلى مناطق تكاد سلاسل الجبال أن تحيط بكل منها، ومن ثم تحميها من كل جانب-- أقول إذا كان الأمر كذلك في بلاد اليونان، فإن الصورة كانت مختلفة في شبه الجزيرة الإيطالية.

ذلك أن الجبال في إيطاليا لا تظهر توزيعات تقدم عنصر الحماية الطبيعية، وإنما تتجمع للمناطق الجبلية لتظهر في سلسلتين كبيرتين، إحداهما تتخذ شكل قوس هائل في الشمال هو جبال الألب والأخرى تتخذ عامود فقرى، هو جبال الابنين يمتد من الشمال إلى الجنوب. وإذا كان القوس الشمالي يحجز شبه الجزيرة عن قلب القارة الأوربية التي يقبع وراءها فإنه لا يفصل بين المناطق المختلفة في داخلها وإذا كانت سلسلة جبال الابنين تظهر لأول وهلة

كفاصل كبير بين شرقى شبه الجزيرة وغربيها فإن الامر لم يكن كذلك فى الحقيقة نظر لوجود الممرات بهذه السلسلة من جانب، ولا التكوين شبه الجزرى لإيطاليه قد جعل الاتصال البحرى بين سواحلها يقارب بين جانبيها ليعوض إلى حد ما التباعد الذى نشأ بسبب الحاجز البرى. وأخيراً لأن سلسلة جبال الابنين لا تصل إلى أقصى الشمال أو أقصى الجنوب وإنما تترك منطقة واسعة فى كل من الطرفين تكون بالضرورة مفتحة على المناطق الواقعة إلى جانبي هذه السلسلة.

ومن هنا كانت كل منطقة من المناطق المكونة لشبه جزيرة إيطالية مكشوفة أمام الغارات التى يشنها عليها جيرانها ، وقد ظهر هذا بشكل واضح فى الفترة المبكرة من تاريخ روما، وبخاصة لأن هؤلاء الجيران لم يشنوا غاراتهم فى هيئة حروب منظمة تستطيع التجمعات الكبيرة لفيالق المشاة الثقيلة أن تواجهها وتقف أمامها فى معركة حاسمة، إنما كانت غارات تقوم على وحدات صغيرة متفرقة تهاجم فى أكثر من مكان فى نفس الوقت. وهكذا تعرضت رومه فى القرن الخامس ق.م إلى غارات قبائل الايكويين Aequi والفولسكيين Volci الواقعة فى وسط شبه الجزيرة، بل لقد تعرضت فى ٣٩٠ ق.م إلى تجربة كادت تكلفها بقاءها حين أغار عليها الغاليون (الكلتيون) من الشمال واستولوا على قسم من المدينة. ولم ينقذ رومه من هذا المأذق إلا الطبيعة البدوية لهذه القبائل التى كانت تهدف إلى النهب أكثر مما تسعى للاحتلال- الامر الذى جعلها تنسحب بعد أن حصلت من الغنائم والفدية على ما حقق رغبته.

وقد كانت نتيجة هذه الفترة من الغارات التى تعرضت لها رومه وبخاصة تجربة الغارة التى شنتها عليها القبائل الغالية، أن أعاد الرومان تنظيم قوتهم العسكرية بطريقة تناسب والظروف الجديدة ، فالفيلق الكبير

حلت محله الجماعات الصغيرة التي تدرّبت على الحرب في أماكن منفصلة في ميدان القتال كما خضعت القوات الرومانية منذ تلك الفترة لتدريب بالغ في نظامه ودقته وشدته بحيث وصلت إلى درجة عالية من الكفاية في القتال، سواء في التنظيمات الصغيرة أو الكبيرة . كذلك ساعد على الوصول إلى هذه النتيجة أن القناصل، (الذين كانت قيادة القوات الرومانية إحدى السلطات التي وضعت في أيديهم) كانوا يتمتعون في الشؤون العسكرية بسلطة لا تحدّها الحدود التي كانت تقيد ممارستهم لسلطاتهم المدنية في أكثر من جانب.

ولم يكن هذا كل شيء ، فقد صاحب هذا التنظيم الجديد ، والمستوى العالمي من التدريب الذي وصل إليه الجنود الرومان، نوع آخر من الخبرة هو إنشاء الطرق، بحيث أصبحت رومه على اتصال مباشر سهل بأي مكان يصل إليه هؤلاء الجنود في فتوحاتهم. وكان النتيجة النهائية لذلك شبكة من المواصلات السهلة بواسطة هذه الطرق، ربطت بين رومه وبين أطراف شبه الجزيرة الإيطالية. كما أتجه الرومان في سبيل تدعيم هذه الفتوحات إلى إقامة معسكرات في الأماكن الاستراتيجية من المناطق المفتوحة تعسكر بها حاميات دائمة تمكن الرومان من السيطرة على هذه المناطق ، وتحيط بها مساحات كافية من الأراضي المستولى عليها تصبح بمثابة مورد إقتصادي لهذه الحاميات.

٢- فتح الرومان لإيطاليا:

أ- فتح القسم الجنوبي من إيطاليا:

بهذا التنظيم وهذا الاستعداد ، استطاع الرومان أن يصبحوا سادة إيطاليا في مدى قرن ونصف من الزمن، وقد كانت الخطوة الكبيرة الأولى على طريق هذا الفتح هي الحرب اللاتينية الكبرى التي قامت بين رومه من جانب

والمدن اللاتينية المحيطة بها من جانب آخر. وقد كانت تربط رومه بهذه البلاد من البداية روابط اللغة والجنس. كما كانت تقوى من هذه الروابط الحاجة إلى الدفاع المشترك ضد غارات الاتروبيين الفولسكيين والايكويين. وقد تأكدت هذه الروابط والمصلحة المشتركة بعدة أحلاف كان من بينها الحلف الذي عقد في ٤٩٤ ق.م.

ولكن نمو القوة العسكرية لرومة إشاع قدراً من الخوف بين حلفائها اللاتين، وجعلهم يطالبونها بضمانات محددة تحميهم من سيطرتها التي بدأت تظهر بقدر إزدياد قوتها. وعندما رفضت رومه أن تعطيهم هذه الضمانات أعلنوا عليها هذه الحرب التي أشرت إليها والتي إنتهت بعقد محالفات ثنائية بين رومه وبين كل من المدن اللاتينية دعمت تبعية هذه المدن لها بشكل نهائي.

وحوالي نفس الوقت سيطرت فيه رومه على إقليم لاتيوم. اشتبكت مع منطقة أخرى مجاورة لهذا الإقليم هي منطقة سامنيوم Samnium وكان السبب في هذا الاشتباك أن كابوه Capua إحدى مدن إقليم كامبانيه Cam-pania، وكانت قد أستنجدت بالرومان لدفع عدوان قبائل السامنيين التي كانت في وسط القسم الجنوبي من إيطالية، وقد خفت رومه لمساعدة أهل كابوه، وكانت نتيجة ذلك عدة حروب إمتدت بين ٣٤٣، ٢٩٠ ق.م وانتهت بمد سيطرة رومه على إقليم سامنيوم.

أما الحلقة الثالثة من حلقات فتح رومه للقسم الجنوبي من إيطالية فقد ابتدأت عام ٢٨٢ ق.م حين لبي الرومان نداء مماثلاً لنداء كابوه، جاء هذه المرة من ثوري Thuri وهي إحدى المدن التي أقامها اليونان المهاجرون في الأطراف الجنوبية من إيطالية. وكانت قبائل إقليم لوكانية Lucania قد أعتدت على هذه المدينة. وقد أدت مساعدة رومه لهذه المدينة إلى تدخل مدينة تارنتوم Terentum وهي أقوى المدن اليونانية الواقعة في جنوبي

إيطالية، أدوات في مساعدة رومه لمدينة ثوري تدخلها فيها كانت تعتبره منطقة نفوذها وحدها.

وهكذا قامت الحرب بين روما وتارنتوم، وفي هذه الحرب استعان أهل تارنتوم بالملك بيرس Pyrrhos ملك ابيروس Epiros وهي إحدى الامارات اليونانية الواقعة في شبه جزيرة البلقان على الشاطئ الشرقي للبحر الادرياتي وقد امتدت هذه الحرب عشر سنوات انسحب ملك ابيروس قبل نهايتها ، وكانت نتيجتها سقوط مدينة تارنتوم في ٢٧٢ ق.م

ويسقط تارنتوم أصبحت رومه سيدة القسم الجنوبي بأكمله من شبه جزيرة إيطالية سواء في ذلك المناطق التي أخضعتها رومه عن طريق القوة أو تلك التي آثرت السلام فدخلت مع رومه في مخالفات كانت أقرب إلى التبعية منها إلى التحالف.

ب- فتح القسمين الأوسط والشمالي من إيطالية؛

أما القسم الأوسط من إيطالية فقد بدأت رومه خطاها نحو أخضاعه وهي لا تزال بسبيل مد سيطرتها على القسم الجنوبي. وقد كانت أولى الخطوات في هذه السبيل هي إشتباك رومه في عدد من الحروب مع مدن إقليم اترورية Etruria نتيجة لمنازعات على الحدود بين رومه ومدن هذا الاقليم وقد انتهت هذه الحروب بسيطرة رومه على هذا الاقليم بسبب عدم تمكن مدنه من الوقوف في جبهة واحدة حيث أصبحت رومه هي سيدة القسم الاوسط من إيطالية في ٢٦٥ ق.م

ثم جاء بعد هذا فتح رومه للقسم الشمالي من إيطالية على أثر هجوم قامت به القبائل الغالية على المنطقة الوسطى من شبه الجزيرة. وردا على هذا الهجوم قام الرومان بهجوم مضاد امتد خمس سنوات بين ٢٢٥ ، ٢٠٠ ق،م خرجت منه رومه منتصرة بعد أن سحقته القوات الغالية المهاجمة.

وقد جاء انتصارها نتيجة طبيعية لظرفين كانا في صالحها: أولهما أنها كانت إذ ذاك سيدة القسم الأكبر من إيطالية، ومن ثم كانت موارد هذا القسم بأكمله تحت تصرفها. أما الطرف الثانى فهو عدم قدرة الغاليين على التنظيم والتنسيق العسكرى الذى كان الرومان قد وصلوا فيه إلى مستوى عال كما مر بنا عند الحديث على الجيش الرومانى . وبهذا الانتصار ثم فتح الرومان لشبه الجزيرة وأصبحت رومه هى سيدة إيطالية بأكملها.

٣- التنظيم السياسى لاطالية بعد الفتح:

وقد كانت نتيجة فتح رومه لشبه الجزيرة الايطالية أن وجدت نفسها إزاء مشكلة تنظيم سياسى على نطاق واسع لم تعرفه أية دولة تقوم على نظام المدنية فى العصر القديم (وقد كانت رومه دولة من هذا الطراز) . ولكى ندرك المغزى الحقيقى للتنظيم السياسى الذى قامت به مدينة رومه فى شبه جزيرة إيطالية بعد توحيدها وتكتيلها فى نطاق واحد أرى من الخير أن أشير فى كلمة سريعة على سبيل المقارنة، إلى ما قامت به دول المدينة فى بلاد اليونان فى هذا المجال.

ففى بلاد نجد أن فكرة التكتيل سارت فى اتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول كان فى صورة زعامات أو سيادات أتخذ الدعاة لها وجود خطر حقيقى أو متوقع محوراً ومبرراً لدعايتهم ودعوتهم نحو التكتل . وهكذا ظهر الحلف الاثينى الأول فى القرن الخامس ق.م ثم تلتها فى القرن الرابع عدة زعامات أو سيادات متوالية . فكانت السيادة الاسبرطية على بلاد اليونان فى بداية القرن ثم زعامة طيبة بعد ذلك كذلك نجد هناك زعامة ديونيسيوس على صقلية والمدن اليونانية فى جنوبى إيطالية وأخيراً كان حلف كورنثه أو الحلف اليونانى تحت رئاسة فيليب ثم الاسكندر ، وفى كل من هذه الاحلاف أو الزعامات كانت عدة مدن يونانية تتكتل مع بعضها بطريقة أو بأخرى

وأن كان ذلك قد تم في أغلب الاحيان على يد مدينة أو دولة لجأت إلى القوة في فرض زعامتها.

أما الاتجاه الآخر فقد أخذ شكل التوسع في منح حقوق المواطنة بين المدن اليونانية. فوجدت في القرن الرابع من هذه المدن أو الدويلات تلك التي يقوم بينها نظام المواطنة المتبادلة Isopoliteia التي تخول المواطن في مدينة ما أن يتمتع بحقوق المواطن في مدينة أخرى إذا وجد فيها ، وأن كان هذا الحق المتبادل يقف عند هذا الحد دون أن يكون للدولتين أو الدولة المتعاقدة مواطنة واحدة تجمع بينها. كما وجد إلى جانب نظام المواطنة المتبادلة نظام آخر أوسع منه بعض الشيء، تحتفظ فيه المدن المتعاقدة بكيانها، ولكن يقوم بينها جميعاً مواطنة مشتركة Synpoliteia تتعلق بها حقوق وواجبات تنزل، في سبيل اقامتها كل من هذه المدن عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها أو سلطتها ، وتسهم كل منها بنسبة معينة في إدارة الشؤون التي تنجم عن السلطة المشتركة.

ولكن هذا التكتل كان يقابلة من الجانب الآخر اتجاه سيطر على بلاد اليونان منذ بداية تاريخها تمثله النزعة الانفصالية أو الانعزالية التي كانت توقف ادراك اليونان لمعنى الوطنية عند حدود مدينته وقد كان لهذا أثره المباشر على هذه التكتلات اليونانية التي لم تعمر طويلاً، بل تفككت وأنهارت أمام هذا التيار الانفصالي القوي الذي ظهر في شكل أو في آخر.

هذا هو ما حدث في حالة دولة المدينة التي ظهرت في العصر القديم وفي بلاد اليونان بشكل خاص أما في حالة رومه (التي كانت تقوم هي الأخرى على نظام دولة المدينة كما أسلفت) فقد كان الامر على خلاف هذا، انتهجت رومه نظاماً أدى إلى توحيد إيطالية من ناحية التنظيم السياسي

ليسائر توحيدها من ناحية الفتح ، وإدى فوق ذلك إلى إبقاء هذه الوحدة الإيطالية طوال الفترة التي كان فيها نشاط رومه العسكرى والسياسى محصوراً داخل شبه الجزيرة ، ثم خلال الفترة التي أصبح فيها لرومه إمبراطورية أخذت تتسع حتى شملت كل حوض البحر المتوسط، ثم أخيراً حتى أنهيار هذه الامبراطورية.

ولم تتبع رومه فى هذا التنظيم السياسى أسلوباً واحداً ، وإنما تطورت معالجتها لهذه المشكلة حسب تطور الظروف والملايسات التي أحاطت بها فى خلال المراحل الأولى من توسع رومه فى شبه الجزيرة نجد أن الرومان كانوا يضمون إلى أرض مدينتهم المناطق التي يخضعونها وبذلك يصبح سكان هذه المناطق مواطنين رومان يخضعون للسلطة المباشرة للهيئة التنفيذية التي يمثلها ويرأسها القنصلان، ويسرى عليهم ما يسرى على سكان رومه من الخدمة العسكرية فى القوات الرومانية.

ولكن مع ذلك فقد ترك الرومان لسكان هذه المناطق قدراً كبيراً من الحرية فى تصريف أمورهم الداخلية وهكذا تصبح الصورة النهائية هى أن هؤلاء السكان كانوا يتمتعون بالحقوق الأساسية للمواطن الرومانى التي تتمثل فى حماية القانون الرومانى لأشخاصهم ولملكاتهم. بل أن بعضهم مثل سكان منطقة لا تيوم قد وصلوا فعلاً إلى مناصب القنصلية وعضوية مجلس الشيوخ مشاركين بذلك فى أعلى جهاز تنفيذى وسلطة تشريعية فى رومه ، هذا فى الوقت الذى لم يحسوا فيه بوطأة النفوذ الرومانى الا حين كان القناصل الرومان يطلبون منهم الخدمة فى صفوف الجيش بين الحين والحين وحين كان القضاء المتنقلون Praefecti (الذين كان يرسلهم من آخر المشرف على الشئون القضائية فى رومه Praetor) يزورون مواطن هؤلاء السكان فى جولاتهم القضائية.

على أن الأمر بدأ يتخذ صورة أخرى حين اتسعت فتوحات رومه إذ وجد الرومان إذ ذاك أن طريقة ضم الاراضى المفتوحة لتصبح جزءا من النظام السياسى لمدينتهم وليصبح سكانها مواطنين خاضعين للنظام الرومانى التشريعى والتنفيذى- المباشر- أقول وجد الرومان أن هذه الطريقة لن تسمح لهم بالإدارة المباشرة المحكمة للجهات النائية من فتوحاتهم ، كما أنها ستضم بالضرورة إلى مجموع المواطنين الرومان أقواماً جديدة لا تربطها بالرومان أية رابطة من اللغة أو الثقافة . وهكذا لجأ الرومان فى ربط فتوحاتهم النائية إلى نظام جديد، هو نظم المعاهدات .

ولكن رغم أن سكان المناطق الايطالية التى أرتبطت سياسياً برومه عن طريق المعاهدات كانوا يسمون حلفاء أو شركاء Socii إلا أن مشاركتهم هذه كانت ذات طابع سلبى صرف، بينما كانت رومه هى سيدتهم بالفعل، فالرومان لم يفكروا فى استشارة هؤلاء الحلفاء أو الشركاء فى امور السياسة العامة والمشاركة التى كان من المفترض أن يشاركوا فيها حسبما يوحى بذلك الاسم الذى أطلق عليهم، بل أكثر من ذلك لم يكن لهم حق الاعتراض عليها أو مناقشة الهدف الذى ترمى إليه رومه من ورائها .

وفى هذا المجال نجد أنه رغم أن بنود المعاهدات بين روما ، وهذه المناطق اختلفت بشكل متفاوت إلى حد كبير فى حالة كل من هذه المناطق تبعاً للملابسات التى احاطت بفتحها، ومدى ما أبدته من عناد أو إستسلام ، إلا أن جميع هذه المعاهدات كانت دون استثناء، تضم بنوداً معيناً: وهو البند الذى يفرض على كل من هذه المناطق أن تقدم لرومه عدداً من الفرق المحاربة التى تحددها رومه تبعاً لاحتياجاتها عند اللزوم .

وهنا نقول أن هذه الرابطة كانت أسوأ من الرابطة التى كانت قائمة مثلاً بين اسبرطة وبين أعضاء الحلف البلوبونيترى فى بلاد اليونان الذين كان

عليهم أن يقوموا بالمساعدة العسكرية لاسبيرطة، ولكن لغرض حفظ السلام داخل الحلف فحسب دون أن تورطهم اسبرطة بتقديم هذه المساعدة للقيام بفتوحات لحسابها الخاص كما كانت أسوأ من الرابطة التي كانت تربط مقدونية تحت حكم فيليب (والد الإسكندر) بالمدن أو الدويلات التي ظهر فيها هي الأخرى عنصر تقديم المساعدة العسكرية لمقدونية، ولكن في حدود ، ولغرض حفظ السلام فيما بين هذه المدن نفسها فحسب.

ولكن إذا كان لهذه الرابطة التي ربطت هذه المناطق برومه جانبها السيئ، فقد كان لها جانبها الحسن، إذ لم تكن على هذه المناطق واجبات أخرى غير هذا الواجب العسكري نحو رومه، وفيما عدا ذلك فقد كانت تتمتع بحريتها الكاملة في إدارة شئونها المحلية، كما كانت تتمتع كذلك بالسلام العام الذي أشاعته وفرضته، عن طريق قوتها وهيبتها العسكرية، وفي جميع انحاء إيطاليا، وهكذا لم يعد سكان هذه المناطق معرضين من حين لآخر لغارات القبائل القاطنة على جبال الابنين أو لخطر الغاليين الذين كانوا قبل ذلك ينقضون على سكان شبه الجزيرة من المنطقة الشمالية. وقد كانت هذه الرابطة في الخطوة الأولى في سبيل المشاركة الحقيقية بين أهل المناطق وبين رومه- وهي مشاركة أخذت طريقها إلى الشكل الكامل تدريجياً ويقدر استيعاب هؤلاء السكان للطرق والاتجاهات الرومانية سواء في الحضارة أو في فنون الحرب.

وهكذا نجد أن التنظيم السياسي الروماني، كان يشتمل من بدايته على بذور النجاح، فسكان المناطق المختلفة من إيطاليا قد وقفوا ، وبسبب الميزات التي تمتعوا بها، إلى جانب تعهداتهم العسكرية لرومه، وبذلك قاموا بدورهم الكامل في توسيع رقعة الممتلكات الرومانية، كذلك كان للزمالة في ميدان القتال، خلال سنوات طويلة ، وأثرها الظاهر على الجنود الذين أتوا من هذه

المناطق، فقد اكتسبوا بالتدريج العادات الرومانية، كما بدأوا يَنبذون تنظيماتهم السياسية البدائية لِيَقِيمُوا محلياً تنظيمات تقوم على أساس دولة المدينة التي كانت رومه مثلها الأعلى في إيطاليا، وأخيراً، وليس آخراً، فقد أخذوا يتخلون تدريجياً عن لهجاتهم المحلية لِيَجْعَلُوا من اللاتينية، التي أصبحت لغة الثقافة والحضارة في شبه الجزيرة لغتهم الأساسية.

وبذلك يكون الرومان قد استطاعوا عن طريق تنظيمهم السياسي لاطالاية أن يحولوا سكانها إلى مجموعة متكاتفه معهم جعلت تحت تصرفهم في النهاية قوة بشرية هائلة استطاعوا عن طريقها أن يسيطروا على كافة أرجاء حوض البحر المتوسط.

الموضوع السادس

التوسع الروماني في حوض المتوسط

١ - الحروب الفينيقية والسيطرة

علي غربي المتوسط

أ- أسباب الحروب الفينيقية:

قبل أن ينتهي الرومان من فتح إيطالية وتوحيدها، كانت الظروف الدولية قد جرتهم إلى أولى مغامراتهم الكبيرة خارج شبه الجزيرة. وكانت هذه المغامرة هي نقطة الانطلاق في طريق فتوحاتهم الخارجية التي إنتهت، كما أشرت في مكان سابق، بالسيطرة على كافة أرجاء حوض البحر المتوسط.

وقد ابتدأت هذه المغامرة حين طلبت مدينة مسانه Messana (إحدى مدن جزيرة صقلية) المساعدة الرومانية ضد مدينة سيراكوزة الواقعة إلى جوارها في نفس الجزيرة، وقد تدخلت رومه إلى جانب المدينة التي إستنجدت بها، وأدى هذا بدوره إلى أن تدخلت في هذا النزاع قوة قدر لها أن تشتبك مع رومه في حرب طويلة إمتدت على ثلاث جولات وشغلت ثلاث جبهات بين أفريقيه وأوروبية.

كانت هذه القوة هي دولة قرطاجة التي أسسها المهاجرون الفينيقيون في شمالي إفريقية والتي بدأت تسيطر تدريجياً على تجارة القسم الغربى للبحر المتوسط حتى أصبحت هذه التجارة في قبضتها، وقد كان طبيعياً أن تنظر قرطاجة بعين المرتاب إلى أى تدخل في هذه المنطقة التي كانت ترى فيها مجالها الحيوى الاقتصادى الذى يقوم عليه كيانها ومن ثم تعتبرها بحق نطاق نفوذها الطبيعى.

ب - مجري الحروب الفينيقية:

وهكذا قامت الحرب بين رومه وقرطاجة، وهى الحرب التى أطلق عليها الرومان أسم الحرب الفينيقية على أساس أن القرطاجيين فينيقيون من حيث الأصل (وقد عرفت هذه الحرب عند الكتاب الأوروبيين باسم الحروب البونية نسبة إلى التسمية اللاتينية Poenae التى أطلقها الرومان على الفينقيين فى مهجرهم، ثم إنتقلت هذه التسمية خطأ إلى الكتاب العرب).

وفى الجولة الأولى من هذه الحرب (٢٦٤-٢٤١ ق.م) دفع الرومان بأكبر عدد ممكن من قواتهم إلى المعركة، كما اضطروا إلى إنشاء أسطول بحرى بغرض الاستمرار فيها، وإنتهت الجولة بصلح بين القوتين المتناحرتين ، فى ٢٤١ ق.م. استولت رومه بمقتضاه على جزيرة صقلية وجعلت منها أول ولاية رومانية.

ولم تكد ثلاث سنوات تمر على إنتهاء الحرب الفينيقية الأولى حتى فكر الرومان، كإمتداد للمغامرة التى كسبوا على أثرها ولايتهم الأولى فى جزيرة صقلية، أن يستولوا على جزيرتى قورصقة وسردينية اللتين كانتا تدخلان فى دائرة نفوذ قرطاجة. وقد تم إستيلاء الرومان على هاتين الجزيرتين على أثر حجة واهية، وكان رد القرطاجيين على هذا الاستيلاء هو الحرب الفينيقية الثانية. وفى سبيل الاستعداد لهذه الحرب قام القائد القرطاجى هاملكار Hamilcar بإخضاع المناطق الواقعة فى جنوبى اسبانيه حتى يستطيع أن يجمع الاعداد اللازمة لمضاعفة القوات القرطاجية من بين سكانها وفى ٢١٨ ق.م. قام ابنه هانيبال Hanibal بهجوم اجتاح فيه ايطالية بقوة مكونة من الاسبانيين وسكان شمالى أفريقية.

وقد استطاع هذا القائد الأفريقى أن يلحق بالرومان فى الاشواط الأولى من الحرب الفينيقية الثانية هزائم ساحقة. ففى موقعة كاناي Cannae مثلاً

تمكن هانيبعل بقوة صغيرة من القضاء على جيش روماني كامل يبلغ عدده خمسين ألف مقاتل. ولكن الرومان الذين أعتمدوا على المساعدات العسكرية التي كان يمدهم بها حلفاؤهم الايطاليون ، استطاعوا أن يعوضوا الاعداد التي فقدوها في كاناي، ولجأوا إلى حرب المروعة التي تمكنوا عن طريقها من إنهاك قوات هانيبعل حتى أصبح في مقدورهم أن يوجهوا إليه هجوماً مضاداً.

وقد قام بها الهجوم المضاد القائد الروماني كورنيليوس سكيبو cornelius Scipio الذي درس طريقة هانيبعل في القتال دراسة مستفيضة ثم بدأ يطبقها بقواته الكبيرة العدد ضد القوات القرطاجية القليلة العدد نسبياً. وهكذا استطاع سيبكوبين ٢١٠ و ٢٠٦ ق.م. أن يجبر القرطاجيين على التراجع من اسبانية ثم تبعهم إلى شمالي أفريقية حيث استطاع أن يلحق الهزيمة بقوات هانيبعل في موقعه زامه في ٢٠٢ ق.م. التي اضطرت قرطاجة أمامها إلى قبول شروط للسلم فرضتها رومه عليها على حساب السيادة القرطاجية، في السنة التالية مباشرة.

ولكن إذا كان القرطاجيون الذين رأوا في هانيبعل وقواته أملهم القوي في حربهم مع رومه، قد إنحدروا بعد موقعة زامه إلى درجة من الركود العسكري والسياسي كانت تقارب التبعية للدولة التي هزمتهم- أقول، إذا كان القرطاجيون قد وصلوا إلى هذا الوضع فإن الرومان من جانبهم لم يركنوا إلى الأمان، وإنما كانوا يعتقدون دائماً أن القرطاجيين ينتظرون فرصة مواتية لحرب انتقامية أخرى كتلك التي شنوها تحت قيادة هانيبعل، وهكذا أخذ الرومان يتلمسون الفرصة لكي يبادروهم بالمهاجمة.

وقد جاءت الفرصة بعد مرور خمسين عاماً على الجولة الثانية من حروبهم مع قرطاجة حين وقع القرطاجيون في خطأ بسيط في تطبيق أحد

بنود السلم الذى فرضه الرومان فى ٢٠١ ق.م. وهنا شن الرومان هجومهم الذى عرف باسم الحرب الفينيقية الثالثة (١٤٩-١٤٦ ق.م.) وفى هذه الحرب حاصر الرومان مدينة قرطاجة واستولوا عليها ودمروها نهائياً ثم باعوا من تبقى من سكانها فى أسواق النخاسة وهكذا تحولت أراضى قرطاجة (تونس الحالية) إلى ولاية رومانية تحت أسم ولاية أفريقية، Africa.

ج - نتائج الحروب الفينيقية:

على أن فترة الحروب الفينيقية لم تكن نتيجتها الوحيدة هى القضاء على قوة قرطاجة وإقامة ولاية أفريقية فحسب، وإنما أدت سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إلى السيطرة على القسم الغربى للبحر المتوسط، لقد كانت نتيجة الجولة الأولى من هذه الحروب أن حصلت رومه على أولى ولاياتها فى صقلية، كما ذكرت، وقد شهدت الجولة الثانية أمتداد النفوذ الرومانى إلى مناطق أخرى غير صقلية. ففى أثناء هذه الحملة استطاع القائد الرومانى سكيبو أن يكسب إلى جانب الصف الرومانى ملك نوميديه Numidia (الجزائر الحالية) التى أصبحت بعد ذلك تابعة لرومه، وقد حاول أحد ملوك الأسرة الحاكمة التابعة أن يخرج عن طاعة رومه، فجرد الرومان لحرية حملة كان من نتائجها احتكاك الرومان بمملكة مجاورة هى مملكة موريتانية -Mau-retania (مراكش الحالية) التى أصبحت فى ١٠٦ ق.م. هى الأخرى إحدى الممالك التى تدين بالتبعية لرومه.

كذلك كان من نتائج السلم الذى فرضه الرومان على القرطاجيين فى ٢٠١ ق.م. والذى سبقت الإشارة إليه، إن إستولت رومه على مناطق السيطرة القرطاجية فى اسبانية حتى تستطيع بذلك أن تحمى نفسها من أى هجوم آخر محتمل على إيطالية من القواعد التى كانت قرطاجة تملكها هناك، كما حدث فى بداية الحرب الفينيقية الثانية التى إنتهت بهذا السلم.

ولم يكتف الرومان بالاستيلاء على هذه القواعد وإنما أرادوا ان يومنوها من الجانبين البحريين الشرقي والغربي لاسبانية ، وهكذا خاضوا حربين طويلتين أمتدت احدهما من ١٩٧-١٧٩ والأخرى من ١٥٤ إلى ١٣٣ ق.م. عانوا فيها من الموقف العنيد الذ وقفه أهالى هذه المناطق. ولكن الرومان إنتصروا فى النهاية على هؤلاء القوم إذا كانوا يتميزون بشدة المراس من جانب فقد كانوا يفتقرون إلى العمل الموحد من جانب آخر. وقد كانت نتيجة هذا الانتصار هو سيطرة الرومان على كل شبة جزيرة ايبيرية.

كذلك استطاع الرومان فى أثناء الحرب الفينيقية الثانية أن يضعوا أقدامهم فى غالة(فرنسه الحالية) عن طريق تحالف تم بينهم وبين مدينة ماسيليه(مارسيلية الحالية) وكانت نقطة الانطلاق فى هذا المجال(تماماً كما رأينا فى حالة مسانه فى صقلية) هى أن ماسيليه هذه (وهى مستعمرة يونانية) طلبت من رومه فى ١٢٥ ق.م. مساعدة ضد هجمات القبائل الغالية الواقعة إلى شمالها، وقد مدت لها رومه يد المساعدة. وكما إنتهى الأمر فى حالة مسانه إلى سيطرة رومه على كل جزيرة صقلية، فقد إنتهى الأمر هنا كذلك، نتيجة لعدة إنتصارات رومانية سريعة، إلى سيطرة الرومان على القسم الشرقى للمنطقة (غالة) وأصبحت المنطقة ولاية أخرى من الولايات الرومانية. وهكذا لم يأت عام ١٢٠ ق.م حتى كان القسم الغربى للبحر المتوسط قد أصبح يدين بالتبعية والولاء لرومه.

٢- الحروب المقدونية والسيطرة

علي شرقي المتوسط

أ- الحروب المقدونية:

فى الوقت الذى كانت رومه لاتزال فيه بسبيل إتمام سيطرتها على غربى البحر المتوسط بدأت الظروف التى أحاطت بها توجه أنظارها نحو السيطرة على شرقى هذا البحر، وقد تمت البدايات الأولى فى هذا الاتجاه أثناء الحرب الفينيقية الثانية، لقد ظلت رومه قبل هذه الحرب لسبب أو لآخر، مبتعدة عن الاهتمام بما يجرى فى الدول المتأغرقة (المتأثرة بالحضارة الإغريقية) التى قامت يعد انهيار امبراطورية الاسكندر على شواطئ القسم الشرقى للمتوسط. ولكن حدث فى أثناء الحرب الفينيقية الثانية أن أحتك أحد ملوك هذه الدول برومه احتكاكاً جعلها توجه أهتمامها العسكرى والسياسى إلى هذه المنطقة، إذ قام فيليب الخامس ملك مقدونية بمناورة تهدف إلى التدخل إلى جانب القرطاجيين مؤملاً أن يشارك فى نتائج النصر الذى كان يقدر أن هانيبعل سيحرزه على القوات الرومانية.

وقد أستطاع الرومان عن طريق اسطولهم أن يحولوا دون إرسال أية مساعدات فعالة من جانب فيليب أو هانيبعل، ولكنهم مع ذلك لم ينسوا المحاولة التى قام بها الملك المقدونى ولم يأمنوا جانبه بعد ذلك. وهكذا انتهزوا فرصة العداء الذى كان قد بدأ يسئ إلى العلاقات بين مدينة رودس وملك برغامنة Pergamon (فى آسيا الصغرى) من جانب، وبين فيليب من

جانب آخر ، ليعقدوا في ٢٠٠ ق.م. تحالفاً مع هاتين المنطقتين ضد الملك المقدوني. وبهذا الموقف الذي كان بداية للحرب المقدونية الأولى بدأ الرومان، بشكل محدود تدخلهم في شئون القسم الشرقي من البحر المتوسط.

وقد امتدت هذه الحرب المقدونية الثانية بين عامي ٢٠٠ و ١٩٦ ق.م ومثلت إلى حد كبير مباراة حربية بين مشاة الفريقين. وقد ظهر هذا بشكل واضح في موقعة كynoskephale (رأس الكلب) في تسالية (شمالى اليونان فى شبه جزيرة البلقان) التى كانت إنتصاراً لتكتيل المشاة الرومانى على مثيلة عند المقدونيين.

وقد سحب الرومان قواتهم بعد هذا الانتصار إعتقاداً منهم بأن فيليب لن يستطيع أن يقوم بأية خطوة تضايقهم بعد ذلك، ومن ثم ففى مقدورهم أن يتركوا العالم المتأغرق يدبر أموره الآن دون خوف من أى انتكاس وأو انتقاض للوضع المسالم نحو روما ولكن لم يكد ربع قرن يمر على انتصار الرومان حت عادت مخاوفهم من جانب مقدونية تتجسم مرة أخرى، وكانت دون سبب معقول هذه المرة. وهكذا قاموا بهجوم على برسيوس Perseos خليفة فيليب وإنتهى هذا الهجوم، الذى كان بداية للحرب المقدونية الثالثة، بإنتصار يعادل الانتصار السابق، ثم هذه المرة فى معركة بيدنة Pydna فى مقدونية وأصبحت بعده مقدونية ولاية رومانية فى عام ١٤٨ ق.م.

ب- أخضاع المدن اليونانية:

وإذا كان الرومان قد قضوا على قوة المقدونيين وحولوا دولتهم إلى ولاية تدور فى فلك رومه، فإنهم لم يتدخلوا فى شئون المدن أو الدويلات اليونانية التى كانت خاضعة للنفوذ المقدونى ، وإنما تركوها تدبر أمورها بنفسها. وقد كانت هذه فرصة لهذه المدن لكى تنضم مع بعضها لتكون اتحاداً يونانياً. وهو الاتحاد الذى كان الملوك المقدونيون قد وضعوا أساسه من قبل فى هيئة

دستور، وإن كان هذا الدستور يهدف بطبيعة الحال إلى تكريس النفوذ المقدوني على المدن اليونانية).

على أن المدن اليونانية لم تلبث بعد إندحار مقدونية أن عادت مرة أخرى إلى ما عرف عنها من النزعة الانفصالية وأخذت كل منها تعادى الأخرى وتستنجد برومه في هذا النزاع. وقد حاولت رومه مراراً أن تفض هذه المنازعات عن طريق تسوية دبلوماسية بين هذه المدن، ولكن مجهوداتها في هذا السبيل ذهب هباء.

وهكذا بقيت المنطقة مثار منازعات مستمرة كان لابد أن تقلق بال الرومان من ناحية الشرق، إذ كان من المحتمل أن تصبح هذه المنازعات بطريقة غير منظورة أو غير مباشرة مصدر خطر لرومه نفسها. وهكذا وجه الرومان في ١٤٦ ق.م. حملة ضد مدن الجامعة الآخية (مجموعة من المدن اليونانية) كانت نتیجتها القضاء على هذا الحلف وغيره من الاحلاف اليونانية ليصبح العالم اليوناني، تماماً كما كان في بداية تاريخه، مجموعة من المدن المنفصلة المنعزلة.

وبإنتصار الرومان في هذه الهجوم نستطيع أن نقول أن الدور السياسي التاريخي الذي قامت به هذه المنطقة في تاريخ البحر المتوسط قد إنتهى بعد أن فقدت استقلالها بصفة نهائية. ولا يخفف من وقع هذه الحقيقة أن الرومان أظهروا احترامهم للثقافة اليونانية، فإن اليونان أنفسهم قد فقدوا بعد دخولهم في دائرة التبعية الرومانية الأساس الأدبي أو المعنوي الذي كانت تنبثق منه زعامتهم الحضارة في تاريخ البحر المتوسط والتي ابتدأت في القرون الأخيرة قبل عهد المسيح.

ج- إكمال السيطرة على شرق المتوسط:

وفي نفس الفترة التي شهدت أحتكاك الرومان مع مقدونية كانت هناك

تطورات أخرى أدت إلى تدخل رومه فى الأطراف الشرقية للمنطقة التى نحن بصدد الحديث عنها. ففي هذا المجال نجد ملوك برغامة (فى اسيا الصغرى) كانوا قد بدأوا يحسون بخطر الملك السلوقى (ملك سورية) ، أنتيوخوس الثالث Antiochos III الذى كان آن ذاك بسبيل استعادة المناطق التى فقدتها الامبراطورية السلوقية فى فترة أو فى أخرى، وكان ذلك بطبيعة الحال على حساب المناطق المجاورة له، ومن هنا بدأ خوف الملك يومينيس Euenes ملك برغامة الذى استنجد برومه ضد الزحف السلوقى.

ولم يظهر الرومان فى بداية الأمر استعداداً كبيراً للإنغماس فى هذه المنازعات التى كانوا يعتبرونها محلية. ولكنهم اضطروا إلى التدخل عندما أجتاحت قوات أنتيوخوس منطقة اليونان التى كانت تحت الحماية الرومانية وإنتهى تدخلهم باندحار الملك السلوقى فى عام ١٩٠ ق.م. فى موقعة ماغنيسية magnesia بأسيه الصغرى والتى كان من نتائجها إنهاء الامبراطورية السلوقية ودخول النفوذ الرومانى إلى المنطقة السورية.

وقد أدى إنتصار الرومان فى ماغنيسيه بشكل غير متوقع إلى مناطق الشرق الأدنى جميعاً فى دائرة النفوذ الرومانى، سواء منها المناطق المتأغرقة أو التى لم تنسحب عليها المسحة الإغريقية. ففي مصر نجد أسرة البطالمة الذين كانوا قد بدأوا يصادقون الجمهورية الرومانية منذ عهد انتصارها على بيروس (ملك ابيروس الذى قابلهنا عند الحديث على بداية الحروب الفينيقية) يدخلون طواعية فى دائرة النفوذ الرومانى، وذلك عن طريق استنجادهم برومه فى منازعاتهم مع جيرانهم من ملوك الدول المتأغرقة ، ثم بعد ذلك فى منازعاتهم بين أنفسهم على عرش مصر.

وفى يهودية judaea (فى فلسطين) نجد أسرة المكابيين (الذين كانوا قد قاموا بثورة ناجحة ضد السلوقيين حوالى ١٦٠ ق.م يضعون أنفسهم تحت

الحماية الرومانية . كما نجد آخر ملوك برغامه يترك وصية يوصى فيها بأن يؤول ملكه لرومه بعد وفاته، وقد إنتفع الرومان بهذه الوصية وأخذوا هذه المملكة فعلاً بموجبها في ١٣٣ ق.م. وحولوها إلى ولاية تحمل أسم ولاية «آسية» Asia .

وقد ظل هذا الوضع كما هو لم يتغير شئ من إطاره العام إلا في عهد كليوباتره السابعة ملكة مصر، التي استغلت فرصة الشقاق بين القائدين الرومانيين اكتافيان وانطونيوس لتجذب الثاني إلى صفها في محاولتها البالغة في الجرأة . التي كانت تهدف من ورائها إلى السيطرة على الأمبراطورية الرومانية عن طريق الزواج منه والسيطرة على الرجل الذي كانت تعتقد أن النصر سيكون حليفه في النهاية وهو انطونيوس . ولكن وقفت في طريقها ظروف أقوى منها جعلت تيار الحوادث يواتى صف اكتافيان، وهكذا راهنت كليوباتره على الجواد الخاسر وانتهى الامر بانهزام كل من كليوباتره وانطونيوس في موقعة اكتيوم على الشاطئ الغربى في ٣١ ق.م ثم في الاسكندرية في السنة التالية لتصبح مصر بعد ذلك ولاية رومانية .

على أننا نستطيع، وبصرف النظر عن غزو مصر في هذه السنة من عهد كليوباتره السابعة، الذى لم يكن فى الواقع سوى تدعيم عكسرى رسمى لوضع قديم حاولت هذه الملكة الطموح أن تقلبه رأساً على عقب فلم تخدمها الظروف السائدة إذ ذاك- أقول أننا نستطيع، بصرف النظر عن هذا الحديث، أن نعتبر نهاية القرن الثانى ق.م المرحلة التى وصلت فيها الامبراطورية الرومانية إلى أكتمال تكوينها وأن أية اشتباكات حربية أو توسعية فى الشرق أو الغرب بعد هذه المرحلة إنما تدخل فى دائرة تدعيم حدود هذه الأمبراطورية أكثر مما تدخل فى نطاق تكوينها .

٣- إدارة الولايات الرومانية

أ- العوامل المؤثرة في إدارة الولايات :

لم يكن تكوين الامبراطورية الرومانية نتيجة لمخطط توسعي مدروس من جانب الرومان، وإنما كان نتاجاً لظروف وعوامل متفرقة فرضت نفسها من الخارج أو انبثقت بشكل محلي من الداخل. فالتوسع الروماني في شرقي البحر المتوسط مثلاً كان يمثل في بدايته اتجاهاً من جانب رومه نحو حفظ التوازن في هذه المنطقة بين حكام العالم المتأغرق حتى لا يتضخم نفوذ واحد من هؤلاء الحكام على حساب الآخرين ومن ثم يصبح في هذا التضخم نوع من الخطر يهدد رومه من الشرق.

ثم تدرج الأمر بعد ذلك حين بدأ بعض هؤلاء الحكام ينظرون إلى رومه كسند لهم سواء فيما كان يقوم بينهم من منازعات أو فيما كان يقوم بين أفراد أسرة حاكمة واحدة من مشاحنات حول عرش منطقة من المناطق. وهكذا أصبح مجال التدخل مفتوحاً أمام رومه بشكل أوسع من ذي قبل بحيث جاء الوقت الذي بدأت رومه تنظر فعلاً إلى الامكانيات الاقتصادية لهذه المناطق على أنها تمثل كسباً له قيمة إذا ما أدخلت العالم المتأغرق في نطاق إمبراطوريتها.

والتوسع الروماني في غربي المتوسط كان نتيجة طبيعية لوجود قوة قرطاجة التي مدت نفوذها السياسي والتجاري ليشمل هذه المنطقة بشكل رأت فيه رومه حاجزاً يهددها، أو تصورت أنه يهددها، في هذا القسم من

البحر المتوسط . ومن هنا نشبت الحروب الفينيقية التي انتهت هي الأخرى بادراج هذه المنطقة ضمن مجال الامبراطورية الرومانية .

والى جانب هذه العوامل الخارجية كانت هناك عوامل داخلية أتخذت صوراً متعددة- فكان هناك مثلاً الصراع السياسى داخل رومه الذى أتخذ شكلاً خاصاً وأمتزجت فيه القيم السياسية بالقيم العسكرية بحيث أصبح حصول قائد من القواد على نصر فى أرض المعركة سبيلاً للوصول إلى السيطرة السياسية داخل رومه وتدعيماً لقوة الحزب السياسى الذى ينتمى إليه . وهكذا بدأ التنافس بين الأحزاب الرومانية فى سبيل ضم هذه المنطقة أوتلك إلى أملاك رومه . وفى هذا التنافس الذى وصل إلى درجة الصراع السافر كان كل حزب يلجأ إلى الطرق والمناورات المشروعة وغير المشروعة ، وكان القادة العسكريون يشكلون جزءاً من هذا الصراع سواء قدمتهم الأحزاب أو كانوا هم الدافعين للأحزاب .

كذلك كانت هناك الطبقة الجديدة من أصحاب رؤوس الأموال الذين أغرتهم فرص الكسب الكبير فى الولايات الرومانية سواء كملتزمين لجمع الضرائب ، أو كموالين للمشاريع المختلفة التى تنغمس فيها الدولة ، أو كمغامرين فى مشاريع خاصة أو كأصحاب مصارف تقرض هذا أو ذاك من رجال رومه وساستها ، أو من حكام المناطق التى ينسحب عليها نفوذ رومه .

وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا التوسع غير المدروس أنه لم يؤدى إلى مخطط إدارى يطبق بشكل واحد على المناطق التى تدخل فى دائرة النفوذ الرومانى وقد أكد من هذا الوضع عاملان آخران أولهما أن الناحية الحربية فرضت نفسها على الرومان بشكل يكاد يكون مستمراً طوال الفترة التى كونوا فيها أمبراطوريتهم كما أن هذا الصراع الحربى فى الخارج اقترن بصراع داخلى ، وبخاصة فى القرن الأخير قبل الميلاد ، وصل فى بعض الأحيان إلى

درجة الحرب الاهلية السافرة بين القادة والأحزاب المتصارعة بحيث لم يكن لدى الرومان الفرصة التي يبلورون فيها نظاماً إدارياً مخططاً مدروساً للمناطق التي دخلت في نطاق سيطرتهم. أما العامل الثاني فهو أن الرومان رغم تبريزهم في بعض المجالات الحضارية التطبيقية مثل شق الطرق ومثل القانون ، كانوا أقل من شعوب المناطق التي أخضعوها فيما يتعلق بمجالات الابداع الحضارى، وبخاصة في الشرق حيث الحضارة اليونانية والحضارات الشرقية في مصر وسورية.

ومن هذا نجد الرومان أنفسهم أمام تنظيمات إدارية كاملة في هذه الولايات لا تستلزم منهم أكثر من أن يربطوها بعجلة الامبراطورية بطريق أو بأخرى دون أن يغيروا في محتواها إلا بالقدر الذى يضمن هذا الربط لمصلحتهم، إذا وجدوا أن مثل هذا التغيير ضرورياً على الإطلاق. ومن ثم أقتصرت مهمة الرومان على التنسيق بين الإدارة المحلية لهذه المناطق والإدارة المركزية في رومه بحيث أصبح قانون الولايات الرومانى مجهوداً تنسيقياً ممتازاً دون أن يصبح مجهوداً إبداعياً خلاقاً.

ب - الخطوط الرئيسية في إدارة الولايات؛

وقد كان الخطان الرئيسيان في الحكم الرومانى فى الولايات (والحديث هنا عن فترة تكوين الامبراطورية التى إنتهت بقيام نظام الحكم الامبراطورى من الناحية العملية بعد تسوية ٢٧ ق.م بين أوكتافيان ومجلس الشيوخ) أقول كان هذان الخطان الرئيسيان يتعلقان أولاً بالناحية الدفاعية. وهنا نجد رومه تأخذ على عاتقها المسئوليات العسكرية التى تضمن حماية الولاية وذلك بواسطة الجنود الايطاليين، ثم بالناحية المادية وذلك عن طريق فرض ضرائب على الولايات ، أما فيما عدا هاتين الناحيتين فنحن نجد الإدارة الرومانية تترك مجالاً كبيراً، بل تترك كل المجال فى بعض الاحيان، لما اعتادت كل ولاية أن تسير عليه من نظم أو عادات سالفة.

وهكذا نجد الوالى مثلاً لايزيد أختصاصه فوق الناحيتين المذكورتين عن الاشراف العام على المسائل المحلية، وعقد مجلس قضائى للفصل فى المسائل ذات الأهمية الخاصة. أما فيما عدا ذلك فقد ترك الرومان الكثير من شئون الولايات على ما كانت عليه سواء أكان ذلك فيما يخص عاداتهم أو معتقداتهم أو لغاتهم، كما حدث مثلاً فى القسم الشرقى من الامبراطورية حيث ظلت اللغة الاغريقية هى لغة التداول والمعاملات الرسمية، تماماً كما كانت فى عهد الملوك المتأخرين الذين حكموا هذه المنطقة قبل الرومان.

والوالى أو الحاكم للولاية، كان يعين من بين من أنتهت مدة خدمتهم من القناصل وفى هذه الحال يسمى القائم بمهام القنصل (Proconsul) أو ممن انتهت مدة خدمتهم من المشرفين على شئون العدل، وفى هذه الحال الأخيرة يسمى القائم بمهم المشرف على شئون العدل (propraetor). وكان يساعد الوالى فيما يخص شئون الخزانة مشرف على الشئون المالية Quaestor وبعض المنتدبين من الإداريين Legati.

أما عن مسألة جمع الضرائب ذاتها فقد كانت توكل إلى أهل الولاية أنفسهم، تقوم بها منظمات محلية من بينهم فى الحدود التى يرسمها المشرف على الشؤون المالية الذى سبقت الإشارة إليه، أو تقوم بها جماعات أو شركات من الملتزمين الرومان الذين كانوا يشترون من الحكومة الرومانية حق جباية الضرائب فى هذه الولاية أو تلك، لقاء ثمن يدفعونه مقدماً ويعادل قيمة الضرائب المطلوبة فيما عدا نسبة معينة هى ربحهم

أو قيمة خدماتهم، (وإن كانوا من الناحية العملية لم يلتزموا عادة بهذه النسبة وإنما كانوا يجمعون من أهل الولاية ما تستطيع أيديهم أن تصل إليه).

ج - تقييم عام لإدارة الولايات؛

وفى الفترة اتى يدور الحديث عنها أثبت هذا النظام الإدارى للولايات

فشلة إلى حد ملموس إذا نظرنا من زاوية العدالة بالنسبة لأهل الملاك أو من زاوية الدقة والكفاية بالنسبة للإداريين فالولاة لم تكن مدة ولايتهم وهي (سنة قد لا تجدد) تكفى لأن يتعرفوا على شؤون ولاياتهم بالشكل أو إلى المدى الكافى لأن يصل بهم إلى مستوى الكفاية فى معالجة شئونهم. كذلك لم يكن معهم العدد الكافى من الإداريين ليسيظروا على مجريات الأمور بهذه الولايات ومن هنا لم يكن بإستطاعة الوالى أن يسيطر على جشع الملتزمين.

بل أكثر من ذلك، لم يكن للوالى راتب ثابت ومن ثم انحرف عدد كبير من الولاة إلى العمل فى خلال سنة ولايتهم (التي رأينا أنها كان من الممكن ومن المعتاد ألا تتجدد) على أستغلال مركزهم للإنتفاع بالفرصة التى فى أيديهم للإثراء بكل الطرق الملتوية ومن بينها التغاضى عن (أن لم يكن التحالف مع) الملتزمين فيما يقومون به من استنزاف لموارد الولاية أو لموارد رعاياهم.

كذلك ظهر فشل نظام الولايات الرومانية فى هذه الفترة فى مسألة أخرى هى أن الحكومة الرومانية كانت تلجأ ، فيما يخص الناحية الدفاعية، إلى الاعتماد على القوات الرومانية فحسب بينما كانت تسرح ما تجده من جيوش وطنية فى المناطق التى تستولى عليها. ومن هنا أصبح سكان ولاياتها رعايا بدلاً من أن يكونوا مواطنين يشاركون فى عبء الدفاع عن أرضهم، كما كان من نتائج هذه السياسة أن وجد سكان الولايات أنفسهم فى موقف الاعزل أمام أى ظلم يقع عليهم من جانب الولاة أو الموظفين الرومان الذين ينقلون إلى الولايات من أمثال الملتزمين وغيرهم، وراء إغراء الكسب غير المشروع. وقد ظل هذا الاتجاه سائداً خلال الشطر الأكبر من عصر الامبراطورية

الموضوع السابع

تدهور الجمهورية وسقوطها

١ - القرن الثاني ق.م. وبنو

تدهور الجمهورية

أ- الحالة في روم قبل القرن الثاني ق.م.:

عرفنا في حديث سابق شيئاً عن صراع الطبقات في روم، وهو الصراع الذي كان طرفاه من جانب، طبقة النبلاء أو الارستقراطيين الذين كانوا يريدون الاستئثار بالامتيازات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الروماني، ومن الجانب الآخر طبقة العامة الذين اعتمدوا على كافة الوسائل الموجودة في متناولهم ليصلوا إلى المساواة مع الارستقراطيين الذي انتهى فعلاً بتحقيق ما أراده العامة في هذين المجالين.

وقد كانت نتيجة الحصول على هذه المساواة هي أن الجهاز الحاكم في روم أخذ يزاول مهمته في جو إيجابي سليم يسبب الدماء الجديدة التي دخلت ضمن هذا الجهاز والتي تمثلت في مشاركة العامة، بإتجاهاتهم وآرائهم الجديدة وبحماسهم الذي كان نتيجة طبيعة لممارستهم، حقوقاً حصلوا عليها بعد فترة طويلة من الكفاح. كما زاد من فعالية هذه المشاركة من جانب العامة في جهاز الحكم أنهم كانوا مستقلين، إلى حد كبير، من الناحية الاقتصادية، فقد كانت صفوفهم تتألف أساساً من المزارعين الذين يمتلكون قطعاً صغيرة من الأرض يعملون بها، أو من أصحاب الحرف الصغيرة الذين كان المجتمع الروماني قد بدأ يحتاج إلى خدماتهم بشكل متزايد وبخاصة حين برزت أهمية روم وتزايدت الحركة الاجتماعية والاقتصادية بها بعد أن أصبحت عاصمة لدولة كانت حدود توسعتها يوماً بعد يوم.

ب- وضع طبقة العامة في القرن الثاني ق.م:

ولكن الأمور لم يقدر لها أن تسير طويلاً على هذا النمط، فبعد إنتهاء القرن الثالث الذي شهد نمو السياسة التوسعية لرومه، وإدخالها القسم الأساسي من شواطئ البحر المتوسط ضمن ممتلكاتها، وإتجاهها نحو مد نفوذها إلى المناطق التي لم تكن قد دخلت بعد في نطاق توسعاتها بدأت الأوضاع الداخلية فيها تأخذ مجرى جديداً، وظهر هذا واضحاً في أحوال طبقة العامة وأحوال طبقة الأرستقراطيين على السواء.

ففيما يخص طبقة العامة نجد أن تغييراً كبيراً قد بدأ يطرأ عليها سواء في تكوينها أو في ممارستها لصلاحياتها السياسية التي كانت تتم أساساً من خلال عضوية أفرادها في مجالس العامة المتعددة التي أسلفت الإشارة إليها وقد أدى إلى هذا التغيير أكثر من ظرف وكانت هذه الظروف نتيجة طبيعية للحروب الطويلة، التي كانت تأخذ أفراد هذه الطبقة ذات الدعاية الاقتصادية المستقلة إلى ساحات القتال على شواطئ البحر المتوسط لسنوات عديدة في بعض الأحيان أن لم يكن في أغلبها فعلاً.

كذلك أثر عليهم ذلك من ناحية أخرى، فالغيبة الطويلة في ميدان القتال وفي كثير من الأحيان كانت هذه الغيبة بلا عودة على الإطلاق، أدت بالضرورة إلى إهمال الأراضي الزراعية التي كان يملكها هؤلاء العامة، وتحت هذا الظرف كثيراً ما كانت ملكية هذه الأراضي المهملة أو المتروكة تتسرب إلى أيدي الارستقراطيين من أصحاب الاقطاعيات الكبيرة، والشئ ذاته في تفاصيل أخرى، ينطبق على أفراد العامة الذين كانوا يعملون في الحرف الصغيرة. فقد أدت التعبئات العسكرية المستمرة من صفوف العامة إلى ترك هذه الحرف وإلى عدم ممارستها لفترات طويلة أفقدت أولئك الذين كانوا يمارسونها الدعاية الاقتصادية المستقلة التي كانت تقوم عليها حياتهم، أو على أقل تقدير أضعفت من هذه الدعاية إلى حد كبير.

وقد زاد من حدة هذا الوضع عامل آخر بدأ يظهر فى نفس الوقت - مرة أخرى بسبب الحروب التى خاضتها رومه، ونتيجة لاتساع أملاكها، وهذا العامل هو توافد عدد كبير من المهاجرين إلى رومه، وقد كان قسم من هؤلاء الوافدين أشخاصاً عاديين من غير الرومان، جذبتهم فرص البحث عن مورد لين للرزق فى عاصمة الدولة ذات الاملاك الكبيرة، ولكن القسم الاكبر منهم كانوا عبيداً معتقين، وقعوا فى العبودية على أثر أسرهم فى الحروب، واستطاعوا أن يحصلوا على حريتهم بطريقة من الطرق.

وقد كان القانون الرومانى، على عكس القوانين التى عرفتها المدن اليونانية متساهلاً مع هذه الطائفة فيما يخص حقوق المواطنة. فبينما كان الدستور الاثينى (فى بلاد اليونان) مثلاً يشترط للحصول على هذه الحقوق أن يكون الشخص أثينياً حراً، من أبوين أثينيين حرين، كان الدستور الرومانى، فى الفترة التى نحن بصدد الحديث عنها، متساهلاً فى إعطاء حقوق المواطنة الرومانية، وهكذا استطاع عدد كبير من هؤلاء الوافدين أن يحصلوا على هذه الحقوق، بما فيهم العدد الضخم من العبيد الذين تم عتقهم، وكان معنى حصول هؤلاء على حقوق المواطنة أنهم أصبحوا بصفتهم مواطنين، أعضاء فى المجالس الشعبية التشريعية التى تتكلم باسم العامة.

وهكذا تغير تكوين طبقة العامة إلى حد كبير، فلم تعد تلك المجموعة المكافحة فى سبيل الوصول إلى ما تؤمن أنه حقوق لها، كما كان الحال على عهد صراع الطبقات كذلك لم تعد تركز على قاعدة اقتصادية مستقلة كما كان الحال قبل أن تقضى الحروب الطويلة على هذه القاعدة. وإنما أصبحت صفوف العامة تتكون أساساً من هؤلاء الوافدين الذين أصبح أغلبهم، ولسبب أو لآخر، يدين بالتبعية الاقتصادية لطبقة الارستقراطيين سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

وقد كانت نتيجة ذلك أن اقلنت المبادرة السياسية في المجالس الشعبية من يد طبقة العامة، فقد سيطرت الطبقة الارستقراطية على أفراد هذه الطبقة العامة الجديدة، إما عن طريق التبعية الاقتصادية المباشرة من جانب العبيد المعتقين نحو ساداتهم القدامى، وأما عن طريق الرشوة الجماعية، وإما عن طريق إنفاق الطبقة الحاكمة الارستقراطية ببذخ على الملاهى العامة التى اغرقت رومه بها، وجعلتها وسيلة للتسلية والتسرية عن المواطنين وبخاصة هذه الطبقة العامة الجديدة التى كانت هذه الملاهى إحدى وسائل جذبهم والاستحواز على ولائهم.

وهكذا أضمحلت الايجابية القديمة التى ميزت طبقة العامة فى المراحل الأولى للعهد الجمهورى، وأنزلق من يدها زمام الامور ليستقر فى يد مجموعة من الارستقراسيين، ولا تزيد كثيراً عن خمس وعشرين أسرة، أستطاعت بالوسائل التى أشرت إليها، وعن طريق الانتفاع، لصالحها بالظروف التى رأيناها تحيط بطبقة العامة، أن توصل الباب أمام تسرب أية دماء جديدة إلى الجهاز الحكومى الذى أصبح تحت سيطرتها بشكل يكاد يكون تاماً.

ج - وضع الطبقة الارستقراطية فى القرن الثانى ق.م.

ولكن الطبقة الارستقراطية التى أنفردت بالسيطرة على مقاليد الامور فى رومه، وحالت دون الانتفاع بأى جهد إيجابى من جانب العامة فى هذا المجال، لم تعط أمور المجتمع الرومانى كل ما تستحقه من عناية، ولم ترتفع إلى مستوى المسئولية التى كانت تفرضها ظروف الحكم واحتياجات الدولة الرومانية التى لم تعد مدينة صغيرة، وإنما امتدت لتشمل كل شبه جزيرة إيطالية، ولتضم ضمن حدودها توسعات كبيرة، وإنما أصبح السعى وراء الحصول على مزيد من الثروة بأية طريقة هو الهدف الأساسى وراء نشاط هذه الطبقة الحاكمة.

وليس معنى هذا بأية حال أن الجهاز الحاكم قد جمد النشاط في كل جانب من جوانب الحياة اعامه، فقد تمت بعض الاصلاحات التي تناسب التطور الاجتماعى الذى مرت خلاله رومه، ولكن هذه الاصلاحات اقتصرت أساساً على جانب التشريع القضائى فحوالى ٢٤٠ ق.م (أى الفترة السابقة مباشرة للقرن الثانى ق.م) تم إنشاء وظيفة لمشرف قضائى -FRAE TOR ثان، حتى يستطيع الجهاز القضائى أن يواجه العدد المتزايد من القضايا، وبخاصة تلك التى كانت لها صفة تجارية والتى كان أحد الاطراف المتقاضية فيها من غير المواطنين الرومان، وقد أثبت أعضاء الهيئة القضائية الذين كانوا يتولون هذه القضايا (وكانوا من الطبقة الارستقراطية) أنهم على مستوى مسئوليات عملهم الجديد.

كذلك أدخل نظام المحلفين فى القضاء الرومانى حوالى ١٥٠ ق.م فى القضايا الجنائية التى لها أهمية خاصة، وكان المحلفون الذين كان عددهم نحو خمسين عضواً يختارون من بين أعضاء مجلس الشيوخ أو الهيئات الممتازة الأخرى ومرة أخرى أثبت هؤلاء الأعضاء أرتفاعهم إلى مستوى المسئولية فقد تمت إجراءات المحاكمات بالترتيب والتنظيم الذى يميز هؤلاء المحلفين عن نظرائهم الذين عرفتهم جلسات المحاكمات اليونانية (فى أثينة على سبيل المثال).

ولكن إذا كان التشريع والتنظيم فى الجانب القضائى من حياة المجتمع الرومانى قد حظيا بهذا الاهتمام، فإن الجوانب الأخرى من الحياة الرومانية لم تحظ بالاصلاح اللازم، بل أكثر من ذلك لقد وقف الجهاز الارستقراطى الحاكم فى كثير من الاحيان فى وجه أى إصلاح على الاطلاق. ففىما يخص سكان رومه، الذين كان عددهم قد أخذ فى التزايد بعد أن أصبحت هذه المدينة عاصمة عالمية (فى حدود المفهوم العالمى إذ ذاك بطبيعة الحال)

كانت الحاجة ماسة إلى نوع من المساعدة الاجتماعية الحكومية تخفيفاً للحالة الضيقة التي كان يعاني منها عدد كبير من هؤلاء السكان، كما كانت الحاجة ماسة كذلك لقوات أمن مدعمة لتفرض نوعاً من النظام على العناصر المشاغبة التي لا بد أن توجد ضمن مثل هذا العدد الكبير من السكان، وبخاصة إذا عرفنا أن قسماً غير قليل منهم كان من السكان غير المقيمين، الذين يأتون ويذهبون بعد أن يقضوا في العاصمة فترات قد تطول وقد تقصر. ولم تكن مشكلة سكان العاصمة هي الوحيدة، فقد كانت هناك كذلك مشكلة الحلفاء الإيطاليين، لقد قام هؤلاء بواجبهم خير قيام في مساندة القوات الرومانية في ساحات القتال التي تمت توسعات رومه عن طريقها، وكانوا في هذه السنوات الطويلة التي قضوها مع المواطنين الرومان داخل القوات المحاربة، قد نقلو طريقة الحياة الرومانية، وقد بدأوا الآن يطالبون بالوصول إلى النهاية المنطقية لكل ذلك، وهي الحصول على حقوق المواطنة الرومانية، وكانت هذه المشكلة بحاجة إلى حل لم يواجهه الجهاز الارستقراطي الحاكم بصفة جدية.

كذلك كانت هناك مشكلة القوات العسكرية، فحتى الآن كانت رومه تسير على نظام التعبئات المؤقتة التي قد تصلح لمواجهة ظرف دفاعي أو هجومي طارئ، ولكن ظروف الحرب المستمرة التي كانت تمتد في بعض الجبهات عدداً من السنوات كانت قد بدأت تظهر مدى الحاجة إلى جيش قائم من الجنود المحترفين، ولكن في هذه المشكلة تماماً كما في غيرها من المشاكل، فشل الارستقراطيون في أي يكونوا على مستوى التحدي القائم أمامهم، وقد كان فشلهم في المواجهة العملية الإيجابية لهذه المشاكل سبباً في نشوب عدد من الأزمات السياسية التي أدت إلى تقويض نظام الحكم الارستقراطي دون أن يكون له بديل شعبي - الأمر الذي أدى بدوره إلى تدهور النظام الجمهوري وسقوطه في النهاية.

٢- تدهور الجمهورية

أ- الأزمة الأولى (مشكلة نقباء العامة):

كانت هذه المشاكل التي أخفق الجهاز الحاكم في مواجهتها مواجهة جدية تصل إلى حلول جذرية لها، هي بذور التدهور للنظام الجمهورى فى رومه . وقد بدأت هذه البذور تؤتى حصادها المسئ فى الشطر الأخير من القرن الثانى ق.م . وكانت الأزمة الأولى تخص طريقة المجابهة بين الطبقة الأرستقراطية الحاكمة وبين اثنين من نقباء العامة حاولا بطرقهما الخاصة أن يقوموا ببعض الاصلاحات .

وقد حاول أول هذين النقيبين، وكان اسمه تيبوريوس جراكوس Tibrius Gracochus أن يقدم عام ١٣٣ ق.م مشروعاً بقانون لتوزيع بعض الأراضى العامة التابعة للدولة على المعدومين من أفراد طبقة العامة . وقد عمل مجلس الشيوخ (معدل الأرستقراطية الرومانية) على أحباط هذا المشروع بالمناورات الدستورية التى كان يجيدها، ولكنه أخفق فى مسعاه ، ونجح النقيب فى أن يمرر المشروع رغم مناورات مجلس الشيوخ . ولكن مجلس الشيوخ لم يرض بهذا الموقف الذى اعتبره تحدياً له وللطبقة الارستقراطية التى يمثلها من جانب نقيب العامة، فنظم نوعاً من تجمهر الغوغاء الذين تحرشوا بالنقيب وإنتهى الأمر بقتل هذا الأخير .

والظاهرة نفسها تكررت بعد ذلك بعشرة سنوات فى ١٢٣-١٢٢ ق.م حين تقدم نقيب اخر هو كايوس جراكوس Gaius Gracchus (أخو تيبوريوس

جراكوس) بمشروع يعطى فيه طبقة الممولين (التي كانت تسمى إصطلاحاً بطبقة الفرسان Equites) هي طبقة من أصحاب رؤوس الأموال من خارج صفوف الارستقراطيين) حق العضوية في مجالس المحلفين (التي سبقت الإشارة إليها) وحق الحصول على بعض المناصب السياسية الأخرى، وبمشروع آخر يقضى بتخفيض ثمن القمح على المواطنين الرومان. وهنا، مرة أخرى عارض مجلس الشيوخ هذين المشروعين، ولجأ إلى نفس الطريقة التي اتبعها مع النقيب السابق، فكانت المظاهرة المسلحة التي تحرشت بكايوس، ولقى هذا النقيب مصير أخيه.

وبصرف النظر عن تفاصيل المشروعات التي تقدم بها هذان النقيبان، وعن الاهداف القريبة أو البعيدة التي كانا يهدفان إليها من تقديم هذه المشروعات وعن المناورات التي أتبعها في سبيل إنجاحها، فإن المغزى الاساسى لمواجهة الطبقة الارستقراطية لنقباء العامة هاتين المناسبتين هو أن الطريقة السليمة الجادة التي كانت تتم بها هذه المواجهة على عهد هذه المواجهة على عهد صراع الطبقات، والتي أدت إلى مرور فترة هذا الصراع في سلام يحل المشاكل ويمكن من البناء، قد تغيرت ليحل محلها إستعمال القوة الذي لا يتورع عن إسالة الدماء، لا في سبيل الوصول إلى حل للمشاكل ولكن بغرض التشتت بامتيازات طبقية، وتجاهلاً للمشاكل القائمة فعلاً.

ب - الازمة الثانية (مشكلة الحلفاء الإيطاليين)؛

أما الازمة الثانية التي واجهتها الجمهورية فقد كان مبعثها حقوق المواطن الرومانية التي بدأ الإيطاليون بها على نحو ما أسلفت. ففي الفترة بين (٩١، ٨٩ ق.م) وتكون اتحاد من سكان المناطق المحيطة بجبال الابنين وحاولوا أن يحصلوا على حقوق المواطن الرومانية بالقوة، وقد كادت قوات هذا الاتحاد أن توجه هجوماً تستولى به على رومه، لولا أن جابهتها في اللحظة الحاسمة قوات رومه الأكثر عدداً وعتاداً.

ورغم أن هجوم الايطاليين لم ينجح عسكرياً، إلا أنهم قد نجحوا في أن يفرضوا على الحكومة الرومانية خطورة هذه الازمة. وهكذا تنبه الجهاز الارستقراطى الحاكم إلى ضرورة منح الايطاليين حقوق المواطنة الرومانية. وهكذا انتهت هذه الحروب بميلاد دولة حدودها هي حدود شبه جزيرة ايطالية بأكملها ، بعد أن كانت حدود الدولة الرومانية هي حدود مدينة رومه فحسب، بينما كان سكان بقية شبه الجزيرة مجرد حلفاء تابعين، عليهم الكثير من الواجبات ، ولهم بعض الحقوق الجزئية أو الجانبية ولكنها لا ترقى إلى مرتبة الحقوق السياسية التي لا يمارسها إلا أبناء رومه من المواطنين.

ولكن مع ذلك، فقد أقدم الارستقراطيون على هذا الحل المثالى الاضطرارى دون أن يدعموه بالجدية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ العملى، ذلك أنه رغم حصول الإيطاليين على حقوق المواطنة الرومانية التى تعطىهم، كمواطنين رومان ، حق التصويت فى المجالس ، إلا أن مراكز الإدلاء بالأصوات ظلت على ما هى عليه محصورة داخل رومه، بحيث لم يكن فى إمكان سكان المناطق النائية من ايطالية أن يمارسوا هذا الحق عملياً، إلا إذا ذهبوا إلى رومه، ولنا أن نتصور الصعوبات التى كانت توجد فى سبيل الوصول إلى رومه كلما كان هناك تصويت على مسألة من المسائل، فى وقت لم تكن فيه المواصلات على ما هى عليه الآن من السرعة والسهولة.

ج- الأزمة الثالثة (مشكلة الجيش ونشوب الحرب الأهلية الأولى)؛

على أن الأزمة التى فشلت الطبقة الارستقراطية فى مواجهتها مواجهه الجدية السليمة، والتى أدى الفشل فى مواجهتها إلى موقف كان بداية النهاية بالنسبة للنظام الجمهورى- كانت أزمة الجيش- وقد سبق أن أشرت إلى أن ظروف الحروب الطويلة كانت تفرض على الجمهورية إيجاد جيش قائم من الجنود المحترفين، كما أشرت إلى أن الطبقة الحاكمة لم تعط هذا الأمر الاهتمام الذى كان يتطلبه، وإنما أحجمت عن أى حل إيجابى للمشكلة.

على أن ضنغط الأمر الواقع دفع أحد القواد الطموحين وهو ماريوس Marius إلى حل المشكلة بطريقته الخاصة، فقد استعاض عن التعبئات المؤقتة التي كانت تفرضها الحكومة بفتح باب التطوع للخدمة الطويلة في جيش قائم . وقد أثبت هذا الجيش جدارته بانتصاره على قبائل الكيريين والتيوتون (ربما كانوا من العناصر الجرمانية أو الكلتية) الذين كانوا قد توغلوا بشكل مخيف في جنوبي غالة (فرنسة الحالية) في إيطاليا في ١٠٢-١٠١ ق.م. ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا التنظيم الجديد الذي يقوم على أساس إحتراف التطوع، للخدمة العسكرية الطويلة الأجل هو الطريقة المتبعة في تكوين القوات الضارية الرومانية.

ولكن هؤلاء المحترفين المتطوعين كانوا أشخاصاً لا يملكون شيئاً- وهذا في حد ذاته أمر متصور ممن يتطوع للعمل كجندى قد يفقد حياته في أى لحظة وحيث أن الحكومة أو الدولة لم تكن هي القائمة على تنظيم هذا التطوع (بل بالعكس فقد اتخذت موقفاً سلبياً في هذا الصدد) وإنما تركت هذه المسألة كلية للقائد، فقد أصبح الجندى لا للدولة، ولكن للقائد الذي يستطيع أن يكافئ جنوده بما يحصل عليه في أثناء الحرب من غنائم وأسلاب ، وبما يستطيع أن يتقدم به في حالة انتصاره من طلبات إلى الدولة، يعتمد في تنفيذها على شخصيته ومناوراته، لتحسين حال هؤلاء المتطوعين، سواء عن طريق اعطائهم مساحات من الأراضي العامة الصالحة للزراعة أو غير ذلك من الطرق، وقد كان هذا سلاحاً خطراً في يد أى قائد طموح إذا فكر أن يحقق مجداً أو مركزاً أو مكسباً أو مأرباً سياسياً عن طريق الاعتماد على القوة العسكرية.

وقد حدث هذا فعلاً في زمن ماريوس نفسه، فقد استخدم اتباعه من هؤلاء المتطوعين في عدة جولات من الحروب الأهلية ضد قائد آخر هو سلا

Sulla، امتدت من ٨٨ إلى ٨٢ ق.م. كان كل من القائدين فيها يستولى على رومه مرة ثم يفقدها لخصمه مرة حتى أنتهت الجولة الأخيرة بانتصار سلا وجنوده. وحقيقة أن سلا بعد إنتصاره أكتفى بأن أضفى على نفسه صلاحيات منصب «الدكتاتور، المؤقت (وقد كان هذا المنصب، كما أشرت في حديث سابق، موجوداً في الدستور الرومانى لتغطية فترات الأزمات) وأعتزل هذا المنصب بعد فترة وجيزة أعاد فيها صياغة الدستور الرومانى لصالح مجلس الشيوخ، ولكنه بالمثل العملى الذى ضربه، كان قد فتح الباب على مصراعية أمام أى قائد يريد أن يضع مصير النظام الجمهورى تحت رحمته.

٣- سقوط الجمهورية

أ- التنظيم العسكري الجديد وصعود نجم القادة العسكريين:

رأينا أن التنظيم العسكري الجديد الذى أدخله ماريوس على القوات الرومانية الضاربة أثبت جدارته، كما رأينا أنه إلى جانب ذلك أثبت حقيقة أخرى وهى أن هذا التنظيم، الذى حول ولاء الجنود من الدولة إلى شخص القائد، قد أصبح أدلة خطيرة فى يد أى قائد طموح يريد أن يعتمد على إنتصاراته العسكرية ليفرض سيطرته فى مجال الحكم. وقد أكدت الفترة التالية لدكتاتورية سلا هذه الحقيقة بصورة متكررة، أدت إلى صعود نجم عدد من القواد العسكريين الطموحين، وانتهت فى خاتمة المطاف بسقوط النظام الجمهورى.

وقد كانت الظروف التى أدت إلى أول تكرار لما حدث فى حالة سلا من صراع بين القادة ثم تسلم أحدهم للسلطة السياسية نخص بعض القلاقل والهجمات التى تعرضت لها حدود الولايات الرومانية فى طرفيها الشرقى والغربى. وكان القائدان اللذان بزغ نجمهما تحت هذه الظروف، على رأس القوات الرومانية بتنظيمها الجديد هما بومبيوس ، ويوليوس قيصر.

ففى الشرق، استغل الملك مثرىداتيس Mithridates ملك بونتوس (فى شمالى آسيا الصغرى) فرصة الشقاق الذى كان قائماً فى إيطاليا بسبب الصراع بين ماريوس وسلا وغزا ولاية آسية ولاية رومانية فى آسيه الصغرى) كما غزا بلاد اليونان التى كانت تحت نفوذ رومه. وقد استطاع

سلا رغم الحرب الأهلية التي كانت قائمة بينه وبين ماريوس إذ ذاك، أن يستعيد الأرض التي غزاها هذا الملك (٨٧-٨٤ ق.م) ولكن مثريداتيس عاود الكرة بعد أن ضم جانبه حليفاً هو تيجرانيس Tigranes ملك أرمينية. ومرة أخرى أستطاعت رومه بواسطة عدد من قوادها أن تستعيد الأرض التي كانت تابعة لها، وأردفت ذلك باحتلال القسم الأكبر من أراضى الملكين.

وكان آخر القواد الرومان الذين وقفوا في وجه هذا الخطر الشرقي هو بومبيوس، الذي استطاع (بين ٧٤ و٦٣ ق.م.) أن يؤمن الحدود الشرقية بشكل نهائي وأن يدخل أرمينية ضمن الدول التابع لرومه وأن يزيد على ذلك تحويل سوريه التي كات قد أخذت في التدهور السريع في أواخر حكم السلوقيين، إلى ولاية رومانية وكان نجاح بومبيوس في كل ذلك عاملاً أدى إلى صعود نجمه عسكرياً.

وفي الغرب أدت ظروف أخرى إلى العمل على تأمين حدود الامبراطورية وإلى ظهور قائد آخر. فقد أهابت بعض القبائل الموجودة في غالة بالقائد الروماني يوليوس قيصر، (وكان يشغل إذ ذاك منصب نائب القنصل) أن يساعدهم ضد بعض القبائل الجرمانية، ووجد قيصر أن هذه فرصة لتأمين الحدود الشمالية الغربية للامبراطورية (وكانت هذه حدود ضعيفة تتعرض للغارات من حين لآخر) وهكذا أقدم على عمليات حربية امتدت من ٥٨ إلى ٥٠ ق.م. وإتتهت بغزو كل منطقة غالة وبصعود نجم يوليوس قيصر في الميدان العسكري.

ب - الحرب الاهلية الثانية ومحاولة إنهاء الجمهورية:

ولكن قيصر وبومبيوس لم يكونا مجرد قائدين عسكريين عاديين، ويقنعان بتنفيذ رغبات الجمهورية والانصياع لتعليماتها، ففي خلال قيادتهما

للحملات التي كانا على رأسها لم يعيروا سلطة مجلس الشيوخ أى انتباه وكان كل منهما يتصرف حسبما يترأى له . وبعد أن إنتهى قيصر من مهمته على الحدود الغربية أختلف هو ويومبيوس حول مسألة ليست لها قيمة كبيرة فى حد ذاتها، ولكنها تحت الظروف الجديدة التي وضعت مقدرات الجمهورية فى يد القادة العسكريين، كانت كافية لأن تشعل نار الحرب بين القائدين الرومانيين وقواتهما، لتصبح ثانى حرب أهلية رومانية (وكانت الأولى بين ماريوس وسلا) .

وقد أستمريت هذه الحرب من ٤٩ إلى ٥٤ ق.م وتضمنت عدة حملات والتحامات أمتد مسرحها ليشمل جميع أرجاء الامبراطورية، وخرج منها قيصر ظافراً وحين عاد إلى رومه بعد إنتصاره تبع المثل الذى ضربه سلا من قبل، فنصب نفسه دكتاتوراً.

وقد نفذ قيصر برنامجاً حافلاً من الاصلاحات العاجلة والبعيدة المدى كان من بينها، على سبيل المثال، منحة حقوق المواطنة الرومانية لعدد من أبناء الولايات ولكل السكان الاحرار فى عدد من الولايات، وهو إجراء كانت له نتائج طيبة فى كثير من الاحيان، ولكنه بعد أن فرغ من إجراءاته وإصلاحاته لم يعتزل منصب الدكتاتور، كما فعل من قبله سلا، وإنما أعلن فى ٤٤ ق.م. تحويل هذا المنصب إلى منصب دائم بدلاً من الصفة المؤقتة التي كانت من ولوازمه - وقد كان معنى ذلك فى حقيقة الأمر وضع نهاية للنظام الجمهورى الذى يقوم على حكم الشعب مثلاً فى المجالس التشريعية (بصرف النظر عن الاخطار أو الانحرفات التي قد تحدث فى تطبيقه) ، وإقامة للحكم الفردى الدائم بصفة رسمية قانونية.

لقد أثبتت ثلاثون سنة، منذ أن قام سلا بتعديل الدستور الرومانى لصالح مجلس الشيوخ والطبقة الارستقراطية التي يمثلها ، أن هذه الطبقة لم تستطع

الانتفاع بهذا التعديل ، وإنها لم تكن على مستوى ما يفرضه الحكم من مسئولية أو من قدرة على مواجهة تحديات الواقع ، وقد كانت أهم تحديات الواقع الرومانى إذ ذاك هو ظهور القواد العسكريين الناجحين فى ميدان القتال، والطموحين فى ميدان السياسة، والذين يدين لهم جنودهم بالولاء الشخصى بعد أن فرطت السلطة الحاكمة فى توجيه ولاء هؤلاء الجنود نحو الدولة. وفى الواقع لقد كان من الممكن أن يؤدى الإجراء الأخير الذى قام به قيصر إلى إسقاط الجمهورية بصفة نهائية لولا أن مجموعة من النبلاء الذين افزعهم إتجاه قيصر دبوا مؤامرة أدت إلى مصرعه. وهكذا اتاحت للجمهورية فرصة أخرى ، كانت الأخيرة، قبل أن تلقى المصير الذى كانت تسعى إليه.

ج- الحرب الأهلية الثالثة وسقوط الجمهورية:

إذا كان اغتيال قيصر قد أعطى الجمهورية فرصتها الأخيرة قبل السقوط النهائى، فإن هذه الفرصة لم تعط النظام الجمهورى مجالاً لإثبات وجوده، الذى كان قد أصبح شكلاً بدون محتوى، وإنما كان مجرد إمتداد زمنى شهد مزيداً من الصراع على السلطة بين القواد الطموحين ، ومزيداً من تجاهلهم، على الصعيد العملى للنظام القائم من الناحية الرسمية.

فقد أعقبت اغتيال قيصر فترة من الفوضى السياسية العسكرية كانت القيمة الوحيدة الثابتة فى أثنائها هى شخصية قائدين هما: أنطونيوس An-tonius الذى كان الساعد الأيمن لقيصر ، وأوكتافيانوس Octavianus ويدعى أحياناً أوكتافىوس الذى كان ابناً بالتبنى للدكتاتور السابق. وقد حاول الخطيب السياسى وعضو مجلس الشيوخ الرومانى شيشرون Cicero أن ينقذ الحكم الارستقراطى الجمهورى بأن يضرب أحد القائدين بالآخر عن طريق مناوراته السياسية والدستورية التى برع فيها، ولكن محاولته باءت بالفشل،

فقد تكاتف القائدان عليه حتى لقي حتفه على يد أنصار انطونيوس في ٤٣ ق.م.

بعد ذلك أقام هذان القائدان، مع قائد أقل منهما شخصية وطموحاً يدعى لبيدوس Lepidos، حكومة ثلاثية Triumvirate بهدف معن هو إعادة الحياة للنظام الجمهورى، ولكنهم فى حقيقة الأمر مارسوا سلطة شخصية سافرة لمدة اثنى عشر عاماً تصرفوا خلالها كما تراءى لهم فى كل شئون الامبراطورية وقضوا على كل من وجدوا فيه تحمساً لاستمرار النظام الجمهورى- وكان إعتادهم طيلة الوقت على ولاء جنودهم لاشخاصهم.

ولكن بعد تلك الفترة بدأ الصراع يدب بين القادة الثلاثة، فاتفق انطونيوس وأوكتافىوس على لبيدوس، أضعفهم شخصية، وتمكنا من أخراجه من الحكومة الثلاثية، ثم دب الشقاق بين القائدين، وكان أحدهما وهو أنطونيوس، قد اتخذ الولايات الرومانية الواقعة فى الشرق مجالا لنفوذه، بينما اتخذ أوكتافىوس مجاله فى إيطاليا والولايات الغربية وهكذا أصبحت المسألة مسألة زمن قبل أن يتحول الشقاق إلى صراع سافر يؤدى إلى انتصار أحدهما، ويكون فى هذا الانتصار تحديد لمن سيكون سيد رومه وولاياتها. بعد أن يضع نهاية للنظام الجمهورى.

وقد تدخلت الظروف إلى حد كبير فى تحديد شخصية هذا السيد، فقد أدت الملابسات التاريخية إلى وقوع انطونيوس تحت سيطرة الجاذبية الشخصية لكليوباترة، ملكة مصر، إذ ذاك وكانت هذه الملكة الطموحة تخطط لا لخراج مصر من دائرة النفوذ الرومانى فحسب ، بل لتصبح بعد أن تتزوج القائد الرومانى المنتصر، أمبراطورة لرومة نفسها، وقد نجحت فعلاً فى تنفيذ جزء من مخططها حين إجتذبت انطونيوس إلى الزواج منها وحين

جعلته يسك عملة بإسمة وبإسمها سوياً، ثم يعلن ابناءها ملوك على بعض المناطق الشرقية الواقعة تحت السيطرة الرومانية أو التي كان يعتزم أن يضعها تحت هذه السيطرة.

وقد كانت هذه هي الفرصة التي كان يرقبها أوكتافيانوس ، فاستغل هذا الوضع في دعاية ضد خصمه وزميلة القديم وأثار عليه نائرة المواطنين الرومان وإنتهى الأمر بإشتباكين أحدهما في أكتيوم Actium (على الساحل الغربى لبلاد اليونان) عام ٣١ ق.م. والثانى فى الاسكندرية فى السنة التالية ، كانت نتيجتها إنتحار أنطونيوس (وكليوباتره) ليصبح أوكتافيانوس هو السيد الوحيد لرومه، رغم أن أوكتافيانوس قد أبقى على الجمهورية من ناحية الاسم، بل وأعطى نفسه لقب «المواطن الأول فى الجمهورية»، ووصل فى ٢٧ ق.م إلى نوع من «توزيع» السلطة بينه وبين مجلس الشيوخ والموظفين، إلا أن السلطة الاساسية الفعلية إنتقلت إلى يديه ليصبح الحاكم الفعلى لرومه وولاياتها بعد أن أصبح النظام الجمهورى فى عداد الماضى وحل محله النظام الامبراطورى.

مراجع مختارة^(١)

١ - مراجع عامة

- Andrews, A. : Greek Society (Pelican ed., 1971).
- Bengtson, H. : Griechische Geschichte (2te Ausgabe, C.H. Beck, Muenchen, 1960).
- Bury, J. B. : A History of Greece (3rd ed., MacMillan and Co., London, 1951).
- Cohen, R. : La Grèce et l'Hellénisation du Monde Antique (2me ed., Presses Universitaires de France, Paris, 1966).
- Finley, M. I. : The Ancient Greeks (Pelican ed., 1966).
- Glotz, G. : Histoire Grecque, I-IV (Presses Universitaires de France, Paris, 1925-38).
- Hammond, N.G.L. : A History of Greece (Oxford University Press, 1959).

(١) توخيت في اختيار هذه المراجع أن تبتعد عن الأبحاث المتخصصة التي لا تعني إلا المتخصصين ، كذلك حرصت على أن تمثل ، في حدود الامكان، أهم المراجع وأحدثها ظهورا مما استطعت الوصول اليه . كذلك لم أعرض هنا للمصادر اليونانية الأصلية ، على أن القارئ غير المتخصص يستطيع أن يجد ترجمة انجليزية لكل المصادر الكتابية اليونانية تقريبا في مجموعة : — Loeb Classical Library (Heinemann, London — Hervard University Press) كذلك توجد ترجمة فرنسية مماثلة في مجموعة Budé (Paris)

- Rostovtzeff, M. : Greece (Oxford University Press, 1963).

٢ - مراجع عن القسم الاول : مدخل الى تاريخ اليونان

- Amyard, A. et Auboyer, J. : L'Orient et la Grèce Antique (4me ed., Presses Universitaires de France, Paris, 1959).
- Bonnard, A. : Greek Civilization, III (Oxford University Press, 1950-2).
- Bury, J.B. : The Ancient Greek Historians (Dover Publications, New York, 1958).
- Cary, M. : The Geographic Background of Greek and Roman History (Oxford University Press, 1949).
- Livingstone, R.W. (editor) : The Legacy of Greece (Clarendon Press, Oxford, 1957).
- Myres, J. : Geographical History in Greek Lands (Cambridge University Press, 1952).
- Seltman, Ch. : Greek Coins (3rd. ed., Methuen, London, 1965).

— يحيى ، لطفي عبد الوهاب : دراسات في حضارة اليونان والرومان (مركز التعاون الجامعي ، الاسكندرية ، ١٩٦٨) .

٢ - مراجع عن القسم الثاني : مراحل تاريخ اليونان

- جزءان (مطبعة النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ - ١٩٧٦) .
- علي ، عبد اللطيف أحمد : التاريخ اليوناني ، العصر الهلادي
- Andrews, A. : The Greek Tyrants (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1965).

- Childe, V.G. : The Dawn of European Civilization (6th ed., Alfred A. Knopf, 1958).
- Cloché, P. La Démocratie Athénienne (Presses Universitaires de France, Paris, 1952).
- Finley, M.I. : The World of Odysseus (Pelican ed., 1965).
- Glotz, G. : La Cité Grecque (ed. Albin Michel, Paris, 1953).
- Hignett, C. : History of the Athenian Constitution (Oxford University Press, 1953).
- Hill, I.T. : The Ancient City of Athens (Harvard University Press, 1953).
- Hutchinson, R.J. : Prehistoric Crete (Penguin ed., 1962).
- Huxley, G.L. : Early Sparta (Harvard University Press, 1962).
- Jones, A.H.M. : Athenian Democracy (Frederick A. Praeger, 1958).
- Marinatos, S. : Crete and Mycenae (Harry N. Abrams, 1960).
- Mylonas, G.E. : Ancient Mycenae (Princeton University Press, 1957).
- Page, D.L. : History and the Homeric Iliad (University of California Press, 1959).
- Palmer, L.R. : Mycenaean and Minoans (Faber and Faber, London, 1961).

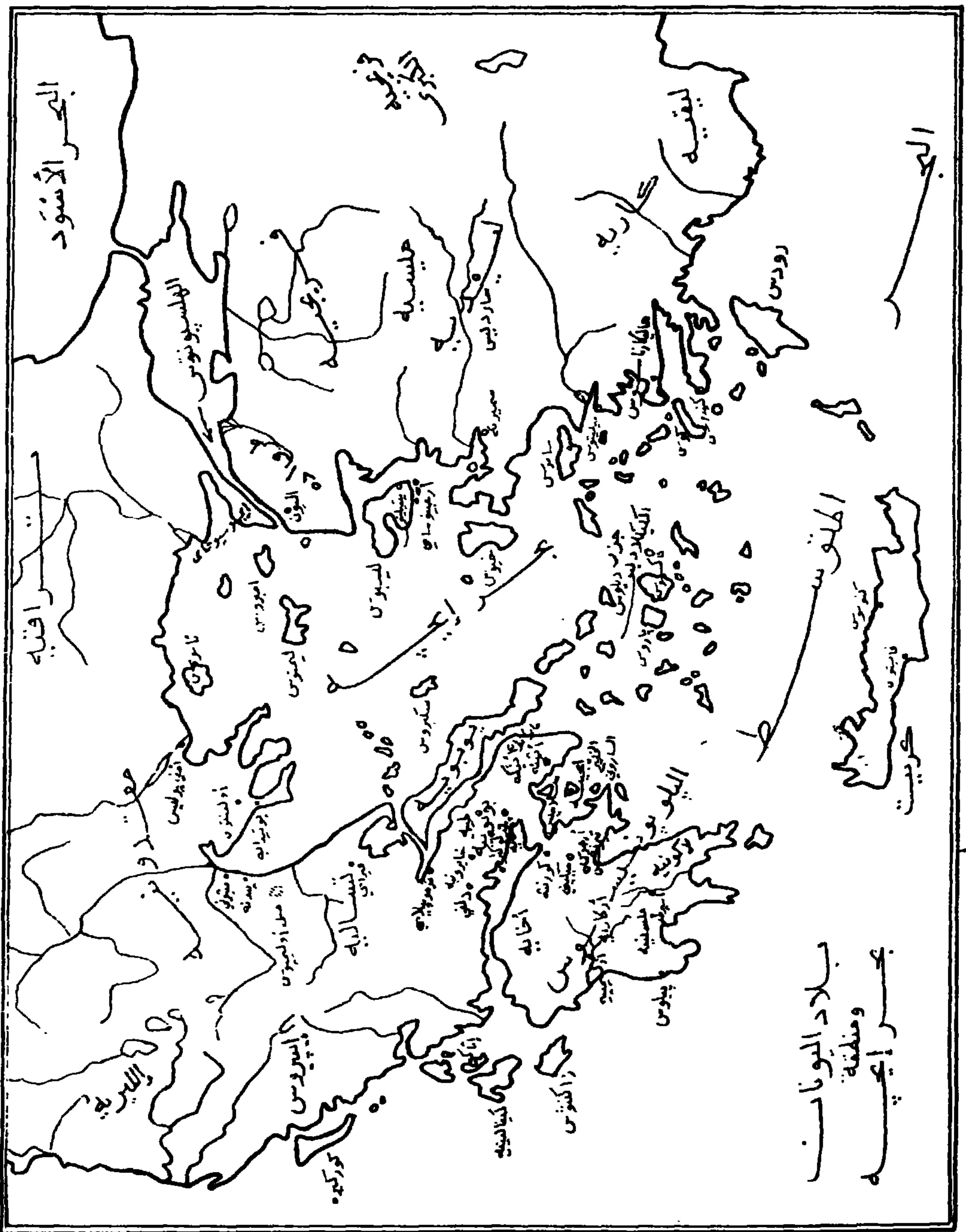
— يحيى ، لطفى عبد الوهاب : الديمقراطية الاثينية (مركز التعاون الجامعي ، الاسكندرية ، ١٩٦٩) .

— يحيى ، لطفي عبد الوهاب : هوميروس ، تاريخ حياة عصر (مركز التعاون الجامعي ، الاسكندرية ، ١٩٦٨) .

مراجع عن القسم الثالث : جوانب من النشاط الحضاري اليوناني

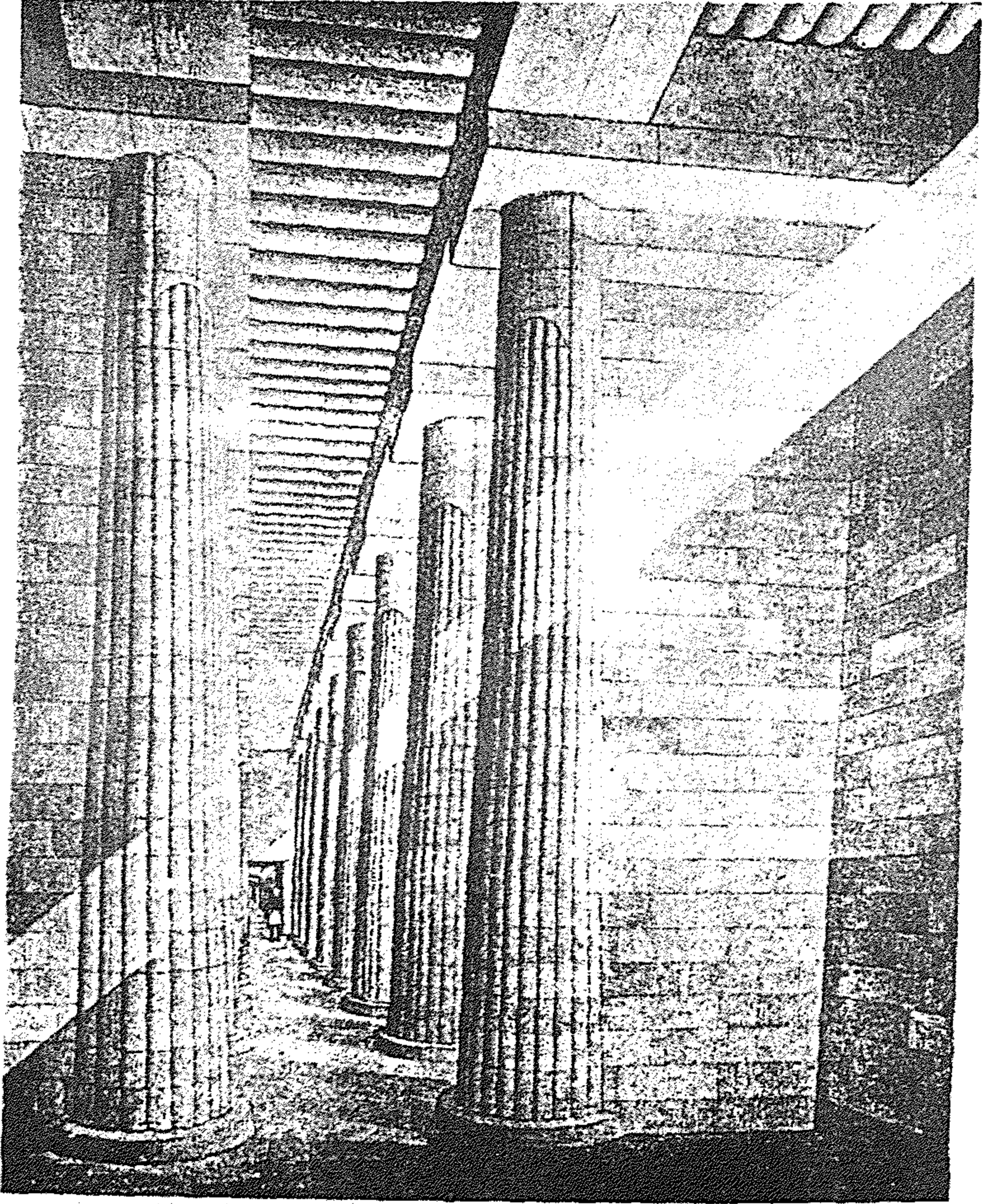
- Barker, E. : Greek Political Theory : Plato and His Predecessors (4th ed., Barnes and Noble Paperback, 1951).
- ——— : Political Philosophy of Plato and Aristotle (Dover Publications Paperback, 1959).
- Bieber, M. : History of the Greek and Roman Theatre (2nd ed. Princeton University Press, 1961).
- Carpenter, R. : Greek Sculpture (University of Chicago Press, 1960).
- Cary, M. and Haarhoff, T. J. : Life and Thought in the Greek and Roman World (Methuen Paperback, London, 1961).
- Cook, R.M. : Greek Painted Pottery (Quadrangle Books, 1960).
- Lawrence, A.W. : Greek Architecture (Penguin Books, 1957).
- Norwood, G. : Greek Tragedy (Hill and Wang Paperback, 1960).
- Richter, G.M.A. : Handbook of Greek Art (Doubleday and Co., 1960).
- Robertson, M. : Greek Painting (World Publishing Co., 1959).
- Rose, H.J. : A Handbook of Greek Literature (Dutton Everyman Paperback, 1961).
- Seltman, C.T. : Attic Vase - Painting (Harvard University Press, 1933).
- Sinclair, T.A. : History of Greek Political Thought (Routledge and Kegan Paul Paperback, London, 1961).

خريطة لبلاد اليونان وملحق اللوحات

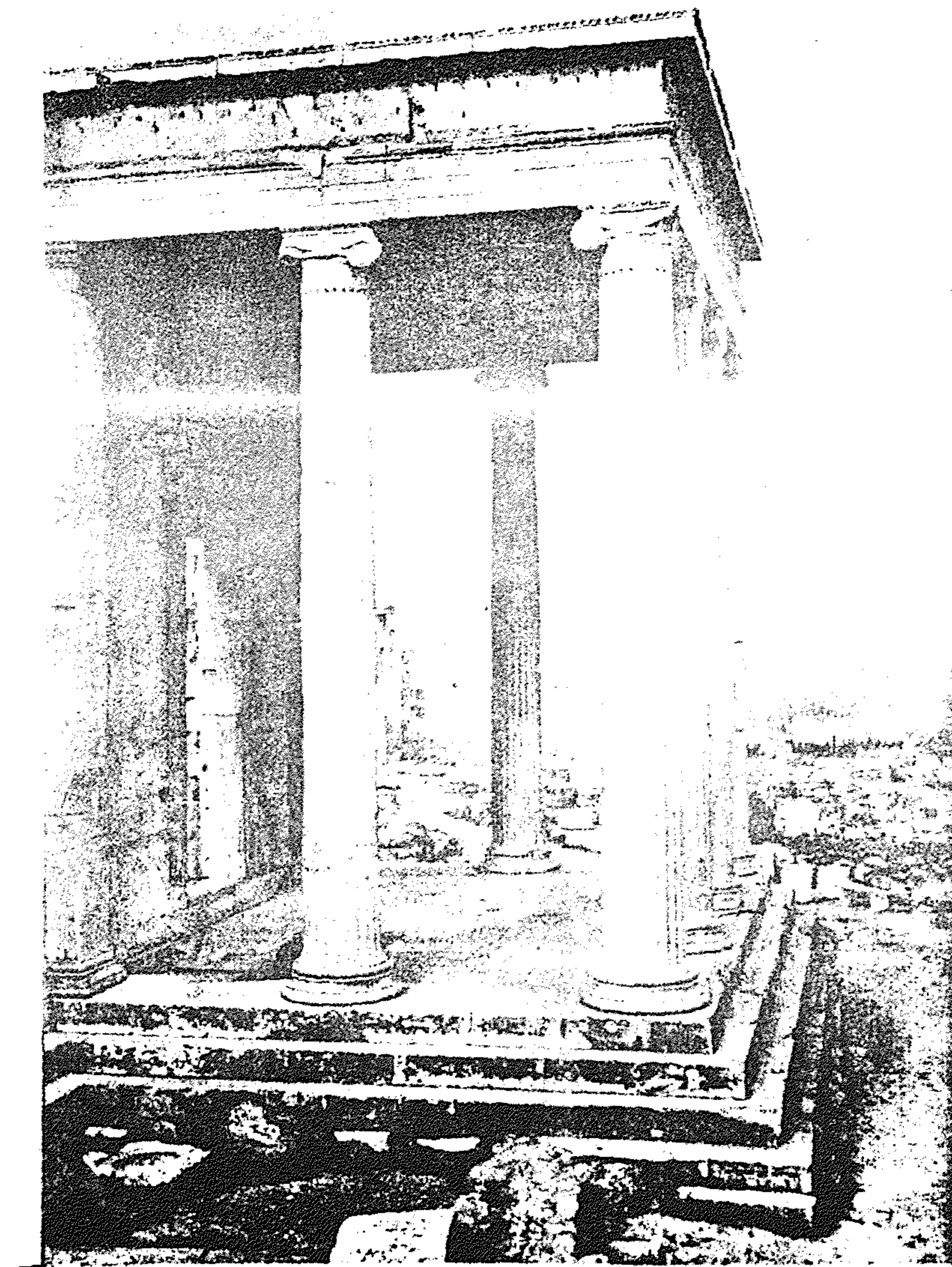




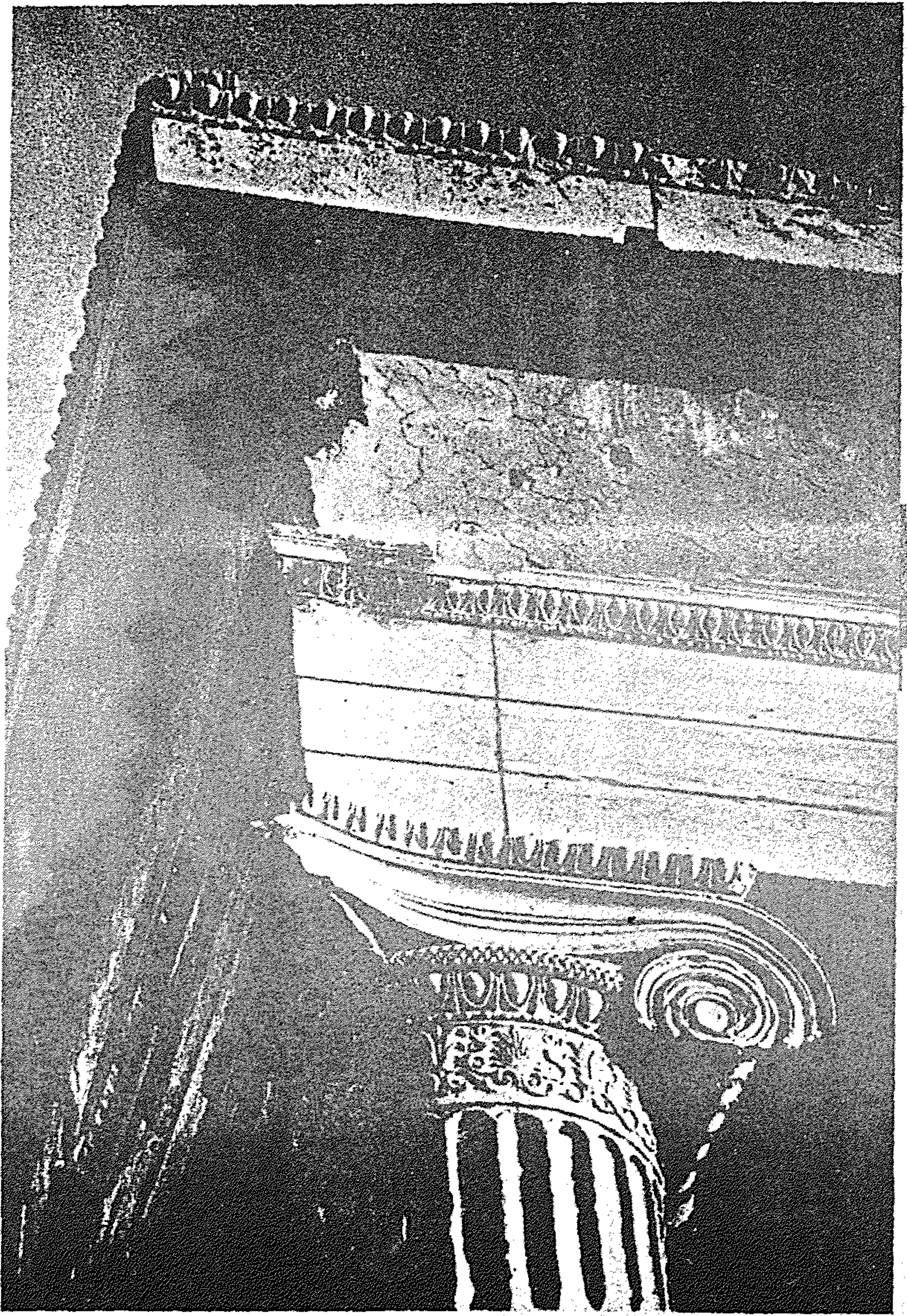
١ - ١ : معبد البارثينون في أثينا (طراز دوري) ، القرن الخامس ق. م .



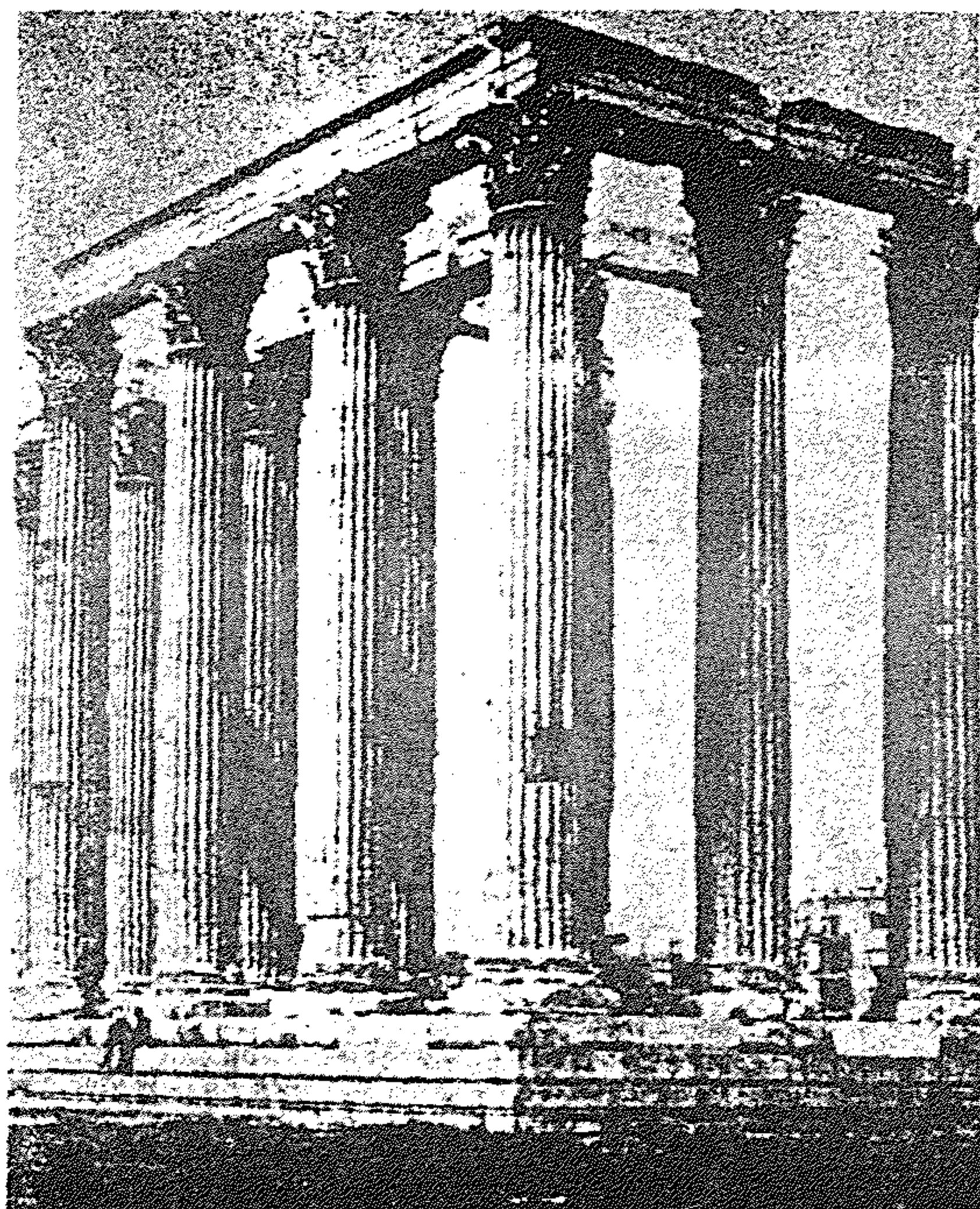
١ - ب : مدخل الاعمدة الى هرم زوسر في سقاره ، مصر (مرمت) ،
القرن الثلاثون ق.م .
(عمارة مصرية للمقارنة) .



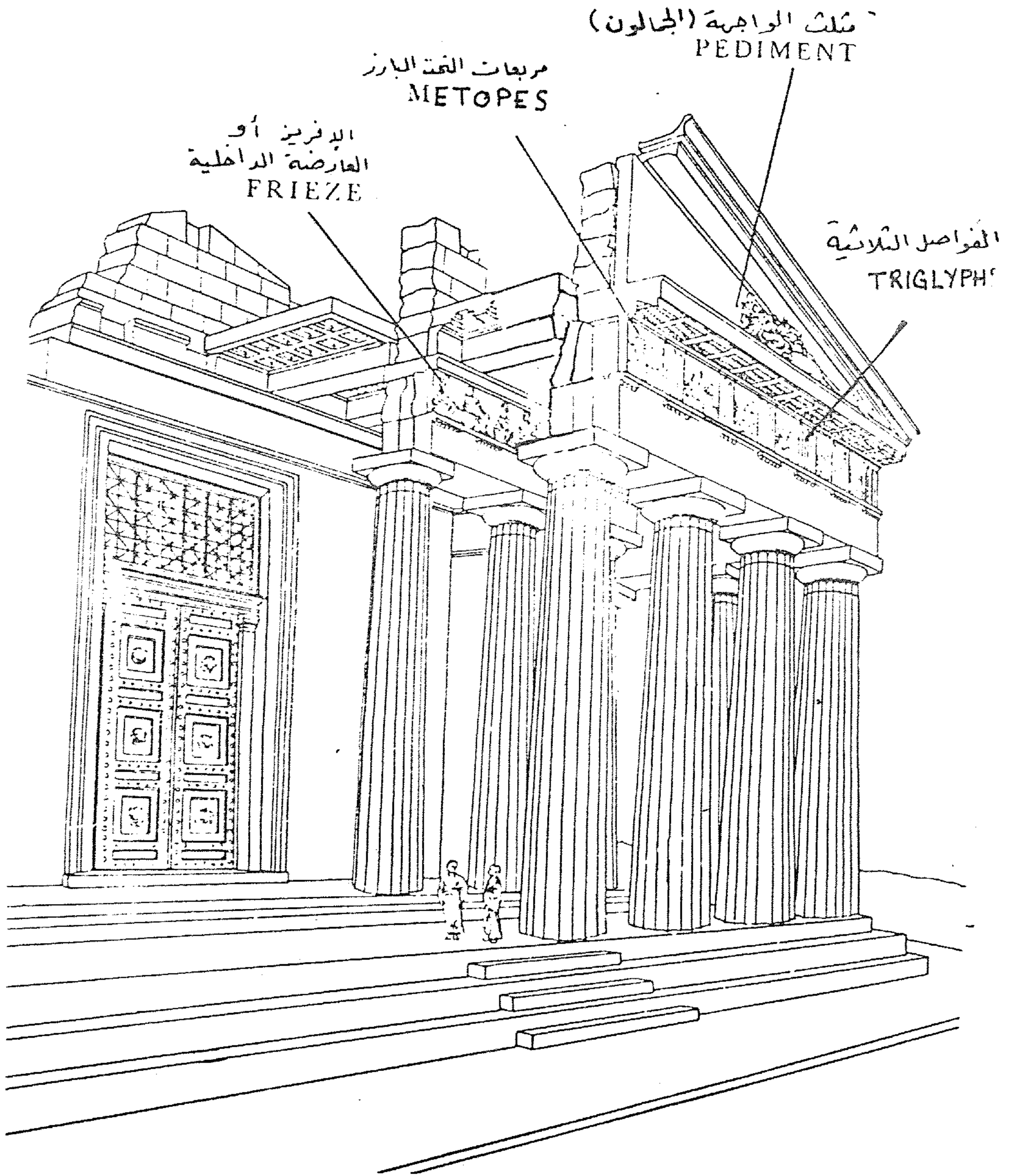
٢ - ١ : المداخل الشمالي بمبنى الارخثيون في اثينة (طراز ايوني)
بني على فترات متقطعة بين ٤٢١ - ٤٠٥ ق.م .



٢ - ب : منظر تفصيلي لرأس عمود أيوني من مبنى الارخشيون .



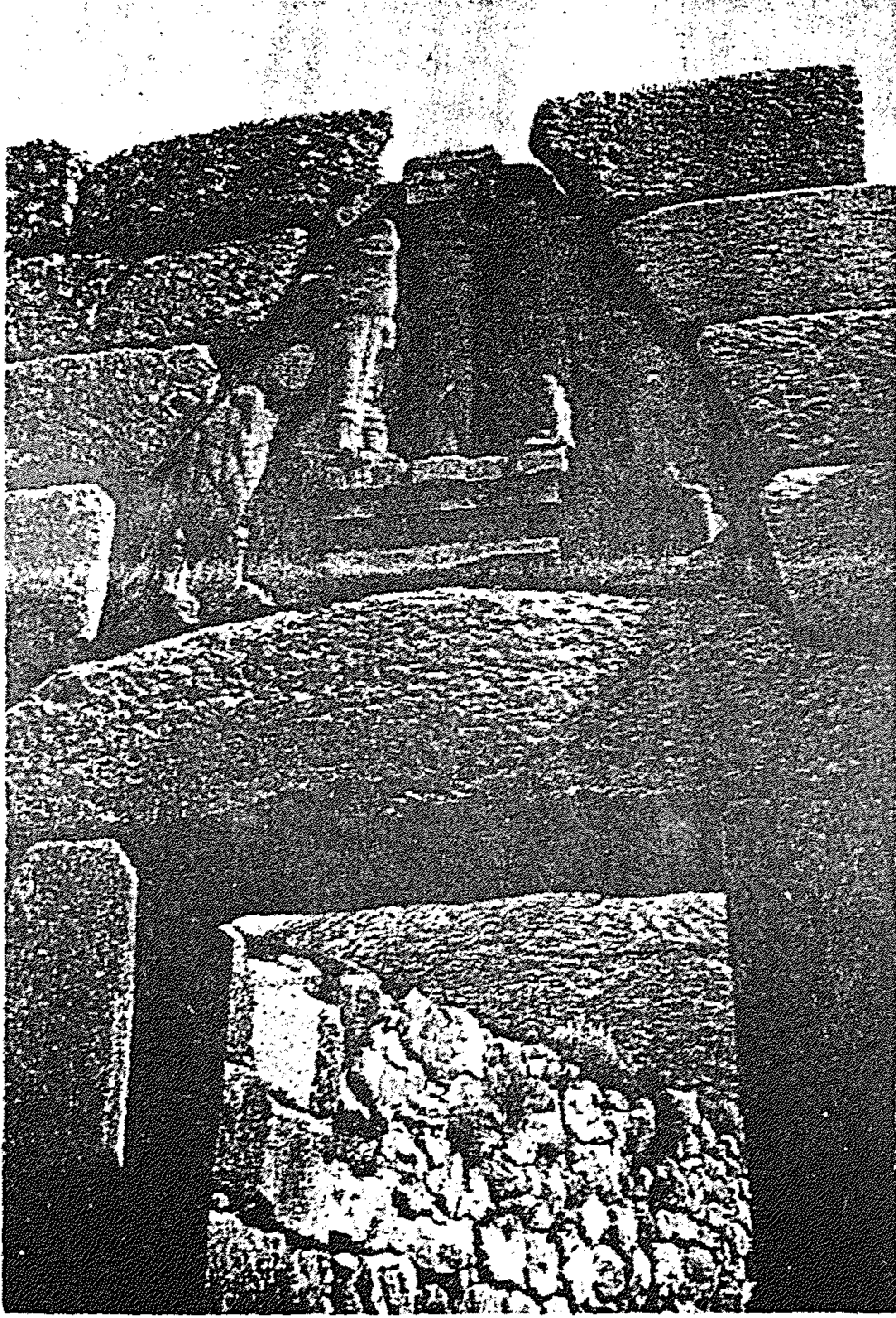
٣ : معبد زيوس الاوليمبي في اثينة (طراز كورنثي)



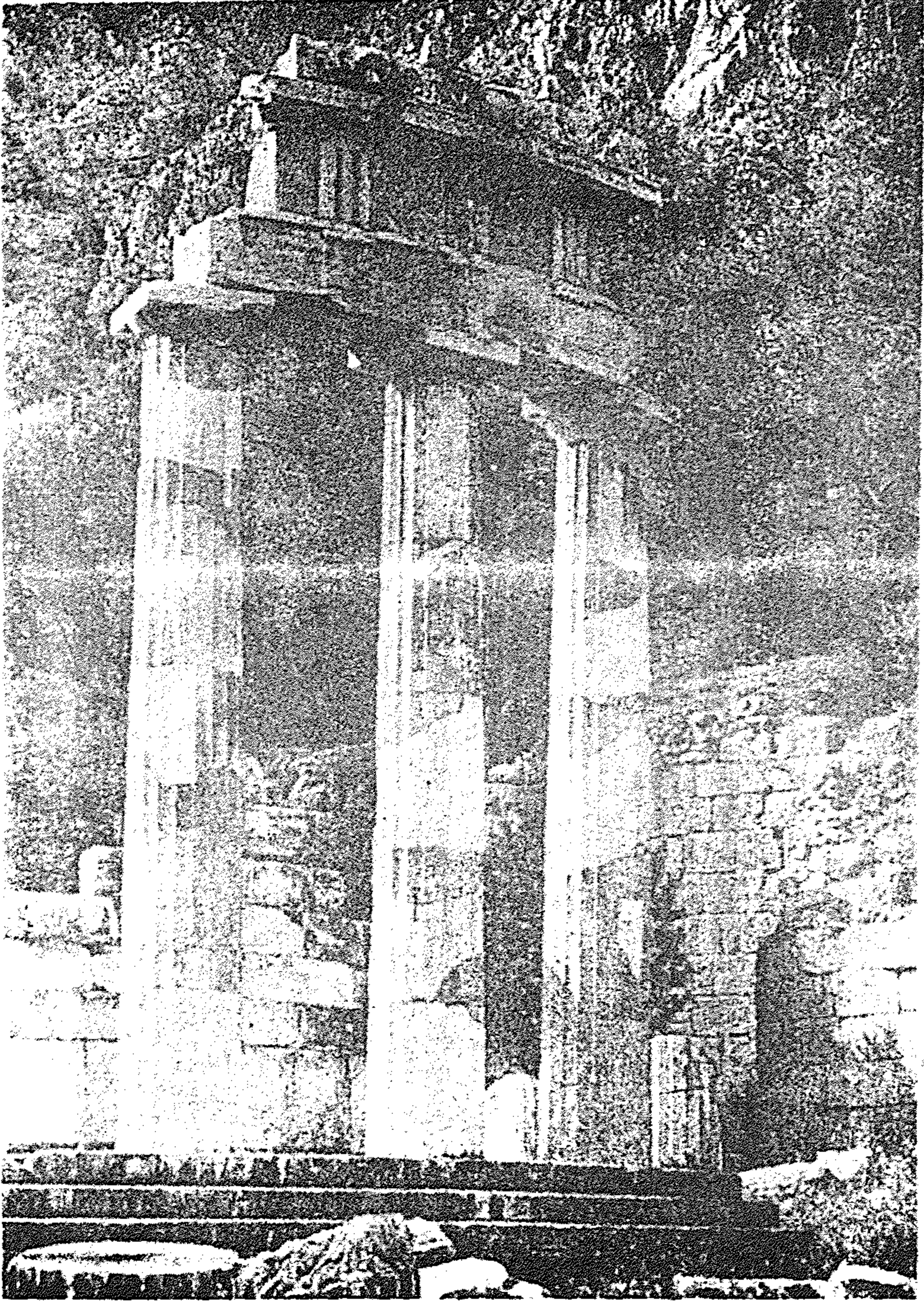
{ : قطاع تخطيطي بين اجزاء معبد البارثينون



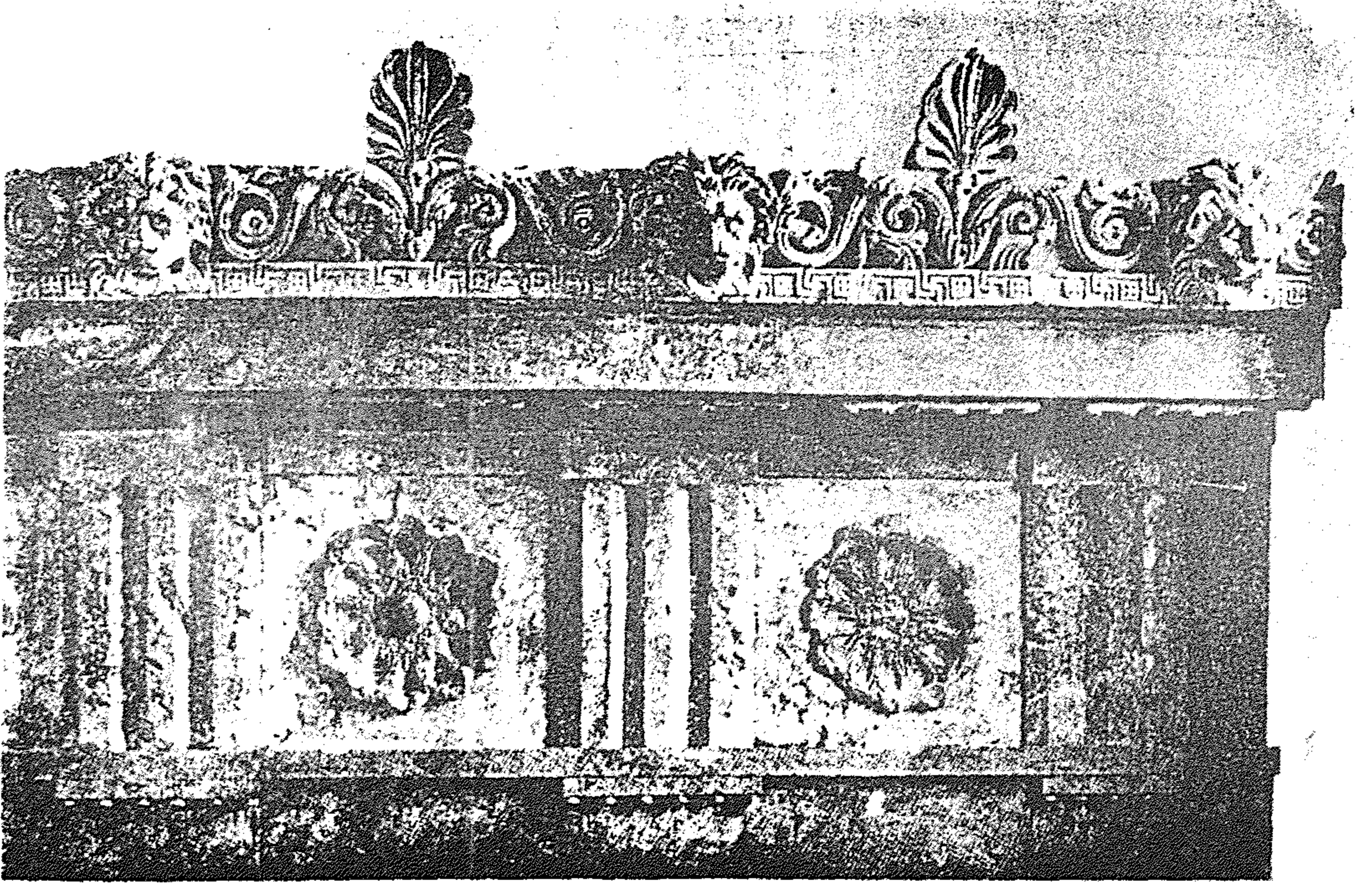
٥ : خزانة الاثينيين في دلفي يظهر فيها مثلث الواجهة (الجمالون)
مكتملاً ، حوالي ٥٠٠ ق.م.



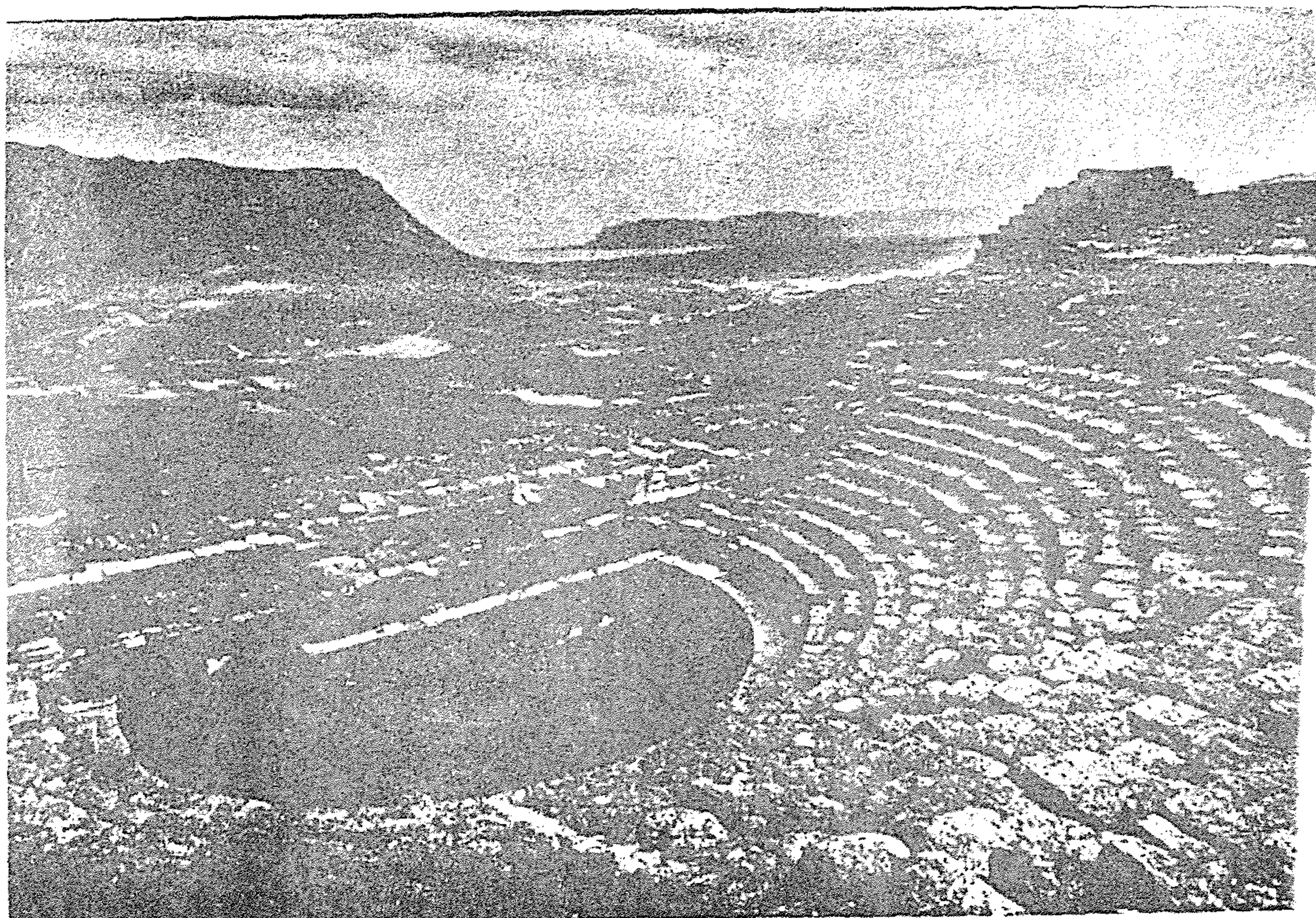
٦ : بوابة الاسود في ميكني ، القرن الثالث عشر ق.م . (تعتبر
بداية الجمالون) قارن مع اللوحة السابقة ، رقم ٥ .



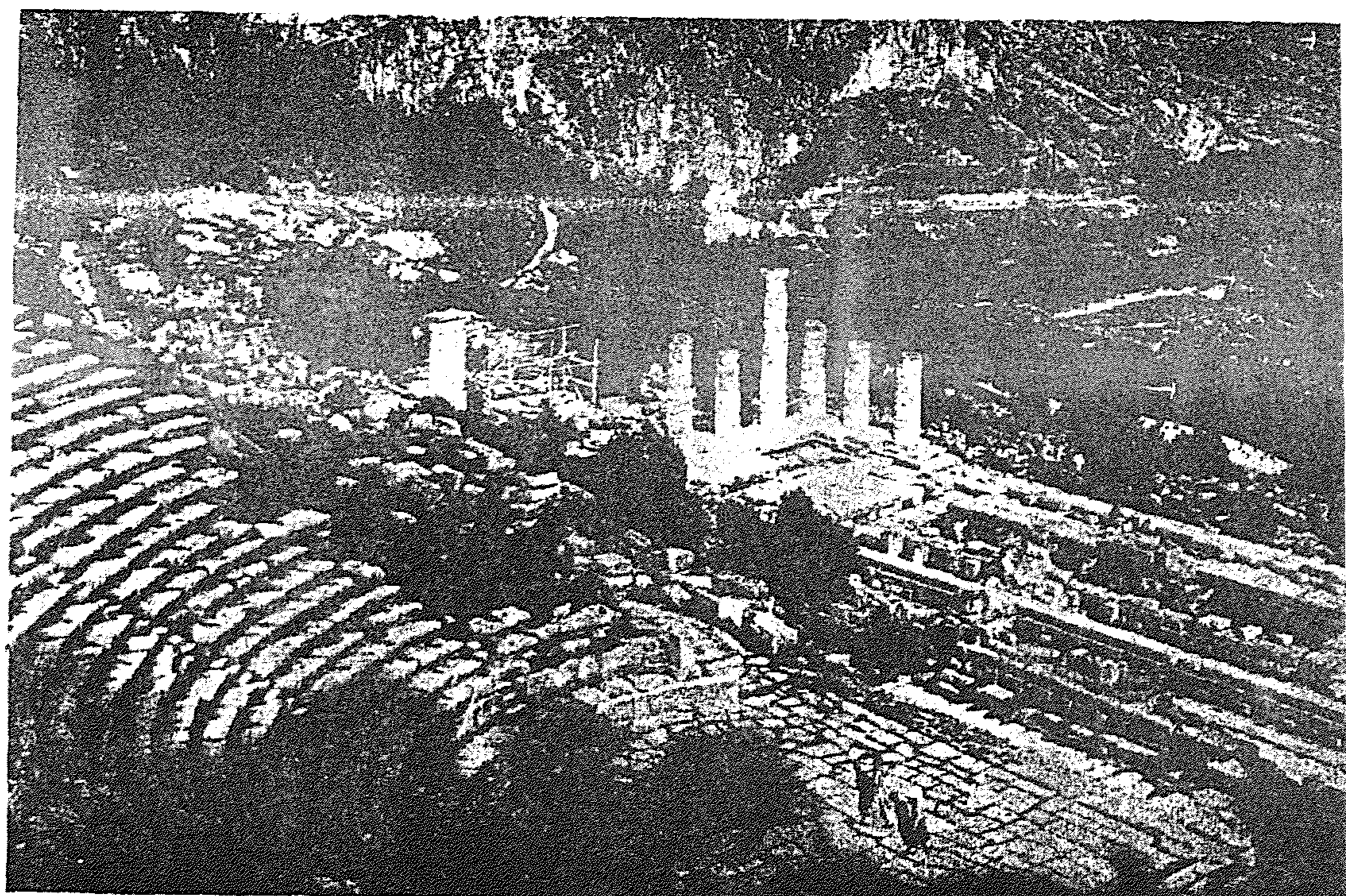
٧ : بناء دائري (ثولوس Tholos) على المدرج الاسفل لمنطقة معبد
ابوللون في دلفي (بني حديثا حسب الوصف الذي جاء في الكتاب الذي
الفه ثيودوروس احد مواطني فوكايه) المبنى الاساسي اقيم في اوائل
القرن الرابع ق.م.



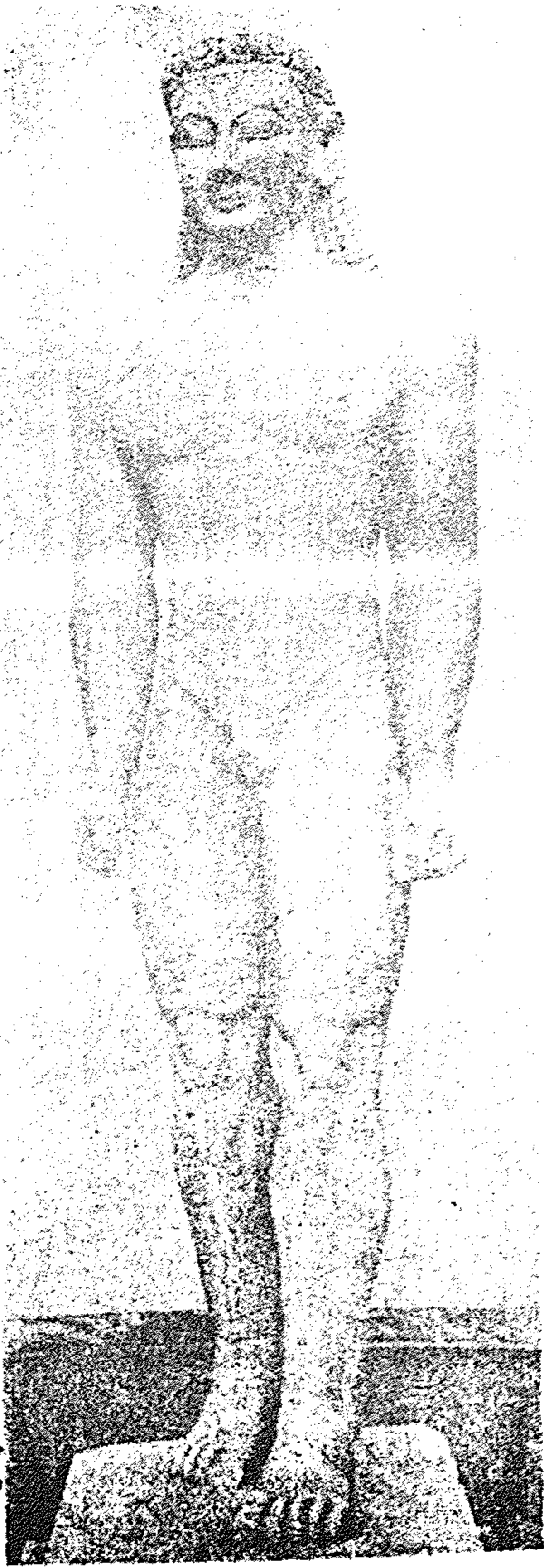
٨ : القسم الاعلى من بناء دائري في معبد اسكليوس (بطل او اله
الشفاء) في ابيداوروس (شبه جزيرة البيلوبونيسوس) . تم بناؤه حوالي
٣٢٠ ق.م.



٩ : مسرح يوناني في مدينة سجسته Segesta (في صقلية) .



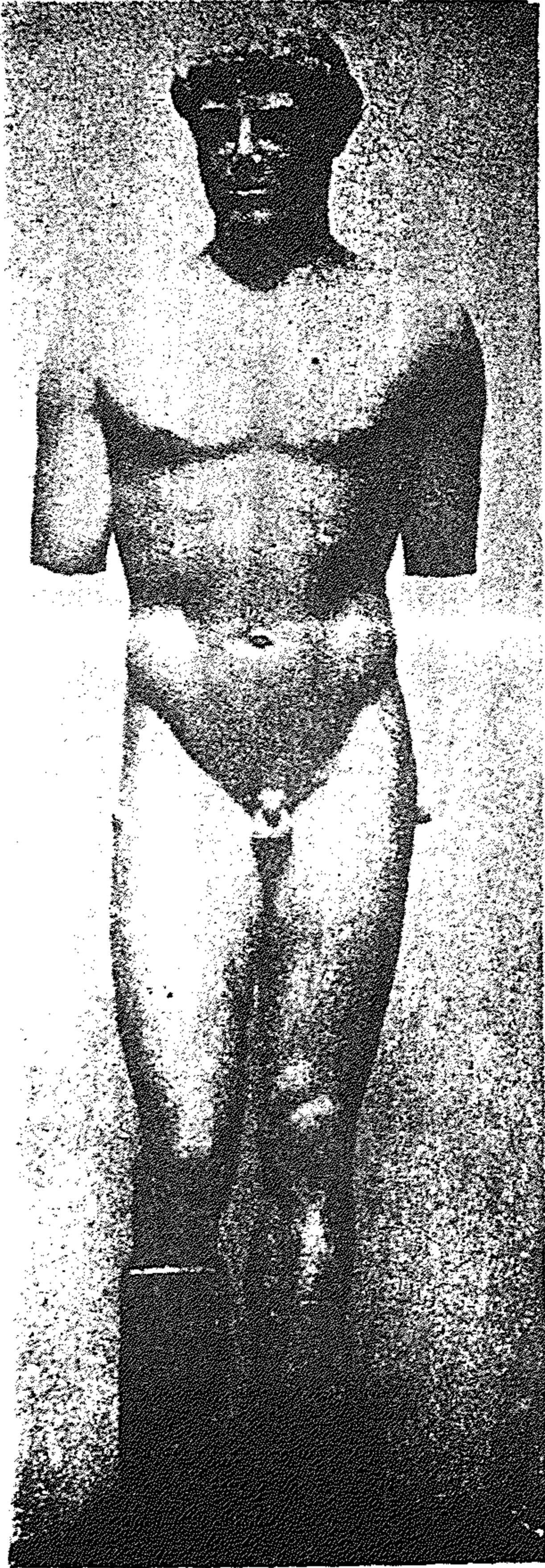
١. : المسرح ومعبد أبوللون في دلفي .



١١ - ب : تمثال من منطقة
سونيون (اتيكه) حوالي
٦٠٠ ق.م.



١١ - أ : تمثال مصري ، الالف الثالثة
ق.م (للمقارنة) .



١٣ - تمثال تقدمه للآلهة من أثينة ،
قبيل ٤٨٠ ق.م. لاحظ بدء
ظهور الليونة في الحركة بالمقارنة
مع (١١ - ب) و (١٢) .



١٢ : تمثال جنازري (اتيكه) حوالي
٥٤٠ ق.م. لاحظ اتقان خطوط
الجسم بالمقارنة مع (١١ - ب)
رغم بقاء الوقفة جامدة .




١٤ : تمثال الاله زيوس يحمل الصبي جاني ميديس ، وقد حمل الصبي الديك الذي قدمه الاله (هدية المحبة عند اليونان) من اوليمبيه (شبه جزيرة البيلوبونيسوس) حوالي ٤٧٠ ق.م.

ف: 934 ن: 23/10/2010





 Bibliotheca Alexandrina



0945087

